جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

ملكية الأراضي في قضاء جنين خلال فترة الاحتلال البريطاني
(1918-1948م)

إعداد
معين محمد إسماعيل عبد الله

إشراف
الأستاذ الدكتور نظام عزت العباسي

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا- جامعة النجاح الوطنية- نابلس- فلسطين

2009م

ملكية الأراضي في قضاء جنين خلال فترة الاحتلال البريطاني (1918-1948م)

إعداد

معين محمد إسماعيل عبد الله

نوقشت هذه الاطروحة بتاريخ 21 /2009/1، وأجزيت

اعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
- أ.د. نظام عزت العباسي	(رئيساً)	.....
- د. أمين أبو بكر	(ممتحناً داخلياً)	.....
- أ.د.محمد الحزماوي	(ممتحناً خارجياً)	.....

الإهداء

إلى كل من ساندني

أمي

زوجتي

أخي إسماعيل

لهم جميعا أقدم هذا العمل

معين

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمرشدي الأول الأستاذ الدكتور نظام عزت العباسي ولأساتذة قسم التاريخ في جامعة النجاح الوطنية واخص بالذكر الأستاذ الدكتور جمال جودة والأستاذ الدكتور عدنان محمد ملحم لما بذلوه من نصح وإرشاد طوال فترة دراستي الجامعية وصولا إلى إتمام هذه الأطروحة.

كل الشكر والعرفان إلى مديري مدرسة عانين الثانوية للبنين الزميل صبيح عيسى، ومدرسة زبوبا الثانوية للبنين الزميل صبري صبيحات اللذان لبيا لي كل ما طلبته برحابة صدر، كما واشكر الزميل الفاضل محمد عبد الفتاح الذي تحمل عناء المراجعة اللغوية والنحوية لهذه الدراسة، والزميل الفاضل نواف أبو شمله الذي اخذ على عاتقة ترجمة ملخص الدراسة إلى اللغة الانجليزية.

الشكر لكل للعاملين في مركز إحياء التراث الإسلامي في القدس، ودائرة تسجيل الأراضي في جنين خاصة القائم بأعمال مدير الدائرة الأخ سمير السوقي، و إلى العاملين في محكمة جنين الشرعية وقاضيها الشيخ صالح أبو فرحة، والى العاملين في مكتبات؛ جامعة النجاح الوطنية وجامعة بيرزيت والجامعة الأردنية، وكذلك مكتبة بلديتي جنين ونابلس.

وأخيرا أقدم خالص شكري إلى كل أولئك الذين استضافوني في منازلهم ولم يبخلوا علي بما لديهم من معلومات خدمة لقضية شعبنا.

إقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

ملكية الأراضي في قضاء جنين خلال فترة الاحتلال البريطاني

(1918-1948م)

اقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وان هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجـــة أو لقـــب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالب: معين محمد إسماعيل (عبدالله) Student`s Name: Mu`een Abdullah

التوقيع: Signature:

التاريخ: Date:

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
نتيجة البحث	ب
الإهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
إقرار	ج
فهرس المحتويات	ح
فهرس الجداول	ذ
فهرس الخرائط	ر
فهرس الملاحق	ز
المختصرات والرموز	س
ملخص البحث بالعربية	ص
المقدمة	1
الفصل الأول: الجغرافية التاريخية لقضاء جنين	**5-33**
1- التسمية	6
2- الموقع	7
3- نبذة تاريخية	8
4- المساحة والحدود	17
5- التضاريس	18
6- المناخ	20
7- المياه	20
8- السكان	22
9-الأوضاع الإدارية	25
10- الأوضاع الاقتصادية	28
11- الأوضاع الثقافية والاجتماعية	31
الفصل الثاني: أقسام الأراضي، وحجم الملكيات	**34-70**
1- أقسام الأراضي:	35
أ- الأراضي المملوكة	35
ب- الأراضي الأميرية	36

الموضوع	الصفحة
ج- الأراضي الموقوفة	39
د- الأراضي المتروكة	46
هـ- الأراضي الموات	48
2- حجم الملكيات:	51
أ- الملكيات الصغيرة	51
ب- الملكيات المتوسطة	55
ج- الملكيات الكبيرة:	56
1- أل عبد الهادي	58
2 - آل جرار	62
3- آل ارشيد	65
4- آل الأحمد	67
5- آل العبوشي	68
الفصل الثالث: التغلغل اليهودي في قضاء جنين	**115-71**
أولا- استغلال القوانين العثمانية والانجليزية	72
أ- القوانين العثمانية:	772
1- قانون الأراضي العثماني	74
2- قانون تسجيل الأراضي (الطابو)	75
3- قانون تملك الأجانب	77
ب- القوانين الانجليزية:	78
1- قانون تصحيح سجلات الطابو 1920م	79
2- قانون انتقال الأراضي1920م.	81
3- قانون الأراضي المحلولة	84
4- قانون الغابات1920م	84
5- قانون الأراضي الموات1921م	85
6- قانون نزع الملكية1926م	86
7- قانون تسوية حقوق الملكية1928م	92
ثانيا- شراء الأراضي	96
ثالثا- المؤسسات الصهيونية:	108

الموضوع	الصفحة
1- جمعية البيكا	108
2- الصندوق القومي اليهودي	109
3- الصندوق التأسيس الفلسطيني	112
رابعا- بناء المستوطنات	114
الفصل الرابع: المقاومة الوطنية لانتقال الأراضي العربية لليهود	**116**
أولا- المقاومة السياسة:	117
1- الأهالي	117
2- الجمعية الإسلامية المسيحية	120
3- المجلس الإسلامي الأعلى	121
4- رجال الدين	124
5- مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول	126
6- حزب الاستقلال	127
7- اللجنة التنفيذية العربية	128
8-اللجنة العربية العليا	130
9- الصحف الوطنية:	134
أ- الكرمل	134
ب- الدفاع	138
ج- الجامعة العربية	143
د- فلسطين	146
ثالثا- المقاومة المسلحة	149
الخاتمة	157
نتائج الدراسة	159
قائمة المصادر والمراجع	161
الملاحق	183
ملخص البحث بالانجليزية	b

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
جدول (1) عدد السكان في مدينة جنين وقضائها من عام1849–1952م.	23
جدول (2) السهول الرئيسية في قضاء جنين.	28
جدول (3) الأراضي التي ادعت الدولة حق ملكيتها عام 1926م في قضاء جنين.	38
جدول (4) يبين متوسط ملكية الفرد في قرية برطعة.	53
جدول (5) توزيع ملكية الأراضي على العائلات في قرية برطعة.	54
جدول (6) متوسط ملكية الفرد في قرى: زرعين، وفراسين، وبيت قاد.	56
جدول (7) اكبر ست عائلة مالكة للأراضي في قضاء جنين حتى عام1919م	57
جدول (8) القرى التي ابتاع فيها آل عبد الهادي أراضي.	59
جدول (9) توزيع أسهم ملكية الأراضي في قرية زرعين	60
جدول (10) ملكية الأراضي في قرية بيت قاد.	68
جدول (11) مشتريات آل سرسق من الأراضي في قرية نورس.	70
جدول (12) توزيع الأرض على عائلات قرية اللجون.	73
جدول (13) الأراضي التي تم نقلها من مناطق (أ.ب) إلى منطقة (ج) ما بين الأعوام 1940–1946م.	83
جدول (14) الغابات التي تمت مصادرتها في قضاء جنين عام 1926م.	87
جدول (15) جدول حقوق الأراضي في قرية مقيبلة.	94
جدول (16) قرى قضاء جنين التي بدأت فيها التسوية دون أن تكتمل.	95
جدول (17) مصادر انتقال الأراضي العربية إلى اليهود من 1878–1936م.	96
جدول (18) الأراضي التي باعها الملاك العرب من الدول المجاورة لليهود.	97
جدول (19) القرى التي دمرت على يد اليهود في قضاء جنين عام 1948م.	108
جدول (20) الأراضي التي امتلكتها جمعية البيكا من 1890– 1930م.	109
جدول (21) الأراضي التي امتلكها الكيرن كايمت من 1919 – 1946م.	110

فهرس الخرائط

عنوان الخريطة	رقم الملحق	الصفحة
الخريطة (1) بلاد حارثة.	1	118
الخريطة (2) خارطة فلسطين.	2	184
الخريطة (3) قضاء جنين.	3	185
الخريطة (4) الشعراوية الشرقية.	4	186
الخريطة (5) مشاريق الجرار.	5	187
الخريطة (6) توزيع الوديان في قضاء جنين.	6	188
الخريطة (7) نهر المقطع.	7	189

فهرس الملاحق

عنوان الملحق	رقم الملحق	الصفحة
1 – القرى التي اعترفت سلطات الانتداب بصحة وقفيتها.	8	190
2 – أراضي وقفية فاطمة خاتون.	9	191
3 – كتاب المفتي محمد أديب ألخالدي عن التعديات الجارية على أراض الوقف في السيلة الحارثية.	10	192
4 – كتاب مأمور أوقاف نابلس عن سوء معاملة مأمور تسوية الأراضي المستر ملر.	11	193
5 – أسهم ملاكي الأراضي في قرية زرعين.	12	194
6 – اتفاقية محاصصة في زراعة الأراضي .	13	195
7– قصيدة احمد باشا الجزار إلى الشيخ يوسف الجرار لمساندته ضد نابليون.	14	196
8– حجة شراء ارض تعود للشيخ عوض آغا الجرار.	15	197
9– القرار الذي أصدره الجيش البريطاني في مصادرة أراضي في قرية زرعين تعود في ملكيتها إلى المقصقص.	16	198
10– رسالة الحزب العربي إلى رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية بخصوص بيع أراضي قرية زبوبا.	17	199
11– مطالبة المؤتمر الزراعي في قضاء جنين من المندوب السامي إلغاء الضرائب	18	200
12– وجهاء قضاء جنين الذين وقعوا على العريضة المقدمة إلى مؤتمر الصلح في باريس عام 1919م	19	202
13– الموقعين على وثيقة الاحتجاج المرفوعة للمندوب السامي على أحداث يافا من أعضاء اللجان القومية في قرى مشاريق الجرار	20	203
14– رسالة زكي حمزة زيد إلى جريدة الكرمل حول بيع أراضي في قرية السيلة الحارثية.	21	204
15– برقية احتجاج الأهالي إلى المندوب السامي (مخطوط).	22	205

المختصرات والرموز

أولاً: المختصرات

سأشير إلى المصادر والمراجع وفق النمط التالي:

1- إذا كان للمؤلف كتاب أو أكثر فسأذكر في الهامش اسم العائلة، والاسم الأول للكتاب، والجزء أن كان له أجزاء، ثم الصفحة.

مثال: المر: أحكام، ج2، ص148.

الحزماوي: ملكية، ص.323

2- إذا كان للمؤلف أكثر من كتاب يبتدئ بالكلمة نفسها فسأذكر اسم العائلة، والاسم الكامل للكتاب، والجزء أن وجد، ثم الصفحة.

مثال: شراب: معجم بلدان فلسطين، ص76.

شراب: معجم العشائر الفلسطينية، ص25.

3- عند ذكر الكتاب مرة ثانية مباشرة سأكتفي بإشارة ن. م.

مثال: أبو بكر: ملكية، ص548.

ن. م، ص450.

ثانيًا: الرموز

ص: صفحة

ج: جزء

ط: طبعة

ط. م: طبعة منقحة

ط. ج: طبعة جديدة

ت: ترجمة

تح: تحقيق

تحر: تحرير

ق: قسم

ع: عدد

م: ميلادي

هـ: هجري

مج: مجلد

ن. م: نفس المصدر

ن. م، ن. ص: نفس المصدر، نفس الصفحة

ب. ط: بدون طبعة

ب. ت: غير معروف سنة الطبع

ب. ن: غير معروف مكان النشر

ب. م: بدون مكان النشر

ع. م: عدد مجهول

مكتب المستعمرات البريطانية: CO: Colonial Office

وزارة الخارجية البريطانية: FO: Foreign Office

أرشيف دولة إسرائيل: ISA: Israel State Archive

ملكية الأراضي في قضاء جنين خلال فترة الاحتلال البريطاني

(1918-1948م)

إعداد

معين محمد إسماعيل عبدالله

إشراف

الأستاذ الدكتور نظام عزت العباسي

الملخص

جنين، مدينة فلسطينية قامت على أنقاض المدينة العربية الكنعانية عين جَنيِّم بمعنى عين الجنائن، ذكرتها المصادر الأشورية والبابلية باسم عين جانيم، وتم تدمير المدينة أثناء الحكم الروماني وأقيم مكانها قرية جديدة عرفت باسم جنياي، أما البيزنطيين فذكروا المدينة باسم جِنيا. وفي القرن السابع الميلادي دخلت جنين تحت الحكم الإسلامي وعرفت عندهم باسم جينيين، ثم حرف الاسم فيما بعد وأصبح جنين.

تقع مدينة جنين عند التقاء نهاية المرتفعات الشمالية لمدينة نابلس مع مرج ابن عامر، أما قضاء جنين فقد تم استحداثه عام 1882م وضم 81 قرية. ارتفع هذا العدد ليصل إلى 120 قرية عام 1917م، ثم تراجع إلى 70 قرية وذلك بعد أن تم فصل ناحية بيسان عن القضاء.

يحد قضاء جنين من الشمال أقضية بيسان والناصرة وحيفا، ومن الجنوب قضائي نابلس وطولكرم، ومن الغرب قضائي حيفا وطولكرم، ومن الشرق قضائي نابلس وبيسان. وقد قسمت أراضي القضاء إلى ثلاث مناطق رئيسية هي؛ بلاد حارثة وتضم ثلاثين قرية ومشاريق الجرار ويضم عشرين قرية والشعراوية الشرقية ويضم عشرين قرية.

حسب إحصائيات حكومة الانتداب لعام 1945م بلغت مساحة أراضي قضاء جنين 835.214 دونما منها 2.746 طرق ووديان وسكك حديدية، كما تسرب 4.251 من قرى نورس وزرعين وزبوبا ورمانة وتعنك والسيلة الحارثية ومقيبلة إلى اليهود. في حين بلغ عدد سكان القضاء عام 1922م، 36161 نسمة منهم 2627 يعيشون في المدينة، ارتفع هذا العدد ليصل 61210 نسمة عام 1946م، منهم 4310 سكنوا المدينة.

على أثر صدور قانون الأراضي العثماني لعام 1858م، قسمت الدولة أراضيها إلى خمسة أقسام هي:

1- الأراضي المملوكة: تعود ملكيتها إلى الأفراد بصفة شخصية، ولصاحبها حق التصرف فيها كباقي الأموال المنقولة كالبيع والتوريث والرهن.

2- الأراضي الأميرية: تعود رقبتها إلى الدولة، التي تعتبر صاحبة حق التصرف فيها، ويشرف على إدارتها السلطان أو من ينوب عنه، وهي تشمل أراضي المراعي والغابات.

3- الأراضي الموقوفة: هي الأراضي التي وقفها مالكوها فحبست عن التمليك والتملك والرهن، ورصد ريعها إلى جهة معينة وتحت إشراف المؤسسة الدينية ومنها الوقف العام والوقف الذري.

4- الأراضي المتروكة: هي الأراضي التي تخلت عنها الدولة للسكان من اجل المنفعة العامة، ولا تجري عليها أحكام التصرف الشخصي كالبيع والرهن والهبة ... وتقسم إلى قسمين هما؛ العمومية والمباحة.

5- الأراضي الموات: هي الخالية من السكان وليست ملكا لأحد، وتكون بعيدة عن التجمعات السكانية ويحتاج الرجل مسيرة نصف ساعة بخطوات متوسطة لقطعها.

عرف قضاء جنين ثلاث أنواع من الملكيات هي:

أ- الملكيات الصغيرة: وتكونت من المزارعين والفلاحين الصغار الذين تراوح حجم ملكيتهم للأرض مابين 205-457 دونما، ثم تقلصت ملكياتهم حتى وصلت حدها الأدنى إلى 50 دونما، حيث أصبح هذا الشكل هو السائد في قضاء جنين وتحديد بعد عام 1930م.

ب- الملكيات المتوسطة: يتراوح حجم ملكيتهم أراضي هذه الفئة ما بين 500- 914 دونما، وقد كان مصيرها الانحصار كما هو الحال مع فئة صغار الملاك.

ج- الملكيات الكبيرة: ظهرت هذه الملكيات بسبب التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها فلسطين منصف القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وقد عرف قضاء جنين هذا النوع

من الملكيات حيث تشير المصادر التاريخية إلى جود ست عائلة في قضاء جنين بلغ حجم ملكيتها 114 ألف دونم، منها نحو 50 ألف دونم امتلكتها آل عبد الهادي.

رافق عملية الإصلاح العثمانية إصدار الدولة لمجموعة من القوانين المتعلقة بالأراضي كان أخطرها قانون تملك الأجانب عام 1868م، والذي سمح بموجبة للأجانب تملك الأراضي في كل أرجاء الدولة، وكانت المؤسسات الصهيونية أكثر الفئات الأجنبية استفادة من هذا القانون حيث استطاعت خلال ثلاثين سنة من صدوره أن تمتلك نحو ثلاثمائة ألف دونم من أراضي فلسطين.

وما أن خضعت فلسطين للاحتلال البريطاني حتى بادرت حكومته إلى إصدار مجموعة من القوانين التي أضرت بالمصالح العامة للشعب الفلسطيني منها:

1- قانون نزع الملكية لصالح الجيش وقوة الطيران: والذي بموجبه أعطى الجيش البريطاني حق نزع ملكية الأراضي والسيطرة عليها للأغراض العسكرية.

2- قانون الأراضي المحلولة: وقد استغلت دوائر تسجيل الأراضي هذا القانون وقامت بمصادرة مساحات واسعة من أراضي الفلاحين بحجة عدم وجود ما يثبت ملكيتهم لها، أو عدم زراعتها لمدة ثلاث أعوام متتالية.

3- قانون الغابات: سمح هذا القانون للمندوب السامي البريطاني الإعلان عن حظر أي منطقة بحجة الحفاظ على الأشجار وصيانتها، وبموجب هذا القانون أعلن عام 1926م عن 34 غابة في قضاء جنين مساحة أراضيها 175.371 دونم مناطق محظورة.

4- قانون تسوية حقوق الملكية: كان الهدف من إصدار القانون هو القضاء على نظام الأراضي المشاع الذي كان سائدا في فلسطين من خلال وضع الدولة يدها عليه.

لقد ساهمت هذه القوانين بالإضافة إلى ما فرضته الحكومتين العثمانية والانجليزية من ضرائب الويركو والعشر والحيوانات، في إفقار الفلاح الفلسطيني الذي وجد نفسه مجبرا على ترك أرضه لصالح طبقة الأفندية، الذين أصبحوا يمتلكون مساحات واسعة من الأراضي دون أن يكون لهم ارتباط معها، وبالتالي لم يكن من الصعب عليهم التخلي عنها أمام الإغراءات المالية

التي قدمتها لهم المؤسسات الصهيونية التي تخصص في شراء الأراضي العربية وحيازتها بشكل ابدي باسم الشعب اليهودي، كجمعية البيكا والكيرن كايمت والكيرن هايسود.

وهكذا فقد نجحت المؤسسات الصهيونية مع حلول عام 1945م، بامتلاك نحو مليون ومأتي ألف دونم من أخصب أراضي فلسطين، استخدمتها لأجل استيعاب المهاجرين الجدد من اليهود والذي وصلوا إلى فلسطين تباعا، حيث وصل عددهم حتى عام 1939م نحو أربع مائة وخمس وأربعون ألف نسمة تم توزيعهم على مائتين واثنتان وخمسون مستوطنة.

أمام هذا الخطر الداهم استجمعت الحركة الوطنية الفلسطينية قواها وهبت للدفاع عن هويتها القومية التي أصبحت مهددة بفعل النشاط الصهيوني. فاستخدمت كل ما لديها من وسائل المقاومة؛ كعقد الاجتماعات والمظاهرات والإضرابات وإرسال برقيات الاحتجاج وعندما لم تجدي هذه الوسائل نفعا، اندفع الشعب الفلسطيني لخوض الكفاح المسلح متقدما على قيادته التي اضطرت حفظا لمصالحها على ألحاق بشعبها.

جدير بالذكر أن مؤسسات الشعب الفلسطيني بأكملها شاركت في عملية المقاومة منها:

1- المؤسسات الدينية: حيث تم استخدام المساجد والكنائس من اجل تنبيه الأهالي بالأخطار الكامنة وراء استمرار انتقال الأراضي العربية إلى اليهود، كما تم إرسال رجال الوعظ والإرشاد ليطوفوا بالقرى محذرين السكان من بيع أراضيهم لليهود أو التعامل مع السماسرة.

2- الصحف الوطنية: كالكرمل والدفاع والجامعة العربية وفلسطين ...وقد تمثلت مشاركة تلك الصحف في المقاومة من خلال مقالات نشرتها على ظهر صفحاتها انتقدت فيها سياسة الحكومة المنحازة لصالح اليهود، ودعوتها الأهالي إلى التمسك بأراضيهم وعدم التفريط فيها، وعدم التعامل مع السماسرة الذين كشفت أسمائهم بهدف التشهير بهم والضغط عليهم من اجل إيقاف أعمالهم.

على الرغم من قلة الإمكانيات التي امتلكتها الحركة الوطنية مقارنة مع الإمكانيات الكبيرة التي امتلكتها المؤسسات الصهيونية، إلا أن ما تم بذله من جهود فلسطينية أثمر في الحد من الهجرة اليهودية وبناء المستوطنات خاصة خلال الثورة الكبرى1937-1939م.

المقدمة:

تميز الغزو الصهيوني لفلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بتركيزه الشديد على السيطرة على الأراضي العربية، وقد رافق هذا النشاط الصهيوني تأسيس الجمعيات والمؤسسات التي تخصصت بشراء الأراضي وتمويل عمليات الهجرة منها؛ الصندوق القومي اليهودي الكيرن كايمت(Keren Kayemeth)الذي أوكلت له مهمة شراء الأرض العربية وتسجيلها باسم الشعب اليهودي، والصندوق التأسيسي اليهودي الكيرن هايسود(Keren Hayesod)الذي اهتم بتمويل عمليات الهجرة ثم أصبح فيما بعد الجهاز المالي للمنظمة الصهيونية.

كانت السياسة الرسمية لحكومة الاحتلال البريطاني تعمل من اجل وضع البلد في أوضاع اقتصادية وسياسية تسمح بإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وتطبيقا لهذا الالتزام لجأت السلطات إلى التضييق على الفلاحين لإجبارهم على ترك أراضيهم والتخلي عنها لصالح المؤسسات الصهيونية. ولتحقيق هذه الغاية، ركزت الحكومة جهودها في اتجاهين؛ الأول نحو سن قوانين الأراضي التي تخدم مصالح اليهود، والثاني تشديد الضرائب على الفلاحين وإغراقهم بالديون والفوائد الربويه التي كانت تصل في بعض الأحيان إلى 50 % من قيمة القرض.

في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي وضعته بريطانيا فيها، وجد الشعب الفلسطيني نفسه يخوض الثورات المتتالية، وأكدت على هذه الحقيقة لجنة اللورد شو (Shaw Commission)البرلمانية التي أرسلتها الحكومة البريطانية من اجل البحث في أسباب هبة البراق عام 1929م، والتي عللت غضب الجماهير الفلسطينية بسياسية بريطانيا الممائله لليهود والضغط على العرب حيث تم طرد بعض الفلاحين من أراضيهم، ثم تلا ذلك إرسال لجنة جون هوب سمبسون(Hope-Simpson Commission)، ولجنة جونسون وكروسبي (Crospi-Johnson Committee)، وقد أوصت هذه اللجان بتحسين حياة الفلاح الاقتصادية، من خلال إصدار قانون يمنع طرده من الأرض التي يعمل فيها وتخفيض الضرائب عنه وتقديم

القروض القصيرة له. إلا أن تلك التوصيات لم تنفذ وبقيت حبر على ورق، بل على العكس من ذلك فقد ازدادت أوضاع الفلاح سوءا بسبب استمرار الهجرة اليهودية انتقال الأراضي العربية إلى اليهود.

جاءت هذه الدراسة في أربع فصول:

الفصل الأول؛ تناول الجغرافية التاريخية لقضاء جنين، حيث تتبع أصل تسمية جنين ابتدءا من عين جنيم في العهد الكنعاني بمعنى عين الجنائن، وصولا إلى الاسم الحالي والذي ظهر في العهد الإسلامي. ثم تحدث عن أهم المراحل التاريخية التي مرت على المدينة منذ العهد الكنعاني حتى نهاية الاحتلال البريطاني. كما تطرق الفصل إلى موقع المدينة، وكيف اثر هذا الموقع على علاقة القضاء مع الاقضية المجاورة، وما رافق ذلك من تطورات سكانية وإدارية اقتصادية وتعليمية.

أما الفصل الثاني؛ فانه احتوى على فرعين، الفرع الأول تطرق إلى أقسام الأراضي بناءا على ما جاء في قانون الأراضي العثماني لعام 1858م وهي الأراضي المملوكة والأميرية والموقوفة والمتروكة والموات والأراضي المشاع. وتناول الفرع الثاني حجم الملكيات التي سادت في قضاء جنين خلال فترة الدراسة حيث تم تقسيمها إلى ثلاثة أنواع، الملكيات الصغيرة التي كانت الأكثر انتشارا في المنطقة، تليها الملكيات المتوسطة، ثم الملكيات الكبيرة والتي تكونت نتيجة استغلال بعض العائلات للظروف السياسية والاقتصادية التي سادت المنطقة منتصف القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

وعرض الفصل الثالث لقوانين الأراضي التي سنتها كل من الدولة العثمانية وحكومة الاحتلال البريطاني، ومدى استغلال الحركة الصهيونية لتلك القوانين من اجل تحقيق أهدافها الاستعمارية، ودور المؤسسات الصهيونية كالكيرن كايمت، والكيرن هايسود في إنجاح هذه المهمة، إلى جانب فضح الأعمال التي قام بها بعض كبار ملاك الأراضي العرب والفلسطينيين والمتمثلة ببيع 55386 دونما من الأراضي إلى اليهود، منها نحو 49 ألف دونم تم بيعها من قبل

آل سرسق وآل المطران في قريتي نورس وزبوبا، من إجمالي مساحة أراضي القضاء والبالغة 835214 دونما، بينما تم سلب 243200 دونما من أراضي القضاء على اثر الاحتلال الإسرائيلي عام 1948م.

وعالج الفصل الرابع رد الفعل الرافض والمقاوم الذي أبداه الشعب الفلسطيني على استمرار عمليات نقل أراضيه إلى اليهود من خلال تأسيس الأحزاب والجمعيات التي بادرت

إلى عقد المؤتمرات والندوات وإرسال برقيات الاحتجاج بالإضافة إلى دعوتها الأهالي إلى الإضراب ومن ثم التظاهر ضد سياسة الحكومة الموالية لليهود، وعندما تجاهلت تلك الحكومة مطالب الجماهير العربية والمتمثلة بإيقاف الهجرة الصهيونية ومنع نقل الأراضي العربية إلى اليهود وإقامة حكومته المستقلة، لجأ الشعب إلى العصيان المسلح في سبيل الدفاع عن أرضه ومستقبل أبنائه. كما عرض هذا الفصل للصحف الوطنية ورجال الدين ودورهم البارز في دعوة الأهالي إلى التمسك بالأرض وعدم التفريط بها على اعتبار أنها عنوان هويتهم القومية، كما دعوا إلى مقاطعة السماسرة وتحريم التعامل معهم بل واعتبارهم خارجين عن الدين الإسلامي، جاء ذلك من خلال الفتاوى التي تم إصدارها ونشرتها الصحف الوطنية، أو من خلال الزيارات التي كان يقوم بها رجال الوعظ والإرشاد.

واجهتني أثناء الإعداد لهذا البحث مجموعة من المشاكل كان أهمها؛ صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات ورفض بعض رؤساء الدوائر السماح بالاطلاع على المعلومات بحجة أنها سرية، وان ونشرها سيؤدي إلى حدوث المشاكل العائلية.

اعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على مجموعة من المصادر والمراجع أبرزها:

1- وثائق مركز إحياء التراث الإسلامي في أبو ديس/القدس، وهي تحتوى على معلومات هامة جدا تتعلق بمعظم أراض الأوقاف التابعة لقضاء جنين.

2- وثائق مكتب المستعمرات البريطانية، CO: Colonial Office، ووثائق وزارة الخارجية البريطانية، FO: Foreign Office.

3- تقارير حكومة الانتداب البريطـــاني، Palestine and Transjordan Administration Reports، وهي مكونة من 16ج وموجودة في جامعة النجاح الوطنية.

4- جريدة حكومة فلسطين الرسمية (وجريدة الوقائع الفلسطينية) التابعـــة لحكومـــة الانتـــداب البريطاني، وهي محفوظة في مكتبة بلدية نابلس.

5-الصحف الوطنية التي كانت تصدر خلال فترة الانتداب البريطاني (الكرمل والدفاع والجامعة العربية وفلسطين)، وهي محفوظة على الميكروفيلم وموجود أجزاء منها فـــي جامعـــة النجـــاح الوطنية وجامعة بيرزيت والجامعة الأردنية.

6- دراسة أمين مسعود أبو بكر بعنوان ملكية الأراضي في متصرفية القدس خلال الفترة (1858-1918م).

7- دراسة محمد ماجد الحزماوي بعنوان ملكية الأراضي في فلسطين خلال الفترة (1918-1948م).

8-Granottn, A: The Land System in Palestine, History and Structure, Eyre

9- Stien, Kenneth. W: The Land Question in Palestine ,(1917-1939)

University of North Carolina press, 1984.

وهناك عدد آخر من الكتب والمجلات والرسائل الجامعية التي استعنت بها لإكمـــال هـــذه الدراسة، كمجلة شؤون فلسطينية ومجلة الدراسات التاريخية ومجلة مركز الدراسات الفلسطينية ومجلة صامد الاقتصادية.

أتمنى أن أكون قد أسهمت ولو بجزء بسيط في إلقاء الضوء على قضية كانت وما زالت تمثـــل محور الصراع العربي الفلسطيني، وهي قضية الأرض.

الباحث

الفصل الأول

الجغرافية التاريخية لقضاء جنين

1- التسمية:

جِنين، بكسر الجيم، والنون، وياء ونون، مدينة فلسطينية تقوم مكان المدينة العربية الكنعانية القديمة "عين جَنيِّم" بمعنى عين الجنائن، وقد أقيمت هذه المدينة على الطرف الجنوبي لمرج ابن عامر[1]، الذي يعتبر من أخصب أراضي فلسطين الزراعية، حيث تكثر الينابيع في بطون أوديته؛ مما وفر بيئة ملائمة لاستقرار الإنسان في تلك المنطقة فنشأت المدن ومنها"عين جَنيِّم"[2].

وفي المصادر الأشورية والبابلية، وكذلك في التوراة ذكرت المدينة باسم عين جانيم(Ein Ganni)، وأثناء الحكم الروماني تم تدمير المدينة، وأنشئت مكانها قرية جديدة عرفت باسم جِنياي(Ginae). ولما ورث البيزنطيون حكم البلاد أقاموا فيها كنيسة "جينا" فأخذت المدينة اسم الكنيسة، وأصبحت تعرف "باسم جِنيا"[3].

وفي القرن السابع الميلادي، فتح العرب المسلمون فلسطين بعد أن تمكنوا من طرد البيزنطيين، منها وكانت المدينة من ضمن المناطق التي خضعت لسيطرتهم، وأطلقوا عليها اسم "جينيين"[4]، ثم حُرّف الاسم فيما بعد، وأصبح "جنين"[5].

وعند احتلال فلسطين أثناء الحروب الصليبية عام 1103م كانت "جنين" بلدة صغيرة حيث واجهت نفس المصير الذي واجهته باقي المدن الفلسطينية، وقد ذكرت مصادر الفرنجة المدينة

---

(1) نسبة إلى عامر بن عوف من قبيلة بني كلب إحدى القبائل القحطانية. والسهل مثلث الشكل قاعدته بين جبل الكرمل ومدينة جنين وراسه عند مدينة الناصرة بطول 23 كم وعرض15 كم بمساحة 400 ألف دونما، ويتصل مع سهل بيسان بواسطة ممر زرعين، وهي القرية التي أطلق الكنعانيون اسمها عليه (سهل يزرعيل) كما يتصل مع سهل عرابة بواسطة ممر جنين. القلقشندي: **صبح الأعشى**، ج2، ص103. المقريزي: **السلوك**، ج1، ق3، ص683. انظر أيضا: النحال: **جغرافية**، ص36. شراب: **معجم العشائر**، ص23. عراف: **المواقع**، ص323.

(2) **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، مج2، ص84. الدباغ: **بلادنا**، ق2، ج2، ص34. أبو حجر: **موسوعة المدن**، ج1، ص220.

(3) أبو حجر: **موسوعة المدن**، ج1،ص220.

(4) عبد الفتاح: **مدينة**، ص14.

(5) الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص35.

باسم(Grand Gerin)[1]، وبعد فرض المسلمين سيطرتهم على المدينة من جديد، عاد لها اسم "جنين".

2- الموقع:

تقع مدينة جنين عند التقاء نهاية المرتفعات الشمالية لمدينة نابلس مع سهل مرج ابن عامر، الذي يفصل جبال الجليل، والكرمل عن جبال نابلس بمساحة تبلغ(400 كم^2)، وتمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، محدداً بخطين من خطوط الانكسار[2]، ويمثل هذا الموقع نقط التقاء البيئات الجغرافية الثلاث: الجبلية، والسهلية، والغورية، على دائرة عرض 28-32 شمالا، وخط طول 18-35 شرقا، وعلى إلاحداثيين الاتفاقيين 208 عرضا، و177 طولا بالنسبة لشبكة الإحداثيات الفلسطينية[3].

وقد كان لهذا الموقع الأثر الأكبر في حياة جنين قديماً وحديثاً، ففيها تمر أسهل الطرق، وأقربها بين شمال فلسطين وجنوبها، ومما يدل على أهمية هذا الطريق هو قيام الدولة العثمانية بتعبيده منذ عام 1882م، كما ارتبطت جنين بسكّة الحديد التي توصلها مع مدن العفولة[4]، وبيسان، ومن هناك إلى سمخ[5]، وطبريا عبر نهر الأردن لتصل إلى دمشق[6].

كما ساهم موقع المدينة على أطراف مرج ابن عامر بشكل كبير في ازدهارها من الناحية الاقتصادية، نظراً لخصوبة أرض هذا المرج، وتوافر مياه الينابيع، والوديان على أطرافه، مما

---

(1) بمعنى جيرين الكبرى، تميزاً لها عن زرعين التي دعوها باسم"Petit Gerin".

(2) انظر الملحق رقم (2) موقع جنين على خارطة فلسطين.

(3) حنيطي: **جنين**، ص151. ربايعة: **مظاهر**، ص18. روحي: **المختصر**، ص74. النحال: **جغرافية**، ص141

(4) أنشأة المدينة من قبل الصهاينة اليهود في قلب مرج ابن عامر على الأطراف الغربية للقرية الفلسطينية الفولة، بعد تم بيع أراضيها إلى اليهود من قبل عائلة سرسق اللبنانية عام 1925م، وهي لا تبعد عن مدينة جنين سوى 22كم باتجاه الشمال. عراف: **المواقع**، ص484.

(5) تقع على ضفاف نهر الأردن وتبعد 15كم عن طبريا باتجاه الجنوب، وبلغت مساحة أراضيها (18611) دونما، وقدر عدد سكان القرية عام 1945م (3460) أقيمت القرية على أنقاض قرية كفار سمح الرومانية. وتنبع الأهمية الإستراتيجية للقرية من وقوعها على طريق الموصلات ومنها سكة الحديد . وقد تم تدمير القرية على يد القوات الصهيونية عام 1948م. عراف: **المواقع**، ص452.

(6) عبد الفتاح: **مدينة**، ص10. أبو حجر: **موسوعة**، ج1، ص220.

سمح بريّ مساحات من أراضيه، وزراعتها بالبساتين، والخضار التي اشتهرت بها منطقة جنين[1].

3- نبذة تاريخية:

لا يمكن لنا أن نحدد بشكل كامل، ودقيق تاريخ بدء الحياة في مدينة جنين[2]، ولكن توافر كل شروط الحياة في هذه المنطقة منذ أقدم العصور، جعل منها مركز تجمع بشري هام، فوجود الماء، والسهول، والجبال ساعد على توفير الجو المناسب للاستقرار البشري.

فقبل الميلاد بنحو قرنيين، تم إنشاء مدن بيسان[3]، ومجدو[4]، وتعنك[5]، ودوثان[6]، التي شكّلت آنذاك أشهر مدن فلسطين، وكما هو معروف، فإن مدينة جنين تأخذ موقع الوسط بين تلك المدن، وقد اشتهرت بتقديمها الخدمات الضرورية للقوافل التي تنتقل بين تلك المدن، لذا فإنه من شبه المؤكد أن يكون قد تم إنشاء جنين خلال تلك الفترة[7].

---

(1) النحال: **جغرافية**، ص19. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص34. صوالحة: **جنين**، ص6.

(2) اكتشف عالم الآثار الأمريكي ألبرت جلوك بقايا آثار سور المدينة القديم والمعروف بالقلعة والممتد من أطرافها الشمالية الشرقية إلى الجنوبية الغربية، ورجح ألبرت أن يكون قد تم إنشاء المدينة نحو سنة 2450.ق.م.

(3) من أقدم المدن الفلسطينية، تبعد عن مدينة جنين نحو 33كم باتجاه الشمال الشرقي، ذُكرت في الرسائل الفرعونية منذ القرن الرابع عشر قبل الميلاد على أنها كانت من ضمن المدن التي تمكن الفرعون تحتمس الثالث من احتلالها.

(4) مدينة كنعانية بمعنى؛ موضع الجيوش ومخيمها، تقع إلى الشمال الغربي من مدينة جنين على بعد 23كم، وهي من أقدم المدن الفلسطينية ويعود تاريخ إنشائها إلى القرن الثالث قبل الميلاد. الدباغ: بلادنا، ج3، ق2، ص158. ألخالدي: **كي لا ننسى**، ص57-60. عراف: **المواقع**، ص281.

(5) مدينة كنعانية تاريخية بمعنى الأرض الرملية، تقع إلى الشمال الغربي من مدينة جنين على بعد 14كم ذكرتها المصادر المصادر المصرية نحو عام 1600ق. م. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص188. جلال: **اسرجة**، ص56.

(6) مدينة كنعانية قديمة تقع على تله صغيرة شرقي عرابة وتبعد عنها 3كم على الطريق العام بين جنين ونابلس، وتعرف وتعرف اليوم باسم حفيرة عرابة. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص82. عراف: **المواقع**، ص495.

(7) **الموسوعة الفلسطينية**: القسم العام، مج2، ص84.

كما ورد ذكر جنين في النصوص المصرية القديمة[1]، والوثائق الأشورية[2]، والبابلية[3]، وعرفت في التوراة بكونها بابا للسامرة "سبسطية حاليا"[4]، ونظرا لعدم حصانة موقعها، لجأ العبرانيّون إلى تأسيس مدينة "بلعمة"[5]؛ لتكون الموقع الحصين المشرف على طريق السامرة عاصمتهم الشمالية[6]أمّا الملك العبراني جالوت(Jaloot)[7]، فقد بقي متحصناً في منطقة جنين حتى قتل على مرتفعات فقيقعة[8]، نحو عام 1004.ق.م[9].

وفي أوائل القرن السابع قبل الميلاد دمر الملك الآرامي "عزرا بن حدد" مدينة جنين، وقلعة بلعمة أثناء هجومه على مملكة السامرة[10]، كما وقعت جنين تحت الاحتلال الفارسي على يد الملك كورش(Koorosh)، أواسط القرن السادس قبل الميلاد، وبزوال الاحتلال الفارسي، خضعت جنين إلى حكم الملك الأكادي، والملك الكلداني نبوخذ نصر(Nebukadnezar)أواخر القرن السادس قبل الميلاد، ثم احتل الرومان المدينة في عام 64. ق. م، زمن يوليوس (Julius)قيصر بقيادة بومبي(Pompey).

---

(1) قام تحتمس الثالث باجتياح المدينة وتدميرها في طريقه إلى مجدو تل المتسلم عام 1479ق.م، وكذلك فعل رعمسيس الثاني أثناء توجهه لمحاربة الحثين في قادش. محجوب: **محافظة**، ص3.

(2) عندما أراد شارلمنصّر الخامس بن تفلاصير الثالث الأشوري السيطرة على السامرة، كانت جنين البوابة التي عبر من خلالها، مما عرض المدينة إلى الخراب والتدمير لمدة ثلاث سنوات 725–722.ق.م . ثم عاد الملك الآشوري سنحارب بن سيرجون الثاني ودمرها من جديد عام 701.ق.م. محجوب: **محافظة**، ص4.

(3) **الموسوعة الفلسطينية:** القسم العام، مج2، ص84–85. عبد الفتاح: **مدينة**، ص12 حنيطي: **جنين**، ص158.

(4) عبد الفتاح: **مدينة**، ص12. حنيطي: **جنين**، ص158. **الموسوعة الفلسطينية:** الدراسات الخاصة، مج5، ص103–105.

(5) مدينة كنعانية معروفة بخربة البرج أو"كفر ياروب" وتقع في الجهة الجنوبية من مدينة جنين وتعتبر من المواقع الأثرية الأثرية الهامة في المدينة وتشتهر بنفقها المائي. **الوقائع الفلسطينية**، ع1375، الملحق2، 24 تشرين ثاني 1944م.

(6) أبو حجر: **موسوعة**، ج1، ص260.

(7) هو: شاؤول بن قيس، قيل انه انتحر على مرتفعات قرية فقوعة بعد أن هزم في معركة جلبوع عام 1015ق.م، وهي المعركة التي قتل فيها أبنائه الثلاث يوناثان، ابنياد، ملكيستوع على يد الكنعانيين عام 1030 ق.م. محجوب: **محافظة**، ص2.

(8) فقيقعة؛ خربة تقع إلى الجنوب من قرية فقوعة على بعد13كم إلى الشمال الشرقي من مدينة جنين. الدباغ: **بلادنا**، ج3ق2، ص220.

(9) **الموسوعة الفلسطينية:** القسم العام، مج2، ص84.

(10) الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص34.

ويروى أن السيد المسيح عليه السلام، قد مر بالمدينة[1]، ويدل على ذلك العثور على بقايا كنيسة قديمة بالقرب من الجامع الكبير تعود في تاريخها إلى القرن السادس الميلادي، إلى أن المسيحية كانت إحدى الديانات التي دان بها سكان المنطقة خلال تلك الفترة[2].

وعندما سيطر الرومان على الشرق، كانت عين جانيم من بين المدن التي احتلوها، ثم خضعت للحكم البيزنطي وبقيت تحت سيطرتهم حتى جاء الفتح الإسلامي لبلاد الشام في القرن السابع الميلادي، فأصبحت جزءاً من الدولة الإسلامية، واستوطن فيها عدد من القبائل العربية؛

كقبيلة بنو كلب[3]، وجهينة[4]، و بهراء، وطي[5]، و بنو الأزد[6]، وقد ازدهرت المدينة خلال العهد الإسلامي حيث يصفها ياقوت الحموي بأنها: "جِبْنِيْن بكسر الجيم، وياء ساكنة، ونون مكسورة، أيضا وياء أخرى ساكنة أيضا، ونون أخرى، بليدة(بلدة)حسنة بين نابلس، وبيسان من أرض الأردن بها عيون ومياه رأيتها "[7].

وصفها القلقشندي بالقول "بلدة قديمة متسعة، وهي قائمة على كتف واد لطيف، به نهر ماء يجري في رأس مرج ابن عامر، وبها مقام دحيه الكلبي، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم"[8].

---

(1) هناك من يقول بان المسيح عليه السلام لم يمر بالمدينة وإنما مر بالقرب منها وقرر الإقامة مع تلامذته في قرية برقين برقين الواقعة على بعد 3كم إلى الغرب من جنين، والتي ذكرت في رسائل تل العمارنة باسم بورقينا ويعتقد انه في تلك القرية شفى المجذومين العشرة. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص34. عراف: **المواقع**، ص407 .

(2) دمرت الكنيسة في عهد جوستنيان بفعل الزلزال الذي أصاب المنطقة عام560م وأعيد بنائها في عهد تنكريد دوق نورمانديا عام 1103م، ولكنها دمرت من جديد عام 1347م بسبب الزلزال الذي دمر مدينة جنين بشكل كامل. محجوب: **محافظة**، ص4.

(3) التي منها دحيه بن خليفة الكلبي صحابة (رسول صلى الله عليه وسلم) الذي ينسب إلى جده عامر، مرج ابن عامر. شراب: **معجم العشائر**، ص23.

(4) وتنسب إليها حمولة الجردات. شراب: **معجم العشائر**، ص25.

(5) التي من بطونها ثعلبة ومن أحفادهم الصبيحات. شراب: **معجم العشائر**، ص28.

(6) ومن بطونها الشقران التي تنسب إليها حمولة آل جرار. مقابلة مع **الدكتور وليد جرار**، المحاضر في جامعة القدس المفتوحة منطقة جنين التعليمية بتاريخ 13 نيسان 2008م.

(7) الحموي: **معجم**، ج2، ص44.

(8) القلقشندي: **صبح الأعشى**، ج2، ص87.

وكما هو الحال مع باقي المدن الشامية، خضعت جنين لحكم الدولة الأموية، ومن ثم العباسية، وفي نهايتها وقعت في قبضة الفرنجة عام 1103م كغيرها من القرى، والمدن الفلسطينية بعد أن هاجموها بقيادة ينكرد دوق "نورمانديا"[1] وضمت لإمارة "بلدوين"، ومملكة بيت المقدس، وقد ذكرتها مصادرهم باسم "جيرين الكبرى"، وكانت حتى ذلك الحين بلدة صغيرة، إلا أنها كانت تشكل مركزا لنائب الملك، حيث تم تحصينها بالقلاع، والأسوار المنيعة[2]، وبقيت المدينة في يد الصليبين حتى عام 1187م عندما دخلها السلطان صلاح الدين الأيوبي بعد معركة حطين، ودمر قلعتها –التي أقامها الفرنجة– وغنم منها الشيء الكثير بعد أن هربت حاميتها، وهم من فرسان الداوية الذين اتخذوا من الفولة[3]مركزاً لهم.

عادت جنين في عام 1229م لسيطرة الصليبيين، بموجب معاهدة يافا التي، وقعها "الكامل الأيوبي" مع "فريدريك الثاني" إمبراطور النمسا، وبقيت تحت سيطرتهم حتى عام 1244م عندما نجح الملك الصالح، "نجم الدين أيوب" وبمساعدة القبائل الخوارزمية من طرد الصليبيين منها بشكل كامل، وعندما تمكن المماليك من إحكام سيطرتهم على فلسطين، أصبحت جنين عام 1258م تتبع سنجق اللجون[4]، ثم ضمت المدينة وأراضي زرعين[5]، وعين جالوت إلى السلطان الظاهر بيبرس[6]، وفي عام 1260م ولّى السلطان المنصور قلاوون، "الأمير بدر الدين

---

(1) حنيطي: **جنين**، ص159.

(2) عبد الفتاح: **جنين**، ص15. حنيطي: **جنين**، ص159. أبو حجر: **موسوعة**، ج1، ص221. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ق2، ص35. **الموسوعة الفلسطينية:** القسم العام، مج، ص84.

(3) الفُولَةُ: بضم الفاء ولام مفتوحة وضم التاء، بلفظ واحدة الفول، تقع إلى الشرق من مدينة العفولة على مفترق طرق بيسان–عكا–طبريا–جنين في مرج ابن عامر، أطلق عليها اليونان كيامون أي حقل الفول. الحموي: **معجم**، ج3، ص345. عراف: **المواقع**، ص484.

(4) المقريزي: **السلوك**، ج1، ق3، ص683.

(5) تقع على بعد 13كم إلى الشمال من مدينة جنين، وهي مقامة مكان القرية الكنعانية يزرعيل، تبلغ مساحة أراضي القرية (23.920) دونما، وقد تم اغتصبها من قبل اليهود عام 1948م. ألخالدي: كي لا ننسى،ص53–55. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص203. أبو حجر: **موسوعة**، ج1، ص250–251.

(6) ابن تغري بردي: **النجوم**، ج7، ص97.

الدين درباس" ولاية، جنين ومرج ابن عامر[1]، وقد بقيت مدينة جنين خاضعة لحكم المماليك حتى نهاية عهدهم.

أنشأ الأمير "سيف الدين طاجار الدوادار" عام 1339م عمارة الخان[2]، وبنى فيه حوض ماء للسبيل يجري إليه الماء، وعمل به حماما، وعدة حوانيت يباع بها ما يحتاج إليه المسافر، وينتفع به، وقد وصفه صاحب الوافي بأنه "خان عظيم لم يكن على درب مصر أحسن منه"[3]. أما القلقشندي فوصفه بأنه: "حسن البناء جليل النفع، ليس على الطريق أخص منه، ولا أحسن، ولا أزيد نفعا منه، ولا أزين"[4].

ومن أبرز الأحداث التي أصابت جنين ومنطقتها خلال العهد المملوكي انتشار الوباء، ففي أول جمادي الأولى عام1348م، عمّ الوباء المدينة، وقضى على جميع سكانها، فلم يبق منهم سوى "عجوز واحدة خرجت منها فارّة"[5].

وقبل نهاية حكم المماليك، سيطر على منطقة جنين أمراء البدو من آل طرباي، وكان من أبرزهم "أحمد بن طرباي" [6]، الذي استطاع أن يحصل على اعتراف الدولة العثمانية بسلطته على المنطقة بعد أن وقف إلى جانبها ضد خصومها فيها، وشهد عام 1566م الانتهاء من بناء الجامع الكبير[7]، الذي أشرفت على بنائه "فاطمة خاتون" زوجة "لآلا مصطفى باشا"، والي دمشق، وحبست عليه الكثير من الأموال من بينها: أراضي جنين، ومياهها، وبساتينها[8]، كتب

---

1) المقريزي: **السلوك**، ج1، ق3، ص683.

(2) كان الخان يقع إلى الجنوب من مسجد فاطمة خاتون، بالقرب من عمارة الأوقاف الحالية، وقد بقيت بعض أقواس البناء القديم قائمة حتى عام 1927م عندما أصابت المدينة هزة أرضية دمرتها بشكل شبه كامل. مقابلة مع المدرس مخلص محجوب، الباحث في تاريخ مدينة جنين بتاريخ 3 نيسان 2008م.

(3) الصفدي: **الوافي**، ج4، ص405.

(4) القلقشندي: **صبح**، ج14، ص379.

(5) ابن تغري بردي: **النجوم**، ج3، ص143. المقريزي: **السلوك**، ج2، ص153.

(6) ابن علي الحارث الطائي، من قبيلة طيء، وقد خضعت جنين لحكمه أثناء توليه صفد بعد وفاة والده عام 1602م وبقيت تحت سيطرته حتى عام 1626م، عندما هزم آل طرباي من قبل الأمير فخري الدين المعني.

(7) كان في الأساس تكية احتوت على حمام وسوق. حنيطي: **جنين**، ص159.

(8) العابدي: **الآثار**، ص39. المحبي: **خلاصة**، ج1، ص92. حنيطي: **جنين**، ص159.

على مدخله، "بجامع جنين تجدد خلوة...بها جلوة للواردين ذوي الصفا، تقريبا بناها ابن بنت البحر باقي فأرخوا... أسس على التقوى بناء لمصطفى في القرن الحادي عشر هجري"[1].

بقي آل طرباي مسيطرين على المنطقة، وموالين للعثمانيين، وحاربوا إلى جانبهم الأمير "فخر الدين المعني الثاني" حاكم لبنان في أكثر من معركة، اضطر على إثر ذلك فخر الدين المعني الهرب إلى أوروبا، وبقي فيها حتى عام 1624م، حيث تمكن من العودة إلى الشام، والقضاء على حكم آل طرباي، وفي العام ذاته دخل الأمير فخر الدين مدينة جنين فوجد أهلها راحلين عنها[2]، فمكث فيها أربعة أيام قدم إليه خلالها مشايخ، وأعيان جبل نابلس، وبلاد حارثة[3]؛ لمبايعته، فطيب خاطرهم، وأعطاهم الأمان، ثم رحل عن المدينة بعد أن أبقى فيها حامية صغيرة[4].

ولم يدم حكم المعنيين لمدينة جنين طويلا، فسرعان ما اصطدمت قوات الأمير "فخر الدين المعني مع قوات الأمير "محمد شقيق" الأمير "أحمد بن طرباي"، فاضطر إلى الانسحاب باتجاه الشمال، وعلى إثر ذلك قام أهالي بلاد حارثة بمحاصرة رجال المعني الذين أبقاهم في جنين، وبعد يومين من الصمود في وجه الحصار، سلّمت الحامية نفسها فغنم المحاصرون ما وجدوه من مال، وذخيرة[5] .

عادت جنين إثر هذه المعركة إلى حكم الأمير "أحمد بن طرباي"، وأسرته، وبقيت كذلك حتى عام 1677م، عندما قامت الحكومة العثمانية بتعيين "أحمد باشا الترزي" حاكما على

---

(1) المحبي: **خلاصة**، ج1، ص92.

(2) ن. م، ص222. **الموسوعة الفلسطينية**: القسم العام، مج2، ص85.

(3) تضم ثلاثين قرية هي: اللجون وأم الفحم ومصمص ومشيرفه ومعاوية والطيبة وعانين والعرقة والمنسي وزلفه ورمانة وتعنك وزبوبا والسيلة الحارثية وكفردان واليامون وعرانة والجلمة ومقيبلة وصندلة وزرعين ونورس والمزار وعربونة ودير غزالة وبيت قاد ودير أبو ضعيف وجلقموس وجلبون وفقوعة. انظر الملحق رقم (1) خارطة بلاد حارثة

(4) الخالدي: **تاريخ**، ص185. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص41.

(5) الخالدي: **تاريخ**، ص193. حنيطي: **جنين**، ص159.

المدينة. وحين زار الشيخ "عبد الغني النابلسي" المدينة عام 1690م لم يجد من آثار آل طربـــاي سوى قبورهم، التي لا يزال بعضها موجودا في المدينة حتى الآن[1].

وأثناء حصار نابليون بونابرت قلعة عكا عام 1799م، تمركز احد قادتـــه ويـــدعى فـــال (Vael)في مرج ابن عامر، فهاجمه سكان المنطقة، وكادوا أن يقضوا على قواته لـــولا قـــدوم نابليون بنفسه لنجدة؛ قائده حيث تمكن من هزيمة الأهالي[2]، وأرسل بعدها خمسمائة جندي إلى جنين فدخلوا المدينة، وخربوها، وأحرقوا جزءاً من بلدتها القديمة بعد أن نهبوها[3] .

وبعد انسحاب قوات نابليون عن المدينة، أخذت الزعامات المحليـــة تتصـــارع مـــن أجـــل السيطرة على المدينة، ولملء الفراغ الناتج عن غياب السلطة؛ بسبب ضعف الدولة العثمانيـــة، وفي هذا الإطار بدأت تظهر التحالفات السياسية في المنطقة، ومنها ذلك التحالف الـــذي عقـــده "احمد باشا الجزار" حاكم عكا مع "يوسف محمد الجرار"[4]شيخ قرية صانور؛ وذلك لمســـاعدته في التصدي للأمير "بشير بن قاسم الشهابي". ونتيجة لهذا التحالف تعرضت صانور عام 1829م إلى القصف، والحصار من قبل الشهابيين[5].

خضعت فلسطين منذ عام 1831م للحكم المصري، وتحولت المدينة خلال هذه الفترة إلـــى مركز لواء خاص، وعهد "إبراهيم بن محمد علي باشا" إلى الشـــيخ "حســـين عبـــد الهـــادي"[6]،

---

(1) المحبي: **خلاصة**، ج1، ص221–222. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص43.

(2) استخدم نابليون في 16 نيسان 1799م المدفعية المتواجدة على تل خروبة لضرب مدينة جنين حيث تم تدمير جزء من بلدتها القديمة. جرار: **جبل**، ص140.

(3) عبد الفتاح: **مدينة**، ص16. أبو حجر، **موسوعة**، ج1، ص222. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص46.

(4) احد شيوخ جبل نابلس، تولى مشيخة آل جرار بعد وفاة والده محمد الزبن عام 1772م، وقد استطاع أن يوحـــد جبـــل نابلس تحت إمرته لمدة ثمانية عشر عاما،من مواقفه البطولية المشاركة في التصدي للحملة الفرنســـية علـــى عكـــا عـــام 1798م، بعد أن استنجد به احمد باشا الجزار والي عكا. جرار: جبل النار، ص160. منـــاع: أعـــلام، ص77. الـــدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص120.

(5) مناع : **تاريخ**، ص130–131.

(6) هو الابن الأكبر للشيخ عبد الهادي الشقران، ورث عن والده مشيخة قرية عرابة واستطاع أن يبســـط نفـــوذه علـــى المنطقة مستغلا تراجع مكان آل جرار، وكان من بين الزعامات القليلة في المنطقة التي أيـــدت الحكـــم المصـــري عـــام 1831م، فعينه إبراهيم باشا مديرا لأيالة صيدا حتى وفاته عام 1837م مسموما كما اعتقد ابنه سليمان. النمر: **تاريخ**، ج1، 260–261. مناع: **أعلام**، 271–272.

بإدارته[1]. وخلال تلك الفترة تعززت مكانة آل عبد الهادي[2]، وبالذات بعد أن تسلم الشيخ "حسين" وأخيه "محمود" وابنه "سليمان" العديد من المناصب الهامة من أبرزها، مديرية ولاية صيدا ومتسلمية كل من: نابلس، وجنين، ويافا، وقبيل نهاية الحكم المصري على بلاد الشام عام 1840م، كانت السيطرة شبه تامة لآل عبد الهادي على المنطقة، رغم منافسة آل جرار الذين لم يستفيدوا من الحكم المصري الذي استمر قرابة عشرة أعوام، إذ ظلوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم من أنصار الدولة العثمانية[3].

ولما شعر آل عبد الهادي أن الكفة بدأت تميل لصالح الدولة العثمانية من جديد في بلاد الشام بعد عام 1840م، تركوا عقد ولائهم للحكم المصري، واتجهوا في تحالفهم نحو السلطة العثمانية، التي اعترفت لهم بجميع الامتيازات التي حازوها إبان العهد المصري[4].

واستطاع آل عبد الهادي من خلال تحالفهم الجديد أن يزيدوا من نفوذهم على المنطقة وبالذات بعد الانتصار الذي حققوه على آل جرار في معركة خروبة[5]، عام 1858م، والذي مثل مثل نهاية حروب قيس ويمن في فلسطين[6].

كان من نتائج معركة خروبة، أن ازدادت عائلة عبد الهادي قوة ونفوذاً، وهو ما دفع الدولة العثمانية إلى أن تجرد حملة ضدهم بقيادة متصرف القدس الجديد "ثريا باشا" عام 1859م، فأخضعهم وهدم قرية عرابة معقلهم وخرب أسوارها[7]، فوجد عدد من أسرة آل عبد الهادي في القنصلية البريطانية القائمة في حيفا ملجأ مناسبا للتواري عن أنظار السلطة العثمانية[8]، ومنذ

---

(1) **الموسوعة الفلسطينية:** القسم العام، مج2، ص85. حنيطي: **جنين**، ص160. أبو بكر: **ملكية**، ص196-198.

(2) أبدت عائلة عبد الهادي من خلال شيخها حسين استعدادها الكامل للوقف إلى جانب المصريين ومحاربة عبد الله باشا والي صيد وطرابلس. مناع: **تاريخ**، ص132- 133.

(3) شولش: **تحولات**، ص247. مناع: **تاريخ**، ص140. أبو بكر: **ملكية**، ص196.

(4) شولش: **تحولات**، ص248. أبو بكر: **ملكية**، 198.

(5) تشكل خربة خروبة حاليا احد إحياء مدينة جنين والمعروف باسم ضاحية صباح الخير.

(6) **الموسوعة الفلسطينية:** الدراسات الخاصة، مج3، ص604. شراب: **معجم العشائر الفلسطينية**، ص39.

(7) **الموسوعة الفلسطينية:** القسم العام، مج2، ص84. حنيطي: **جنين**، ص160. شولش: **تحولات**، ص247-249. مناع: **تاريخ**، ص184- 185م.

(8) أبو بكر: **ملكية**، ص229- 230.

ذلك الحين انتهى الاستقلال الذاتي لجبل نابلس، حيث أخذت الدولة العثمانية تشرف بشكل مباشر على المنطقة بأسرها من خلال تعيينها موظفين محليين لإدارة شؤون المدينة[1]، وفي عام 1886م تم إنشاء أول مجلس بلدي في جنين كان برئاسة الحاج "عبد المجيد منصور"، حيث كان عدد الناخبين لا يتجاوز 80 ناخبا، انتخبوا من بينهم ستة أعضاء واختار المتصرف الرئيس من بينهم.

ربطت جنين في مطلع القرن العشرين بالسكة الحديدية التي وصلتها بالعفولة، وبيسان، ونابلس[2]، وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، عسكر الجيش العثماني في المدينة، كما أنشأ فيها الجيش الألماني مطار مقيبلة[3]العسكري، إلى الشمال الغربي من المدينة، عسكر فيه الجيش العثماني حتى انسحابه شمالا عبر جنين وبيسان[4]، وتخليدا لذكرى الجنود الألمان الذين سقطوا أثناء الحرب العالمية الأولى أقيم في المدينة عام 1917م النصب التذكاري الألماني الدنكمال (Denkmal)، قبالة جسر المقطع في بداية حي المحطة غرب المدينة[5].

وفي 20 أيلول عام 1918م احتل الجيش البريطاني جنين[6]، وبعد ستة أيام من ذلك عقد قائد الجيوش البريطانية الفيلد مارشال ادموند هنري أللنبي(Edmund Henry Allenby) مؤتمرا لقادة جيوشه في المدينة، أعلن خلاله عن تعيين الميجر ماكلرين(Mclaren)حاكما عسكريا عليها[7]، واستمر في حكمها حتى قيام الدولة الصهيونية عام 1948م التي اغتصبت نحو

---

(1) مناع: **تاريخ**، ص185.

(2) تقع محطة السكة الحديدية إلى الغرب من مدينة جنين، لا تزال أثارها قائمه حتى ألان على الأطراف الغربية لمخيم جنين وبالقرب من واد برقين. الباحث: **زيارة ميدانية**.

(3) قرية حديثة النشأة تقع على بعد (7) كم إلى الشمال من مدينة جنين. سكنتها عائلة مقبل التي رحلت من قرية برقين، ومن عائلة مقبل أخذت القرية اسمها. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص200–201.

(4) عبد الفتاح: **مدينة**، ص17. **الموسوعة الفلسطينية**: القسم العام، مج2، ص86.

(5) **زيارة ميدانية للباحث**

(6) حنيطي: **جنين**، ص160. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص47.

(7) **جريدة فلسطين**: ع35، بتاريخ 10 نيسان 1919م، ص5.

نحو (243 كم^2) من أراضيها اشتملت على ثلاثة عشر قرية، وتم تدمير ستة منها تدميرا كاملا[1].

4- المساحة والحدود:

بلغت مساحة ألأراضي التابعة لمدينة جنين إبان عهد الانتداب البريطاني17617 دونما، وكان يحيط بها آنذاك من الشمال قريتا الجلمة على بعد حوالي7 كم وعرانة 5 كم، ومن الجنوب بلدة قباطية 10 كم، ومن الشرق قريتا عابة على بعد 8 كم ودير أبو ضعيف 10 كم، ومن الغرب برقين 5 كم وكفردان 8 كم[2]. أما القضاء فقد تم استحداثه عام 1882م وكان يضم 81 قرية، وارتفع هذا العدد إلى 120 قرية عام1917 منها ناحية بيسان[3]، ثم تناقص هذا العدد ليصل إلى 70 قرية[4]، بلغت مساحتها نحو(870922)دونما[5]، حسب تقرير حكومة الانتداب لعام 1934م[6]، اغتصب اليهود منها بعد النكبة عام 1948م، (2432)دونما، وتأتي أراضي اللجون[7]-بما فيها أراضي أم الفحم- التي اغتصبت عام 1948م بالمرتبة الأولى من حيث المساحة، إذ بلغت 77.242 دونما، تليها أراضي قباطية 50.547 دونما، وفي المقابل، فإن أراضي قرية كفيرت[8]، شكلت أصغر مساحة بين أراضي القضاء إذ بلغت 732 دونما[9] .

---

(1) وهي: أم الفحم، مصمص، مشيرفة، سالم، زلفة، مقيبلة،صندلة، طورة الغربية، أم القرى المدمرة فهي: اللجون، زرعين، نورس، المزار، المنسي"عين المنسي"، خربة الجوفة. **الباحث**

(2) الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص9. حنيطي: **جنين**، ص176.

(3) بقي من أعمال قضاء جنين حتى بداية الاحتلال البريطاني الذي عمل على إلحاقه بقضاء نابلس ثم بلواء الجليل وكان يتألف من 30 قرية. **الموسوعة الفلسطينية:** الدراسات الخاصة، مج3، ص65.

(4) **Government Reports**: 1934-1935, p51.

(5) أشار التقرير الأول الذي نشرته حكومة الانتداب أن مساحة أراضي قضاء جنين بلغت نحو 889.978دونم منها 42.242دونم مستنقعات، 9.900دونم مراعي، و2.685دونم بساتين وبيارات.
Government Reports: 1918-1924,p312.

(6) انظر ملحق رقم (3).

(7) قرية تاريخية اشتق اسمها من الكلمة الرومانية(Legio)؛ بمعنى الفيلق. تقع القرية على مسافة 18كم إلى الشمال من مدينة جنين. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص173.

(8) تقع على بعد 10كم إلى الجنوب الغرب لمدينة جنين. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص82.

(9) Granott: **The Land system** , p167.

وقد قسمت أراضي القضاء إلى ثلاث مناطق رئيسية: هي بلاد حارثة، والشعراوية الشرقية[1]، ومشاريق الجرار[2]، ويحد القضاء من الشمال أقضية بيسان 33 كم، والناصرة

35 كم، وحيفا 50 كم، ومن الجنوب قضاء نابلس 43 كم، وطولكرم 45 كم، ومن الغرب قضائي حيفا، وطولكرم، ومن الشرق قضائي نابلس وبيسان[3].

5- التضاريس:

تتميز منطقة جنين عن غيرها من المناطق الفلسطينية بتباين تضاريسها، ما بين السهول، والجبال، فهي تقع على خط المنحدرات الذي يشرف على مرج ابن عامر، والذي يمتد من جبال الكرمل، ويستمر باتجاه الجنوب الشرقي حتى ما بعد مدينة جنين بنحو5كم، وعند قرية دير أبي ضعيف يتغير اتجاه المنحدر نحو الشمال الغربي، حيث تبرز مرتفعات قرى جلبون، وفقوعة، والمزار[4]، التي يتجاوز ارتفاعها 400م عن مستوى سطح البحر، ليصل إلى 500م عند التقائها التقائها مع جبال نابلس، وبالوصول إلى قرية فقوعة تنفصل عن هذه الجبال امتدادات بشكل تلال منخفضة وسط مرج ابن عامر الذي تقوم عليه قرى: دير غزالة، وعرانة، وخربة خروبة، حيث لا يزيد فرق الارتفاع بين هذه التلال عن مستوى السهل من 20-30م، مع العلم أن سطح مرج ابن عامر يرتفع بالتدريج ابتداءً من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي[5].

---

(1) تضم عشرين قرية هي: عرابة وحفيرة عرابة واكفيرت ومركة وكفرراعي وفحمة والرامة وافراسين وسيلة الظهر وعجة ويعبد ونزلة زيد وبرطعة وطورة الغربية وزبدة وبرقين وخربة برقين وكفرقود والبارد الهاشمية اليوم وعطارة انظر الملحق رقم (4).

(2) وتضم عشرين قرية وهي: صانور والزاوية وجربا وميثلون وسيريس والجديدة وجبع والفندقومية وعنزة وصير والكفير وتلفيت ومسلية وقباطية والجنزور والزبابدة والمغير وأم التوت ورابا. انظر الملحق رقم (5).

(3) روحي: **المختصر**، ص75. عبد الفتاح: **مدينة**، ص9. النحال: **جغرافية**، ص19. حنيطي: **جنين**، ص151. ابو حجير: **تطور**، ص51.

(4) تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة جنين على بعد11كم منها، كانت القرية تقوم على جبل المزار الذي ضم قبور الكثيرين من شهداء معركة عين جالوت عام 1260م وأصبحت مزارا. ينسب إلى القرية الشيخ فرحان السعدي احد رموز ثورة 1936م، قدرت مساحة أراضي القرية عام 1945م بنحو14501 دونما، في حين بلغ عدد سكانها في العام ذاته 210 نسمة. ألخالدي: **كي لا ننسى**، ص60-61. عراف: **المواقع**، ص502. طه: **لبيب**، ص28-29.

(5) الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص24، 158.

وعلى مسافة من 3–4كم إلى الشمال الغربي عن المدينة يرتفع سطح السهل عن مستوى البحر بحوالي 100م، بينما يبلغ هذا الارتفاع عند المدينة ما بين 125–225م[1]، وإلى الجنوب، والجنوب الغربي من جنين يقع سهل صانور[2]، وسهل عرابة [3]الواسع ذو التربة الحمراء، حيث يرتفع عن مستوى سطح البحر حوالي 200م، وقد تعرض هذا السهل لعوامل الحت التي حفرت فيه وديانا، تتجه من الجنوب إلى الشمال على وجه التقريب أهمها: وادي برقين، ووادي عز الدين، ووادي جنين، ويلاحظ أن سفوح هذه الوديان شديدة الانحدار، سيما قبل مخرجها من الجبل إلى السهل، حيث تبلغ نسبة انحدارها حوالي 20–24 %[4].

وإجمالا فإن هذه الوديان قصيرة نسبيا، فطول كل من وادي برقين، ووادي عز الدين لا يتجاوز 3 كم، في حين أن وادي جنين يبلغ طوله حوالي 6 كم، ويمتد من الطرف الشمالي الشرقي لسهل عرابة حتى أراضي المرج في جنين، وتنبع أهمية هذا الوادي من كثرة الينابيع الموجودة فيه، مما جعله مركز استقطاب بشري منذ القدم، إضافة إلى أهميته في تامين طرق المواصلات القادمة من الجنوب، وقبل دخول المدينة يتسع الوادي على جانبيه حيث تتشكل أودية ثانوية من جهتي الشرق والغرب[5]مما يسمح بإيجاد الينابيع الكثيرة، أهمها عين نينة، وبئر بلعمة، كما تم حفر الآبار القديمة جدا، مثل بئر أبي قنطرة، وبئر السنجل اللذين كانا يزودان المدينة بالماء .

---

(1) الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص214–216.

(2) يعرف هذا السهل باسم مرج الغرق وتبلغ مساحته حوالي 17997 دونما. الخطيب: **أنماط**، ص33.

(3) يتسع هذا السهل ليشمل أراضي قرى يعبد وبرقين وقباطية، وتبلغ مساحة هذا السهل 28800 دونما. الخطيب: **أنماط**، ص33.

(4) عبد الفتاح: **مدينة**، ص23. حنيطي: **جنين**، ص157.

(5) تسمى المنطقة الغربية من الوادي جبل أبو ظهير، ويتراوح ارتفاع هذا الجبل ما بين 225–260م. عبد الفتاح: **مدينة**، **مدينة**، ص25.

ويتابع وادي جنين سيره باتجاه الشمال نحو مرج ابن عامر، حيث يلتقي على بعد حوالي 2.5 كم بوادي خروبة شمالي شرقي جنين مع مياه المنحدرات الغربية لجبال جلبون، ويتجه وادي خروبة إلى الشمال الغربي ليصب في وادي المقطع، ثم في البحر المتوسط عند حيفا[1].

6- المناخ:

يعتبر مناخ قضاء جنين بشكل عام معتدل، فهو يتبع مناخ البحر الأبيض المتوسط، مع وجود بعض الفروق البسيطة، فشتائه أبرد قليلا من شتاء الساحل، وصيفه أقل حرارة ورطوبة كذلك، مع فروق حرارة يومية أكبر، ولذا فان لياليه ألطف من ليالي الصيف على الساحل[2].

أما مناخ مدينة جنين بشكل خاص، فانه يختلف "نسبيا" عن مناخ المناطق المجاورة لها، وقد ساهم موقعها المحاط بالمرتفعات الجبلية من الشرق، والجنوب، والغرب في ذلك، حيث قلل استفادتها من الرياح الغربية، والجنوبية الماطرة، والمعدلة لدرجة الحرارة، وهذا ما جعل أمطار المدينة أقل وحرارتها في الصيف أعلى من حرارة المناطق المجاورة، كما أن تأثير الموقع يظهر أثره في داخل المدينة نفسها، فالمناطق المرتفعة والبيوت المبنية على الجهة الشرقية لوادي جنين أبرد من غيرها وتتلقى بعض النسمات المنعشة في الصيف، بينما يكون وسط المدينة، وعلى طرف سهل مرج ابن عامر حارا نسبيا[3]، أما القرى الواقعة إلى الجنوب والجنوب الغربي من جنين مثل عرابة، يعبد، ميثلون، سيلة الظهر فان شتائها أبرد، وصيفها ألطف، وأمطارها أكثر من باقي مناطق القضاء[4].

7- المياه:

يتشابه الوضع المائي في قضاء جنين مع باقي المدن الفلسطينية، حيث تعاني المنطقة من نقص واضح في المياه التي تكاد تنحصر مصادرها بما يلي:-

---

(1) **Palestine Hydrology Group Sprain in the West Bank Nablus**, 1990, p60-62.

(2) **الموسوعة الفلسطينية:** القسم العام، مج2، ص84. جمعة: **اثر**، ص61. الخطيب: **أنماط**، ص45.

(3) حنيطي: **جنين**، ص154.

(4) ربايعة: **مظاهر**، ص23. الخطيب: **أنماط**، ص46-47.

أ-المياه الجارية: لا يوجد في منطقة جنين مياه جارية سوى الينابيع التي تشكل مصدر الوديان في المنطقة، ويلاحظ أن جميع تلك الوديان[1]فصليّة مؤقتة، وتجري في فصل الشتاء في أثناء هطول المطر، وتتوقف غالبا بعد ساعات من توقف هطوله[2]، وفي حالات نادرة بعد يوم أو يومين، ومع ذلك، فإن لتلك الأمطار أهمية بالغة تكمن في قدرتها على اختراق الطبقات الصخرية مكونة أحواضا من المياه السطحية، كما هو الحال في مرج(الغرق)في صانور[3]، وعلى شكل خزانات جوفية[4].

ب-المياه الجوفية والينابيع: تساهم طبيعة صخور المنطقة[5]على نفاد المياه، وحمايتها في أعماق منخفضة، مما يساعد على تكوين الينابيع، والمياه الباطنية، وتعتبر منطقة عانين أغنى مناطق جنين بالينابيع، لكن مياهها غير صالحة للاستخدام البشري؛ وذلك لارتفاع ايونات النترات فيها[6]، أما أشهر الينابيع الصالحة للاستخدامات البشرية في قضاء جنين فهي:

1-عين البساتين أو "نبع البلد" الذي يعتبر واحدا من الينابيع الهامة في فلسطين[7]، وكان يروي جزءا كبيراً من البساتين، ويعود الفضل إليه في نشأة المدينة، وقد ظلت جنين تعتمد عليه في سد حاجاتها من المياه حتى عام 1927م[8]، وتقع على الجهة الشرقية من وادي جنين، وكان جريانها جريانها يدوم طوال أيام السنة.

---

(1) يصل عدد تلك الوديان إلى نحو 30 واد من أشهرها وادي المسين، وزكريا، والزيتونة، والاسدي، والسهل. الخطيب: **أنماط**، ص67.

(2) انظر الملحق رقم (6) خارطة الوديان في قضاء جنين.

(3) Nassem: **Assessment of water Resoures the Jenin ared and Development of Anoptinl Design of the Distribution Network of Jenin City**, p36.

(4) **الموسوعة الفلسطينية:** القسم العام، مج2، ص84. وشاحي: **المستقبل**، ص80.

(5) صخور المنطقة من الكلس المارني الولوميتي (الأيوسين)، والطبقات العليا منه وعلى سمك 10-25م تكون منفذة فتتكون خزانات المياه الجوفية. شركس: **محاضرات**، ص55. وشاحي: **مستقبل**، ص80-81.

(6) **Palestine Hydrology Group Sprain in the West Bank Nablus**, 1990, p60.

(7) شركس: **محاضرات**، ص102.

(8) حنيطي: **جنين**، ص158. صوالحة: **جنين**، ص45.

2-عين نينة: تتفجر مياه هذا الينبوع من مجرى وادي جنين قبل دخوله المدينة، وتشح مياهه صيفا إلى درجة الجفاف التام.

3-عين الشريف: تنبع إلى الجنوب من عين نينة، وتبعد عنه نحو 200م، وهي أضعف من عين نينة[1].

4- نهر المقطع[2]: يبدأ هذا النهر ذات المجرى الملتوي، والمتعرج إلى الشرق من مدينة جنين بجوار قريتي دير أبو ضعيف، وبيت قاد بعد أن يلتقي بمياه الأنهار، والينابيع القادمة من شمال المدينة، ثم يسير مخترقا مرج ابن عامر من الجنوب إلى الشمال، ويرفده الوادي القادم من جنوب قرية عانين، ويمر بأراضي قرى رمانة، وتعنك، والسيلة الحارثية، ثم يتابع النهر جريانه، ليصب في البحر المتوسط[3].

أما الآبار[4]في المدينة فهي تتركز أيضا في وادي جنين، حيث حفرت على طرفيه مثل بئر السنجل، وبئر بلعمة، وبئر قنطرة، وخارج جنين فإن نبع قرى عرابة، وبرقين، وبرطعة، يشكل مصدرا هاما من مصادر المياه في المنطقة[5].

8- السكان:

لا تختلف الخصائص السكانية في منطقة جنين عن الخصائص العامة لسكان فلسطين، من حيث ارتفاع معدلات المواليد، والوفيات، ونسبة الفئات العمرية المعالة(دون15 سنة)، ويلاحظ بأن هناك تذبذبا في عدد السكان بين فترة وأخرى، وذلك تبعا للتغيرات السياسية، والاقتصادية التي كانت تشهدها المنطقة.

---

(1) عبد الفتاح: **مدينة**، ص40. وشاحي: **المستقبل**، ص87. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص30.

(2) انظر الملحق رقم (7) خارطة نهر المقطع.

(3) **Palestine Hydrology Group Sprain in the West Bank Nablus**, 1990, p60-62.

(4) لجأ الأهالي في قضاء جنين منذ قديم الزمان إلى حفر الآبار المنزلية، وهي تتراوح في العمق ما بين (5-8م)، حيث يتم تجميع المياه فيها أثناء فصل الشتاء ليتم استخدامها في فصل الصيف. **مقابلة مع الحاج سليمان إسماعيل محاميد** بتاريخ 17 نيسان 2008م.

(5) شركس: **محاضرات**، ص102. **الموسوعة الفلسطينية**: القسم العام، مج2، ص85.

ويوضح دفتر تعداد النفوس الذي أعدته الدولة العثمانية عام 1849م، أن عدد سكان مدينة جنين قد بلغ في تلك السنة 800 نسمة، منهم 93 مسيحيا، في حين بلغ تعداد سكان القضاء في نفس العام 24035 نسمة، منهم 2932 مسيحيا[1].

وخلال الأعوام من 1871–1872م، قدرت السلطات العثمانية عدد سكان مدينة جنين بـ 672 نسمة، منهم 656 مسلما، و16 مسيحيا من أبناء الروم الأرثوذكس، وفي حين بلغ عدد سكان قضاء جنين آنذاك 20120 نسمة منهم17 مسيحيا موزعين على 39 تجمعا سكانيا، وهو ما يعني أن عدد سكان القضاء قد تناقص خلال الفترة من 1849–1872م، وسبب هذا التراجع هو حالة الصراع، والتنافس بين الزعامات المحلية من أجل فرض السيطرة، وتحديدا بين آل عبد الهادي، وآل جرار[2].

الجدول (رقم 1): يبين عدد سكان مدينة جنين وقضائها من 1849–1952م.

السنة	المدينة	القضاء	مسلم	مسيحي	يهودي	آخرون	المجموع
1849[3]	800	24035	21810	3025	–	–	24835
1872[4]	672	21370	21200	842	–	–	22042
1904[5]	1155	31476	30834	629	4	–	32631
1922[6]	2637	33534	35288	661	7	215[7]	36171
1931[8]	2706[9]	41411	43261	851	4	1	44117
1944[10]	3990	52890	55870	1010	–	–	56880
1946[11]	4310	56900	60160	1050	–	–	61210
1952[12]	12663	80000			–	–	92663

(1) شولش: **تحولات**، ص41.
(2) **ن. م**، ص247–249. أبو بكر: **ملكية**، 196–198.
(3) شولش: **تحولات**، ص41.
(4) **ن. م**، ص35.
(5) الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص58.
(6) **Government Reports**: 1945-1946, pp154-155.
(7) هم 212هنديا و 3سيخ. روحي: **المختصر**، ص74
(8) **Government Reports**: 1945-1946, pp154-155.
(9) **Ibid**, 1931-1932, p699.
(10) **Ibid**, pp150-151.
(11) **Ibid**, 1946-1947, p626.
(12) حنيطي: **جنين**، ص165.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن عدد سكان مدينة جنين قد تضاعف عدة مرات بين أعوام 1849–1952م بمعدل نمو سكاني مركب يقارب 2.5 %، وتشكل الأعوام من 1922–1931م أخفض معدلات النمو، حيث بلغت 0.6 %، وسبب هذا الانخفاض هو هجرة الكثير من سكان المدينة باتجاه المدن الساحلية التي مثلت مناطق جذب، واستقطاب؛ لتوفر فرص العمل، وتحديدا في قطاعي الصناعة، والخدمات[1].

وشهدت الأعوام مابين 193–1944م ارتفاعا في معدل النمو السكاني، وصل إلى 1.3 %، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى اندلاع ثورة 1936م، وما رافقها من انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي في المدن الساحلية، مما دفع العديد من سكان جنين الذين كانوا يعملون في تلك المدن إلى العودة لأماكن سكناهم، وقد استمر معدل النمو بالارتفاع فبلغ خلال العام 1944م،5.56 %، ويفسر البعض هذا الارتفاع الحاد في معدل النمو السكاني في المدينة أثناء هذه الفترة إلى عودة الاشتباكات المسلحة ما بين المجاهدين العرب، والقوات الصهيونية، حيث تركزت هذه الاشتباكات في مناطق الساحل، خاصة في قضاء حيفا القريب من جنين، وقد أدى ذلك إلى هجرة أعداد من سكان قضاء حيفا إلى قضاء جنين عامة، وإلى المدينة بشكل خاص[2].

ومع اتساع مناطق الاشتباك ما بين العرب واليهود أثناء الأعوام 1945–1947م، استمر معدل النمو السكاني للمدينة بالارتفاع، بسب وصول أعداد جديدة من السكان إلى المدينة، من أقضية طبريا، والناصرة، وحيفا بالإضافة إلى أعداد أخرى من قرى قضاء جنين، وقدرت بعض

---

(1) صوالحة: **جنين**، ص41. الخطيب: **أنماط**، ص90.

(2) صوالحة: **جنين**، ص41. **الموسوعة الفلسطينية**: القسم العام، مج2، ص84. حنيطي: **جنين**، ص165. أبو حجر: **موسوعة**، ج1، ص225.

المصادر عدد سكان القضاء عام 1952م بنحو 92663 نسمة، تم إسكان الغالبية العظمى منهم في مخيم جنين[1]، الذي تم إنشاؤه بالقرب من المدينة بهدف استيعاب هؤلاء "اللاجئين"[2].

9- الأوضاع الإدارية:

عانت جنين خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر من الفتن، والحروب بين القوى والزعامات المحلية، مما دفع الدولة العثمانية للتدخل، وفرض سيادتها على المنطقة، فأصبحت المدينة تدار مباشرة من قبل موظفين يعينهم الباب العالي بصورة مباشرة، كما أنشئ في المدينة مجلس بلدي لإدارة شؤون السكان[3]، وعند تشكيل ولاية بيروت عام 1880م تم إلحاق لواء نابلس بما فيه قضاء جنين بالولاية، وظلت تبعية القضاء لبيروت حتى عام 1914م، عندما ألغيت التشكيلات المدنية بسبب ظروف الحرب، ووضعت جميع ولايات الشام تحت إشراف القائد العام للجيش العثماني الرابع "جمال باشا"[4].

وبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، دخل الجيش البريطاني فلسطين، وفرض عليها الأحكام العرفية، وتمت إدارتها تحت قانون إدارة بلاد العدو المحتلة، (Custodiship of enemy Property)بإدارة الجنرال البريطاني كلايتون(Clayton)[5].

وتغيرت التقسيمات الإدارية في فلسطين أكثر من مرة خلال الحكم البريطاني، وكان أول عمل قامت به السلطة البريطانية الجديدة، إلغاء التقسيمات الإدارية السابقة، كما لم تتبنَ تقسيما إداريا واضحا لتعمل به وفق المعاهدات، والمواثيق الدولية التي تلزم الدولة المحتلة إدارة شؤون

---

(1) أسس المخيم من قبل الأمم المتحدة عام 1950م على قطعة ارض كان استولى عليها الجيش البريطاني بعد احتلالهم لمدينة جنين عام 1918م وعسكر فيها، ثم تركت خالية بعد انسحاب بريطانيا من فلسطين عام 1948م. وكان عبد اللطيف عبد الله الشلبي أول مختار تم تعينه لإدارة المخيم. مرعي: **زرعين**، ص169- 170.

(2) عبد الفتاح: **جنين**، ص74. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص175. أبو حجر: **موسوعة المدن**، ج1، ص228. الخطيب: **أنماط**، ص99.

(3) النمر: **تاريخ**، ج1، ص269. شولش: **تحولات**، ص264- 265. مناع: **تاريخ**، ص185.

(4) الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص47.

(5) موسى: نظام، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع101، ص46. خلة: **فلسطين**، ص83

البلاد، مع الحفاظ على أوضاعها قبل الحرب، وإنما جاءت تلك التقسيمات لتخدم المشروع الصهيوني في فلسطين والهادف لإقامة وطن قومي لليهود فيها[1]، ولقد تم خلال عهد الإدارة العسكرية لفلسطين من عام 1918-1920م إجراء تغيرين إداريين هما:

أ-في عام 1918م قسّم الجنرال أللنبي فلسطين إلى ثلاث عشرة منطقة إدارية[2]، كانت جنين واحدة منها، وعلى رأس كل منطقة حاكم عسكري بريطاني، وجميعهم مرتبطون بحاكم عسكري في القدس، المرتبط بدوره بالقيادة العامة للجيش البريطاني في القاهرة[3].

ب-في عام 1919م خفضت المناطق الإدارية إلى عشر، كانت جنين إحداها، حيث عين الماجور ماكليرن حاكما عليها[4].

أما خلال عهد الإدارة المدنية من عام 1920-1948م، أجرت حكومة الاحتلال البريطاني مجموعة من التغيرات الإدارية، يمكن إجمالها بالآتي:

أ-في تموز من عام 1920م، خفضت عدد الألوية إلى سبعة[5]، منها لواء السامرة الذي تم استحداثه، ومركزه نابلس، وضم كلا من نابلس، وجنين، وطولكرم.

ب-وفي عام 1922م، أحدثت الحكومة تغيريين إداريين هما:

1- في مطلع عام 1922م، خفضت عدد الألوية إلى أربعة ألوية، كما صدر في منشور التشكيلات الإدارية المادة(11)من مرسوم فلسطين[6]، وكان منها لواء السامرة[7]، ومركزه نابلس، وضم إضافة إلى نابلس كلا من جنين، وطولكرم، وبيسان[8].

---

(1) **الموسوعة الفلسطينية:** القسم العام، مج1، ص124.

(2) هي: القدس، غزة، يافا، الخليل، بئر السبع، نابلس، طولكرم، حيفا، الناصرة، عكا، طبريا، صفد بالإضافة إلى جنين. Stien: **The Land question**, p8.

(3) **الموسوعة الفلسطينية:** القسم العام، مج1، ص124. الدباغ: **بلادنا**، ج2، ق2، ص12. علي: **بلدية**، ص51.

(4) **جريدة فلسطين:** ع35، بتاريخ 10 نيسان 1919م، ص5.

(5) وهي: القدس وضم؛ الخليل. يافا ويضم؛ جزء من قضاء طولكرم، بئر السبع، غزة. فينيقيا ويضم؛ حيفا وعكا وباقي طولكرم. الجليل ويضم؛ طبريا وصفد والناصرة. بالإضافة إلى لواء السامرة .

(6) درايتون: **قوانين**، مج4، ص3337.

(7) الألوية الأخرى هي: لواء القدس، واللواء الجنوبي، واللواء الشمالي.

(8) خمار: **موسوعة**، ص69. **الموسوعة الفلسطينية:** مج2، ق2، ص996. الدباغ: **بلادنا**، ج2، ق2، ص13.

2- في منتصف عام 1922م قسمت فلسطين إلى ثلاث مناطق إدارية منها: اللواء الشمالي، الذي ضم، جنين إضافة إلى عكا، وبيسان، وحيفا، ونابلس، والناصرة، وصفد، وطبريا، وطولكرم، وكانت حيفا مركزه، وكان يدير شؤون كل لواء مسئول بريطاني سمي حاكم اللواء، وقسم كل لواء إلى عدد من الأقضية، يترأس الإدارة في كل منها موظف كبير من أهل البلاد، أطلق عليه اسم قائمقام، وفي كل مدينة مجلس بلدي[1]، له رئيس ينتخبه سكان المدينة، أما القرى فلها مجالس، أو مخاتير يديرون شؤونها[2].

وفي 22 تموز من عام 1927م أعيد تقسيم البلاد إلى لوائين: شمالي[3]، وجنوبي[4]، والى والى منطقة إدارية واحدة هي منطقة القدس، وكان قضاء جنين ضمن اللواء الشمالي، وعادت السلطات البريطانية من جديد، وزادت عدد الألوية إلى أربعة[5]عام 1938م، منها لوائي حيفا، والسامرة، وضم حيفا، ونابلس، وجنين، وطولكرم[6]، لم يدم هذا التقسيم أكثر من عام، حيث عادت السلطات البريطانية في عام 1939م، وزادت عدد الألوية إلى ستة[7]، منها: لواء السامرة السامرة الذي كان مركزه نابلس، وضم كلا من جنين، وطولكرم[8]، وقد بقي معمولا بهذا التقسيم التقسيم حتى نهاية الاحتلال البريطاني عام 1948م[9].

---

(1) كان عددهم عام 1926م في مدينة جنين 6 أعضاء جميعهم من المسلمين.
Government Reports: 1928-1929, p457.

(2) خمار: **موسوعة**، ص70. شراب: **معجم بلدان فلسطين**، ص76.

(3) وضم أقضية: جنين، حيفا، عكا، الناصرة، طبريا، صفد، نابلس، طولكرم، بيسان، ومركزه حيفا.

(4) وضم أقضية: يافا، الرملة، غزة، الخليل، بئر السبع، عوجا الحفير، ومركزه يافا.

(5) وهي: لواء الجليل وضم؛ عكا، صفد، طبريا، بيسان، والناصرة. لواء حيفا والسامرة وضم؛ حيفا، نابلس، جنين، وطولكرم. لواء القدس وضم؛ القدس، رام الله، بيت لحم، الخليل،أريحا. لواء الجنوب وضم؛ يافا، الرملة، غزة، وبئر السبع.

(6) الدباغ: **بلادنا**، ج2، ق2، ص14. علي: **بلدية**، ص53.

(7) وهي: لواء القدس وضم؛ الخليل، بيت لحم، ورام الله، أريحا، بيت ساحور، البيرة. لواء غزة وضم؛ المجدل، بئر السبع، الفالوجة، أسدود، خان يونس، رفح، النقب. لواء اللد وضم؛ يافا، تل أبيب، الرملة. لواء الجليل وضم؛ الناصرة، صفد، طبريا، حطين، صفوريا، ترشيحا، سمخ، وبيسان. لواء حيفا وضم؛ عكا، شفاعمر بالإضافة إلى حيفا.

(8) **جريدة الوقائع الفلسطينية**: ع900، ا تموز 1939م، ص746.

(9) خمار: **موسوعة**، ص70. الدباغ: **بلادنا**، ج1، ق1، ص142.

10- الأوضاع الاقتصادية:

شكلت الزراعة الدعامة الأساسية للحياة الاقتصادية ليس في جنين وقضاها فحسب، بل في فلسطين أيضا، ويعتبر قضاء جنين نموذجا متقدما للزراعة الفلسطينية، من حيث الكم والنوعية، حيث كان ما يزيد عن ثلثي أراضي القضاء مستغلا، ومما ساعد على ذلك انتشار السهول في مختلف جهات القضاء[1].

الجدول (رقم 2): يوضح السهول الرئيسية في قضاء جنين[2].

اسم السهل	مساحة السهل بالدونم	النسبة المئوية
مرج ابن عامر	58210 [3]	43.5
عرابة	28800	21.5
صانور	17997	13.4
عجة	9222	6.9
الزبابدة	7429	5.5
إسدور [4]	1162	0.9
سهل الكفير	4912	3.7
قباطية	3250	2.4
جلقموس – المغير	1233	0.9
جلقموس – أم التوت	1075	0.8
جلبون	633	0.5
المجموع	133923	100

أما عن نوعية المحاصيل الزراعية، فقد اشتهر القضاء، وخاصة في مرج ابن عامر بوفرة إنتاجه، فسد حاجات السكان المحليين، وكان يتم تسويق الفائض منه في المدن المجاورة، وفي بعض الأحيان كان يتم التصدير إلى خارج فلسطين، والجدير بالذكر هنا أن عملية الزراعة في قضاء جنين قد تأثرت بحجم الملكية، ونوعها؛ فالملكيات الصغيرة المتوسطة تستغل من قبل

---

(1) **اللجنة الإقليمية للتأهيل**: دراسة ل22 قرية، ص9. أبو حجر: **موسوعة**، ج1، ص225.

(2) الخطيب: **أنماط**، ص33.

(3) تمثل هذه المساحة ما تبقى من أراضي المرج بعد النكبة والتي كانت تبلغ نحو 400الف دونما. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص57.

(4) يقع على بعد 9كم إلى الشمال الغربي لمدينة جنين ما بين قريتي السيلة الحارثية واليامون. **زيارة ميدانية للباحث.**

أصحاب الأرض استغلالاً مباشرا، في حين أن الملكيات الكبيرة، يتم استثمارها بطرق غير مباشرة، من قبل المالك الذي يعمل على تقديم الأرض للفلاح؛ من أجل استغلالها بطرق متفق عليها، ويحصل الفلاح بالمقابل، على خُمس المحصول[1]، أو رُبعه[2]، أو ثُلثه[3]، أو من خلال المشاركة في الإيجار مناصفة[4].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الوسائل الزراعية البدائية، قد سيطرت على حياة الفلاح، فاستخدم المحراث البلدي آنذاك ذو السكة الحديدية التي يجرها الحصان، أو البغل، أو زوج من البقر، أما الحصاد فكان يتم بالمنجل، ثم تنقل المحاصيل إلى البيدر ليتم درسها بواسطة(الدابة) التي تجر اللوح الخشبي "النورج" وتجري بعد ذلك عملية فصل الحب عن القش من خلال التذرية بالمذراة الخشبية، ويساعد الفلاح في إتمام عمله القطروز[5]، الذي يحصل على أجر محدد يتفق عليه مسبقا[6].

والى جانب الحبوب والخضروات، فان قضاء جنين اشتهر أيضا بزراعة الأشجار المثمرة مثل: الرمان، والعنب، والتين، والحمضيات، والنخيل، بالإضافة إلى الزيتون، وهناك بعض الأشجار المعّمرة التي تعود زراعتها إلى العصر الروماني، ويزيد عمرها عن 2000عام[7].

---

(1) في هذه الطريقة يقوم المالك بتوفير الأرض وكل ما تحتاج إليه عملية الزراعة من بذور وحيوانات ومعدات، في حين يقدم الفلاح اليد العاملة فقط. مرعي: **زرعين**، ص61.

(2) المالك يقدم الأرض والبذور والدابة اللازمة في عملية الزراعة، في حين يقدم الفلاح اليد العاملة. **مقابلة مع المعمر محمود علي صالح ملالحة**، بتاريخ 15 آذار 2008م.

(3) في هذه الطريقة يوفر المالك الأرض، ويشترك مع الفلاح بتوفير المعدات الزراعية، كما أن الفلاح يلتزم بتوفير اليد العاملة، ويحصل على ثلث المحصول بعد حسم النفقات. مرعي: **زرعين**، ص61.

(4) يقدم المالك الأرض ونصف البذور، ويلتزم الفلاح بتقديم كل ما تبقى ويتشارك الطرفان بالخسائر إذا وقعت . **مقابلة مع محمود علي صالح ملالحة**، بتاريخ 15 آذار 2008م.

(5) وظيفته مساعدة الحراث، فيعمل على تبديل الدواب المتعبة وعلفها، ويحضر الماء والطعام، ويزيل الاعشاب وغيرها من الأعمال البسيطة، ومقابل عمله كان يحصل على اجر يتراوح ما بين 8–20 كيل قمح.

(6) **مقابلة مع الحاج سليمان إسماعيل محاميد**، بتاريخ 17 نيسان 2008م.

(7) النحال: **جغرافية**، ص65. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص20. الخطيب: **أنماط**، ص35.

أما عن الثروة الحيوانية، فقد كان لها أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية لقضاء جنين، حيث كان يعتمد عليها في عملية الزراعة، ونقل المحاصيل، بالإضافة إلى تزويد السكان بالمواد الغذائية الأساسية: من اللحوم، والألبان، والجلود، لكن هذه الأهمية أخذت بالتراجع بعد دخول الآلات الزراعية الحديثة من جهة، وتناقص مساحة المراعي والأحراج من جهة أخرى[1].

وفيما يتعلق بالصناعة، في قضاء جنين، فإنها اقتصرت على بعض الحرف اليدوية البسيطة، والتي اعتمدت بشكل كامل على المبادرة الفردية، أو الأسرية، مثل تصنيع الفائض من الإنتاج الزراعي، كطحن الحبوب، واستخراج الزيوت النباتية، وحياكة الملابس، وصناعة الصابون[2]. بالإضافة إلى ذلك وجد في القضاء، بعض الحرفيين والمهنيين؛ كالخياطين، والنجارين، والحدادين، والحذائين، حيث كان بإمكان هؤلاء الحرفيين، سد الحاجات الأساسية للسكان، التي هي بشكل عام قليلة، وإلى جانب ذلك فقد ظهرت بعض أنواع من الصناعات الاستخراجية، كمقالع الحجر[3]، والكسارات التي تميزت بالبساطة[4].

أما التجارة فان وضعها لا يختلف عما هو عليه الحال بالنسبة إلى الصناعة، فمدينة جنين، وقراها، افتقرتا إلى ما يمكن أن نسميه بالعملية التجارية، حيث اقتصر النشاط التجاري على بعض عمليات التبادل السلعي مع مدن حيفا، والناصرة، وصفد، وبيسان بالإضافة إلى مدينة نابلس، فكانت مدينة جنين تستورد المنتوجات الصناعية، وتصدر الخضار، والفواكه، وكان سوق (السيباط)الموجود في البلدة القديمة من جنين، يمثل مركز النشاط التجاري داخل المدينة[5].

---

(1) الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص22. أبو حجير: **تطور**، ص226.

(2) غانم: **الصناعة**، ص49.

(3) انتشرت هذه المقالع بصورة رئيسية في قرية قباطية، وقد بدأها عدد من المستثمرين من مدينة نابلس، حيث كان العامل يستخدم الفأس والمجرفة للكشف عن الحجارة الصالحة للبناء واقتلاعها ثم نقلها بواسطة الدواب إلى مناطق البناء القريبة أ إلى الشاحنات الصغيرة التي تقوم بدورها بنقلها إلى الأماكن "البعيدة". غانم: **الصناعة**، ص55.

(4) حنيطي: **جنين**، ص181. غانم: **الصناعة**، ص18–19. أبو حجير: **تطور**، ص226.

(5) غانم: **الصناعة**، ص16. **الموسوعة الفلسطينية**: الدراسات الخاصة، مج2، ص83.

11- الأوضاع الثقافية والاجتماعية:

عرفت مدينة جنين حركة تعليمية منذ فترة مبكرة، وساد المدينة نظام الكتاتيب أوائل القرن التاسع عشر، وبسبب البساطة في تكوين هذا النظام، فقد انتشر في معظم قرى قضاء جنين كما هو الحال مع باقي المدن، والقرى الفلسطينية، فكانت مساجد المدينة تشهد انعقاد حلقات التدريس التي غلب عليها طابع البساطة، وانحصرت على تعليم التلاميذ: القراءة، والكتابة، والقرآن، والحديث بالإضافة إلى بعض العمليات الحسابية: كالجمع، والطرح، والضرب، والقسمة[1].

وبعد انتهاء الاحتلال البريطاني لفلسطين، في نهاية الحرب العالمية الأولى، أهملت سلطة الاحتلال التعليم حتى عام 1920م، وعندما بدأت اهتمامها به، فإنها قامت بوضع المناهج التي تتناسب وأهدافها الاستعمارية في المنطقة، والمتمثلة بتأسيس الوطن القومي لليهود[2]، لذا نجدها عمدت إلى إقامة نظامين من التعليم هما:

أ- نظام التعليم العربي، ويخضع لإشراف إدارة المعارف العامة.

ب- نظام التعليم اليهودي، ويخضع لإشراف المجلس ألملي اليهودي في فلسطين[3].

وخلال الفترة ما بين 1920-1948م، قسمت بريطانيا فلسطين إلى أربع مناطق تعليمية، منها: منطقة السامرة التي كانت تضم نابلس، وطولكرم، وجنين، وفي كل منطقة من تلك المناطق مدير محلي للمعارف مهمته الإشراف على الشؤون التعليمية في منطقته، يخضع لرقابة إدارة المعارف العامة، أما عن مراحل التعليم خلال نفس الفترة فقد قسمت إلى أربع مراحل هي: رياض الأطفال، ومدتها عام واحد، ثم المرحلة الابتدائية، ومدتها 7 سنوات، تليها المرحلة الإعدادية، والثانوية، ومدة الواحدة منهما 3 سنوات[4].

---

(1) النمر: **تاريخ**، ج2، ص65. عبدة: **التعليم**، ص2. عمار: **التعليم**، ص18. صالح: **التعليم**، ص21.

(2) قاسم: **القيادة**، ص14.

(3) نشوان: **التعليم**، ص45.

(4) صالح: **التعليم**، ص24.

ومع مطلع العام الدراسي 1943–1944م، شهدت مدينة جنين تأسيس أول مدرسة ثانوية، واشترك الأهالي بدفع تكاليف بنائها، و بلغ عدد التلاميذ في نفس العام 680 طالبا وطالبة، ارتفع هذا العدد حسب إحصاءات حكومة الانتداب في العام الدراسي التالي 1944–1945م إلى 811، منهم 555 طالبا، و256 طالبة، تعلمهن 8 معلمات[1].

أما فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية، فقد تأثر قضاء جنين كغيره من المدن الفلسطينية، بالحراك الاجتماعي الذي أصاب المنطقة خلال القرن العشرين، وهذه الأوضاع تعود في جذورها التاريخية إلى أواخر العهد العثماني، حين ظهر عدد من العائلات مثل: عبد الهادي، وجرار، وقاسم الأحمد، واستطاعت أن تفرض نفوذها على المنطقة، حيث اعترفت الدولة العثمانية لهم بمراكزهم، بعد أن تعهدوا بجمع الضرائب، وتخصيص جزء منها للدولة[2].

وقد تمكنت تلك العائلات خلال عملها بجمع الضرائب، من أن تجمع أموال كافية لشراء مساحات واسعة من الأراضي، وأن تسجلها باسمها في دائرة الطابو، وقد ذكر خبير الأراضي غرنوت(Granott)أن ست عائلات في جنين كانت تمتلك 114.000 ألف دونم[3]، منها 60 ألف دونم امتلكتها عائلة عبد الهادي في جنين، ونابلس[4].

وبذلك استطاعت تلك العائلات أن تستغل الظرف الاقتصادي، والاجتماعي الذي تمتعت به؛ لفرض نفسها على قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية طوال عهد الانتداب، يتضح لنا ذلك بشكل جلي من خلال التعرف على أعضاء اللجان التنفيذية لسبع مؤتمرات فلسطينية عقدت تباعا منذ عام 1917–1928م، حيث "تشير مراجعة أسماء الشخصيات التي اشتركت في تلك المؤتمرات، أن أغلب الشخصيات كان يتكرر حضورها، وأن الشخصيات الجديدة في اشتراكها كانت قليلة جداً وجاءت من ذات التركيبة الاجتماعية–الاقتصادية"[5].

---

(1) صوالحة: **جنين**، ص10. حنيطي: **جنين**، ص171. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص60.

(2) قاسم: **القيادة**، ص4–5.

(3) Granott: **The Land system**, p39.

(4) علوش: **المقاومة**، ص18–19.

(5) قاسم: **القيادة**، ص19.

ونشير هنا إلى ظاهرتين ميزتا النخب الاجتماعية في مدينة جنين وهما: الميل إلى البقاء في القرى بدلا من الانتقال إلى المدينة، مما أدى إلى توزيع مراكز القوى في القرى المجاورة، وبالتالي الحيلولة دون وجود طبقة قوية ذات نفوذ اجتماعي كبير في نطاق المدينة[1]، كما جرى في مدينة نابلس على سبيل المثال، والظاهرة الثانية هي: انقسام قرى القضاء في علاقتها الاقتصادية، والاجتماعية إلى قسمين: فالمناطق الواقعة إلى الجنوب من المدينة، ارتبطت بعلاقات وثيقة مع مدينة نابلس، في حين أن قرى المناطق الشمالية، تمتعت بصلات قوية مع مدن حيفا، وعكا، وطبريا[2].

ومن أجل المساهمة في رفع المستوى الثقافي، والاجتماعي للسكان، تأسس في مدينة جنين العديد من الجمعيات، والمؤسسات الاجتماعية، والرياضية، والإعلامية، منها: وجمعية الشبان المسلمين[3]، التي أعلنت عن فتح فرع لها في جنين عام 1922م[4]، وجمعية الإخاء الأرثوذكسي، التي أعلن تأسيسها فؤاد عطا الله عام 1923م، ومركز رعاية الطفولة عام 1932م، حيث بلغ عدد الأطفال المسجلين في المركز 196 طفلا قاموا بـ10270 زيارة للمركز في مقابل 3607 زيارة منزلية قام بها العاملون في المركز خلال ست سنوات من عمر المركز حسب ما أورده تقرير الحكومة عام 1938م[5]، ونادي الاتحاد الجديد عام 1944م، وإذاعة الشرق الأدنى التي تأسست عام 1944م من قبل السلطات البريطانية[6]، كما أصدر الصحفي هاشم السبع صحيفة الصريح الأسبوعية عام 1947م[7].

---

(1) ساهم في تأصيل هذه الظاهرة حقيقة كون75 % من سكان قضاء جنين هم من سكان القرى، وبالتالي فان طابع الحياة الريفية لا يزال يغلف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وحتى ألان لا يزال جزء كبير من تلك القوى متمركز في أيدي وجهاء القرى. **اللجنة الإقليمية للتأهيل:** دراسة 22 قرية، ص9.

(2) **اللجنة الإقليمية للتأهيل:** دراسة 22 قرية، ص10.

(3) في عام 1930م قل عدد أعضاء الجمعية بسبب منع السلطات البريطانية موظفيها من الانتساب إلى الجمعية، لكن الجمعية عاودت نشاطها من جديد عام 1937م.

(4) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع454، بتاريخ 8 شباط 1922م، ص4.

(5) **Government Reports**: 1938-1939, p774.

(6) **الموسوعة الفلسطينية:** الدراسات الخاصة، مج3، ص716.

(7) **ن. م**، مج4، ق2، ص450.

الفصل الثاني

أقسام الأراضي، وحجم الملكيات

1- أقسام الأراضي:

شكلت أراضي فلسطين- بما في ذلك أراضي قضاء جنين - جزءا من أراضي الدولة العثمانية، التي اتبعت منهج الإسلام في التصرف بها، ووفقا للشرع الإسلامي فإن جميع الأراضي هي ملك للدولة تتصرف بها كيفما تشاء، وفي عام 1858م صدر قانون الأراضي العثماني، الذي نظم ملكية الأراضي، وقسّمها إلى خمسة أقسام، تشمل جميع الأراضي الخاضعة لسيطرة الدولة، بغض النظر عمن يدير تلك الأراضي، وكان هذا القانون هو أساس قواعد حيازة الأراضي في فلسطين حتى عام 1947م[1] وهذه الأقسام هي:

أ- الأراضي المملوكة:

وهي مساحة ضيقة من الأراضي تعود ملكيتها إلى الأفراد بصفة شخصية[2]، ولصاحبها حق التصرف فيها كباقي الأموال الشخصية "كالبيع، والرهن، والهبة، والتوريث، والبناء، والهدم، والزراعة، والقلع"[3]، وبموجب المادة (2) من قانون الأراضي العثماني لعام 1858م السابق الذكر، حيث تم تقسيمها إلى أربعة أنواع وهي:

1- العرصات:

وهي الأراضي الموجودة داخل المدن، والقرى، والقائمة في محيطها بصرف النظر عن مساحتها، بالإضافة إلى الأراضي القائمة في محيط مباني المدن، والقرى، والتي تعتبر متممة للسكن بشرط ألّا تزيد مساحتها على (500م^2)[4]، وقد أعفيت من الضرائب[5].

---

(1) **الموسوعة الفلسطينية:** القسم العام، مج1، ص175.

(2) **قانون الأراضي العثماني:** المادتان (2 و4).

(3) المر: **أحكام**، ج2، ص8.

(4) **قانون الأراضي العثماني:** المادتان (2 و4).

(5) لهذا السبب حددت الدولة مساحة الأرض، وحتى لا يتم التعدي على ألاراضي الأميرية التابعة للدولة. **أمين أبو بكر:** بتاريخ 21كانون ثاني 2009م.

2- الأراضي المفروزة:

وهي الأراضي التي أفرزت من الأراضي الأميرية خارج المدن، والقرى، ومُلكت تملكاً صحيحاً بناء على المسوغ الشرعي، على أن يتم التصرف بها بكل أنواع الملكية "كالبيع، والشراء، والرهن، والبناء، والتأجير، والتوريث، والوقف".

3- الأراضي العشرية:

وهي الأراضي التي تستوفي الدولة منها عشر المحصول، وكانت تمنح في العادة للفاتحين، أو تترك بأيدي أصحابها الذين اسلموا عليها طوعا قبل، الفتح وأقروا عليها، ولا تجري أحكام هذه الأراضي على بلاد الشام-كما هو الحال في الجزيرة العربية-لان أراضي الشام خراجية لا عشرية.

4- الأراضي الخراجية:

وهي الأراضي التي فتحت عنوة أو صلحا، وأبقيت بيد أهلها الأصليين من غير المسلمين ومن أنواعها: خراج المقاسمة، وخراج الموظف، الذي كان يجبى بعد أن تستصلح الأرض، وتصبح صالحة للزراعة[1].

ب- الأراضي الأميرية[2]:

هي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة، كما يعود لها حق التصرف بها، كالبيع وفق سند الطابو، ويشرف على إدارتها السلطان، أو يفوض من ينوب عنه تفويضا عاما، أو مؤقتا[3].

---

(1) **قانون الأراضي العثماني**: المادة (2).

(2) أميرية نسبة إلى أمير المؤمنين الذي وضع يده عليها باسم الأمة الإسلامية وأحال رقبتها إلى بيت المال وفرض عليها الخراج. أبو بكر: **ملكية**، ص387.

(3) **قانون الأراضي العثماني**: المادة (3).

وللأراضي الأميرية أحكام منها: حق التصرف، وهو استعمال الأراضي والانتفاع منها دون رقبتها، لأن رقبتها عائدة إلى خزينة الدولة[1]، وبشرط أن يحصل على التفويض المناسب من الدولة[2]، ولم يكن القانون يجيز انتقال الأراضي بالوقف أو بالتوريث[3]، ولكن الدولة وحرصا منها على استغلال الأراضي المحلولة[4]، رأت أن تحيلها إلى من يستثمرها، ويعود عليها بالنفع، فكان من باب أولى نقلها إلى ورثة المتصرف طالما التزموا بدفع أعشارها[5]، أما إذا أهمل الوريث زراعتها لمدة ثلاث سنوات متتالية دون عذر مقبول[6]، أو عجز عن دفع الضرائب المستحقة عليه، عندها يحق للدولة التصرف بها، كأن تعرضها للإيجار، أو أن تبيعها بالمزاد العلني[7].

وقد استغلت سلطات الاحتلال البريطاني هذه المادة من القانون، وقامت بعرض مساحات واسعة من هذه الأراضي للبيع في المزاد العلني، بعد أن احتلت فلسطين وورثت ملكية الدولة "السلطان العثماني"، ومثال على ذلك، ما حدث في شهر آذار من عام 1932م عندما عرضت للبيع بالمزاد العلني في دائرة قائمقام جنين قطعة أرض وسط المدينة عليها بناء غير مكتمل مساحته 14.9دونماً، مقابل مبلغ من المال قدره 265 جنيها[8].

ولا بد من الإشارة هنا، أن الأراضي المملوكة في قضاء جنين هي من الأراضي الأميرية، ووصلت إلى السكان من خلال وضع اليد، ولا يوجد فيها سندات تملك، باستثناء تلك الواقعة

---

(1) المر: **أحكام**، ج2، ص89-90.

(2) **الموسوعة الفلسطينية:** القسم العام، مج1، ص175.

(3) سليمان: ملكية، **مجلة صامد الاقتصادية**، ع31، ص44.

(4) هي جزء من الأراضي الأميرية التي فسخ فيها عقد التصرف وأصبح من حق الدولة أن تفوضها إلى من تشاء. **قانون الأراضي العثماني:** المادة (59-60).

(5) المر: **أحكام**، ج2، ص2.

(6) **قانون الأراضي العثماني:** المادة (71).

(7) **ن. م**، المادة (78).

(8) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع302، 1 آذار 1932م، ص233.

ضمن حدود القرية أو المدينة، كما ويغلب عليها طابع الملكية الفردية الصغيرة، وهي معرضة دوما للتناقص بفعل عامل الوراثة[1].

ومن أجل فرض سيطرتها على الأرض الأميرية، أصدر المدير العام للإدارة العسكرية البريطانية الجنرال آرثر جرام موني(Arthur. G. Money)، في 20 آذار1919م منشورا تبنى من خلاله قانون الأراضي العثماني الصادر عام 1911م[2]والذي يعطي الدولة "حق" مصادرة الأراضي الأميرية للأغراض العامة، وقد استغلت الإدارة المدنية البريطانية فيما بعد هذا القانون لمصادرة عشرات الآلاف من الدونمات من الأراضي الحرجية، أو إعلانها غابات محفوظة في قضاء جنين، كان أخطرها الأمر الذي أصدره المندوب السامي على فلسطين عام 1926م، والذي قضى بمصادرة 229 ألف دونم من الأحراش، والمراعي في قضاء جنين[3].

ومن الطرق التي اتبعتها سلطات الاحتلال البريطاني للسيطرة على الأرض العربية هي، ادعاؤها حق ملكيتها آلاف الدونمات، ففي 1926م أعلنت الحكومة أن مساحة تلك الأراضي بلغت نحو 958 ألف دونم[4]، منها 7800 دونما في قضاء جنين.

الجدول(رقم 3): الأراضي التي ادعت الدولة ملكيتها في قضاء جنين عام 1926م[5].

الرقم	القرية	القضاء	المساحة بالدونم	ملاحظات
1	زلفة	جنين	2700	يفلحها مزارعون عرب ويدفعون عشرها "ضريبة 10%"
2	تل الذهب	//	2400	يفلحها مزارعون عرب ويدفعون عشرها "ضريبة 10%"
3	دير غزالة	//	2700	يفلحها مزارعون عرب ويدفعون عشرها "ضريبة 10%"
المجموع	3	//	7800	–

وفي عام 1945م أصدرت الحكومة إحصاءات جديدة أظهرت أن مساحة أراضي الدولة في فلسطين بلغت 1491690 دونما، منها 128870 دونما في قضاء جنين[6].

---

(1) حنيطي: **جنين**، ص176.

(2) صابر: **ملكية**، ص46. العودة: **ملكية**، ص45.

(3) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع161، بتاريخ16 نيسان 1926م، ص244–250.

(4) غوجانسكي: **تطور**، ص169.

(5) **Government Reports**: 1930-1931 , p483.

(6) Hadawi: **Village statistics**, p37.

وقد فشلت كل المحاولات التي قام بها الأهالي في قضاء جنين من أجل الدفاع عن أراضيهم، فخلال النصف الأول من عام 1932م قدموا 62 ادعاء بملكية أراضي، رفض منها 57 ادعاء، وبقيت خمس حالات معلقة، ولم يصدر فيها أي حكم، وفي عام 1933م تم تقديم 6 ادعاءات رفضت جميعها[1].

أما أراضي الغابات المحفوظة من قبل حكومة الاحتلال البريطاني خلال نفس الفترة، فكانت 859877 دونما، منها 175371 دونما في قضاء جنين وزعت على 34 غابة، كانت تستغل في عمليات الرعي، وصناعة الفحم، كما هو الحال في أحراش المغير، ويعبد، حيث تم طرد مئات الفلاحين من عائلة قبها الذين أصبحوا من دون أراضٍ[2]. و بذلك يأتي قضاء جنين في المرتبة الأولى بين أقضية فلسطين من حيث مساحة الغابات التي تم التحفظ عليها من قبل الحكومة، يليه قضاء حيفا الذي بلغت مساحة أراضي غاباته المحفوظة من قبل حكومة الاحتلال البريطاني 131752 دونما، توزعت على 96 غابة[3].

ج- الأراضي الموقوفة:

الوقف في اللغة: هو الحبس، والمنع، والإمساك[4]، ووقف فلان أرضه إذا جعلها حبيسة لا تباع، ولا تورث، حيث يتم حبسها في سبيل الله من أجل المنفعة العامة[5].

الوقف اصطلاحا: هي الأراضي والأملاك التي وقفها مالكوها، فحبست عن التمليك، والتملك، والرهن، ورصد ريعها لجهة معينة، وتحت إشراف المؤسسة الدينية[6]. وتمتاز تلك

---

(1) Wauchope to Cunliffe-lister, 4 February, 1933, **CO 733/230/17490, Part 1**.

(2) Granott: **The Land system**, p172.

(3) **Ibid**, p117.

(4) الفيروزأبادي: **القاموس المحيط**، مج3، ص213.

(5) ابن منظور: **لسان**، ج3، ص68.

(6) الأسعد: **الأرض**، ص16. **إدارة الأوقاف:** الوقف الإسلامي في فلسطين، نشرة رقم 3، ص8.

الأراضي بأنها غير قابلة للتصرف، فلا تباع، ولا تورث، ولا ترهن، ولا تحول، وعملها لا يمكن الرجوع عنه سواء من الواقف، أو من أحفاده[1].

أقسام الوقف:

أ-الأراضي الموقوفة وقفا صحيحا[2]: هي الأراضي المملوكة ملكا خاصا، أو صحيحا، ثم وقفت وفقا للأحكام الشرعية[3].

ب-الوقف غير الصحيح[4]الخيري[5]، وكانت جزءا من الأراضي الأميرية، أوقفها السلاطين العثمانيون على أنفسهم، أو وقفها غيرهم بإذنهم حيث تحول الضرائب، والأعشار، والرسوم العائدة عليها إلى جهة من جهات الخير[6]، ويبقى حق رقبة الأرض تابعا لخزينة الدولة، وهي نوعان؛ ديني محض: كالحبس على المساجد، وكانت معظم الأوقاف من هذا النوع، وديني دنيوي: كالمدارس، ودور الأيتام، والخانات، والمستشفيات، والمقابر[7]، وحسبما أورد سامي هداوي، فان في فلسطين 340 قرية تعتبر كليا أو جزئيا وقفا[8].

ج-الوقف الأهلي[9]ويقسم إلى: طائفي، وهو ما حبسه الواقف على طائفة مخصصة من الناس، وذري[10]، وهو ما حبسه الواقف على ذريته من بعده، ثم يتحول إلى خيري محض بعد انقراض الموقوف عليهم. وقد ساهم وقف الأراضي في حفظها، وحمايتها من التسرب إلى أعداء

---

(1) دمبر: **سياسة**، ص18-19.

2) **قانون الأراضي العثماني**: المادة (4).

(3) **إدارة الأوقاف**: الوقف الإسلامي في فلسطين، نشرة رقم 3، ص9.

(4) **قانون الأراضي العثماني**: المادة (4). انظر أيضا: **المر**: أحكام، ج1، ص23-24.

(5) **إدارة الأوقاف**: الوقف الإسلامي في فلسطين، نشرة رقم3، ص9.

(6) **ن. م**، وقفية الست أمينة، نشرة رقم 11، ص90-91. **الموسوعة الفلسطينية**: القسم العام، مج1، ص177-178. غوجانسكي: **تطور**، ص16.

(7) علي: **خطط**، مج5، ص117-118. الجندي: الأرض، **مجلة آفاق عربية**، ع8، ص28. **إدارة الأوقاف**: وقفية الست، الست، نشرة رقم11، ص91.

(8) الهداوي: **حقائق**، ص25.

(9) **إدارة الأوقاف**: الوقف الإسلامي في فلسطين، نشرة رقم3، ص12.

(10) مثل وقف فاطمة خاتون، وقف الشيخ ولي الله حريش، وقف الشيخ حمدان في جنين. **الباحث**.

الأمة[1]، وهو ما نص عليه أيضا قانون الانتداب، الذي أعفى تلك من الضرائب، بشرط ألا تدار تدار بقصد الربح المادي[2].

وعلى الرغم من قلة الإحصاءات الدقيقة عن حجم أراضي الوقف في فلسطين، إلا أن الثابت أن مؤسسة الأوقاف تعتبر من أكبر الجهات المالكة للأراضي[3]، وقد كان للأوقاف أثناء الاحتلال البريطاني 6 مراكز رئيسية[4]يشرف عليها المجلس الإسلامي الأعلى بزعامة الحاج محمد أمين الحسيني[5]، وفي عام 1934م وقع المجلس مع الحكومة اتفاقية تقضي بأن تقوم الأخيرة بجمع أعشار الأوقاف لصالح المجلس الإسلامي الأعلى[6].

وكغيرها من الاقضية الفلسطينية، كان لقضاء جنين مساحات واسعة من الأراضي الوقفية التي تم تسجيلها أثناء العهد العثماني، وبقدوم سلطات الاحتلال البريطاني اعترفت حكومته بجزء من تلك الأراضي، وبقي جزء آخر لم تعترف به[7]، مما أدى إلى تقليص مساحة تلك الأراضي[8]، ويتضح من خلال اللائحة بالممتلكات الوقفية، بان هناك قرى بأكملها تم وقفها للصالح العام، وهي ؛ المنسي[9]–عين المنسي–، والمغير[10]، وسالم[11]، وحريش[12]، بالإضافة

---

(1) عوض: **إدارة**، ص248. علي: **خطط**، مج5، ص124. دمبر: **سياسة**، ص20–21.

(2) **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (30/9/54/2.32/ 0).

(3) دمبر: **سياسة**، ص35. الحزماوي:**ملكية**، ص41. البديري: **أراضي**، ص179. العودة: **ملكية**، ص49.

(4) وزعت على مدن: القدس، يافا، عكا، نابلس، الخليل، غزة. دمبر: **سياسة**، ص40.

(5) خلة: **فلسطين**، ص748. دمبر: **سياسة**، ص38.

(6) Granott: **The Land system**, pp148-149.

(7) انظر الملحق رقم (8).

(8) **الموسوعة الفلسطينية:** القسم العام، مج1، 178.

(9) أوقفها الأمير أحمد بن علي الشجاعي على القاضي محيي الدين المارديني الحاكم في الديار المصرية سنة سبع مائة وسبعون وتسعون للهجرة. **إدارة الأوقاف**، الوقف الإسلامي في فلسطين، ملحق رقم 2، ص9.

(10) **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (10/1.23/22/4).

(11) خربة صغير كانت تقع ضمن أراضي قرية رمانة إلى الشمال الغربي من جنين على بعد (20كم) وسكانها يعودون في أصولهم إلى قرية الشيوخ من قضاء الخليل والى عائلة صبيحات من رمانة، وقد تم احتلالها عام 1948م. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص188.

(12) **إدارة الأوقاف:** الوقف الإسلامي في فلسطين، نشرة رقم3، ملحق رقم1، ص7.

إلى مدينة جنين[1]. وكذلك نصف أراضي قريتي يعبد[2]، وصير[3]، وعشر أراضي قرية عقابا[4]، وقطع أراضي مخصصة في قرى: جلقموس، وجلبون، وكفرراعي، وتلفيت، وتعنك، واليامون، وصانور، وجبع، وميثلون[5]، والزبابدة، وبرقين، ومسلية، والفندقومية، وعنزة، والكفير، وعرانة، والمقيبلة، وسيريس، وعرابة[6]، ورابا[7]، ورمانة، وكفردان، وسيلة الحارثية، الحارثية، وسيلة الظهر، وقباطية، ومركة، وأم التوت، ودير أبو ضعيف، وزبوبا، وعجة، وعربونة، وقفين، والنزلة الشرقية[8]، والنزلة الوسطى[9].

ويعتبر وقف فاطمة خاتون[10]من أهم الأوقاف الصحيحة في قضاء جنين وأكبرها مساحةً[11]، حيث بلغ داخل مدينة جنين نحو 10404 دونما[12]، يليه في الأهمية وقف سيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام، والموزع على قرى: المنسي "كامل أراضيها"، واليامون، وجلبون، و"واد شوباش"، وبرقين، وكفرراعي، وجلقموس، والمغير، ودير أبو ضعيف، وسيلة الظهر، وكفردان، و رابا، ويعبد "نصف أراضيها"[13]، وميثلون، وسيريس، وعنزة، وقباطية[14].

---

(1) **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (4/45/6.4/3/70).

(2) **إدارة الأوقاف:** الوقف الإسلامي في فلسطين، نشرة رقم3، ملحق رقم1،ص4.

(3) **ن. م**، ص6.

(4) وقف النبي (عقب). إدارة الأوقاف: الوقف في فلسطين، نشرة رقم3، ملحق رق1، ص7. أبو بكر: ملكية، ص429.

(5) ذكر غرنوت إن عائدات الوقف السنوية في القرية من أشجار الزيتون بلغت سبعون جنيها.
Granott**: The Land system**, p144.

(6) **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (40/30/3.1/10).

(7) وقف النبي (رابيين). أبو بكر: **ملكية**، ص429.

(8) **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (4/6.10/3/70).

(9) **إدارة الأوقاف:** الوقف الإسلامي في فلسطين، نشرة رقم3، ملحق رقم1، ص7.

(10) حصلت عائلة مردم الدمشقية حقوق الإشراف عليه في القرن التاسع عشر مما جعل منها عائلة غنية. دمبر: **سياسة**، ص30.

(11) **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (4/45/6.4/3/70).

(12) انظر الملحق رقم (9).

(13) **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (4/45/6.4/3/70).

(14) أبو بكر: **ملكية**، ص426.

لقد تعرضت ممتلكات الأوقاف ومنذُ بداية الاحتلال البريطاني للمضايقات والاعتداء عليها من قبل سلطات الانتداب، ومن ذلك ما حدث مع وقف الشيخ ولي الله حريش، عندما امتنعت السلطات عن دفع أعشار الوقفية[1]، بحجة عدم صلاحية القائم على إدارة الوقف، ورد المجلس الإسلامي على هذا الإجراء برفع قضية إلى محكمة الأراضي، لإثبات صحة الوقفية، وبعد ثلاث سنوات اعترفت المحكمة بأن وقف الشيخ ولي الله حريش وقف صحيح، فأجبرت السلطات على إعادة دفع أعشار الوقف من جديد [2].

وفي عام 1925م رفع مفتي جنين الشيخ محمد أديب ألخالدي كتابا إلى سماحة رئيس المجلس الإسلامي الأعلى الحاج محمد أمين الحسيني، يطلعه به على ما يتعرض له وقف الشيخ "ولي الله حسن" في قرية السيلة الحارثية[3]، والذي تقدر مساحته بنحو 1000 دونما من اعتداءات، أدت إلى ضياع الجزء الأكبر منه، وذلك بعد أن نجح القائمون على خدمته في تسجيله على أنفسهم في دائرة طابو جنين، وأخذوا بعد ذلك ببيعه قطعة بعد أخرى حتى لم يبق منه سوى قطعتين صغيرتين، الأولى للجامع، والثانية لهم، وحذّر المفتي من الخطر الذي يحيق بهذا الوقف إذا لم يتم تدارك الموقف، ووضع الخطط الكفيلة بحمايته[4].

ومن المضايقات الأخرى ما أشار إليه مأمور الأوقاف في نابلس عام 1947م، من أن مأمور التسوية المستر ملر(Mr Miller)رفض طلبات الادعاء التي تقدمت بها الأوقاف في أراضي قرى المنسي، وسالم، وتعنك، واليامون، ويعبد، وزبوبا، وسيلة الحارثية، ورمانة، وكفردان[5]، بحجة عدم وجود المستندات والوثائق التي تثبت صحة وقفية تلك القرى، مع العلم أن لتلك القرى علاقات عشرية مع الأوقاف، وأن الأهالي يعترفون بها على أنها عشرية، وأنه لا

---

(1) نصت الفقرة (1) من المادة (16) من نظام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى لسنة 1921م على أن تظل الحكومة تجبي باسم الأوقاف بدلات الأعشار الوقفية وتوردها لصناديق الأوقاف واستمرت هذه العملية حتى عام 1932م. **إدارة الأوقاف:** الوقف الإسلامي في فلسطين، نشرة رقم3، ملحق رقم1، ص1.

(2) **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (4/29/1.3/10).

(3) انظر الملحق رقم (10).

(4) **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (4/25/1.8/10).

(5) **ن. م،** (4/45/6.4/3/70).

يوجد منهم من يدعي بها، كما نّوه مأمور الأوقاف بسوء المعاملة التي لقيها من ملر[1]، ورئيس مأموري التسوية في جنين "فوزي أفندي القدومي"[2].

ولم تسلم الأوقاف أيضا من تعديات بعض الأهالي عليها، وقد بدأت هذه الظاهرة منذ فترة مبكرة، وأدت في كثير من الأحيان إلى إضعاف الوقف، وفي أحيان أخرى إلى "اندراسه"[3]، ومن ذلك ما حدث مع وقف الشيخ "ولي الله حريش" الموزع على قرى: جبع، وميثلون، وسيريس، وصانور، حيث قام متولي الوقف أحمد الحنبلي بتسجيل أراضيه باسمه الشخصي في دائرة الطابو بحجة أن ولاية عائلته على الوقف تأتي لكونهم من ذرية الواقف[4].

وكذلك فعل بعض الأهالي من قريتي جبع، وميثلون مع بداية عملية تسوية الأراضي، فقاموا بتسجيل مساحة من أراضي الوقف بأسمائهم الشخصية، ومع تنامي هذه الظاهرة لجأ مأمور الأوقاف في نابلس إلى تقديم الاعتراض على جدول حقوق الأراضي لهاتين القريتين مستندا على الخرائط التي نظمتها دائرة المساحة في عام 1931م[5].

كما وتعرض وقف "الشيخ حمدان"[6]والموزع على قرى: اليامون، وسالم، ومقيبلة، وزبوبا[7]إلى الاعتداءات، حيث تم وضع اليد عليه من قبل متولي الوقف، وواجهت محاولات مأمور أراضي الوقف مقاومة من قبل بعض الأهالي، حتى أن مختار القرية ولجنتها أبلغوا

---

(1) انظر الملحق رقم (11).

(2) **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (4/45/6.4/3/70).

(3) الأوقاف المندرسة؛ التي درست وتحولت إلى مساجد مدارس وحوانيت ودور وقصور وأصبحت أسماء لا مسميات بعد أن تم تسجيلها في سجلات التملك الحر. كرد: خطط، مج5، ص127. **إدارة الأوقاف:** الوقف في فلسطين، نشرة رقم3، ص14.

(4) **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (4/29/1.3/10).

(5) **ن. م**، ملف رقم (4/29/1.3/10).

(6) هو من الأوقاف الصحيحة المندرسة، وبلغت مساحة أراضيه (482) دونما في مقيبلة وتم تسجيلها في دائرة الطابو في في مدينة نابلس عام 1938م، وفي قرية زبوبا تتحدث المصادر عن رقمين هما (300 و 500) دونما، وجميع أراضي خربة سالم–دون تحديد مساحتها– و(70.325) دونما في اليامون–وفق ما أوردته **مديرة أوقاف محافظة جنين** عام 2000م–.

(7) **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (4/45/6.4/3/10).

المأمور أثناء زيارته القرية أنه لا يوجد في قريتهم أراض للوقف باستثناء موقع المسجد، والمقبرتين، وأن الأراضي المطالب بها إنما هي ملك لكل من علي الشيخ علي، وأحمد الشيخ علي، ومحمد الشيخ يوسف، الذين توارثوها عن آبائهم وأجدادهم، وأنه لم تجر منازعتهم عليها طوال العهدين العثماني، والانجليزي[1]، وتكرر الشيء ذاته مع أراضي خربة سالم الوقفية[2].

ومن التعديات الأخرى التي تعرض لها الوقف، كان نجاح بطريرك دير اللاتين عام 1927م بتسجيل قطعة أرض قريبة من الدير تابعة للأوقاف بالقرب من محطة الباصات القديمة باسمه، وأثيرت هذه القضية عام 1964م من قبل محامي الأوقاف إبراهيم بكر، وذلك عندما أراد البطريرك استغلال تلك الأرض من أجل البناء عليها للأغراض التجارية، فطالبت الأوقاف من السلطات المحلية إيقاف عملية البناء، ومنع استعمال ما تم بناؤه سابقا[3].

وإدراكا منهم لخطورة الاستمرار في التعدي على الممتلكات الوقفية، طالبت اللجان المحلية والأهالي من المجلس الإسلامي الأعلى، أن يضع يده على تلك الممتلكات، كما حدث في قريتي عرابة، وتعنك، حيث تقدم مخاتير وإمام مسجد عرابة، وعدد من وجهاء القرية، وكبار السن فيها بطلب إلى مأمور الأوقاف، يطالبونه بضبط أملاك الوقف، وإدارته[4]،وفي 12 كانون الأول من من عام 1928م رد المجلس بالإيجاب على تلك الدعوة، وقرر وضع يده على واردات الجامع، وقطع الأرض التابعة له [5]، وتم تقييدها في حساب الأمانات، والإنفاق على موظفيه بموجب

---

(1) **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (4/47/9.4/10).

(2) **ن. م**، (4/45/1.5/10).

(3) **ن. م**، (4/64/1.12/1).

(4) جاء في الكتاب أن إيرادات الوقف السنوية تبلغ (500) جنيه يمكن زيادتها إذا تحسنت إدارته. **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (4/30/3.1/10).

(5) اشتملت الوقف والمعروف بوقف الجامع على: 6 بساتين، و6قطع من الأراضي، و9 حواكير، وبيدر واحد، والحصة العشرية من الوقف الخاصة بالحاج محمد المرداوي، و3 قراريط من أصل 24 قيراط كرم زيتون شراكة وأولاد الشيخ (يوسف وعبد الخالق) الحاج رحال و8 قراريط من 24 قيراط في كرم زيتون شراكة الحاج محمد العبد القادر وأولاد سليمان العبد الرحمن، و4 قراريط من 24 في أراضي وادي دعوق شراكة أولاد عبدالله العبد الحكيم والحاج يوسف أبو الطيب وحسن أبو الطاهر، و8 قيراط من 24 في ارض أقطان الذبابة شراكة عائلة دار الصرصور، كما أرفق في البيان أسماء البيوت المحدثة في أملاك الوقف والبالغ عددها 69 بيتا تحتوي على 225 قنطرة. **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (4/47/9.4/10).

ميزانية خاصة[1]، والشيء ذاته قام به أعضاء قرية تعنك الذين أكدوا على أن أوقاف بلدهم لـم يسبق لأحد أن استغلها من قبل بصورة تملّك، أو تصرف منذ العهد العثماني[2].

د- الأراضي المتروكة:

هي جزء من الأراضي الأميرية التي تخلت عنها الدولة للسكان من أجل المنفعة العامة مجانا، أو مقابل رسوم معينة تدفع للخزينة، ولا تجري عليها أحكام التصرف الشخصي كالبيع، والرهان، والوقف، والهبة، والتسجيل في الطابو، وهي قسمان:

1- الأراضي العمومية:

وتشمل الأراضي المحمية داخل المدن، والقرى، أو خارجها، بحيث لا يجوز تملكها بـأي صفة كانت، إلا من قبل الدولة: كالطرق، ومواقف القوافل، والعربـات، والسـاحات العامـة، وخطوط سكك الحديد، ومجاري الأودية، والأنهار، والمقابر[3]، ويشغل هـذا النـوع مسـاحة صغيرة من أراضي قضاء جنين قدرت عام 1945م بنحو 2746 دونما[4].

2- الأراضي المباحة:

وهي الأراضي التي تركت، وخصصت منافعها لأهالي قرية، أو مدينة، أو مجموعة مـن القرى، والمدن، ومن تلك الأراضي المراعي، والأحراش، والغابات، والأسواق، والبيادر العامة وعيون الماء[5]، ويمنع إحداث أي نوع من البناء عليها، وقد سـجلت لجنـة مسـح وتسـجيل الأراضي في ناحية بلاد حارثة في كل قرية تم مسحها على مسمع ومرأى من الأهالي العبارة "

---

(1) **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (4/28/3.1/10).

(2) **ن. م**، (4/53/1.1/10).

(3) **قانون الأراضي العثماني:** المادة (94).

(4) حنيطي: **جنين**، ص175-176.

(5) **قانون الأراضي العثماني:** المادة (95).

بخصوصة مشروعية أهالي كالماء، والكلأ فهذا مشترك بين الأهالي، ولا يصوغ لمن يمتلك قرية أن يمنع القرية الثانية المجاورة لها من ورد الماء ورعية العشب"[1].

ومنها أيضا المحتطبات[2]، والبيادر التي استغلها الأهالي في عملية تجميع غلالهم وتجفيفها ودرسها، وبما أنها خصصت للمنفعة العامة فكان يحظر على الأفراد التعدي عليها، وقد أجاز القانون للسكان إزالة هذه التعديات في حالة حدوثها[3]، والى جانب البيادر العامة وجدت البيادر الخاصة التي كانت تعود ملكيتها للعائلات الكبيرة، كما هو الحال مع "بيادر التل" خارج مدينة جنين، والعائدة إلى عائلة آل عبد الهادي، وقد منحت العائلة زكي عبد الرحيم عبد الهادي حق إدارته والتصرف به[4].

تعرض هذا النوع من الأراضي بشكل مستمر لاعتداءات الحكومة البريطانية في قضاء جنين من خلال الادعاء بأنها أراضي دولة[5]، كما وتم مصادرة–أو إعلان– عشرات الآلاف من من الدونمات على أنها غابات محفوظة، كان أخطرها الأمر الذي أصدره المندوب السامي على فلسطين في 26 آذار من عام 1926م هربرت شارلس اونسلو بلومر(Herbert SH. Blumer)ويقضي بوضع 229.000 دونماً من الغابات تحت إدارة " الحكومة " بحجة أن المادة الثالثة من قانون الغابات لعام 1926م تعطيه صلاحية القيام بذلك من أجل المصلحة العامة[6].

واستنادا إلى المادة(6)من القسم(11)من قانون الأحراج والغابات لعام 1920م، منع السكان من استغلال تلك الغابات، والاستفادة منها، حيث أصدر ا. سوير(A.Sweir)مدير دائرة الزراعة، ومصائد الأسماك أمر يقضي بمنع الأهالي من قطع الأشجار، أو تفريعها، أو حرقها،

---

(1) أبو بكر: **ملكية**، ص466.

(2) وتتكون من الأحراش والغابات المعروفة (ببالطه لق) وتركت للأهالي من أجل الاستفادة منها بشرط أن لا تكون المنفعة للأغراض التجارية. **قانون الأراضي العثماني:** المادتان (91، 92).

(3) **قانون الأراضي العثماني:** المادة (96).

(4) أبو بكر: **ملكية**، ص469.

(5) **Government Reports**: 1930-1931, P483.

(6) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع161، بتاريخ 16 نيسان 1926م، ص244–250.

أو قلعها، أو نزع قشورها، سواء كانت تلك الغابات ملكية فردية، أو جماعية، إلا بعد أن يحصل ذلك الشخص على إذن خاص من ضابط الأحراج، أو من ينوب عنه[1].

هـ- الأراضي الموات:

هي الأراضي الخالية التي ليست ملكا لأحد، ولا هي مراع[2]، وتم إفرازها من الأراضي الأميرية، وتقع بعيدة عن القرى، والتجمعات السكنية مسافة ميل ونصف[3]، بحيث لا يسمع فيها صيحة الرجل الجهير[4]من أقصى العمران، ويحتاج الفرد مسيرة نصف ساعة بخطوات متوسطة متوسطة لقطعها وغالبا ما تكون خالية من الماء[5]، وتتكون من التلال، والأراضي الوعرة، وقد أباح قانون الأراضي العثماني استصلاح تلك الأراضي خلال ثلاثة أعوام[6]، ولكن بشرط موافقة موافقة السلطان[7]، بل إن الدولة شجعت على إحياء تلك الأراضي، وهو ما يعني زيادة مساحة الأراضي الأميرية، وبالتالي ضمان عائدات جديدة لخزينة الدولة التي لم تلجأ إلى تحديد مساحة الأراضي التي باستطاعة الفرد الواحد أن يحييها، وبقي الأمر كذلك حتى عام 1910م عندما حددت تلك المساحة بنحو 100 دونما[8]، وفي عام 1921م أصدر المندوب السامي البريطاني على فلسطين هربرت صموئيل(Herbert Samuel)أمرا يقضي بوقف العمل بهذا القانون، ثم تبع ذلك إصدار قانون جديد عرف باسم "قانون الأراضي الموات"، والذي بموجبه هدد بمعاقبة كل شخص يتجرأ على تلك الأراضي، بتهمة التعدي على أملاك الدولة [9]، وفي عام 1928م

---

(1) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع38، 1 آذار 1921م، ص11.

(2) **قانون الأراضي العثماني:** المادة (101).

(3) ما يعادل 2.5كم.

(4) **قانون الأراضي العثماني:** مادتان (6 و 103). انظر أيضا: أبو يوسف: الخراج، ص67. القرشي: الخراج، ص81.

(5) **قانون الأراضي العثماني:** المادة (104).

(6) **ن. م**، المادة (103).

(7) في عام 1921م أصدرت حكومة الانتداب البريطاني قانون يقضي بتعديل المادة (103) من قانون الأراضي العثماني العثماني أطلقت عليه اسم قانون الأراضي الموات جاء فيه"كل شخص يفلح أو يستغل أرضا مهملة بدون مصادقة الإدارة، لا يكون له أدنى حق بحجة تملك وعلاوة على ذلك يعرض نفسه للمحاكمة بسبب تعديه". **جريدة حكومة فلسطين الرسمية**، ع38، بتاريخ 1 آذار 1921م، ص11.

(8) أبو بكر: **ملكية**، ص472-473.

(9) داريتون: **مجموعة المناشير**، ج1، ص970. سليم: **نشاط**، ص250. الهنيدي: **التأسيس**، ص271.

بدأت حكومة الاحتلال البريطاني بتسوية حقوق الأراضي، وتسجيلها في فلسطين، فسجلت كل الأراضي الواقعة بين القرى باسمها، وذلك بعد أن لم يتقدم أحد من الأهالي لتسجيلها باسمه[1].

وقد تأثر انتشار هذا النوع من الأراضي في قضاء جنين بعاملين هما: التضاريس والحالة الأمنية[2]، ففي منطقة السهول "مرج ابن عامر، وسهل عرابة، ومرج صانور"، حيث التربة الخصبة وتوفر المياه، يكاد ينعدم وجود أراضي الموات، وتتراجع لصالح الأراضي الأميرية. أما العامل الثاني: والمتمثل بالحالة الأمنية، فلا شك بأنه ترك آثارا سلبية على عملية الزراعة، واستصلاح الأراضي في المنطقة، وبالتالي زاد من مساحة الأراضي الموات بسبب اضطرار الفلاحين في تلك المناطق إلى ترك قراهم حفاظا على حياتهم، كما حدث في قرى، دير غزالة، وزبوبا، وزلفة، وعابا، وسالم، ورمانة[3].

ورغم قلة هذا النوع من الأراضي[4]، إلا أنه أثار في بعض الأحيان الخلافات بين سكان القرى المتجاورة كما حدث مع سليمان، ونصر، ولدي منصور النصر، من قرية سيريس، عندما اشتكيا على قاسم محمد الزقزوق من قرية الجديدة بحجة وضعه اليد على قطعة أرض كان والدهما قد عمرها بعد أن كانت مواتا[5].

وقبل الانتهاء من الحديث عن أنواع الأراضي نشير إلى أن هناك نمط من ملكية الأراضي كان سائد في منقطة جنين عرف باسم "المشاع"، والأراضي المشاع تعرّف: بأنها الأراضي التي تعود ملكيتها لمجموع السكان، الذين هم غالبا أهالي قرية واحدة، حيث يتم تقسيمها على فلاحي القرية بالتساوي، ويكون لكل واحد منهم حصة معينة، كما أن حق التصرف بهذه الأرض-كالاحتطاب والرعي وموارد المياه وغيرها-منوطا بالجماعة ككل[6]، ومن أجل تجنيب المزارعين النزاعات

---

(1) **الموسوعة الفلسطينية:** القسم العام، مج1، ص177.

(2) أبو بكر: **ملكية**، ص473-474.

(3) أشار تقرير لجنة المسح والتسجيل للأوضاع العمرانية الذي قامت به الدولة العثمانية في بلاد حارثة عام 1870م أن قرى كاملة في بلاد حارثة خربت بسبب الاضطراب الأمنية لمدة 20عاما. أبو بكر: **ملكية**، ص475.

(4) الحزماوي: **ملكية**، ص43.

(5) أبو بكر: **ملكية**، ص475.

(6) اوين: **تاريخ**، ص587. الحزماوي: **ملكية**، ص 24. العودة: **ملكية**، ص58.

النزاعات حول حدود الأراضي واستعمالات المياه كان يتم إعادة تقسيم أراضي القريـــة بشـــكل دوري[1] .

وساد هذا النظام معظم أراضي قضاء جنين حتى وقت متأخر من عمر الانتداب البريطاني على فلسطين، ومنها على سبيل المثال قريتي: زرعين التي استمر فيها هذا النظام سائدا حتـــى عام 1946-1947م، عندما قسّمت سلطات الاحتلال البريطاني أراضي القرية علـــى الأهـــالي بشكل أبدي[2]، وقرية نورس التي استطاع آل سرسق استغلال هذا النظام فيها لصالحهم، بعد أن تم تقسيم أراضي القرية إلى 26 حصة بالتساوي على عائلات القرية، حيث حصل كل واحد من رجالاتها على نحو 261 دونما، وقد استطاع السراسقة خلال الفتـــرة مـــابين 1881-1913م، أحكام سيطرتهم على القرية[3].

وبالرغم من أن الاعتقاد السائد لدى الفلاحين، كان بأن هذا النظام قد ساهم بالحفـــاظ علـــى أراضيهم والحد من انتقالها إلى اليهود، مما وفر للأهالي جوّاً من الأمان[4]، إلا أنه ساهم أيضـــا بزعزعة بنى الملكيات الصغيرة لصالح الملكيات الكبيرة، كما هو الحال فـــي قريتـــي زرعـــين ونورس[5]، حيث استطاعت كل من آل عبد الهادي، وآل سرسق امتلاك معظم أراضي القريتين، القريتين، ومن ثم تم بيع جزء كبير من أراضيهما إلى اليهود.

---

(1) اوين: **تاريخ**، ص589.

(2) مرعي: **زرعين**، ص62.

(3) أبو بكر: ملكية آل سرسق، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، مج18، ع2، ص 409-410.

(4) الحزماوي: ملكية، ص45. البديري: **أراضي**، ص34. العوده: **ملكية**، ص58.

(5) أبو بكر: ملكية آل سرسق، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، مج18، ع2، ص408.

2- حجم الملكيات[1]:

تأثر حجم ملكيات الأراضي في قضاء جنين بعدة عوامل منها: الإقطاعيات التي منحتها الدولة العثمانية للزعامات المحلية، وبقيت في أيديهم حتى بعد حل نظام الإقطاع، ثم توسعت تلك الإقطاعيات بشكل ملحوظ أثناء الحكم المصري، حيث تمكنت الزعامات الموالية للسلطة الجديدة من وضع يدها على الأراضي المهجورة التي تركها أهاليها بسبب الضرائب، والتجنيد الإجباري، بالإضافة إلى اضطراب الأمن بسبب الحروب الأهلية، واعتداءات البدو على المناطق الزراعية[2].

كما تمكنت بعض الشخصيات المتنفذة من زيادة حجم مساحة الأراضي التي كانت تسيطر عليها من خلال "شراء" الأراضي المحلولة، والمعطلة من الدولة، وإحياء الأرض الموات إلى جانب أعمال التسليف، والقروض الربوية، واستخدام "القوة"؛ لإجبار صغار ملاكي الأرض التنازل عن أراضيهم[3]، ولإعطاء صورة أفضل عن حجم الملكيات في قضاء جنين يمكن أن نقسم ذلك إلى ثلاثة أقسام وهي:

أ- الملكيات الصغيرة:

تشكلت الملكيات الصغيرة من المزارعين، والفلاحين الذين فوّضت لهم لجان مسح، وتسجيل الأراضي التابعة للدولة العثمانية حق التصرف وإدارة تلك الأراضي بشرطين هما أولاً: أن يكون قد مضى عشرة أعوام على زراعة الفلاح لتلك الأراضي من دون منازع، باستثناء بعض أراضي القرى المهجورة في بلاد حارثة، حيث سمح للفلاحين بامتلاكها بعد أن نجحوا في

---

(1) وفق معطيات تقرير جونسون وكروسبي لعام 1930م قسمت الملكيات إلى ثلاث فئات: الملكيات الصغيرة من (0-100) دونما، الملكيات المتوسطة من (100-1000) الملكيات الكبيرة أكثر من (1000). البديري: **أراضي**، ص288-289.

(2) سليمان: ملكية، مجلة صامد الاقتصادية، ع31، ص55-56. خلة: فلسطين، ص762. أبو بكر: ملكية، ص516.

(3) رغم تعدد الروايات التي تتحدث عن عمليات نقل الأراضي من صغار الفلاحين إلى العائلات الكبيرة، إلا أن مضمون تلك الروايات واحد، وهو استغلال السلطة والنفوذ من اجل الوصول إلى تلك الأهداف ومثال على ذلك حافظ باشا عبد الهادي الذي اتخذ من عرابة مركزا له، وامتد نفوذه على مدينة جنين، الجلمة، مقيبلة، عربونه. **مقابلة مع سليم عبد الرحمن أبو فرحة**، بتاريخ 9 نيسان 2008م. **مقابلة مع احمد حسن محمد حسين أبو اللبان**، بتاريخ 12 نيسان 2008م.

إعادة إعمارها، ثانياً: هو مساحة الأرض التي باستطاعة الفلاح زراعتها خلال العام الواحد، وعبر عنها بمشد سكة الفدان[1]، وكانت تتراوح ما بين(250–457)دونما، وتمثل مساحة الملكية الصغيرة التي كانت منتشرة في المنطقة[2].

ومع مرور الوقت استمر حجم الملكية في هذه الفئة بالتناقص حتى أصبحت ملكية معظم الفلاحين فيها تتراوح ما بين(1– 50)دونما، وذلك بسبب تفتيت ملكية الأرض إلى وحدات صغيرة بفعل التوريث والعوامل الطبيعية[3]، والبشرية، وعرض الحكومة الأراضي المحلولة، والمعطلة للبيع في المزاد العلني، بعد أن عجز بعض الفلاحين عن دفع الضرائب المستحقة عليها، واضطرار بعضهم الآخر إلى بيع أرضه للمرابين، والسماسرة، والتجار العرب واليهود[4]. وبذلك أصبحت الملكية الصغيرة للأراضي هي الشكل السائد في قضاء جنين خلال عهد الانتداب خاصة بعد عام 1930م، باستثناء تلك القرى التي شكلت مركز الثقل الاقتصادي، والاجتماعي للعائلات "شبه الإقطاعية"، وقد نتج عن هذه الظاهرة انتشار البطالة، والعمل المأجور، ونظام المحاصصة[5]الذي كان سائدا في قضاء جنين. وتؤكد الدراسة التي أجريتها على ملكية الأراضي في قرية برطعة[6]كمثال على ذلك هذا الأمر.

---

(1) مصطلح استخدمه الفلاحين للتدليل على مساحة الأرض التي كان باستطاعة العائلة الواحدة زراعتها بواسطة راسين من البقر. مع العلم أن مساحة الفدان كانت تختلف من منطقة إلى أخرى. **مقابلة مع الحاج سليمان إسماعيل محاميد**، بتاريخ 17 نيسان 2008م.

(2) أبو بكر: **ملكية**، ص516– 517.

(3) ساهمت العوامل الطبيعية، كانخفاض معدل سقوط الأمطار، وغزوات الجراد، والحرائق، وانتشار الأمراض والأوبئة بالإضافة إلى العوامل البشرية، في إفقار الفلاحين الصغار وبالتالي اضطرارهم إلى التنازل عن أراضيهم. **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** بتاريخ 20 أيلول 1926م، ص678. **ن. م**، ع251، 16 كانون الثاني1930م، ص64.

(4) حليلة: **تأثير**، ص7و38. البديري: **أراضي**، ص250.

(5) حليلة: **تأثير**، ص38. كناعنة وشريف: **الشتات**، ص45.

(6) تم اختيار قرية برطعة كحالة دراسة لان سلطات الاحتلال البريطاني أتمت عملية التسوية وتسجيل الأراضي في القرية بتاريخ 4 أيلول 1947م. **الباحث**

الجدول (رقم 4): ملكية الأراضي في قرية برطعة عام 1947[1].

الرقم	المساحة بالدونمات	عدد الملاك	مجموع المساحة	عدد الملاك في القرية	متوسط ملكية الفرد	النسبة المئوية
1	5-1	36	77.6	170	2.2	21.2
2	10-6	39	303.9	170	7.8	22.9
3	20-11	24	332.4	170	13.9	14.1
4	40-21	25	657.9	170	26.3	14.7
5	80-41	22	1216	170	55.3	12.9
6	100-81	4	444.8	170	111.2	2.4
7	200-101	14	2141	170	152.9	8.2
8	400-201	4	942.8	170	235.7	2.4
9	ما فوق 400	2	2388	170	1.193.7	1.2

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن ملكية الأراضي في الأرقام 1+2، بلغت مساحتها 381.5 دونما قسمت على 44.1 % من مجمل عدد سكان القرية، أي ما يعادل 4.8 دونما للمالك الواحد، ولكن هذا الرقم ينخفض بشكل دراماتيكي في الرقم الأولى حيث بلغ متوسط حصة الفرد منهم 2.2 دونما، وفي الرقم 5 يتضاعف متوسط ملكية الفرد عما كان عليه في الرقم 3، ويحدث تغير واضح في حجم الملكية لدى الرقمين7+8، حيث بلغ متوسط ملكية 18 مالكا 171.3 دونما، ومع أن ملكية الأراضي في القرية بشكل عام صغيرة، فان ذلك لم يمنع بروز "ملكيات متوسطة"، وإن كانت قد حصرت في شخصين[2]، حيث بلغ متوسط ملكية الواحد منهم 1.194 دونما، أما عن الملكية الجماعية داخل العائلة، فيلاحظ أن أراضي القرية قد وزعت على مختلف عائلات القرية البالغ عددها 14 عائلة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا التوزيع لم يكن متساويا.

(1) الجدول من إعداد **الباحث** استنادا على جدول حقوق الأراضي لقرية برطعة في **دائرة تسجيل الأراضي (الطابو)** جنين عام 2008م.

(2) هما احمد إبراهيم محمد مدلج (1.069) دونما ومحمد احمد سلامة يوسف (1.319) دونما. **الباحث**

الجدول(رقم 5): توزيع ملكية الأراضي على العائلات في قرية برطعة[1].

الرقم	اسم العائلة	المساحة بالدونمات	عدد الملاك في العائلة	متوسط ملكية الفرد
1	مدلج	2.062	26	79.3
2	يوسف	1.985	8	248.1
3	عباس	895.5	19	47.1
4	كفاية	782	19	41.2
5	خضر	517.4	29	17.8
6	حمد	493	12	41.1
7	مرعي	205.1	7	29.3
8	يعقوب	159.5	5	31.9
9	خطيب	136.4	2	68.2
10	عبادي	132.2	9	14.7
11	محمود	122.8	8	15.4
12	حسني	106.2	3	35.4
13	خلف	72.7	8	9
14	قاسم	22.5	6	3.8
15	أفراد موزعين	197.2	9	21.9
المجموع	14	7889.5	170	49.003

ويتضح من خلال الجدول بأن هناك تباينا "كبيرا" في متوسط حجم ملكية الأراضي ما بين العائلات، كما هو حاصل مابين عائلتي اليوسف والقاسم، وبشكل عام فإن حجم الملكية في القرية صغير، وبلغ في المتوسط 49.003، دونما وهو ما يتوافق إلى حد بعيد مع التقارير السابقة التي تحدثت عن هذا الموضوع، ومنها على سبيل المثال ما ورد في تقرير لجنة "جونسون كروسبي"[2]الحكومية لعام 1930م، والتي أشارت إلى أن 47.4 % من الفلاحين، والمزارعين كانوا يفلحون مساحات صغيرة من الأراضي بلغت في المتوسط 51 دونما[3]، وكذلك ما أشار

(1) الجدول من إعداد **الباحث** استنادا إلى جدول حقوق الأراضي لقرية برطعة، **دائرة الطابو في جنين**.

(2) نقلت اللجنة عن الأرقام التي نشرها الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية وأشارت إلى أن الفلاحين في المناطق الجبلية يمتلكون ما بين 45–56 للعائلة الواحدة. أما في منطقة جنين بشكل خاص فأوضحت اللجنة أن 90% من الفلاحين يمتلكون نسبة من الأراضي أقل مما كان متوقعا سابقا. Stein: **The land question**, p187.
Wauchope to Cunliffe-Lister, 23 August 1934, **CO 733/252/37272, Part 1**.

(3) الحزماوي: الأوضاع، **المجلة الفلسطينية للدراسات التاريخية**، ع1، ص126.

إليه "غرنوت" عن قريتي ميثلون، 12495 دونما، وصانور12897 دونما، حيث بلغ حجم مساحة الأرض التي امتلكتها العائلة الواحدة في القريتين 50، و60 دونما على التوالي[1].

ب- الملكيات المتوسطة:

تأتي هذه الفئة من حيث حجم مساحة الأراضي التي تسيطر عليها في الدرجة الثانية من حجم ملكيات الأراضي في قضاء جنين، مابين الملكيات الصغيرة والكبيرة، وتتراوح بين 500-914 دونما كحد أدنى و 2500 – 4570 دونما كحد أعلى، وقد تكونت بالأساس من بقايا نظام الإقطاع، وتمسك بعض العائلات بأملاكها، أو من خلال استخدام القوة لخلق أمر واقع اعترفت به الحكومة، مستغلين مكانتهم الاجتماعية، ونفوذهم، وعملهم في الجهاز الإداري، ولجان مسح تسجيل الأراضي، كما تمكن بعض الأفراد من زيادة ملكياتهم من خلال شراء الأراضي المعطلة والمحلولة، أو تلك التي تم طرحها للبيع في المزاد العلني، وكذلك إحياء الأراضي الموات كما فعل أفندية المدن وكبار تجارها[2]، وتأتي من حيث سعة انتشارها رغم قلة حجمها، بالمرتبة الثانية بعد فئة صغار الملاك، ورغم أن مصيرها كان الانحصار كما هو الحال مع فئة صغار الملاك، وبالذات في المناطق التي كانت فيها السيادة للملكيات الكبيرة، إلا أن تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية في المنطقة، كان أكبر بكثير من التأثير الذي تركته الملكيات الصغيرة[3].

وكما هو الحال مع الملكيات الصغيرة، تعرضت الملكيات المتوسطة لعوامل بشرية، وطبيعية أدت إلى تغير حجمها، لصالح الملكيات الكبيرة، أو الملكيات الصغيرة، إضافة إلى تفتتها بفعل الانتقال والتوريث[4]، ومن خلال دراسة أجريناها على ثلاث قرى هي: زرعين، و فراسين، وبيت قاد؛ تبين لنا بأن الملكيات المتوسطة فيها تأتي بالدرجة الثانية، بعد فئة الملكيات الكبيرة.

---

(1) Granott: **The land system**, p192.

(2) أبو بكر: **ملكية**، ص549.

(3) سليمان: ملكية، **مجلة صامد الاقتصادية**، ع31، ص59.

(4) أبو بكر: **ملكية**، ص550.

الجدول(رقم 6): الملكيات المتوسطة في قرى زرعين، وفراسين، وبيت قاد ذلك[1].

القرية	أراضي القرية [2]	الملاك في القرية	صغار الملاك	متوسطي الملكية	كبار الملكية	مجموع أراضي متوسطي الملكية	متوسط ملكية الفرد
زرعين[3]	23920	55	41	14	–	13947	996.2
فراسين[4]	6672	31	29	2[5]	–	5200	2600
بيت قاد	8915	17	14	3	–	2668	889.3
المجموع	39507	103	84	19	–	21815	1148.2

يتضح لنا من خلال الجدول، أن عدد ملاك الأراضي في الفئة المتوسطة في القرى الثلاث بلغ 19 مالكا، أي ما يعادل 18.5 % من مجمل ملاك الأراضي، والبالغ عددهم 103 شخصاً، وأن مساحة الأراضي التي امتلكوها بلغت 21815 دونما، أي ما يعادل 55.2 % من مساحة الأراضي المملوكة في تلك القرى، والبالغة 39507 دونما، وهذا يعني أن ملكية أراضي القرى المذكورة اقتصرت على الملكيات الصغيرة، والمتوسطة، في حين انعدم وجود الملكيات الكبيرة، حيث بلغ متوسط ملكية الفرد 1148.2 دونما، علما بأن هؤلاء الملاكين هم من عائلتي عبد الهادي والعبوشي فقط.

ج- الملكيات الكبيرة:

جاء ظهور هذه الملكيات نتيجة التطورات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي شهدتها المنطقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، والمتمثلة بما تبقى من نظام الإقطاع، والإلجاء، وإجراءات الحكومة المصرية[6]، والحروب الأهلية، ورفض

---

(1) **الجدول من إعداد وتجميع الباحث.**

(2) تمثل هذه المساحة فقط ما كان يملكه الأهالي، ولا يدخل فيها الأراضي المملوكة من قبل الدولة.

(3) قائمة بأسماء مالكي الأراضي في قرية زرعين. مرعي: **زرعين**، ص260-261.

(4) قائمة بأسماء مالكي الأراضي في قرية فراسين غير منشورة، وهي بحوزة حفيد راغب عبد الهادي، الوريث الوحيد لأملاك العائلة في القرية.

(5) هما: رؤوف وفخري عبد الهادي. **مقابلة مع شوقي فخري عبد الهادي** الوريث الوحيد لأملاك فخري عبد الهادي، بتاريخ 19 شباط 2008م.

(6) قامت بتجريد الزعامات المحلية -المعارضة- من أراضيها ووزعتها على الموالين لها ومنهم عائلة عبد الهادي في قضاء جنين. أبو بكر: **ملكية**، ص554.

الفلاحين تسجيل أراضيهم بأسمائهم[1]، وبروز طبقة أفندية المدن التي لجأت إلى شراء مساحات مساحات شاسعة من الأراضي بأسعار زهيدة[2]، ومع أن فئة كبار الملاك لم تتجاوز نسبتها 15% من مجموع السكان، إلا أن تأثيرها على الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في فلسطين، كان كبيرا[3].

وعلى الرغم من صعوبة تحديد المساحة الإجمالية للأراضي التي سيطرت عليها العائلات الإقطاعية في قضاء جنين، إلا أن غرنوت والمؤرخ شتاين(Kenneth W.Stine)أشارا إلى وجود ست شخصيات "عائلات" كان لها ملكيات كبيرة من الأراضي في قضاء جنين عام 1919م بلغت 114 ألف دونم.

الجدول(رقم 7): ملكيات الأراضي الكبيرة في قضاء جنين حتى عام 1918م[4].

اسم المالك	مكان توزيعها	حجم الملكية بالدونم	المجموع
يوسف ونجيب سرسق	نورس[5]	30.000	
آل المطران	زبوبا	20.000	
آل عبد الهادي	زرعين، عرابة، مقيبلة، الطيبة	50.000	
انس عبيد، سالم الريس	شطة	14.000	114.000

بالإضافة إلى ذلك كان هناك عدد آخر من العائلات التي كان لها ملكيات كبيرة وهي وتوزع على مناطق مختلفة في القضاء، ومن هذه العائلات:

---

(1) أوين: **تاريخ**، ص589. الحزماوي: الأوضاع، **المجلة الفلسطينية للدراسات التاريخية**، ع1، ص120.

(2) كان من بينهم أيضا تجار ومقرضين وسماسرة أراضي عملوا لدى الوكالة الصهيونية، مستغلين الأوضاع الاقتصادية الاقتصادية السيئة التي يعيشها الفلاحين وأغروهم ببيع أراضيهم. أبو بكر: **ملكية**، ص555.

(3) الحزماوي: الأوضاع، **المجلة الفلسطينية للدراسات التاريخية**، ع1، ص120.

(4) Granott: **The land system**, p39. Stein: **The land question**, p224.

(5) تقع إلى الشمال من مدينة جنين في مرج بن عامر، تبلغ مساحة أراضيها والمناطق التابعة لها 29454 دونم، وهي من من أخصب أراضي جنين وأكثرها إنتاجا لاعتماد الزراعة فيها على نظام الري، وقد تمكن السراسقة من شراها عام1881م. وعندما أراد آل سرسق مقاسمة أراضي القرية مع الفلاحين، اخذوا الأراضي الخصبة الغنية بالمياه وتركوا للمزارعين المناطق الصخرية، مما دفع بهؤلاء الفلاحين إلى مغادرة القرية باتجاه أراضي قرية رمانة. أبو بكر: ملكية آل سرسق، **مجلة النجاح للأبحاث**، مج18/2، ص ص 416-432.

1- عائلة آل عبد الهادي:

تأتي ملكية عائلة عبد الهادي من حيث المساحة في المرتبة الأولى في قضاء جنين، والثانية على مستوى فلسطين، بعد أملاك السلطان عبد الحميد[1]، وتعود هذه الملكية في جذورها إلى إقطاعيات الشيخ حسين عبد الهادي الصالح أبو بكر العرابي وأولاده، فقد استطاع الشيخ حسين أن يستغل الأوضاع السياسية، والاقتصادية التي مرت فيها المنطقة خلال الحكمين العثماني والمصري، بعد أن نجح في إقناع الدولتين بأنه أفضل حليف لهما، ثم توسعت هذه الإقطاعية بعد أن أنعم والي الشام مصطفى باشا[2]عام 1826م على الشيخ حسين التزام قرية عرابة، حيث تركت جميع إيرادات القرية تحت تصرف الشيخ، وأولاده من بعده، وكذلك ملكية قرى: فحمة، وكفرقود، وكفيرت، وكفردان، والبارد، وجزء من جنين[3]، كما وتمكن الشيخ حسين من بسط نفوذه على باقي مدينة جنين، وقرى ناحية بني حارثة[4]، والشعراوية الشرقية [5]، والشعراوية الغربية[6].

وبعد أن ترسخت أقدام آل عبد الهادي في المنطقة، قاموا بإلغاء الضرائب الإضافية المفروضة على البساتين، وحقول الخضراوات، وأعشار التين، وطواحين المياه، وما يباع من العقارات، والأراضي، وحتى تحافظ العائلة على ملكيتها لجأت إلى وقف أراضيها في مدينة جنين وقرى: عرابة، وصندلة، وعجة، والفندقومية، وأم الفحم، وقفا ذرياً[7].

---

(1) عرفت تلك الأراضي باسم الجفتلك، وحسب تقرير الحكومة عام 1931م فان مساحتها بلغت، 600 ألف دونما، تنازل عنها السلطان لخزينة الدولة عام 1908م مقابل مليون ليرة ذهبية، وقد ادعت سلطات الاحتلال البريطاني بأنها صاحبة الحق في ملكيتها. **Government Reports**: 1928-1929, pp 479-482 .

(2) مناع: **تاريخ**، ص126.

(3) أبو بكر: **ملكية**، ص227.

(4) منها في قضاء جنين قرى: عانين، العرقة، زبوبا، كفردان، مشيرفة، مصمص، مقيبلة، رمانة، سالم، سيلة الحارثية، تعنك، تل الذهب، أم الفحم، اليامون، زلفة، عربونه، بيت قاد، دير أبو ضعيف، دير غزالة، فقوعة، الجلمة، جلبون، جلقموس، المزار، نورس، صندلة، زرعين، عرانة، المغير.

(5) منها في قضاء جنين قرى: برقين، يعبد، عجة، عطارة، فحمة، كفرراعي، الرامة، سيلة الظهر الظهور، وديان التفاح، التفاح، المراميل، الذخاير، سروجة، حفيرة عرابة (دوثان).

(6) لمعرفة المزيد عن الموضوع انظر أيضا: Stein: **The Land Question**, p161.

(7) أبو بكر: **ملكية**، ص228.

أضف إلى ذلك استفادت العائلة من العوامل التقليدية الأخرى، كالإلجاء، والتجنيد الإجباري، والضرائب الباهظة، ورفض الفلاحين تسجيل أراضيهم[1]، كما قامت بشراء مساحات واسعة من من الأراضي بأسعار زهيدة، وعملت على تسجيلها في المحاكم الشرعية، ومع أن هناك تباينا في التقديرات حول حجم تلك الملكية، إلا أن الشيء الأكيد هو أنها كانت كبيرة، يستدل على ذلك من خلال حجم المبالغ التي دفعت لشرائها.

الجدول(رقم 8): يبين نموذجاً من القرى التي اشترى فيها آل عبد الهادي أراضي لهم والمبالغ التي تم دفعها آنذاك بالقروش التركية[2].

القرية	كفر قود	عرابة	يعبد	برقين	مركة	قباطية	ام الفحم	كفرراعي	عجة	جنين
المبلغ	15.025	18.700	14.000	7.000	2.200	1.950	1.200	0.240	0.220	22.425

وحسب ما ذكره الكسندر شولش، فإن ملكية عائلة عبد الهادي من الأراضي في جنين، ونابلس بلغت نحو 200 ألف دونما، منها نحو 40 ألف قرب عرابة[3]، أما شتاين فأشار إلى أن أن ملكية العائلة بلغت نحو 50 ألف دونم وزعت على قرى: زرعين، عرابة، مقيبلة، الطيبة[4]، الطيبة[4]، في حين أشار غرنوت أن ملكية العائلة مع بداية الاحتلال البريطاني عام 1918م، بلغت نحو 60 ألف دونم[5]، توزعت في قرى: عرابة، ومركة، والظهور، وديان التفاح، والمراميل، والحفير والذخاير، والسروج، وفراسين، وزبوبا، ورمانة، وعانين، وباقة الغربية،

---

(1) الجندي: الأرض، **مجلة آفاق عربية**، ع8، ص30. خلة: **فلسطين**، ص28. موسى: نظام، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع101، ص87. أبو بكر: **ملكية**، ص563-565.

(2) أبو بكر: **ملكية**، ص229.

(3) شولش: **تحولات**، ص136.

(4) Stein: **The land question**, p224.

(5) الجندي: الأرض، **مجلة آفاق عربية**، ع8، ص30. سليمان: ملكية، **مجلة صامد الاقتصادية**، ع31، ص53. خلة: **فلسطين**، ص746. حليلة: **تأثير**، ص7. الحزماوي: **ملكية**، ص61. Granott: **The land system**, p81.

وعرانة، وزرعين، وبيت قاد، وعربونة، ويعبد، ومقيبلة[1]، والجلمة، التي استطاع سعيد ألمحمد الحاج عبد الهادي أن يشتري فيها 10 أفدنة[2]من عائلة شعبان[3].

وتمثل ملكية آل عبد الهادي في قرية زرعين نموذجا واضحا على مدى ما استطاعت العائلة ملكيته من الأراضي، حيث وصلت تلك الملكية إلى 74 حصة[4]، من أصل 85 حصة، هي مجموع أراضي القرية[5]، مع العلم أن أحدا من العائلة لم يسكن القرية[6].

الجدول(رقم 9): ملكية الأراضي في قرية زرعين[7].

المساحة بالدونمات	عدد المالكين الإجمالي	عدد المالكين من عبد الهادي	عدد المالكين من أهل القرية	عدد المالكين من اليهود	النسبة المئوية
100-1	9	4	5	–	%16
200-101	19	12	7	–	%33.9
300-201	8	7	1	–	%14.28
400-301	5	4	1	–	%8.9
500-401	1	–	1	–	%1.78
600-501	5	3	2	–	%8.9
700-601	2	2	–	–	%3.57
800-701	1	1	–	–	%1.78
900-801	–	–	–	–	–
1000-901	1	1	–	–	%1.78
فوق الألف دونم	5	4	–	1	%8.9
المجموع	56	38	17	1	%100[8]

(1) الحزماوي: **ملكية**، ص61.

(2) الفدان في قرية الجلمة يساوي (180) دونما. **مقابلة مع المعمر الحاج سليم عبد الرحمن أبو فرحة**، بتاريخ 9 نيسان 2008م.

(3) **مقابلة مع الحاج سليم عبد الرحمن أبو فرحة**، بتاريخ 9 نيسان 2008م.

(4) الحصة في زرعين تساوي 250 دونما. Stein: **The land question**, p73.

(5) **Israel State Archives**, Box3511/file1. Stein: **The land question**, p73.

(6) **مقابلة مع احمد حسن محمد حسين أبو اللبان**، بتاريخ 12 نيسان 2008.

(7) تمكنت عائلة عبد الهادي من شراء مساحات واسعة من أراضي القرية كانت ملك لفلاحين يعودون في أصولهم إلى مصر وهم: دار الفايد، دار أبو سرية، دار غريب، دار حنون. مرعي: **زرعين**، ص106-107.

(8) مرعي: **زرعين**، ص79.

يلاحظ من الجدول أن عدد ملاكي الأراضي في زرعين كانوا 56 مالكا، منهم 38 مالكا من عائلة عبد الهادي، كما يبين الجدول أن المساحة من 100 – 200 دونما هي الأكثر عدداً، في حين الملكيات الكبيرة قليلة نسبياً، فلا يوجد فوق 900 دونما إلا ست قطع تعود في ملكيتها إلى عائلة عبد الهادي[1]، واليهودي يهوشع هانكلين[2](Hankin Yehoshua)[3]، أما فيما يتعلق بالملكيات التي تعود إلى أهالي القرية، فهي صغيرة نسبياً، ما عدا كلاً من عفيف مقداد الحاج إبراهيم، وياسين الحاج إبراهيم، حيث بلغت قطعة كل منهما 504 دونما، وعلى هذا يكون توزيع الأراضي في نهاية العشرينيات 4264 دونما للفلاحين من أهل القرية، و15610 دونماً لآل عبد الهادي، و1546 دونماً لليهودي يهوشع[4]، وكان من أشهر ملاكي الأراضي في عائلة عبد الهادي آنذاك: حافظ محمد الحاج[5]، وسعيد محمد الحاج، ونظمي باشا، وفؤاد القاسم، والسيدة طرب[6]، وشوقي راغب، ورؤوف وفخري[7]، وأنس وحلمي نافع[8]، وقد كانت تدار هذه الأملاك على شكل جمعية للعائلة، أو من خلال وكلائهم المنتشرين في القرى[9]، أو بالمشاركة مع أحد سكان القرية، أو من خارجها الذي يدفع نصف تكاليف الزراعة مقابل الحصول على

---

(1) وهم نظمي عبد الهادي حيث كان يملك 2126 دونما، والسيدة طرب بنت سليم الحمد وزوجة عوني عبد الهادي التي امتلكت 2005 دونما، ويوسف الحاج حيدر، وحلمي النافع، وفؤاد قاسم عبد الهادي. مرعي: **زرعين**، ص79.

(2) يهوشع هانكلين؛ يهودي من مواليد اكرانيا في روسيا عام 1863م، قدم إلى فلسطين عام 1882م وعمل منذ ذلك الحين الحين على شراء الأراضي الفلسطينية لصالح الوكالة اليهودية وهو ما أثار مخاوف الدولة العثمانية التي عملت على طرده من فلسطين ولكنه عاد إليها بعد الاحتلال البريطاني لها، حيث استمر في عمليات شراء الأراضي. العودة: **ملكية**، ص80.

(3) يظهر في دفتر أسماء مالكي الأسهم في القرية أن سمسار الأراضي اليهودي جوشياهو هانكلين اشترى 1546 دونما من أراضي القرية في حين أن المصادر الصهيوني تذكر امتلاك اليهود 1711 دونما في القرية. **الباحث**

(4) انظر الملحق رقم (12).

(5) عمل موظفا كبيرا في جهاز الضرائب والإدارة العثمانية، وصفه احد سكان زرعين بالقول:" كان رجل مفتح العينين... يهوى امتلاك الأراضي " وكان يعرفه الأهالي باسم الباشا. **مقابلة مع احمد حسن محمد أبو اللبان**، بتاريخ 12 نيسان 2008م.

(6) ابنة سليم احمد العبد الهادي الذي كان أول من أعدمهم جمال باشا في بيروت عام 1915م، وهي زوجة عوني عبد الهادي. **الباحث**

(7) **مقابلة مع فخري شوقي راغب عبد الهادي**، بتاريخ 19 شباط 2008م.

(8) مرعي: **زرعين**، ص258. الحزماوي: **ملكية**، ص61.

(9) كان من بين هؤلاء الوكلاء: محمود نجيب أبو عزيزة، محمد حسن العلي، أبناء حسن سليمان العريدي، وجميعهم من عرابة. الحزماوي: **ملكية**، ص61.

نصف المحصول، أو بالمحاصصة[1]، حيث يتم الاتفاق على نسبة مئوية معينة يحصل عليها المزارع بعد أن يقوم المالك بدفع جميع المصاريف بالإضافة إلى ضريبة العشر للدولة[2].

2-عائلة آل جرار[3]:

كانت عائلة آل جرار من بين العائلات التي امتلكت مساحات واسعة من الأراضي في قضاء جنين[4]. وقد ظهر نفوذ العائلة في أواخر القرن الثامن عشر، واستطاعت أن تصل إلى زعامة جبل نابلس، ومتسلمية جنين، ونابلس عدة مرات، وكان الشيخ يوسف الجرار[5]أحد مشايخ جبل نابلس، حتى أن البعض اعتبره وارثا لحكم آل طرباي في المنطقة، وقد اشتهر الشيخ يوسف بالشجاعة، والحكمة، وبمواقفه الوطنية[6]، منها مشاركته في قيادة المقاومة التي أبداها جبل نابلس لحملة نابليون على فلسطين عام 1798م[7].

اتخذ آل جرار من قلعة صانور[8]الحصينة مكانا لإقامة العائلة، ومنها استطاعوا أن يسيطروا على منطقة شرقي جنين، التي أصبحت تعرف باسمهم-مشاريق الجرار-[9]، ويعتبر عهد الشيخ يوسف العصر الذهبي للعائلة التي خضع لنفوذها قرى: عنزة، والفندقومية، وجبع،

---

(1) انظر الملحق رقم (13).

(2) Stein: **The land question**, pp72-73.

(3) يعتقد بعض المؤرخين ومنهم إحسان النمر صاحب كتاب تاريخ جبل نابلس والبلقاء بان عائلتي الجرار وعبد الهادي ينحدران من أصل قبلي واحد يعود في جذوره إلى قبيلة الشقران التي كانت تقيم في منطقة البلقاء شرقي الأردن. النمر: **تاريخ**، ج1، ص130-131. جرار: **تاريخ**، ص82-84. جرار: **جبل النار**، ص35. مناع: **أعلام**، ص77و271.

(4) أبو بكر: **ملكية**، ص226-227. الحزماوي: **ملكية**، ص60-61.

(5) بقي يوسف آغا الجرار متسلما لجنين حتى وفاته عام 1808م. مناع: **أعلام**، ص77.

(6) على الرغم من الخصومة التي وقعت بين الشيخ يوسف الجرار واحمد باشا الجزار، إلا أن الشيخ استجابة لاستغاثة الجرار عندما تعرضت عكا إلى الحصار من قبل نابليون. انظر الملحق رقم (14) قصيدة الجزار إلى الشيخ يوسف ورد الشيخ عليها. عبد الهادي: **تاريخ**، ص90.

(7) جرار: **جبل النار**، ص130. مناع: **أعلام**، ص78. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص119.

(8) قرية فلسطينية تبعد عن مدينة جنين نحو (27) كم باتجاه الجنوب الغربي ويعود بنائها إلى العهد الكنعاني بمعنى الصوان وقلعتها تقوم على تله شبه معزولة بمساحة (10) دونم، وتشرف على مرج القرية الذي عرف (مرج الغرق) جرار: **جبل النار**، ص32. أبو بكر: **ملكية**، ص225. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص117.

(9) الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص117.

والجديدة، والجربا، وقباطية، وميثلون، ومركة، ومسلية، ورابا، وصانور، والزاوية، وصير، وعقابة، والزبابدة [1]، وبرقين، والهاشمية، وكفر قود[2]، بالإضافة إلى قرى أخرى لا تتبع إداريا إداريا لقضاء جنين[3]، وقد قدّرت مساحة الأراضي التي امتلكتها العائلة خلال تلك الفترة بنحو 50–100 ألف دونم[4].

وبعد وفاة الشيخ يوسف، ورثه في الإدارة ولداه عبد الله، وأحمد فوصلا إلى حكم متسلمية نابلس، وجنين، وفي عام 1834م شارك متسلم نابلس عبد الله الجرار في قيادة الثورة على الحكم المصري[5]، وعندما أخمدت الثورة تم إلقاء القبض عليه في جبل الخليل، وتم إعدامه من قبل إبراهيم باشا[6]، مما أدى إلى إضعاف نفوذ العائلة، وقد فشلت محاولات أحمد يوسف حفيد أحمد آغا اليوسف إعادة آل جرار إلى مكانتهم السابقة؛ بسبب المعارضة الكبيرة التي أبدتها العائلات الأخرى في المنطقة، وتحديدا آل عبد الهادي[7].

وإذا كانت عائلة جرار قد وضعت يدها على تلك الأراضي باسم جمع الضرائب، والأعشار، وحماية الوقف[8]، فان ذلك لم يحل دون قيام العائلة بشراء مساحات واسعة من أراضي الدولة تعويضا لما فقدته بعد تدمير عبد الله باشا الجزار والي عكا لقلعتها "صانور"، وتهجير أفراد العائلة إلى جبع، وميثلون، والجربا، ففي عام 1866م نجح آل جرار بشراء

---

(1) أبو بكر: **ملكية**، ص226.

(2) جرار: **تاريخ**، ص92.

(3) القرى هي (عصيرة الشمالية، طلوزة، ياصيد، بردلة، خربة عطوف، خربة كعون، طمون، تياسير، طوباس). أبو بكر: **ملكية:** ص226.

(4) سليمان: ملكية، **مجلة صامد الاقتصادية**، ع31، ص52–53.

(5) بعد عودة جنين إلى السلطة العثمانية أنعم السلطان عبد الحميد الأول (1839–1853م) على شيوخ آل جرار لقب (الآغوية) ورفع عنهم الأموال المطلوبة منهم لمدة خمس سنوات حتى يتمكنوا من إعادة بناء قلعتهم ومساكنهم التي تم تدميرها أثناء الحكم المصري . جرار: **تاريخ**، ص96 .

(6) تتعارض رواية الدباغ مع المناع حول المصير الذي واجهه عبد الله الجرار، فيذكر الدباغ إن إبراهيم باشا عفا عن عبد الله بعد أن قام هذا الأخير بتسليم نفسه للسلطات المصرية. جرار: **جبل النار**، ص164. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص125.

(7) جرار: **تاريخ**، ص97. جرار: جبل النار، ص172–173. أبو بكر: **ملكية**، ص565. مناع: **أعلام**، ص81–82.

(8) سليمان: ملكية، **مجلة صامد الاقتصادية**، ع31، ص53 .

أراضي قريتي الجربا، وبيت ياروب[1]من خزينة الدولة بمبلغ 134500 قرشا، ولكن محاولاتهم الأخرى توسيع مناطق نفوذهم باءت بالفشل[2]، كما أن عائلة جرار لم تتمكن من الحصول على أي من أراض الدولة المشاع كما هو الحال مع بعض العائلات الأخرى، وعلى سبيل المثال فقد تم توزيع آبار المياه في قرية الجديدة على عائلات القرية باستثناء عائلة جرار، مع العلم أن تلك الآبار تحيط بها أراضي العائلة[3]، ومع نهاية القرن التاسع، ومطلع القرن العشرين كانت ملكية آل جرار قد تقلصت إلى حد بعيد، والسبب في ذلك يعود إلى رفض شيوخ العائلة تسجيل أراضيهم في دائرة الطابو[4]، حتى أن أراضي العائلة في منطقة صانور التي كانت تشكل مركز مركز ثقل العائلة تم توزيعها على الفلاحين[5]، وبقي نفوذ العائلة محصورا في قرى الجديدة، وكفرقود، والبارد –الهاشمية–، وبرقين التي تعود ملكية العائلة فيها إلى الجهود الفردية التي بذلها الشيخ عوض أغا الجرار[6]، والذي استطاع شراء مساحة "كبيرة" من أراض تلك القرى[7]، القرى[7]، وقد امتازت ملكية الأراضي في العائلة بطابعها شبه المستقر، حيث لم يجر طوال عهد عهد الاحتلال البريطاني على فلسطين تغير كبير على وضع الملكية في العائلة عما كانت عليه في أواخر العهد العثماني، باستثناء ذلك الناجم عن التفتت بفعل عامل الوراثة[8].

---

(1) بعد عام 1874م أخذت أراضي القريتين تنتقل تدريجيا إلى عائلة عبد الهادي عن طريق الشراء أيضا . أبو بكر: **ملكية**، ص227 .

(2) أبو بكر: **ملكية:** ص226–227 .

(3) **مقابلة مع الدكتور وليد جرار**، بتاريخ 13 نيسان 2008م.

(4) هناك رواية مشهور يتم تداولها حول رفض شيوخ عائلة جرار تسجيل أراضيهم في دائرة الطابو ويعتقد البعض خطا بان هذه الحادثة تمت في عهد الشيخ يوسف، والمرجح أن تكون قد وقعت في عهد نجله احمد، الذي أجاب مأمور الطابو عندما طلب إليه تسجيل أراضي العائلة قائلا: هالرخيم –السيف– هو طابو آل جرار.

(5) **مقابلة مع الدكتور وليد جرار**، بتاريخ 13 نيسان 2008م.

(6) جرار: **جبل النار**، ص35.

(7) انظر الملحق رقم (15).

(8) **مقابلة مع الدكتور وليد جرار**، بتاريخ 20 نيسان 2008م.

3-عائلة آل إرشيد[1]:

أخذ نفوذ العائلة في الظهور بعد حملة نابليون على فلسطين عام 1798م، حيث شارك رجال العائلة في المعارك ضد القوات الفرنسية بقيادة الشيخ محمد العثمان ارشيد[2]، وخلال تلك تلك الفترة

استطاعت العائلة أن تفرض سيطرتها على قرى: الكفير[3]، وصير[4]، والزبابدة، ومسلية[5]، ورابا[6]، والجديدة[7]، وطوباس، وتياسير، وياصيد.

وفي أواخر القرن التاسع عشر اعتقلت الدولة العثمانية الشيخ عبد الرحيم بن محمد العثمان بتهمة المشاركة بعملية قتل وقعت في المنطقة، وبهدف الإفراج عنه باعت عائلته معظم أملاكه في صير، لآل ألعطاري، وفي الكفير، لآل العريس اللبنانية، وفي تلفيت[8]، لآل عبد الهادي، وفي عقابا، لآل جرار، وفي تياسير[9]، لآل حماد النابلسية[10].

---

(1) عائلة مقداد الكندية، والتي كانت من ضمن القبائل التي تم إسكانها فلسطين بعد انتصار صلاح الدين الأيوبي على الصليبيين في معركة حطين عام 1187م، حيث اتخذت من قرية صير مقرا لها. **مقابلة مع سعادة مصطفى الحاج ديب أرشيد**، القائم على أملاك عائلة آل ارشيد، بتاريخ 19 نيسان 2008م. انظر أيضا: الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص142.

(2) يظهر اسمه في القصيدة التي أرسلها الشيخ يوسف الجرار إلى مشايخ جبل نابلس يحثهم فيها على قتال الفرنسيين جاء جاء فيها: محمد العثمان إجمع لي الرجال إجمع الأبطال من كل الجهات. جرار: **جبل النار**، ص191.

(3) 3كم إلى الشرق من قرية صير، ومساحة أراضيها 4315 دونما.

(4) عمر القرية التي تبعد 18كم إلى الجنوب من مدينة جنين، وتبلغ مساحة أراضيها 12499دونما. الشيخ أحمد الرشيد عام 1136هـ-1723م، وكتب على مدخل ديوان العائلة- الملاصق لمسجد القرية-"بسم الله الرحمن الرحيم. لا اله إلا الله محمد رسول الله .رب يسر ولا تعسر، رب تمم بالخير ..نصر من الله وفتح قريب. أنشا هذا المكان المبارك سنة 1136هـ الشيخ احمد ارشيد". **زيارة ميدانية للباحث**، بتاريخ 12 نيسان 2008م.

(5) تقع على بعد 14كم إلى الجنوب من مدينة جنين، وتبلغ مساحة أراضيها 9038 دونما.

(6) تقع على مسافة 12كم إلى الجنوب الغربي من مدينة جنين، وتبلغ مساحة أراضيها 25642 دونما.

(7) تقع على مسافة 32كم إلى لجنوب من مدينة جنين، ومساحة اراضيها6360 دونما.

(8) 12كم إلى الجنوب من مدينة جنين، ومساحة أراضيها 6627 دونما.

(9) في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين عرض الحاج حسن الحماد على الحاج ديب ارشيد شراء أراضي قرية تياسير تياسير والبالغة مساحتها 26000 دونما مقابل 4000 جنية فرفض الحاج ديب العرض، وعرضت الأراضي للبيع على أهالي قريتي تياسير وطوباس، فرضوا ذلك، فجرى بيع أراضي القرية إلى بطريركية اللاتين مقابل مبلغ 15000 جنية، خشيت أن تتسرب إلى الوكالة اليهود التي أعلنت رغبتها شراء تلك الأراضي. **مقابلة مع سعادة ارشيد**، بتاريخ 19 نيسان 2008م.

(10) **مقابلة مع سعادة ارشيد**، بتاريخ 19 نيسان 2008م.

استلم الزعامة بعد الشيخ عبد الرحيم نجله الحاج ديب، فكان له الفضل في استرداد معظم الأملاك التي فقدتها العائلة خلال الفترة السابقة، حيث نجح في الحصول على سندات مالية- خاقاني- تفيد بملكيته 36 ألف دونم مع العلم أن الحجم الحقيقي للأملاك التي كانت تحت سيطرته تفوق هذا الرقم[1]، وزعت على قرى: الكفير، وصير، وتلفيت، ومسلية، والجديدة، والزبابدة والمناطق المجاورة.

وخلال الأعوام من 1936-1940م وقعت بعض الصدامات ما بين عائلة ارشيد والنصارى في قرية الزبابدة حول ملكية الأراضي، حدث ذلك على إثر قيام بعض أهالي الزبابدة من النصارى[2]بطرد الفلاحين الذين أسكنتهم عائلة ارشيد في القرية، وكانوا يفلحون أراضي العائلة، العائلة، وفي عام 1941م تم تسوية الخلاف بعد أن تم الاتفاق على حصول النصارى على نصف أراضي القرية، وعائلة ارشيد على ربع الأراضي، والفلاحين المسلمين من سكان القرية على الربع.

وبحل الخلاف مع قرية الزبابدة استقرت ملكية العائلة بين أفرادها، فكان لدار عبد الرحيم النصيب الأكبر من تلك الملكية في حين تم توزيع الباقي على فروع العائلة وهم: دار سليمان، ودار محمد الحسين، ودار حمدان، أما الفلاحون العاملون لدى العائلة فلم يجر أي تغيير على أوضاعهم حيث بقى جزء كبير منهم يفلحون الأرض مقابل ربع المحصول، والقليل منهم نجح في الحصول على قطع أرض صغيرة في المناطق الوعرة مقابل عملية إعمارها[3].

---

(1) السبب في اختلاف الأرقام هو سعي العائلة إلى التهرب من الضرائب الباهظة التي كانت تفرضها الدولة على الأراضي مما دفعها إلى تسجيل مساحات اصغر من حجم ملكيتها الصحيحة و هو ما أورده غرنوت أيضا.

Granott**: the land system**, p39.

(2) بلغ عدد سكان الزبابدة عام 1931م 632 نسمة، منهم 541 نصارى، و91 مسلما. الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص152.

(3) **مقابلة مع سعادة ارشيد**، بتاريخ 19 نيسان 2008م.

4- عائلة آل الأحمد:

تعتبر ملكية العائلة للأراضي حديثة النشأة، حيث تمكنت العائلة من استغلال الظروف السياسية، وتردي الأوضاع الأمنية، وانتشار الحروب الأهلية التي سادت المنطقة، والتي كانت سببا في خراب عشرات القرى في بلاد حارثة أواخر القرن التاسع عشر[1]، إضافة إلى سوء أوضاع الفلاحين الاقتصادية، وتهربهم من تطويب أراضيهم لعدم امتلاكهم رسوم تسجيلها، وما يترتب عليها من الضرائب[2].

وتعود عائلة آل الأحمد في جذورها إلى عائلة أبو بكر الذين اتخذوا من قرية يعبد مقرا لإقامتهم، بعد أن وصلوا إليها قادمين من مدينة القدس، وفي قرية يعبد حصل خلاف ما بين أحمد القاسم أبو بكر جد العائلة مع جامع الأعشار من عائلة أبو زيد، اضطر على إثرها القاسم إلى الهروب إلى قرية زبوبا، ومنها انتقل إلى قرية رمانة التي كانت مشيختها في ذلك الحين بيد يوسف المصطفى العمور، وما هي إلا فترة قصيرة، حتى اخذ القاسم ينافس العمور على زعامة القرية، وبالذات بعد عام 1878م[3]، عندما بدأت لجان مسح الأراضي وتسجيلها تقوم بعملها في المنطقة، فرفض يوسف المصطفى أن يطوب الأراضي التي كان يسيطر عليها، فوجد القاسم في ذلك فرصة لتسجيل تلك الأرض باسم العائلة، فكان ذلك مقدمة لظهور زعامته في المنطقة، وتعبيرا عن تلك المكانة بنى أحمد القاسم جامع رمانة عام 1890م.

بعد وفاة أحمد القاسم ورثه في زعامة العائلة والقرية نجله الأكبر مصطفى، الذي استطاع من خلال علاقاته مع موظفي الدولة العثمانية، والزعامات المحلية ومنهم: حافظ باشا أن يبني لعائلته "إقطاعية واسعة" اشتملت على رمانة مقر العائلة، وما يتبع لها من أراضي في مرج ابن

---

(1) عدد الدكتور أمين أبو بكر القرى التي تم تدميرها في قضاء جنين بفعل الحروب الأهلية خلال الفترة من عام 1840-1860م فذكر 31 قرية وهي: جلقموس، دير أبو ضعيف، جلبون، عربونة، دير غزالة، مقيبلة، عرانة، صندلة، الجلمة، تعنك، بيت قاد، زبوبا، زلفة، خروبة، عابا، سالم، رمانة، الطيبة، نورس، زرعين، فقوعة، أم التوت، المزار، المغير، تل الذهب، مشيرفة، مصمص، عرابة، الجربا، الزبابدة، الكفير. أبو بكر: **ملكية**، ص285.

(2) أبو بكر: **ملكية**، ص580.

(3) **ن. م**، ص571.

عامر بلغت مساحتها نحو 25 ألف دونم، وزعت على أراضي خربة سالم، وزبوبا[1]، ووصلت إلى حدود قريتي السيلة الحارثية واليامون غربا، وقريتي صندلة ومقيبلة شرقا، حتى نهر المقطع بالقرب من قرية العفولة شمالا[2]، وبحلول عام 1948م وما تلاها من توقيع اتفاقية رودس، خسرت العائلة الغالبية الساحقة من أراضيها الواقعة في المرج والتي تقدر بنحو 20 ألف دونم، وهي بذلك تكون من أكثر العائلات المالكة خسارة للأراضي في قضاء جنين، بعد أن تم ضم أراضيها إلى ما أصبح يعرف بدولة إسرائيل.

5- عائلة آل العبوشي:

تركز نفوذ العائلة في مدينة جنين، وقرية بيت قاد التي يعتقد بأن مصطفى العبوشي اشتراها من آل عبد الهادي[3]، وقد تمكنت العائلة من أن تسيطر بشكل شبه كامل على أراضي القرية التي قدرت مساحتها بنحو 8915 دونما.

الجدول(رقم 10): ملكية الأراضي في قرية بيت قاد[4].

مساحة أراضي القرية	مساحة أراضي آل العبوشي	مساحة الأراضي التي امتلكها سكان القرية	أراضي مشاع	محطة الأبحاث الزراعية التابعة لحكومة الانتداب	طرق ووديان	مساحة أراضي الوقف
8915	5267	405	2305	750	181	7

وقد برز من العائلة مصطفى العبوشي وأبناؤه: فايز، ومحمد، ووصفي، ونديم، ونظمي، وقدرت مساحة الأراضي التي امتلكها بنحو 3300 دونم، أما قاسم العبوشي فقد امتلك هو وأبناؤه: محمد، ورائد، وخالد، وعبد، نحو 1360 دونم، وامتلك حلمي ونافع العبوشي نحو 700 دونم.

(1) منها نحو 10000دونم من أراضي المطران حبيب الخوري. **أمين أبو بكر**، بتاريخ 21كانون ثانون2009م.

(2) **مقابلة مع المعمر محمد سعيد القاسم الأحمد**، بتاريخ 18 أيار 2008م.

(3) أبو بكر: **ملكية**، ص571.

(4) الجدول من إعداد **الباحث** استنادا على سجل أراضي قرية بيت قاد في **دائرة الأراضي (الطابو) جنين**

ومن أصحاب الأملاك الكبيرة في قضاء جنين ممن أقاموا خارج فلسطين المطران حبيب الخوري الذي امتلك من أراضي قرية زبوبا نحو 20 ألف دونما[1]، أما زوجة الرحالة الانجليزي لورنس اوليفانت(L.Oliphant)، فقد استطاعت وزوجها امتلاك أراضي قرية مجدو، بعد شرائها من الدولة العثمانية التي عرضتها للبيع في المزاد العلني، وفي الفترة ما بين 1920–1925م حاولت المؤسسات الصهيونية شراء أراضي هذه القرية إلا أنها فشلت في ذلك بعد أن رفضت اوليفانت بيعها لهم، وباعتها فيما بعد إلى فرنسيس إملي نيوتن(Fransis Emely Neoton)[2]، التي احتفظت بأراضي القرية حتى 30 أيار 1948م عندما شنت العصابات الصهيونية هجومها على القرية، واحتلتها، وقامت بطرد سكانها منها[3]، وكانت شركة تطوير فلسطين الصهيونية قد أفادت في إحصائياتها لشهر آذار 1932م إلا أنه كان من بين الملاك الغائبين للأراضي في فلسطين اثنان في قضاء جنين امتلكا 7400دونم[4].

كما استطاعت عائلة سرسق اللبنانية أن "تشتري" من الدولة العثمانية عام 1869م 22 قرية عربية من قرى مرج ابن عامر بلغت مساحتها الإجمالية نحو 230 ألف دونم بسعر ثمانية قروش للدونم الواحد [5]، وقد كان من بين القرى التي سيطر عليها السراسقة وخاصة يوسف متري سرسق: قرية نورس، وسولم[6].

---

(1) Stein: **The land question**, p224.

(2) نيوتن: **خمسون**، ص100. الحزماوي: **ملكية**، ص296.

(3) أبو ستة: **سجل**، ص45–46. طه: **فلسطين**، ص27.

(4) **Israel State Archives**, Box 3340/file4. Stein: **The land question**, pp178-179.

(5) Granott: **The land system**, p88. سليمان: ملكية، **مجلة صامد الاقتصادية**، ع31، ص54. البديري: **أراضي**، ص239. حليلة: **تأثير**، ص52.

(6) أعطى سرسق قرية سولم والتي بلغت مساحتها 8250 دونما إلى أبناء نجيب يحيى ألعطاري من قرية عرابة من اجل اجل فلاحتها مقابل نسبة الخمس–العشر من المحصول تشمل العشر للحكومة، كما زود العائلة في البذور وحيوانات الحراثة وبيوتا للسكن. أبو بكر: **ملكية**، ص520. الحزماوي: **ملكية**، ص68.

الجدول(رقم 11): مشتريات آل سرسق من أراضي قرية نورس[1].

الرقم	التاريخ	عدد المزارعين	الحصص	المساحة بالدونم	المشتري
1	1881	5	4	944	اسكندر سرسق
2	1881	10	10	2360	جرجي لطف الله سرسق
3	1881	8	4	944	نخلة وإخوانه أولاد موسى سرسق
4	1881	5	4.5	1062	جبران وإخوانه أولاد خليل سرسق
5	1881	6	3	708	الياس إبراهيم سرسق
6	1881	16	7	1652	يوسف متري سرسق
7	1881	7	3.5	826	نخلة التويني وإخوانه ثم انتقلت إلى السراسقة
8	1881	7	3.5	826	خليل الخوري ثم انتقلت إلى السراسقة
9	1881	4	2.5	590	سليم الريس ثم انتقلت إلى السراسقة
10	1890	29	12.35	2915	نجيب وإخوانه أولاد يوسف سرسق
11	1901	2	0.25	59	نجيب وإخوانه أولاد يوسف سرسق
12	1902	30	9.5	2242	نجيب وإخوانه أولاد يوسف سرسق
13	1910	1	0.5	118	نجيب وإخوانه أولاد يوسف سرسق
14	1913	–	طواحين	طواحين	نجيب وإخوانه أولاد يوسف سرسق
المجموع				27164+ طواحين نورس على نهر الجالود	

وبحلول عام 1945م كانت أراضي قرية نورس قد تقلصت لتصل إلى 6256 دونماً، حيث استولى عليها اليهود في 29 أيار 1948م، وقاموا بطرد سكانها بشكل مباشر، ثم لجأوا بعد ذلك إلى تدمير القرية لإخفاء معالم جريمتهم[2].

(1) أبو بكر: ملكية آل سرسق، **مجلة النجاح للأبحاث**، مج2/18، ص410.

(2) الخالدي: **كي لا ننسى**، ص61–63. أبو ستة: **سجل**، ص45–46.

الفصل الثالث

التغلغل الصهيوني في قضاء جنين

أولا: استغلال القوانين العثمانية والانجليزية

على أثر تدهور الأوضاع الاقتصادية للسكان في فلسطين منذ منتصف القرن التاسع عشر، عجز معظم الفلاحين عن دفع الضرائب المستحقة عليهم، وللتخلص من هذه الحالة سعت الدولة العثمانية إلى وضع الكثير من القوانين، والتشريعات، منها تلك المتعلقة بالأراضي وذلك على أمل سد جزء من العجز المالي الذي كانت تعانيه خزينة الدولة، ومع أن هذه القوانين وضعت بالأساس من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية للسكان، ورفع مستواهم المعيشي، وبالتالي قدرتهم على دفع الضرائب، إلا أن النتيجة كانت عكسية، حيث ساءت الأحوال المعيشة للسكان، واضطر الكثيرون منهم إلى بيع أملاكهم من أجل الوفاء بالتزاماتهم اتجاه الدولة أولا وأسرهم ثانيا، وقد نجح الأجانب عامة، واليهود خاصة في استغلال الظروف السيئة للفلاح الفلسطيني، واخذوا يتغلغلون داخل الأراضي الفلسطينية، ساعدهم في ذلك قانون تملك الأجانب الذي وضعته الدولة العثمانية، وسمح بموجبه للأجانب كافة بحرية التملك داخل حدود الدولة.

وازدادت الأوضاع سوءاً بعد أن تمكنت سلطات الاحتلال البريطاني من فرض سيطرتها على فلسطين، حيث لجأت حكومتها إلى سنّ عدد كبير من القوانين المتعلقة بحيازة الأراضي، وذلك بهدف التضييق على الفلاح الفلسطيني، وإجباره على ترك أرضه لصالح المستوطنين اليهود الذين اتفقت مصالحهم الاستعمارية مع مصالح بريطانيا في المنطقة، وفيما يلي القوانين العثمانية والانجليزية التي سهلت التغلغل الصهيوني في قضاء جنين.

أ- القوانين العثمانية:

قسمت الأراضي الزراعية في الريف الفلسطيني قبل صدور قوانين الأراضي العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر بين العائلات، والأسر؛ لاستثمارها دون تملكها، وهو ما كان يعرف باسم نظام المشاع، فلا يوجد ملكية خاصة حيث كان سكان القرية الواحدة يشتركون جميعهم في ملكية أراضي القرية[1]، وقد وصف ي.م.بينسي(E. M. Bine)مدير شركة مونتفيوري

(1) كناعنة، ومحاميد: **القرى**، ص46. حوراني: **جذور**، ص96.

(Montefiore)عام 1892م نظام المشاع الذي ساد في القرية الفلسطينية بالقول: "كان في كل سنة قبل حلول موسم الأمطار يخرج شيوخ القرية ويقسمون السهول أقساما حسب العدد المطلوب ويعطون لكل واحد قسمة أو اثنتين حسب نصيبه"[1].

وبقي هذا الأمر ساري المفعول بوجه عام، حتى فترة طويلة من صدوره، وخير مثال على ذلك، قرية اللجون، التي بقي نظام المشاع ساريا فيها حتى عام 1931م، عندما اجتمع شيوخ الحمائل واتفقوا على توزيع الأرض الأميرية على العائلات الأربع في القرية.

الجدول(رقم 12): يظهر ملكية الأراضي في قرية اللجون[2]:

العائلة	مساحة الأرض بالدونمات	الموقع	اسم المنطقة
المحاميد	7140	جنوب القرية	وادي الست، عين الحجة، الضحكات، السقي، أم الحنون، السدر، القبيلة.
الغبارية	6965	شمال شرق القرية	ظهر الدار، الذراع الجواني، دبة العرسان، المندسة .
المحاجنة	4620	شمال غرب القرية	خلة السوق، الجنة، الظهر، دبة الشريف، الذراع، تل الوديان، جزيرة كساب.
الجبارين	4620	جنوب القرية	خلة رباح، جزيرة العبد، مقتل ذياب، وقف الخان.

ولم يكن جوهر أوضاع الملكية في قرى قضاء جنين الأخرى يختلف كثيرا عما كانت عليه الأوضاع في قرية اللجون.

ورغم سلبيات نظام المشاع، إلا أن الفلاحين من سكان القرى، كانوا يعتقدون بأن هذا النظام سيحمي أراضيهم ويمنع بيعها لليهود[3]، ولقد تزامن سعى الدولة العثمانية للتحديث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وحتى الحرب العالمية الأولى، مع تصاعد وتيرة الحركة الاستعمارية، والنشاط الصهيوني، والذي تمكن أيضا من الإفادة أيضا من مجمل القوانين التي أصدرتها الدولة العثمانية، وذلك للهيمنة، والتملك، واستمر خلال عهد الانتداب البريطاني، وابرز هذه القوانين.

---

(1) غوجانسكي: **تطور**، ص18.

(2) كناعنة، ومحاميد: **القرى**، ص46-44.

(3) خلة: **فلسطين**، ص752. العودة: **ملكية**، ص59.

1- قانون الأراضي العثماني

شكّل صدور قانون الأراضي العثماني في 21 نيسان 1858م نقلة نوعية في تطور عملية الإصلاح المؤسساتي الذي أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية القيام به، وهو أهم ما صدر من قوانين، لكونه أول قانون مدني ينظم عملية حيازة الأراضي داخل حدود الدولة، بعد أن كانت هذه العملية خاضعة لقوانين الإقطاع العسكري، وما يصدر عن الباب العالي من فتاوى وأوامر[1].

ولقد احتوى القانون عند صدوره على(132)مادة مستمدة بالأساس من الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى القانونين: المدني الفرنسي، والانجليزي، كما جاء منسجما مع التطورات التي جرت في القرن التاسع عشر[2]، ومع رغبة الدولة العثمانية في بناء حكومة مركزية تعتمد بالأساس على الملكية الفردية، ورفض الاعتراف بالملكية الجماعية، والسعي لإبقاء سيطرتها على عدد صغير من الفلاحين بهدف الحصول على الحد الأقصى من عائدات الأراضي، وعلى الرغم من أن70 % من الأراضي الفلسطينية قد بقيت مشاعا حتى عام 1918م[3]، إلا أن تأثيرات العمل بقانون الأراضي العثمانية زمن الاحتلال البريطاني أدى إلى تقلص مساحة الأراضي المشاع لنحو 40 % مع حلول عام 1940م، وهو ما نتج عنه تراجع حجم الملكيات الصغير لصالح الملكيات الكبيرة[4]من جهة' ونقل مساحات واسعة من تلك الأراضي إلى اليهود من جهة ثانية. مثال ذلك ما حدث في قريتي زرعين ونورس عندما تمكن آل عبد الهادي، وآل سرسق من السيطرة على غالبية أراضي القريتين، ومن ثم تم بيع جزء كبير منهما إلى اليهود.

---

(1) الجواهري: الإقطاع، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، ع36، ص104. أبو بكر: **ملكية**، ص301.

(2) الجواهري: الإقطاع، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، ع36 ص104. البديري: **أراضي**، ص29. أوين: **تاريخ**، ص589. Granott: **The Land system**: p221.

(3) الحزماوي: **ملكية**، ص27.

(4) أبو بكر: ملكية آل سرسق، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، مج18، ع2، ص408.

2- قانون تسجيل الأراضي(الطابو)

استكمالا لقانون الأراضي، أصدرت الدولة العثمانية مجموعة من القوانين، والتشـريعات، ففي عام 1859م صدرت لائحة سندات الطابو، وهي تتكون بالأساس من مجموعة الإجـراءات اللازمة لتسجيل الأراضي، وإعطاء سندات وصكوك ملكية لمالكيهـا، ولمـن يريـد التملـك، وأوضحت أنه لا يمكن لأحد أن يتصرف بأية أرض أميرية بغير سند بأي شكل من الأشكال[1]، مع إعطاء الأحقية في التصرف بتلك الأراضي بحكم التقادم، "أي شخص كان يـزرع أرضـا أميرية، أو موقوفة، ويتصرف فيها لمدة عشر سنين بدون منازع فيحق له تملكها سواء كان بيده سند تملك أم لا، بشرط أن يدفع خمسة قروش عن كل مائة قرش من قيمة الأرض، فيعطى سند تملك على ألا يكون قد مضى على فترة التسجيل ستة أشهر، وإلا فإن ذلك الشخص مضطر أن يدفع عشرة قروش بدل الخمسة، وإذا ما استنكف القائمون على الأرض، وامتنعوا عن تسـجيل أراضيهم فانه سيتم عرضها للبيع في المزاد العلني"، كما أجاز القانون تملك الأراضي البعيـدة عن العمران لمن يريد ذلك مجانا[2].

وبهدف تقوية دور الحكومة المركزية، ولتمكينها من الحصول على الحـد الأقصـى مـن مردودات الأرض، وضبط عملية تسجيل الأراضي بدقة أكبر، وإدخال نوع من التنظيم العقاري، يسمح بتسجيل كل قطعة أرض باسم صاحبها حتى يكون مسئولا عن زراعتها ومـن ثـم دفـع ضرائبها، جاء قانون تسجيل الأراضي "الطابو" عـام 1861م ليعطـي مـأموري التسـجيل، والمتصرفين، والقائمقامين، وأعضاء المجالس، ومديري الأقضية، ومديري الماليـة صـلاحية تسجيل الأراضي بأسماء أصحابها، معتمدين في عملهم على مخاتير القرى الذين طلـب مـنهم تقديم قوائم بأسماء ملاك الأراضي في قراهم[3]، كما نظم القانون عملية نقل الملكية من شخص

---

(1) الجندي: الأرض، **مجلة آفاق عربية**،ع8، ص28. سليمان: ملكية، **مجلة صامد الاقتصادية**، ع31، ص45.

(2) أبو رجيلي: الزراعة، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع11، ص132. الجندي: الأرض، **مجلة آفاق عربيـة**، ع8 ص28. سليمان: ملكية، **مجلة صامد الاقتصادية**، ع31، ص46. الحزماوي: **ملكية**، ص51.

(3) كان المخاتير يرافقون لجان المسح والتسجيل إلى موقع الأرض المراد مسحها ويضع كل واحد تقدير لقياسها، وإذا ما اتفقت جميع التقديرات كان يتم اعتمادها، وفي حالة الخلاف كان يلجأ إلى قياس الأرض بالوسـائل البدائيـة كالحبـل أو الخطوات. وهو ما فسح المجال أمام التلاعب في تلك الحدود. عوض: **الإدارة**، ص235.

إلى آخر[1]، والخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق ذلك، وتحديد 5 %من قيمة الأرض كرسوم تسجيل[2].

ومع أن القانون صدر عام 1861م، إلا أن التطبيق الفعلي له في فلسطين تأخر حتى عام 1868م، واستمر العمل به حتى نهاية العهد العثماني دون أن تكتمل عملية التسجيل[3]، حيث اقتصرت على مناطق دون أخرى، كما أنها واجهت العديد من المشاكل أهمها: نقص الخبرة، والكفاءة، وانتشار الفساد، والمحسوبية لدى الموظفين، وارتفاع رسومها، وتباطؤ الفلاحين في تسجيل أراضيهم بأسمائهم[4]، وإشاعة شيوخ القرى أن قانون الطابو ما هو إلا خدعة تهدف من خلاله الدولة تحصيل المزيد من الضرائب ومعرفة الأشخاص الذين هم في سن التجنيد، مما اضطر قسمً من الفلاحين إلى بيع أرضه بابخس الأثمان[5]، في حين أن آخرين منهم لجؤوا إلى تسجيل أراضيهم بأسماء أشخاص وهميين، أو أموات، أو غائبين، أو لأصحاب النفوذ تملقا لهم، وطلبا لتوفير الحماية[6].

لقد كان من نتائج امتناع الفلاحين عن تسجيل أراضيهم بأسمائهم، هو اقتصار هذه العملية على العائلات صاحبة النفوذ الكبير في قضاء جنين: كآل جرار، وآل ارشيد، وآل الأحمد، وآل عبد الهادي، التي قيل إن ملكيتها للأراضي مع بداية الاحتلال البريطاني على فلسطين بلغت

---

(1) عوض: **الإدارة**، ص236. الجواهري: الإقطاع، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، ع36 ص107.

(2) **نظام الطابو**: المواد (4-7)، ضمن الدستور العثماني.

(3) عوض: **الإدارة**، ص232.

(4) يعود ذلك إلى سوء الأوضاع الاقتصادية التي عانى منها الفلاحين بسبب الضرائب التي فرضتها عليهم الدولة، حتى أن الكثيرين منهم اضطروا للهجرة، وآخرين أجبروا على بيع أراضيهم بمبلغ بسيط من المال أو حتى مقابل " بضع عباءات وغلابيين أو قفة من البن أو رطلا من الدخان أو أقة من حلوى "، فعلى سبيل المثال، تمكن الأخوان رطيب وفهيم الحداد من امتلاك أكثر من 700دونم بهذه الطريقة من أراضي قرية عانين الواقعة على بعد 23كم إلى الشمال الغربي من مدينة جنين. **مقابلة مع المعمر والذي عاصر الحدث، محمد عبد القادر ياسين**، بتاريخ 21 أيار 2008م. الحزماوي: **ملكية**، ص54.

(5) Not on a talk of Chancellor with Shuckburgh, 7.5.1931. **CO733/197/87050/part2.**

(6) مثال على ذلك قيام مشايخ بيت قاد وفقوعة بتقديم سهل برغشة البالغ مساحته نحو300دونم هدية (كنقوط) زواج لحافظ باشا عبد الهادي. **مقابلة مع الحاج ذيب الحاج مرشود**، بتاريخ 4 كانون الأول 2007م.

نحو 200 ألف دونم[1] من جهة، وظهور طبقة ملاكي الطابو[2] الذين نجحوا في عقد صفقات كبيرة لتملك الأراضي حتى من دون علم أصحابها الشرعيين من جهة ثانية.

ج- قانون تملك الأجانب

صدر القانون في عام 1869م، وبموجبه سُمح للأجانب تملك ألأراضي داخل حدود الدولة العثمانية، مع العلم أنه وقبل هذا التاريخ اقتصرت حقوقهم على بعض الامتيازات التجارية، أما تملك الأراضي، والعقارات فكان يمنع عليهم ذلك، ولأي سبب كان[3]، وبموجب القانون الجديد والذي تكون من خمس مواد، سمح للأجانب، ولأول مرة في تاريخ الدولة العثمانية حق التملك في كل أرجاء الدولة سواء أكانوا أفرادا أو جماعات[4]، وهو ما أعطى المؤسسات الصهيونية فرصة لحيازة الأراضي العربية في فلسطين، وشجعها على بناء المستوطنات فيها[5]، كما أعفى القانون مساكن الأجانب من المداهمة، والاقتحام من قبل الشرطة، إلا بحضور قنصل الدولة التي ينتمي إليها صاحب السكن، أو من ينوب عنه، وبذلك يكون القانون قد ساوى بين المواطنين والرعايا الأجانب بما في ذلك من هبة ووصية[6]، لدرجة أن المواطن في بعض الحالات أصبح يشعر بعدم وجود سلطة تحميه من التعديات التي قد يتعرض لها داخل وطنه، كما كان من نتائج القانون ازدياد عدد الرعايا الأجانب في فلسطين وخاصة من بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، وألمانيا[7]، حيث شجعت تلك الدول مواطنيها على الهجرة إلى فلسطين، والإقامة فيها، بهدف تعزيز نفوذها الاستعماري في المنطقة.

---

(1) شولش: **تحولات**، ص136.

(2) الجندي: الأرض، **مجلة آفاق عربية**، ع8، ص29. الجواهري: الإقطاع، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، ع36، ص110. قاسمية: المواجهة، **مجلة دراسات تاريخية**، ع35-36، ص63-64.

(3) موسى: نظام، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع101، ص88. سليمان: ملكية، **مجلة صامد الاقتصادية**، ع31، ص53.

4) **قانون تملك الأجانب**: المادة رقم (1)، ضمن الدستور العثماني.

(5) عباسي: **فلسطين**، ص19.

(6) **قانون تملك الأجانب**: المادة رقم (4).

(7) نجحت جماعة الهيكليين الألمان بإقامة أول مستوطنة في مدينة حيفا عام 1868م باسم مستوطنات الهيكل (Schwabische Templar)، وذلك تطبيقا للدعوة التي وجهتها الجماعة إلى الشعب الألمان عام 1861م من اجل استيطان فلسطين جاء فيها " إن فكرة الأمة الألمانية يجب أن تصرف إلى إقامة الهيكل في القدس والى احتلال

وكان المهاجرون اليهود أكثرهم استفادة من هذا القانون، والـذي مثـل بدايـة المشـروع الصهيوني في فلسطين، وجاءت أولى المحاولات من قبلهم لشراء الأراضي عام 1855م، عندما نجح اليهودي موشيه مونتفيـوري(Moshe Montefiore)بإقنـاع السـلطان عبـد المجيـد (1839-1861م)بإصدار فرمان يسمح له بشراء قطعة أرض خارج أسوار مدينة القدس تعود ملكيتها إلى "أحمد آغا دزدار" متسلم القدس أثناء الحكم المصري لبلاد الشام، واسـتخدمت عـام 1857م لإقامة الحي اليهودي والمعروف بحي مونتفيوري، والذي لم يسكن حتى عام 1862م[1]. وفي غضون 30 عاما من صدور القانون نجح الصهاينة في شراء ثلاثمائة ألف دونم انتشـرت في اثنتين وثلاثين مستوطنة سكنها نحو خمسة آلاف مستوطن، ويلاحظ أنه خلال تلـك الفتـرة كانت الجهود الصهيونية تركز في عملية الاستيطان على منطقة القدس والساحل، في حـين أن المناطق الأخرى كجنين، ورام الله، ونابلس، بقيت خالية من الوجود الصهيوني[2].

ب- القوانين الانجليزية

شكلت القوانين والأوامر التي أصدرتها حكومة الاحتلال البريطاني لفلسطين الإطار الـذي وجّه سياستها، فعملت على إلغاء، أو تعديل تلك القوانين و الأنظمة العثمانية التي كانـت تعيـق السيطرة الأجنبية على الأراضي الفلسطينية، واستبدلت هذه القوانين لخدمة مصالحها، ومصالح الحركة الصهيونية، كالسماح بتحويل الأراضي الأميرية إلى أراض مملوكة[3]، فكان أول أمـر أصدرته الإدارة العسكرية البريطانية، هو إغلاق دائرة تسجيل الأراضي العثمانيـة "الطـابو". وبموجب هذا الأمر منع إجراء أي تعاملات خاصة في التصرف بالأموال غير المنقولة وذلـك

فلسطين...ويجب أن يسعى إلى إقامة سلطة ألمانية مركزية تتابع هذا الهـدف ". شـولش: **تحـولات**، ص90. عباسـي: **فلسطين**، ص18.

(1) جرار: **مشاريع**، ص38.

(2) موسى: نظام، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع101، ص89.

(3) In a letter from Weizmann to Sir Eyre Grow under Secretary of State for foreign affair December 1918, **FO 371/3420**.

ابتداء من 24 نيسان 1918م، باستثناء السماح بعمليات تأجير الأراضي لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات، كما قيدت حق المحاكم في أمر بيع الأراضي تنفيذا للرهون أو الأحكام القضائية[1].

ثم أصدرت الإدارة العسكرية أمرا جديدا في 30 نيسان 1919م، ألغي بموجبه حق التقادم في إثبات الملكية للأموال غير المنقولة، الذي كان ساري المفعول في العهد العثماني على المواطنين فقط، وأجاز ذلك للإدارة العسكرية التي أعطيت الحق في إتمام عمليات البيع، والشراء، والرهان، أو أي شكل آخر من أشكال التصرف بالأراضي تراه مناسبا[2]، وخلال فترة العشرينيات أصدرت سلطات الاحتلال البريطاني مجموعة من القوانين المتعلقة بالأراضي وحيازتها[3]وأبرزها:

1- قانون تصحيح سجلات(الطابو)[4]لعام 1920م.

صدر القانون بصيغته الأولى مباشرة بعد قيام الإدارة المدنية البريطانية في 23 أيلول 1920م، وكان الهدف منه إلغاء الأوامر الصادرة في المنشورين(75+76)[5]اللذين صدرا في 1و18 آذار 1918م، وكان الهدف منه تصحيح سجلات الطابو[6]، والتعرف على ما تم تسجيله من أراض في أواخر العهد العثماني، بحجة أن كثيرا من تلك الأراضي تم تسجيلها بأسماء

---

(1) البديري: **أراضي**، ص46. الهنيدي: **التأسيس**، ص262-263.

(2) المر: **أحكام**، ج2، ص143.

(3) جميع القوانين التي أصدرتها سلطات الاحتلال البريطاني جاءت منسجمة مع صك الانتداب، والذي تكفل بإنشاء الوطن القومي لليهود، فقد احتوت المادتان الثالثة و السادسة منه على ضرورة وضع البلاد (فلسطين) في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي، بالإضافة إلى تسهيل الهجرة اليهودية وتوطينهم (اليهود) في الأراضي الأميرية والأراضي الموات. بويصير: جهاد، ص480. عدوان: تاريخ، ص46. قاسمية: المواجهة، **مجلة دراسات تاريخية**، ع35-36، ص81.

(4) أمر المندوب السامي هربرت صموئيل بتأسيس دائرة الطابو وعين اليهودي الصهيوني نورمان بنتويتش مديرا لها. سليم: **نشاط**، ص248.

(5) تضمنا وقف تسجيل الأراضي، وإغلاق دائرة الطابو. **الباحث**

(6) فور الإعلان عن إعادة فتح دائرة تسجيل الأراضي، قدمت المنظمة الصهيونية عريضة احتجاج لدى السلطات البريطانية بحجة أن غالبية اليهود لن تستفيد من هذا القانون لكونها لا تمتلك الوثائق القانونية التي تثبت ملكيتها للأراضي التي في حوزتها. صبري: **فلسطين**، ص88. البديري: **أراضي**، ص152.

مستعارة، وأن هناك الكثير من الحالات التي يدعي فيها شخص غير مالك حقوق تتعلق بالأراضي المسجلة إما كمالك، أو كمرتهن[1].

وقد اشترطت المادة السادسة من القانون على كل من يريد شراء الأراضي أن يكون مقيما في فلسطين، وأن يستغل الأرض للأغراض الزراعية، وألا تتجاوز المساحة الإجمالية للملكية 300 دونم، في حين أن المادة الثانية من القانون أعطت المندوب السامي صلاحيات استثنائية منها: السماح بعمليات انتقال الأراضي بما لا يتفق والشروط المذكورة في المادة السادسة من القانون[2].

وبموجب القانون أعطي كل من يدعي ملكية أرض غير مسجلة باسمه الحق بأن يتقدم لدى المحكمة، ويطالبها بأن تسجل تلك الأرض باسمه، شرط أن يقدم ما يثبت ملكيته لها، سواء بمستند خاص، أو إثبات عن دفع ضريبة "الويركو" لمدة ثلاث سنوات قبل الادعاء[3].

ومع أن القانون ظاهريا جاء لإنصاف الفلاحين الذين لم يستطيعوا خلال الفترة الأخيرة تسجيل أراضيهم بأسمائهم، إلا أنه عمليا كان ضدهم، وذلك لان هؤلاء الفلاحين لم يستطيعوا إبراز الوثائق التي تمكنهم من إثبات ملكيتهم لتلك الأراضي، في حين أن القانون قدم خدمة عظيمة لليهود أفرادا ومؤسسات، وأعطاهم فرصة تسجيل الأراضي التي نجحوا بشرائها، ولم يتمكنوا من تسجيلها بأسمائهم، أن يتقدموا بطلب تسجيلها بأسمائهم[4].

وكان أخطر قرار اتخذته سلطات الاحتلال البريطاني بعد إعادة فتح دائرة تسجيل الأراضي، هو عملية دمج تلك الدائرة مع دائرة الزراعة الصهيونية لتصبحا دائرة واحدة بإدارة اليهودي الصهيوني نورمان بنتويتش(Norman Bentwich)[5]، الذي جعل معظم أعضاء

---

(1) المر: **أحكام**، ج2، ص151-152.

(2) سمبسون: **تقرير عن الهجرة**، ص34.

(3) موسى: نظام، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع101، ص52.

(4) الحزماوي: **ملكية**، ص109.

(5) Stine: **The land question**, p46.

اللجنة من اليهود[1]، فكان أول عمل قامت به اللجنة هو سن قانون المساحة الذي خولها رسم الحدود، ومسح الأراضي الأميرية، والإشراف عليها، ومباشرة كل الأعمال المتعلقة بالأموال غير المنقولة، بما في ذلك تسجيل الأراضي، أو نزع ملكيتها، وكذلك تقسيم الأراضي المشاع التي عين لها المندوب السامي[2]لجنة خاصة لدراسة نظام ملكيتها، حيث سمح لأعضاء تلك اللجنة دخول أي أرض لإجراء عمليات المسح، وكان كل من يعارض عملها يتعرض للعقاب[3].

2- قانون انتقال الأراضي لعام 1920م:

أصدر المندوب السامي على فلسطين هربرت صموئيل في 23 أيلول 1920م، هذا القانون، وأصبح ساري المفعول ابتداء من 1 تشرين أول 1920م[4]، وبموجبه مُنعَ وقف الأرض، والتصرف في الممتلكات غير المنقولة بدون الحصول على موافقة من دوائر التسجيل، كما حدد القانون فترة عام واحد فقط للورثة من تاريخ وفاة مالك الأرض كمهلة لتسجيل حصصهم من الميراث في دائرة التسجيل، وإذا لم يتم التسجيل بعد هذا التاريخ تصادر الأرض[5]، ثم أتبع القانون بمجموعة من الملاحق التي كانت مقدمة لإصدار قوانين جديدة أكثر خطورة على الشعب الفلسطيني من القانون نفسه، ومن تلك القوانين: قانون نزع الملكية لصالح الجيش، وقوة الطيران في 21 أيلول1921م[6]، ووفقا للقانون الجديد أعطي الجيش البريطاني حق نزع ملكية الأراضي، والسيطرة عليها للأغراض العسكرية[7]، وفي 15 ايار1925م تم إجراء تعديل على

---

(1) سمبسون: **تقرير عن الهجرة**، ص34.

(2) منح دستور فلسطين الذي وضعته سلطات الاحتلال البريطاني المندوب السامي كامل صلاحيات التصرف في الأراضي العمومية من حيث الهبة أو الإيجار، بصفته أمينا على حكومة فلسطين. سليم: **نشاط**، ص59. بويصير: **جهاد**، ص135-136.

(3) المر: **أحكام**، ج2، ص130.

(4) موسى: نظام، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع101، ص50. البديري: **أراضي**، ص48.
Stein: **The Land question**, p45.

(5) المر: **أحكام**، ج2، ص131.

(6) خلة: **الانتداب**، ص751. حوراني: **جذور**، ص67.

(7) في 6شباط 1922م عين وكيل المندوب السامي وندهام ديدس قاسم عبد الهادي من جنين عضوا في مجلس التحكيم الدائم المتشكل بمقتضى قانون امتلاك الأراضي. **جريدة حكومة فلسطين الرسمية**: ع614، بتاريخ 15 شباط 1922م، ص2.

القانون سمح على إثره للقائد العسكري الاستيلاء على أية أرض يرى أن الجيش البريطاني بحاجة إليها، بعد أن كان القرار قبل ذلك يخضع للمصادقة عليه من قبل المندوب السامي[1].

وفي عام 1939م أي قبيل الحرب العالمية الثانية لجأت قوات الطيران في الجيش البريطاني إلى استئجار 3 ألف دونم من أراضي قريتي: رمانة وأم الفحم بهدف إقامة مطار حربي في مرج ابن عامر، ونص عقد الإيجار على إعادة تلك الأراضي إلى أصحابها بعد نهاية الحرب، إلا أن ذلك لم يحدث، حيث تم تسليم أرض المطار –مطار مجدو– إلى قيادة قوات الهاجانا (Haganah)الموجودة في العفولة، وقد سعى أصحاب الأرض إلى استعادتها من خلال تعين المحامي أسعد كمال السعدي لمتابعة القضية، ولكنهم فشلوا في ذلك رغم اعتراف قيادة الجيش بالاتفاقية، وبدلا من ذلك تم إرسال 3 آلاف دينار إلى بنك باركلس في عمان كتعويض لأصحاب الأرض عن الأضرار التي لحقت بهم[2].

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية لجأت قوات الاحتلال البريطاني إلى مصادرة مئات الدونمات من أراضي قضاء جنين لصالح القوات، ومثال ذلك ما حدث في قرية زرعين بتاريخ 30 آب 1940م، عندما لجأ الجيش إلى مصادرة 997 دونما من أراضي القرية تعود ملكيتها إلى السيدة حسناء سليم المقصقص، لإقامة مطار عسكري على تلك الأرض، يتضح ذلك من الرسالة التي بعث بها قائد الطيران الحربي إلى المقصقص بواسطة مختار القرية[3].

وذكرت لجنة هايكرافت(Haycraft Commission)في تقريرها عن أسباب الاضطرابات التي جرت في يافا عام 1921م، أن العرب رأوا في قانون تملك الجيش محاولة من قبل سلطات الاحتلال البريطانية، خفض أسعار الأراضي وتسهيل انتقال المعروض منها للبيع إلى اليهود بأسعار زهيدة، وأوصت اللجنة إلى إعادة النظر في هذا القانون[4].

---

(1) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع139، بتاريخ 15ايار1925م، ص226.

(2) الأحمد: **فلسطين**، ص498–499.

(3) انظر الملحق رقم (16).

(4) **الموسوعة الفلسطينية:** الدراسات خاصة، مج1، ص313–314. الحزماوي: **ملكية**، ص112.

وبسبب اشتداد المقاومة الفلسطينية ومدى التعاطف العربي والإسلامي معها، إضافة إلى توتر الوضع الدولي الذي أنذر بحرب عالمية ثانية، لجأت بريطانيا إلى تهدئة الوضع المتوتر هذا، فأصدرت الكتاب الأبيض عام 1939م، ثم أجرت تعديلاً على قانون الأراضي عام 1940م[1]، وبموجب هذا التعديل قسمت فلسطين إلى ثلاث مناطق(أ.ب.ج)منعت من خلاله انتقال الأراضي في المنطقتين(أ.ب)[2]إلى غير العرب إلا في حالات معينة يحددها المندوب السامي. أما في المنطقة(ج)فقد سمح بانتقال الأراضي إلى غير العرب بحرية تامة[3].

ومع أن هذا القانون جاء ظاهريا لخدمة الفلاحين العرب إلا أنه احتوى العديد من الثغرات التي منحت المندوب السامي البريطاني فرصة تسهيل انتقال الأراضي العربية إلى اليهود، وذلك من خلال تحويل الأراضي الواقعة في مناطق(أ.ب)إلى منطقة(ج).

الجدول(رقم 13): يوضح الأراضي التي تم نقلها ما بين الأعوام 1940-1946م من منطقة (أ. ب)إلى منطقة(ج)[4].

السنة	41-40	42-41	43-42	44-43	45-44	46-45	المجموع
المساحة	4812	6193	1183	105	249	309	12815

وكان من بين الأراضي التي أمر المندوب السامي البريطاني هارولد ماكمايكل(Harold Maccmickle)بتحويل أراضيها من منطقة(أ)إلى منطقة(ج)قريتي زرعين وتعنك[5]، مع العلم أن أراضي القريتين كانتا محط أنظار الحركة الصهيونية التي نجحت في الوصول إليها، وشراء آلاف الدونمات من أراضيها.

---

(1) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع988، بتاريخ 28 شباط 1940م.

(2) اشتملت منطقة أ على المناطق الجبلية بشكل عام + بعض المناطق في قضائي غزة وبئر السبع+ السهل الساحلي شمال عكا وسهل بيسان + الجزء الجنوبي من جنوب بيسان حتى البحر الميت، وفي تلك المناطق يمنع انتقال الأراضي إلى أي شخص غير عربي فلسطيني. أما المنطقة ب فضمت مرج ابن عامر والجليل الشرقي + جنوب بئر السبع + السهل الساحلي الممتد من حيفا حتى جنوب قضاء الرملة، وفي تلك المناطق يمنع انتقال الأراضي من العرب الفلسطينيين إلى غير العرب إلا بموافقة المندوب السامي.

(3) سليم: **نشاط**، ص309-310. عبوشي: **فلسطين**، ص283.

(4) سليم: **نشاط**، ص318.

(5) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع101، بتاريخ 18 نيسان 1940م.

3- قانون الأراضي المحلولة:

الأراضي المحلولة هي جزء من الأراضي الأميرية، التي احتفظت الدولة بحق الرقبة عليها، مع بقاء حق استغلالها بيد الأفراد[1]، صدر قانون الأراضي المحلولة في 11 تشرين أول 1920م من قبل المندوب السامي هربرت صموئيل، وقد احتوت بنود القانون على ما يُلزمْ الفلاحين الحائزين على الأراضي المحلولة ضرورة إبلاغ السلطات بذلك خلال ثلاثة شهور، ومن يخالف ذلك يتم اتخاذ الإجراءات القضائية اللازمة بحقه، والتي حددها القانون بدفع خمسين جنيها غرامة، أو بالسجن لمدة ثلاثة أشهر، أو بالعقوبتين معا[2]، كما تضمن القانون تهديدا إلى شيوخ القرى ومخاتيرها الذين يتقاعسون عن إبلاغ السلطات عن مثل تلك الحيازات بأنهم سيعاقبون بدفع خمس وعشرين جنيها غرامة، أو بالسجن لمدة شهر، أو بكلتا العقوبتين معا.

وتطبيقا لهذا القانون قامت دوائر تسجيل الأراضي بمصادرة مساحات واسعة من أراضي الفلاحين العرب، بحجة عدم وجود ما يثبت ملكيتهم لها، أو عدم قدرتهم على زراعتها لمدة ثلاث سنوات متتالية[3]، وبذلك نلاحظ أن هذا القانون قد ساهم بوضع حجر الأساس لبناء الوطن القومي لليهود في فلسطين[4].

4- قانون الغابات لعام 1920م:

صدر هذا القانون ضمن مجموعة القوانين التي أصدرتها سلطات الاحتلال البريطاني، واستغل لمصادرة مزيد من الأراضي العربية، وتحويلها إلى أراض حكومية باسم الغابات، حيث كان يمنع المواطن الفلسطيني من الاقتراب منها، أو استغلالها، فقد جاء في المادة(35)من القانون "أن كل شخص يتعدى على ارض الغابات "المحفوظة" أو يطلق المواشي لترعى فيها

---

(1) المر: **أحكام**، ج2، ص148.

(2) سليم: **نشاط**، ص249. الحزماوي: **ملكية**، ص114. العويس: **دور**، ص70.

(3) سليمان: القوانين، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع148-149، ص60-61. البديري: **أراضي**، ص50.

(4) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية**: ع36، بتاريخ 1 شباط 1921م.

يعتبر مجرما، ويكون عرضة لغرامة لا تزيد عن العشرة جنيهات، أو للحبس مدة لا تزيد على الشهر الواحد، أو بالعقوبتين معا"[1].

وبحلول عام 1926م تم التأكيد من جديد على هذا القانون، بحيث منع الفلاحون من استغلال الغابات، سواء في رعي مواشيهم أو التحطيب أو البناء، وذكر المعمر الحاج "محمد الياسين" من عانين في مقابلة معه، أن موظفي الأحراش قد قاموا بمصادرة الفحم من بيت والده عبد القادر والذي كان مختاراً لعانين متذرعين بأنها جاءت من الأحراش التي تحيط بالقرية[2].

كما أجاز القانون للمندوب السامي البريطاني الإعلان عن حظر أي منطقة بحجة الحفاظ على الأشجار وصيانتها[3]، وقد استخدم المندوب هربرت بلومر هذه الصلاحيات بشكل كامل، فأعلن عام 1926م، أن هناك 34 غابة محظور في قضاء جنين بلغت مساحتها 175.371 دونما[4]، منع استغلالها آنذاك من قبل الأهالي بأي شكل من الأشكال، وبحلول عام 1939م أعلنت سلطات الانتداب في فلسطين عن وجود 741.504دونم كغابات محفوظة، منها 229 ألف دونم في قضاء جنين[5].

5- قانون الأراضي الموات لعام 1921م:

الأراضي الموات هي التي ليست بتصرف أحد من الأهالي، وقد أجاز القانون العثماني تسجيلها باسم من استصلحها بشرط موافقة مأمور الأراضي[6]، وأصدر المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل بتاريخ 16 شباط 1921م أمرا يقضي بتعديل الفقرة الثانية من المادة (103)من القانون العثماني جاء فيه "كل شخص يفلح، أو يستغل أرضا مهملة بدون مصادقة

---

(1) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع56، بتاريخ1 تشرين أول 1921م.

(2) **مقابلة مع محمد عبد القادر ياسين**، بتاريخ 21 أيار 2008م.

(3) درايتون: **مجموعة المناشير**، مج1، ص811.

(4) Granott: **The Land system**, p117.

(5) **Government Reports**: 1938-1939, p848.

(6) **قانون الأراضي العثماني:** المادة رقم (103) .

الإدارة، لا يكون له أدنى حق بالحصول على حجة تمكنه من تملك هذه الأرض، وعلاوة على ذلك يعرض نفسه للمحاكمة بسبب تعديه"[1].

وأعطى القانون مهلة شهرين فقط للمستصلحين السابقين لطلب سندات تملك، وبانتهاء تلك المهلة التي في الغالب لم يكن الفلاح على علم بها، كان يتم عرض الأرض للبيع في المزاد العلني، فكان الفلاح بسبب سوء أوضاعه الاقتصادية يعجز عن شرائها، وبالتالي كانت ملكيتها تؤول غالبا إلى اليهود، والذين بدورهم كانوا يلجأون إلى طرد الفلاحين العرب من تلك الأراضي[2]، وقد اتضح فيما بعد أن هذا القانون استخدم كوسيلة أخرى من الوسائل التي لجأت إليها سلطات الاحتلال البريطاني؛ لمصادرة مزيدا من الأراضي العربية بحجة أنها أراض موات كما حدث في قرية يعبد عندما قامت سلطات الاحتلال عام 1947م بتسجيل 10 آلاف دونم من أراضي القرية باسمها بحجة أنها أراض موات، ثم قامت بتحويلها إلى اليهود[3]، حيث تم استخدامها فيما بعد لإقامة المستوطنات الصهيونية عليها: كشاكيد، وريحان، وجانيت، وهو ما أثر سلبا على السكان في القرية، حيث تم طرد عشرات العائلات من تلك المناطق بعد أن سكنوها لمئات السنين[4].

6- قانون نزع الملكية لعام 1926م:

أصدر هذا القانون المندوب السامي البريطاني اللورد "بلومر" نيابة عن حكومة الانتداب في شهر تموز 1926م، ونشر في الوقائع الفلسطينية في 1 آب من نفس العام[5]، وبموجب المادة (3)من هذا القانون منح المنشئين "الحكومة، أو السلطة المحلية، أو أي شخص عادي" لأي مشروع عمومي، حق التفاوض مع أصحاب الأرض المنوي إقامة المشروع عليها "من أجل شرائها، أو للتصرف فيها فترة معينة" مدة أسبوعين من أجل الوصول إلى تسوية، وإذا ما فشلت

---

(1) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع38، بتاريخ 1 آذار 1921م.

(2) سليمان: القوانين، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع148-149، ص59-60. الحزماوي: **ملكية**، ص114-115.

(3) الحلاق: **فلسطين**، ص408-409.

(4) Granott: **The Land system**, p172.

(5) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع166، بتاريخ 2 آب 1926م.

تلك المفاوضات، فباستطاعة المنشئين، وبعد موافقة المندوب السامي وضع يدهم على تلك الأراضي[1]، وذلك بعد إعطاء صاحب الأرض مهلة خمسة عشر يوما لإثبات ملكيته لتلك الأرض[2]، أما إذا كانت الأرض المنوي وضع اليد عليها بهدف توسيع طريق، ففي هذه الحالة لا يستحق صاحب الأرض أي تعويض، إلا إذا كانت مساحة الأرض المصادرة تتجاوز ربع مجموع مساحة كامل الأرض المملوكة[3].

وقد استخدم هذا القانون كمخرج قانوني من قبل حكومة الانتداب؛ لنزع ملكية الأراضي العربية بحجة المنفعة العامة، وكان أخطرها الأمر الذي أصدره المندوب السامي على فلسطين عام 1926م والذي قضى بمصادرة 229 ألف دونم من الأحراش والمراعي في قضاء جنين[4].
جنين[4].

الجدول(رقم 14): يبين أراضي الغابات التي تمت مصادرتها في قضاء جنين عام 1926م[5].
1926م[5].

الرقم	اسم الغابة المحفوظة	الموقع	المساحة. د	سنة المصادرة
1	يعبد	ضمن الأراضي التابعة لقرية يعبد	92.000	1926م
2	قفين	ضمن الأراضي التابعة لقرية قفين	24.000	1926م
3	فراسين	ضمن الأراضي التابعة لقرية فراسين	16.000	1926م
4	عانين	ضمن الأراضي التابعة لقرية عانين	16.000	1926م
5	رمانة	ضمن الأراضي التابعة لقرية رمانة	2.000	1926م
6	فقوعة	ضمن الأراضي التابعة لقرية فقوعة	1.000	1926م
7	جلبون	ضمن الأراضي التابعة لقرية جلبون	3.000	1926م
8	المغير	ضمن الأراضي التابعة لقرية المغير	4.000	1926م
9	السيلة الحارثية	ضمن الأراضي التابعة لقرية السيلة الحارثية	500	1926م
10	اليامون	ضمن الأراضي التابعة لقرية اليامون	1.000	1926م
11	العرقة	ضمن الأراضي التابعة لقرية العرقة	8.000	1926م

(1) كانت تشكل لجنة تقوم مقام صاحب الأرض ويكون لديها صلاحية تقدير الخسائر، وتحديد مبلغ التعويض. درايتون: درايتون: **مجموعة المناشير**، مج2، ص955.

(2) سليم: **نشاط**، ص251-253.

(3) **قانون نزع الملكية**: المادة رقم (22).

(4) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية**: ع161، بتاريخ16 نيسان 1926م، ص244-250.

(5) **ن. م**، ع161، بتاريخ16 نيسان 1926م، ص244-250.

الرقم	اسم الغابة المحفوظة	الموقع	المساحة. د	سنة المصادرة
12	ام الفحم	ضمن الأراضي التابعة لقرية أم الفحم	8.000	1926م
13	سيريس	ضمن الأراضي التابعة لقرية سيريس	4.000	1926م
14	الجديدة	ضمن الأراضي التابعة لقرية الجديدة	4.000	1926م
15	جبع	ضمن الأراضي التابعة لقرية جبع	1.000	1926م
16	ميثلون	ضمن الأراضي التابعة لقرية ميثلون	2.000	1926م
17	صانور	ضمن الأراضي التابعة لقرية صانور	500	1926م
18	المغير	ضمن الأراضي التابعة لقرية المغير	12.000	1926م
19	ام التوت	ضمن الأراضي التابعة لقرية أم التوت	4.000	1926م
20	جلقموس	ضمن الأراضي التابعة لقرية جلقموس	8.000	1926م
21	قباطية	ضمن الأراضي التابعة لقرية قباطية	12.000	1926م
22	تلفيت	ضمن الأراضي التابعة لقرية تلفيت	2.000	1926م
23	مسلية	ضمن الأراضي التابعة لقرية مسلية	4.000	1926م[1]
24	جبل السعدي	ضمن الأراضي التابعة لقرية برقين	522	1941م[2]
25	ريحان	ضمن الأراضي التابعة لقرية يعبد	13.468	1943م
–	ريحان	ضمن الأراضي التابعة لقرية زبدة	5.759	1943م
–	ريحان	ضمن الأراضي التابعة لقرية برطعة	5.143	1943م
–	ريحان	مختلف عليها بين قريتي يعبد وبرطعة	9.853	1943م
–	ريحان	مختلف عليها بين قريتي برطعة وعرعرة[3]	9.228	1943م
26	خربة الطرم	ضمن الأراضي التابعة لقرية يعبد	128	1943م
27	يعبد	ضمن الأراضي التابعة لقرية يعبد	269	1943م
28	الرأس	ضمن الأراضي التابعة لقرية يعبد	227	1943م
29	خربة الخلجان	ضمن الأراضي التابعة لقرية يعبد	215	1943م
30	وديان الزيتون	ضمن الأراضي التابعة لقرية يعبد	57	1943م
–	وديان الزيتون	ضمن الأراضي التابعة لقرية زبدة	80	1943م
31	وديان العسل(1)	ضمن الأراضي التابعة لقرية يعبد	309	1943م
32	وديان العسل(2)	ضمن الأراضي التابعة لقرية يعبد	51	1943م
33	وديان العسل(2)	ضمن الأراضي التابعة لقرية زبدة	147	1943م
34	وديان العسل(3)	ضمن الأراضي التابعة لقرية زبدة	137	1943م
35	وادي الغميق	ضمن الأراضي التابعة لقرية زبدة	1.010	1943م
36	خلة عيسى	ضمن الأراضي التابعة لقرية زبدة	74	1943م[4]

(1) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع161، بتاريخ 16 نيسان 1926م، ص244–250.

(2) **ن. م**، ع1090، بتاريخ 17 نيسان 1941م، ص700–701.

(3) من قضاء حيفا.

(4) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع1274، بتاريخ 1 تموز 1943م، ص713–721.

الرقم	اسم الغابة المحفوظة	الموقع	المساحة. د	سنة المصادرة
37	غابة الريحان الشمالية	ضمن الأراضي التابعة لقرية عانين	4.993	1945م
–	غابة الريحان الشمالية	مختلف عليها بين قريتي عانين وأم الفحم	262	1945م
–	غابة الريحان الشمالية	مختلف عليها بين قريتي عانين وسيلة حارثية	82	1945م
–	غابة الريحان الشمالية	مختلف عليها بين قريتي عانين والعرقة	63	1945م
–	غابة الريحان الشمالية	ضمن الأراضي التابعة لقرية ام الفحم	597	1945م
–	غابة الريحان الشمالية	مختلف عليها بين رمانة والقرى المجاورة	3.266	1945م
–	غابة الريحان الشمالية	ضمن الأراضي التابعة لقرية سيلة الحارثية	2.173	1945م
–	غابة الريحان الشمالية	مختلف عليها بين قريتي السيلة واليامون	1.167	1945م
–	غابة الريحان الشمالية	مختلف عليها بين قريتي السيلة والعرقة	310	1945م
–	غابة الريحان الشمالية	مختلف عليها بين قريتي السيلة ورمانة	39	1945م
–	غابة الريحان الشمالية	ضمن الأراضي التابعة لقرية اليامون	265	1945م
–	غابة الريحان الشمالية	ضمن الأراضي التابعة لقرية العرقة	958	1945م
–	غابة الريحان الشمالية	مختلف عيها بين قريتي اليامون والعرقة	591	1945م
38	العريان	ضمن الأراضي التابعة لقرية عانين	58	1945م
39	البدرانة	ضمن الأراضي التابعة لقرية عانين	785	1945م
40	خربة مونس	ضمن الأراضي التابعة لقرية عانين	99	1945م
41	الشونة	ضمن الأراضي التابعة لقرية عانين	186	1945م
42	وادي ياسين	ضمن الأراضي التابعة لقرية عانين	42	1945م
43	باب الطاقة الغربية	ضمن الأراضي التابعة لقرية عانين	169	1945م
44	المربعة	ضمن الأراضي التابعة لقرية العرقة	130	1945م
45	الضهرات[1]	ضمن الأراضي التابعة لقرية برطعة	260	1945م
46	الطيون[2]	مختلف عليها بين قريتي ام الفحم وعرعرة	70	1945م
47	خربة العرايش[3]	ضمن الأراضي التابعة لقرية ام الفحم	2.290	1945م
–	خربة العرايش	مختلف عليها بين قريتي ام الفحم وعرعرة	197	1945م
48	ام العبهر	ضمن الأراضي التابعة لقرية ام الفحم	2.213	1945م
–	ام العبهر	مختلف عليها بين قريتي ام الفحم وزلفة	93	1945م
–	ام العبهر	مختلف عليها بين قريتي ام الفحم ورمانة	732	1945م
49	قرص الديب	ضمن الأراضي التابعة لقرية ام الفحم	58	1945م
50	غابة مصمص الجنوبية	ضمن الأراضي التابعة لقرية ام الفحم	333	1945م
51	غابة مصمص الشمالية	ضمن الأراضي التابعة لقرية ام الفحم	575	1945م
–	غابة مصمص الشمالية	ضمن الأراضي التابعة لقرية اللجون	198	1945م

(1) تضم الغابة أيضا (1044) دونما في منطقة قرية عرعرة .

(2) تضم الغابة أيضا (261) دونما ضمن حدود قرية عرعرة.

(3) تضم الغابة أيضا (500) دونما ضمن حدود قرية عرعرة .

الرقم	اسم الغابة المحفوظة	الموقع	المساحة. د	سنة المصادرة
52	خلة عزام	ضمن الأراضي التابعة لقرية ام الفحم	142	1945م
–	خلة عزام	ضمن الأراضي التابعة لقرية اللجون	188	1945م
–	خلة عزام	مختلف عليها بين قريتي ام الفحم واللجون	37	1945م
53	خلات الخروب	ضمن الأراضي التابعة لقرية ام الفحم	616	1945م
54	خلة أبو عجينة	ضمن الأراضي التابعة لقرية ام الفحم	80	1945م
55	اللجون	ضمن الأراضي التابعة لقرية ام الفحم	314	1945م
–	اللجون	ضمن الأراضي التابعة لقرية اللجون	847	1945م
56	منزلات قطيش	ضمن الأراضي التابعة لقرية اللجون	259	1945م
57	الحرايق	ضمن الأراضي التابعة لقرية يعبد	374	1945م
–	الحرايق	مختلف عليها بين قريتي يعبد وعرابة	452	1945م
58	وعرة التنور	ضمن الأراضي التابعة لقرية يعبد	104	1945م
59	القريبين[1]	ضمن الأراضي التابعة لقرية فراسين	783	1945م
60	وادي الغميق	ضمن الأراضي التابعة لقرية يعبد	215	1945م
–	وادي الغميق	ضمن الأراضي التابعة لقرية فراسين	1563	1945م
–	وادي الغميق	ضمن الأراضي التابعة لقرية قفين[2]	294	1945م[3]

كما كان من ضمن المناطق التي صدر أمر بنزع ملكيتها في جنين: الأراضي المحيطة بوادي جنين[4]، وفي آذار 1928م أصدر المندوب السامي نفسه قرارا جديداً يقضي بنزع ملكية الأراضي المحيطة بالشارع الرئيس[5]، من حي النبات إلى مدرسة فاطمة خاتون قبالة المسجد الكبير بحجة توسيع الطريق[6]، المعروف حاليا باسم طريق جنين الناصرة، وبحلول 30 نيسان 1929م صدر قرار آخر بنزع ملكية الأراضي الواقعة إلى الشمال الشرقي من القشلاق[7] التركي القديم بهدف تحويله إلى ساحة للعب، والأراضي المحيطة بمدرسة فاطمة خاتون بحجة

(1) مختلف عليها مع قرية النزلة الشرقية من قضاء طولكرم. **الباحث**

(2) تذكر جريدة حكومة فلسطين الرسمية قرية قفين أحيانا على أنها من قضاء جنين وأحيانا أخرى على أنها من قضاء طولكرم. **الباحث**

(3) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع1407، بتاريخ 10 أيار 1945م.

(4) **ن. م**، ع195، بتاريخ 16 أيلول 1927م.

(5) كان من بين الأراضي المصادرة ديوان حافظ باشا عبد الهادي الكائن وسط المدينة والذي تحول ألان إلى مكتبة تابعة لبلدية جنين. **مقابلة مع الحاج المعمر والذي عاصر الحدث سليم عبد الرحمن**، بتاريخ 9 نيسان 2008م.

(6) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع208، بتاريخ 1 نيسان 1928م.

(7) كلمة تركية تعني دار الحكومة أو السرايا، كان الأهالي في جنين يطلقون عليها اسم القشلة أو الدبويا، وتقع إلى الشمال الشمال من مدرسة الخنساء الابتدائية. **مقابلة مع المعلم مخلص محجوب**، بتاريخ 27آذار 2008م.

إقامة مركز للشرطة[1]، وفي مطلع تموز 1939م أصدر وكيل السكرتير العام للحكومة س. موري(S.Mori)بالنيابة عن المندوب السامي أمراً بنزع ملكية الأراضي المحيطة بمدرسة البنات الأميرية[2]، أو المدرسة الرشيدية[3].

وأما أراضي قضاء، جنين فقد أصدر السكرتير العام لحكومة الاحتلال س. مكفرسون (S.Maccverson)في عامي 1940م[4]، و1941م[5]، وبالنيابة عن المندوب السامي أمرين بنزع ملكية الأراضي في قرية اللجون، إحداهما: بهدف إنشاء مركز للشرطة[6]، والآخر: من أجل إتمام عمليات الحفر الأثرية، كما أصدر أمراً بنزع ملكية 750 دونما من أراضي قرية بيت قاد، و85 دونما من أراضي قرية برقين المعروف باسم محطة الشهداء، وذلك بهدف إجراء التجارب الزراعية[7]، وفي 24 أيلول 1942م نشرت جريدة الوقائع الفلسطينية أمر أصدره المندوب السامي البريطاني يقضي بنزع ملكية 550 دونما من أراضي قرية قباطية وطرد سكانها منها، بحجة إنها أراض أميرية[8]، ومن جديد أصدر المندوب السامي البريطاني "هارولد ماكمايكل" عام 1944م قرارا يقضي بمصادرة أراضي غابة السعادة التابعة لأراضي قرية برقين ومساحتها 522 دونماً[9].

ويلاحظ بأن الأراضي الأميرية كانت الأكثر عرضة للمصادرة من قبل سلطات الاحتلال البريطاني، ومن ثم تحويلها إلى اليهود[10]بحجة أنها أراض موات[1]، أو غابات، وبهذه الطريقة

---

(1) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع1018، بتاريخ 11 حزيران 1940م.

(2) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع797، بتاريخ 14 تموز 1938م.

(3) تم هدم المدرسة وأقيمت مكانها مدرسة ذات النطاقين على قلعة العطاري في شارع الرشدية مقابل جامع الأسد المعروف باسم جامع الرازي. **مقابلة مع المعلم مخلص محجوب**، بتاريخ 27 آذار 2008م.

(4) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع1008، بتاريخ 16 أيار 1940م.

(5) **ن. م**، ع1071، بتاريخ 9 كانون الثاني 1941م.

(6) مع نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين انتقلت السيطرة على المركز إلى قوات الاحتلال الإسرائيلي والتي حولته إلى مركز اعتقال يعرف باسم سجن مجدو. **الباحث**

(7) **وزارة الزراعة الفلسطينية**، دائرة جنين

(8) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية:** ع1239، بتاريخ 24ايلول 1942م.

(9) **ن. م**، ع1329، بتاريخ 13 نيسان 1944م، ص462.

(10) الحلاق: **فلسطين**، ص408-409.

سجلت الحكومة البريطانية باسمها عام 1947م 10 ألف دونما من أراضي قرية يعبد، يتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها مدير دائرة الأراضي في الهيئة العربية العليا "محمد صبري عابدين" بتاريخ 14 آذار 1947م[2] إلى أمين عام جامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام، مع العلم أن تلك الأراضي كانت مراعي لمواشي الفلاحين من عائلة قبها[3]، التي سكنت تلك المنطقة منذ مئات السنين.

والجدير بالذكر أن أراضي الوقف لم تسلم أيضا من هذا القانون، حيث كانت تلك الأراضي عرضة لنزع الملكية، وهو ما أثار مخاوف العرب، ودفعهم إلى إرسال مذكرات الاحتجاج إلى المندوب السامي البريطاني اللورد بلومر، وعصبة الأمم المتحدة، ومنها مذكرة الاحتجاج التي قدمها كل من شكيب أرسلان، وإحسان الجابري، ورياض الصلح عام 1928م إلى عصبة الأمم المتحدة باسم المؤتمر الإسلامي الأعلى بصفته المشرف على أراضي الوقف في فلسطين، وكذلك مذكرة احتجاج المحامين، أسعد الشقيري، وعبد القادر شبل، ومحمد فرج الناطور، الذين رفعوا مذكرتهم الاحتجاجية ضد القانون إلى المندوب السامي[4]، وقد تأكدت المخاوف الإسلامية من أن تطال اعتداءات الحكومة أملاك الوقف، وذلك عندما أبلغت محكمة أراضي نابلس مدير الأوقاف في مدينة جنين بتاريخ 10 نيسان 1938م قرارا بنزع ملكية أراضي الوقف المحيطة بمدرسة البنات الأميرية مقابل تعويض مالي قدره سبعة جنيهات فلسطينية[5].

7- قانون تسوية حقوق الملكية عام 1928م[6]:

---

(1) هي الأراضي الخالية التي ليست ملكا لأحد ولا هي مراع، وتم إفرازها من الأراضي الأميرية وتقع بعيدة عن القرى والتجمعات السكنية مسافة ميل ونصف بحيث لا يسمع فيها صيحة الرجل الجهير من أقصى العمران، ويحتاج الفرد مسيرة نصف ساعة بخطوات متوسطة لقطعها وغالبا ما تكون خالية من الماء، وتتكون من التلال والأراضي الوعرة. **قانون الأراضي العثماني**: المادة (101). انظر أيضا: المر: **أحكام**، ج1، ص36.

(2) عمل مديرا لدائرة الأراضي في الهيئة العربية العليا. **الباحث**

(3) Granott**: The Land system**, p172.

(4) النحال: **سياسة**، ص61. خلة: **فلسطين**، ص751. قاسمية: المواجهة، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع35-36، ص82.

(5) **جريدة حكومة فلسطين الرسمية**: ع797، بتاريخ 14 تموز 1938م.

(6) درايتون: **مجموعة المناشير**، مج2، ص971.

مع بداية احتلال بريطانيا لفلسطين عام 1918م كان ما نسبته 56 % من أراضي القرى العربية مشاعا، وهو ما شكل عائقا كبيرا أمام التغلغل اليهودي، خاصة في المناطق الساحلية والسهلية، لذا كان لا بد من سن قانون يمكن حكومة الانتداب البريطاني من وضع يدها على الأراضي المشاع، وتحويلها إلى أراض أميرية، وأن يعطي للحكومة حرية التصرف بها كيفما تشاء، بعد أن تنجح في تفكيك الملكية الجماعية لتلك الأراضي[1].

تم سن هذا القانون في 30 أيار 1928م[2]، وعينت له لجنة غالبية أعضائها من اليهود، وعدد قليل من العرب الذين شغلوا مناصب لا أهمية فعلية لها فيها، وهو ما سهل على اليهود تحقيق أهدافهم الاستيطانية[3]، وفوض القانون المندوب السامي البريطاني صلاحيات واسعة منها ما جاء في المادة(3)منه، والتي منحته حق تسوية ملكية أية أرض في أية منطقة، بعد أن يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية[4].

وقد أُجْرِيَت على هذا القانون لاحقا الكثير من التعديلات، وذلك خلال الأعوام 1935-1947م، وكان أخطر هذه التعديلات ما جرى عام 1944م[5]، والذي بموجبه منع منعا باتا التصرف بالأرض المشاع، وبأي شكل من الأشكال، كما ألغى القانون الأراضي الموات، والمتروكة، والمستعملة للغايات العامة، وتلك الواقعة في مناطق التسوية، ولم يثبت فيها ادعاء لأحد، حيث أصبحت تلك الأراضي تحت تصرف المندوب السامي البريطاني وحكومة الانتداب[6].

ومن خلال الاطلاع على المناطق التي أعلنت فيها التسوية يتضح لنا أن معظمها انحصر في المناطق السهلية، أو تلك التي يوجد فيها كثافة سكانية يهودية، وكانت بريطانيا تسعى إلى

---

(1) خلة: **فلسطين**، ص752. البديري: **أراضي**، ص54.

(2) **جريدة الوقائع الفلسطينية**: ع1318، بتاريخ 7 شباط 1944م، ص185.

(3) In a letter from Weizmann to Sir Eyre Grow under Secretary of State for foreign affair December 1918, **FO 371/3420**

(4) حليلة: **تأثير**، ص13. بويصير: **جهاد**، ص458.

(5) **جريدة الوقائع الفلسطينية**: ع1324، بتاريخ 16 آذار 1944م، ص49.

(6) الحوت: **القيادات**، ص280. الحزماوي: **ملكية**، ص126.

تخصيصها لإقامة الدولة اليهودية، فمن مجموع 230 قرية اكتملت فيها التسوية حتى عام 1938م، كان هناك 99 قرية في قضائي يافا والرملة[1].

أما في قضاء جنين فإن عملية التسوية وحتى عام 1947م،اكتملت في ثلاث قرى فقط هي: برطعة، وبيت قاد[2]، ومقيبلة[3]، حيث تم تعليق جدول الحقوق، وأعلن عنه في الجريدة الرسمية[4].

الجدول(رقم 15): يوضح حقوق الأراضي في قرية مقيبلة كنموذج على هذه القرى الثلاث، والتي أعلنها مكتب المساحة، وتسجيل الأراضي في يافا عام 1934م[5].

الرقم	القرية	المنطقة	المساحة بالدونم	قطعة التسجيل
1	مقيبلة	الرفيع	320.046	20001
2	مقيبلة	المرارية	598.694	20002
3	مقيبلة	الدرعان	449.537	20003
4	مقيبلة	البروقيه	653.554	20004
5	مقيبلة	أم الصوص	610.232	20005
6	مقيبلة	مارس البلد الشرقي	672.010	20006
7	مقيبلة	مارس البلد الغربي	558.238	20007
8	مقيبلة	جزيرة النعجة"جوار موسى"	724.199	20008
9	مقيبلة	الغدران	471.472	20009
10	مقيبلة	سدر الحزينة	1006.856	20010
11	مقيبلة	وقف الجامع	175.434	20011
12	مقيبلة	الحواكير	128.303	20012
13	مقيبلة	وعرة العدس	457.211	20013
14	مقيبلة	وقف الشيخ حمدان	286.778	20014
	مقيبلة	المجموع	7100	

(1) خلة: **فلسطين**، ص752. قاسمية: المواجهة، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع35-36، ص129-130.

(2) **Government Reports**: 1938-1939, p78.

(3) **Ibid**: 1935-1936, p5.

(4) **جريدة الوقائع الفلسطينية**: ع1574، بتاريخ 17 نيسان 1947م، ص792.

(5) الجدول من إعداد الباحث استنادا على جدول حقوق الأراضي لقرية مقيبلة **دائرة تسجيل الأراضي " الطابو " في جنين.**

وقد تأخر البدء في عملية التسوية في باقي مناطق القضاء حتى عام 1945م، حيث انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين دون أن تكتمل عملية التسوية في تلك القرى.

الجدول(رقم 16): يظهر قرى قضاء جنين التي بدأت فيها عملية التسوية[1]

القرية	القضاء	اللواء	مكتب المأمور	تاريخ البدء في التسوية
عين المنسي	جنين	السامرة	حيفا	16 /11 /1945م[2]
الجلمة	جنين	السامرة	حيفا	12 /9 /1946م
كفردان	جنين	السامرة	حيفا	12 /9 /1946م[3]
رمانة	جنين	السامرة	حيفا	5 /1 /1947م
زبوبا	جنين	السامرة	حيفا	5 /1 /1947م
تعنك	جنين	السامرة	حيفا	5 /1 /1947م
السيلة الحارثية	جنين	السامرة	حيفا	5 /1 /1947م
اليامون	جنين	السامرة	حيفا	5 /1 /1947م
عانين	جنين	السامرة	حيفا	5 /1 /1947م
يعبد	جنين	السامرة	حيفا	5 /1 /1947م[4]
زرعين	جنين	السامرة	حيفا	7 /2/ 1947م
أم الفحم والقرى المحيطة بها (اللجون، مصمص، مشيرفة، عين إبراهيم)	جنين	السامرة	حيفا	1947/4/25م [5]
زلفة	جنين	السامرة	حيفا	1947/5/10م
برقين	جنين	السامرة	حيفا	1947/7/13م[6]

ونشير أخيرا، على الرغم من كل الإجراءات، وعمليات تسهيل انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود التي قامت بها حكومة الانتداب البريطاني حتى عام 1945م، فإن مساحة الأراضي التي استطاع اليهود حيازتها لم تتجاوز بأي شكل من الأشكال1.491.699 دونما من كامل أراضي فلسطين[7]، وإن الغالبية العظمى من هذه الأراضي انتقلت إلى اليهود بتسهيلات من الدولتين العثمانية، والبريطانية، كما لعب كبار ملاك الأراضي العرب من فلسطين، وخارجها

([1]) **الجدول من إعداد وتجميع الباحث.**

(2) **جريدة الوقائع الفلسطينية:** ع1453، بتاريخ 15 تشرين الثاني 1945م، ص1691.

(3) **ن. م**، ع1518، بتاريخ 12 آب 1946م، ص1316.

(4) **ن. م**، بتاريخ 12 كانون الأول 1946م، ص1871.

(5) **ن. م**، ع1577، بتاريخ 1 نيسان 1947م، ص859.

(6) **ن. م**، ع1590، بتاريخ 1 حزيران 1947م، ص1221.

(7) Hadawi**: village Statistics**, p27.

دورا في ذلك، في حين أبدى الفلاح الفلسطيني مقاومة باسلة في الدفاع عن أرضه، ومع أن مقاومته لم تكن منظمة إلا أنها ساهمت في الحد من تسرب المزيد من الأراضي إلى المنظمات اليهودية[1].

ثانيا: شراء الأراضي

حسب التقديرات التي أوردتها الوكالة اليهودية فإن 90 % من الأراضي التي اشتراها اليهود حتى عام 1929م كانت من عائلات عربية من خارج فلسطين[2]، وبالذات مع اشتداد تيار تيار الهجرة الصهيونية، وزيادة الطلب على الأرض، وارتفاع أسعارها[3]، ومن تلك العائلات سرسق البيروتية التي باعت الحركة الصهيونية 22 أراضي في قرية[4]قدرت مساحتها بـ 230 230 ألف دونم، وقد اضطر السكان العرب في القرى الواقعة ضمن الأراضي المباعة إلى إخلائها تحت الضغط الشديد من قبل سلطات الانتداب البريطانية[5].

أما المعلومات التي قدمها "غرنوت" فإنها تتفق مع ما أشارت إليه تقارير الوكالة اليهودية من حيث المضمون، ولكنها تختلف معها من حيث النسبة.

الجدول(رقم 17): يبين مصادر انتقال الأراضي العربية إلى اليهود من 1878-1936م[6].

السنوات	المساحة بالدونم	ملاك عرب من خارج فلسطين	كبار الملاك الفلسطينيين	الفلاحين	مصادر أخرى (حكومة، كنائس، أجانب)
1878-1936	681.978	358.974	167.802	64.201	91.001
النسبة المئوية	%100	% 52.6	% 24.6	% 9.4	% 13.4

(1) النحال: **سياسة**، ص83. حليلة: **تأثير**، ص39. قاسمية: المواجهة، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع35-36، ص82. الحزماوي: الأوضاع، **المجلة الفلسطينية للدراسات التاريخية**، ع1، حزيران 1998م، ص139.

(2) ذكر رئيس اتحاد المزارعين اليهود موشي سميلانسكي في تقري قدمه إلى لجنة بيل، انه حتى آذار 1936م كان 91 91 % من الأراضي التي اشترها اليهود باعها لهم الملاك العرب من غير الفلسطينيين. جريس: **تاريخ**، ج2، ص132.

(3) **الموسوعة الفلسطينية**: الدراسات الخاصة، مج3، ص559.

(4) جرت اتفاقية البيع على مرحلتين في الإسكندرية، الأولى في 27 ايار1920م، ووقعها مع الصهاينة نجيب والبرت سرسق والثانية في بداية آب 1924م، وقعها وليندا ونيقولاس وفكتور سرسق. خلة: **فلسطين**، ص762. آفنيري: **دعوى**، ص112. دروزة: **الحركة**، ج3، ص60. أبو بكر: ملكية آل سرسق، **مجلة النجاح للأبحاث**، مج18/2، ص427.

(5) الكيالي: **تاريخ**، ص248. الحزماوي: **ملكية**، ص319. **الموسوعة الفلسطينية**: الدراسات الخاصة، مج3، ص599. ص599. Granott: **The Land system**, p39.

(6) Granott: **The Land system**, p277.

وبحلول عام 1946م ظهرت إحصاءات جديدة تفيد بأن ملكية اليهود قد بلغت 1.585.365 دونماً منها 461.200 دونم باعها ملاك عرب من خارج فلسطين[1].

الجدول(رقم 18): يوضح الأراضي التي باعها الملاك العرب من غير الفلسطينيين[2]:

البلد	لبنانيون ([3])	سوريون	مصريون وإيرانيون	المجموع
المساحة المبيعة بالدونم	388.800	56.400	16.000	461.200

أما في قضاء جنين فكان من بين العائلات التي باعت أراضيها للوكالة اليهودية عائلة سرسق اللبنانية، التي باعت أراضي قرية نورس[4]البالغ مساحتها نحو 30 ألف دونم، وقد جرى جرى على أثر عملية البيع طرد سكان القرية، والبالغ عددهم 38 عائلة[5]، كما باعت عائلة المطران اللبنانية أيضا أراضي قرية زبوبا، والبالغ مساحتها نحو 20 ألف دونم إلى اليهود، حيث أجرى بعض أفراد الأسرة مفاوضات سرية مع الوكالة اليهودية، ويتضح ذلك من خلال الرسالة[6]التي بعث بها توفيق صالح نائب رئيس الحزب العربي الفلسطيني في 17 نيسان 1945م إلى "محمد جميل بيهم" بصفته رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في بيروت، وحثه من خلالها على استخدام نفوذه من أجل منع عملية البيع[7].

---

(1) الغوري: **المؤامرة**، ص60. غلاب: تطور، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، ع4، ص308. علوش: **الحركة**، ص18. عطية: الأرض، **مجلة صامد الاقتصادية**، ع42، ص51. سعد: **التطور**، ص69.

(2) سليم: **نشاط**، ص315..p26 ,**The Palestine Triangle**: Bethell

(3) كان من أشهر العائلات اللبنانية والسورية التي عرف عنها بيع الأراضي إلى اليهود؛ آل تويني، وآل المارديني، وآل التيان، وآل العمري، وآل السلام، وآل الغوري، وآل بسترس، وآل شمعة، آل ابيض، بالإضافة إلى عائلتي آل المطران، وآل سرسق. شبيب: **الأصول**، ص66.

(4) خلال الفترة من1920 – 1925م باع الحبيب بسترس ونقولا سرسق، وتويني، ولمتى فرح، إلى الصندوق القومي اليهودي 21 قرية أخرى هي: جنجار، العفولة، الفولة، خنيفس، تل الشمام، تل النور، تل الثور، معلول، سمونة، كفرتا، جيدا، بيت لحم، أم العمد، طبعون، قصقص، جبانا، الشيخ بريك، المجدل، الهزبح، الحارثية، خريبة الباجور، سكنها 8730 نسمة. حمادة: **تاريخ**، ص37–38. أبو بكر: ملكية آل سرسق، **مجلة النجاح للأبحاث**، مج2/18، ص428–429.

(5) الجنيدي: الأرض، **مجلة آفاق عربية**، ع8، ص31–32. الحزماوي: **ملكية**، ص297.

(6) انظر الملحق رقم (17).

(7) حلاق: **فلسطين**، ص519.

وأخطر ما في عملية بيع الأرض العربية إلى اليهود، هو إصرار المنظمات الصهيونية عند الشراء، على أن تتضمن عقود البيع بنداً ينص على كون الأرض المباعة، يجب أن تسلم خالية من الفلاحين العرب، وعلى أن تكون ملكية الأرض جماعية باسم الشعب اليهودي[1]، فقد جاء في المادة(3)من دستور الوكالة اليهودية الذي تم إقراره في زيورخ في 14 آب 1929م على وجوب أن "تمتلك الأراضي كملك لليهود وتسجل باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي الكيرن كايمت، وأن تبقى مسجلة باسمه إلى الأبد كي تظل هذه الأملاك ملكا للأمة اليهودية غير قابلة للانتقال"[2]، وكذلك فقد تم إلزام المستأجر اليهودي بان يُجري جميع الأعمال المتعلقة بفلاحة الأرض، وزراعتها بواسطة عمال يهود فقط[3].

وفي الحالات التي كان يرفض فيها الفلاحون إخلاء الأرض المباعة، كانت قوات الأمن البريطاني تتدخل مستخدمةً العنف ضدهم، ومثال على ذلك ما حدث مع عائلة القرم التي تعود في جذورها إلى عائلة الزيود التي تسكن السيلة الحارثية، حيث تم طرد العائلة من قرية الفولة العربية بعد أن تم بيع أراضي القرية إلى اليهود من قبل عائلة سرسق[4].

في التقرير الذي قدمه زيفي ولف(Zafe Wolf)مدير ارتباط الكيرن كايمت عن الفلاحين في مرج ابن عامر عام 1931م ادعى انه بعد قيامه بالمسح الشامل لعدد الفلاحين والمزارعين المستأجرين الذين يحق لهم رفع دعاوى طرد من أراضيهم على حكومة الاحتلال البريطاني حتى كانون أول 1931م، كان عددهم في قضاء جنين57 مزارعا، أما عن الملاك في القضاء فان التقرير خلا من ذكر أية حالة يحق لها المطالبة بالتعويض[5]، وهو ما يشير إلى أن هؤلاء الملاك قد باعوا أراضيهم، وتنازلوا عن حقوقهم فيها، على عكس الفلاحين الذين عملوا على

---

(1) Stein: **The Land question**, P52.

(2) عبوشي: **فلسطين**، ص102. الهنيدي: **التأسيس**، ص273.

(3) جاء في عقد الإيجار انه في حالة وفاة المستأجر ولم يكن له وريث يهودي، فيجب على المنتفع الجديد من الأرض نقل نقل ملكيتها خلال ثلاث شهور إلى وارث يهودي وان لم يتم تحقيق ذلك فيحق للصندوق القومي استرداد الأرض. سمبسون: **تقرير عن الهجرة**، ص79.

(4) دروزة: **حول**، ج3، ص92. آفنيري: **دعوى**، ص123. صنبر: **فلسطين**، ص22.

(5) آفنيري: **دعوى**، ص136.

رعاية تلك الأراضي، وزراعتها ثم تم طردهم منها بالقوة، فاضطروا عندئذ التوجه نحو القضاء على أمل استرداد بعضاً من حقوقهم التي تم سلبها منهم.

وبالفعل نجح بعض الفلاحين في الحصول على جزء من حقوقهم، وذلك بعد أن أُجبرت حكومة الاحتلال البريطاني على تمويل مشروع إسكان لأربعين عائلة متضررة في قضاء جنين تم إسكانهم بداية في قرية مقيبلة[1]على قطعة أرض تابعة لناجي سمعان، وراغب العارف، ثم انتقلوا فيما بعد إلى مساكن أعدت لهم على أرض مساحتها 970 دونم، ورثها أمين، وتحسين عبد الهادي، من حافظ باشا عبد الهادي[2]، وقرية بيت قاد على أراضي مساحتها 2000 دونم تعود ملكيتها إلى عائلة العبوشي دفعت الحكومة مبلغ 5 آلاف جنيه ثمنا لها[3]، أما باقي الفلاحين الذين تم طردهم من أراضيهم بعد عمليات البيع فقد أصبحوا بلا أرض أو مأوى[4].

ولم تقتصر عمليات بيع الأراضي في قضاء جنين على العائلات العربية من خارج فلسطين وحدها، بل إن هناك بعض العائلات المحلية تورطت في عمليات نقل الأراضي إلى اليهود، إما بطرق مباشرة، أو من خلال السماسرة خاصة في المناطق الشمالية من القضاء الواقعة في مرج ابن عامر، حيث تتحدث المصادر الشفوية عن صفقات بيع كبيرة للأراضي تمت من قبل بعض الأهالي في قرى: زرعين، ومقيبلة، والسيلة الحارثية، وتعنك، ورمانة.

ويبقى السؤال، ما الذي كان يجبر هؤلاء الفلاحين على بيع المساحات الصغيرة من الأراضي التي امتلكوها، ومن ثم البقاء دون مصدر رزق؟. يجمع الدارسون المهتمون بهذه القضية أن سوء الأوضاع الاقتصادية التي كان يعيشها معظم هؤلاء الفلاحين بسبب كثرة الضرائب التي أرهقت كاهلهم، منذ أواخر العهد العثماني، وطوال فترة الاحتلال البريطاني[5]،

---

(1) تقع على مسافة 7 كم إلى الشمال من مدينة جنين.

(2) **مقابلة مع الحاج سليم عبد الرحمن أبو فرحة**، بتاريخ 9 نيسان 2008م

(3) الحزماوي: **ملكية**، ص380. Stein: **The land question,** p156.

(4) البستاني: **الانتداب**، ص117.

(5) أبو رجيلي: الزراعة، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع11، ص129. خلة: **فلسطين**، ص764. الكيالي: **تاريخ**، ص248. البديري: **أراضي**، ص248.

وخاصة ضرائب الويركو[1]، والعشر، والحيوانات[2]، هو الذي دفع بالكثيرين منهم إلى رهن أراضيهم، أو حتى التخلي عنها "بيعها" مقابل ما كانوا يعتقدون انه الخلاص من جحيم الضرائب[3].

وكانت حالة الفلاح خلال فترة الاحتلال البريطاني قد وصلت إلى حد الفقر، والسبب في ذلك يعود إلى السياسة التي اتبعتها حكومة الاحتلال البريطاني، والتي لولاها لما باع الفلاح أرضه[4]؛ ليصبح بدلاً من ذلك يعمل أجيرا موسميا[5]، وكذلك كان حال بعض أصحاب ملكيات الأراضي الكبيرة الذين لجؤوا إلى بيع أراضيهم إلى اليهود بطرق غير مباشرة[6].

وقد حذّرت تقارير الحكومة من أن هذه السياسة تشكل تهديدا للأوضاع الأمنية في البلاد؛ لأنها ستدفع بهؤلاء الفلاحين الذين أجبروا على ترك أراضيهم إلى القيام بالاضطرابات [7]، وهو وهو ما أكده جون هوب سمبسون(J.H.Simpson)أيضا في تقريره عن الهجرة، ومشاريع الإسكان، والعمران في فلسطين، بأن الفلاح اضطر إلى عرض أرضه للبيع رغبة منه في الخلاص من ثقل ديونه المتراكمة، أو لدفع الضرائب المستحقة عليه اتجاه الحكومة، وأنه لا يوجد قرية عربية غير مغرقة بالديون، ووصل سوء الأوضاع الاقتصادية في بعض المناطق لدرجة انعدام النقود، لدرجة أن الأهالي أصبحوا يشترون حاجاتهم عن طريق المقايضة "الاستبدال"[8]. كما أن تلك القرى تعاني أوضاعاً عمرانية سيئة بسبب إهمالها من قبل سلطات الاحتلال التي لم تلجأ إلى تقديم الخدمات الأساسية لها، على الرغم من أن الصحافة والهيئات

---

(1) الويركو: هي ضريبة على الأراضي والمباني. هيكل: **القضية**، ص118.

(2) غوجانسكي: **تطور**، ص170-171. قاسمية: المواجهة، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع35-36، ص63-64. شبيب: **الأصول**، ص42. محافظة والخواجة: **تقرير**، ص17-20.

(3) Granott: **The Land system**, pp60-61. خلة: **فلسطين**، ص769. محافظة والخواجة: **تقرير**، ص187.

(4) هيكل: **القضية**، ص121. العودة: **ملكية**، ص79. Stein: **The Land Question**, P40.

(5) Brown**: Palestinians and their Society**, p19.

(6) Ormsby-Gore to sir Gilbre Clayton,20 May 1918,**FO371/33995/999**.

(7) Brief on Governments Proposals for the Protection of small owners by Reservation Subsistence Areas**. CO 733/290.P.85** .

(8) سمبسون: **تقريرعن الهجرة**، ص96. انظر أيضا: دروزة: **حول**، ج3، ص60. كنفاني: **ثورة 36-39**، ص52. كيالي: **تاريخ**، ص223. شبيب: **الأصول**، ص31. بويصير: **جهاد**، ص152. السفري: **فلسطين**، ج1، ص199.

السياسة العربية تقدمت إلى الحكومة بكثير من الطلبات؛ لتحسين أوضاع تلك المناطق: كتعبيد الطرق بين المدن، وتقديم الخدمات اللازمة لها[1].

والغريب في الأمر أن الفلاح الذي يعاني من الفقر، كان مرغما على دفع ضرائب[2]فادحة، ضرائب[2]فادحة، تفوق في كثير من الأحيان دخله السنوي، وبالتالي يجد نفسه مضطرا إلى الاستدانة فيقع في براثن المرابين الذين يستغلون حاجته، وجهله، فيستولون على أرضه بأرخص الأثمان، ثم يعملون فيما بعد على بيعها لليهود[3].

وفي قضاء جنين ذكر تقرير "جون هوب سمبسون" أن حجم ضريبة الأعشار المستحقة على القضاء لعام 1930م بلغت 21.696 جنيها فلسطينيا، في حين أن ضريبة المنازل قدرت بنحو 7.566 جنيها[4]، وقد أعرب الفلاحون عن عدم قدرتهم الاستمرار في دفع ضريبة الأعشار، وفسروا ذلك بأن الضريبة فرضت على المدينة خلال الأعوام 1924–1929م حيث اتسم المنتج الزراعي بالوفرة في حين أن هذا الوضع قد تغير، ولم يعد باستطاعتهم الاستمرار في دفع تلك الضريبة[5]، وفي الحالات التي كان يعجز فيها الفلاح عن دفع الضرائب، كانت سلطات الاحتلال الاحتلال البريطاني تلجأ، إما إلى سجنه، أو إلى مصادرة أملاكه، مثال على ذلك، ما حدث في مدينة جنين بتاريخ 22 و 25 نيسان 1924م عندما قامت بمصادرة 459 دونما من عزيز، وعزت عبد الهادي، و330 دونما من فياض عبد الرحمن عبد الهادي، بحجة عدم وفائهم بالضرائب، والرهون المستحقة عليهم[6].

---

(1) هيكل: **القضية**، ص120.

(2) في عام 1934 اصدر المندوب البريطاني أمرين (168و171) عين بموجبهما كل من محمد الحاج حسين العبوشي وعفيف عبد الحليم عبد الهادي، أعضاء في لجنة الاستئناف ومراجعة قيمة الضريبة المفروضة على جنين0 درايتون: **مجموعة المناشير**، ص1452–1454.

(3) هيكل: **القضية**، ص118–119. محافظة: **الفكر**: ص145.

(4) سمبسون: **تقرير عن الهجرة**، ص252.

(5) stein: **The Land question**, p18.

(6) البديري: **أراضي**، ص251. القلقيلي: **الأرض**، ص31.

إن هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية التي كان يعيشها الفلاحون في قضاء جنين، دفعت بهيئة المؤتمر الزراعي في القضاء إلى رفع مذكرة احتجاج في 30 تموز 1930م إلى القائم بأعمال حكومة فلسطين يطالبون فيها الحكومة إلغاء ضريبة الويركو، وتخفيض ضريبة العشر، وبينت تلك المذكرة أن حالة الفلاحين في قضاء جنين، قد وصلت إلى وضع شديد من الإفلاس، أفقدتهم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية لأسرهم[1]، وفي شهري حزيران وتموز 1935م تجددت الشكاوي من جنين إلى المندوب السامي، ولكن هذه المرة من قبل ملاك الأراضي الكبار الذين أعربوا في رسائلهم له عن النقص الحاد بالمزارعين الذين تركوا الأراضي واتجهوا للعمل باتجاه الساحل، ونحو مراكز المدن، والنشاط الاقتصادي[2].

ويمكن اعتبار العوامل التي عرضناها، من الأسباب الرئيسية لتسرب الأراضي العربية في قضاء جنين لليهود خلال عهد الانتداب، كما أن تلك الأسباب هي التي دفعت بعض الأهالي إلى عرض أراضيهم للبيع على المجلس الإسلامي الأعلى، الذي ترأسه آنذاك سماحة المفتي الحاج "محمد أمين الحسيني"، حيث كان يلبي الدعوة في بعض الأحيان، ويقوم بشراء الأرض المعروضة للبيع، مثال ذلك ما حدث في 18 كانون الأول 1924م، عندما وافق المجلس الإسلامي على شراء وقفية "الحاجة شمسه حاتم" زوجة "حافظ عبد الهادي" المكونة من أراض، وبساتين، ومنازل، ودكاكين، موزعة على قرى عدة من قضاء جنين[3]، وفي أحيان أخرى كان يعجز المجلس عن الشراء كما حدث في قريتي: جلبون[4]، عندما عرض الشيخ شريف أبو الرب الرب على المجلس شراء أرضه المكونة من فدانين[5]، وقرية السيلة الحارثية، عندما التجأ كل من "سامي الحاج يوسف"، و "يوسف المحمود"، في 28 حزيران 1928م إلى الحاج محمد أمين

---

(1) حماد: **مجموعة وثائق**، ص438-439. انظر الملحق رقم (18).

(2). stein: **The Land question**, pp185-186

(3) **مركز إحياء التراث الإسلامي**: ملف رقم (4/21/5.1/10).

(4) تقع على مسافة 17 كم إلى الشرق من مدينة وهي آخر أعمال قضاء جنين، تحيط بأراضيها قرى فقوعة، بيت قاد، دير أبو ضعيف، المغير والمستعمرات التابعة لقضاء بيسان، فقدت قرية جلبون معظم أراضيها بعد اتفاقية رودوس والبالغ مساحتها 33959 دونما.

(5) **مركز إحياء التراث الإسلامي**: ملف رقم (4/21/9.1/10).

الحسيني بصفته رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، وعرضا عليه شراء أراضيهما الواقعة في مرج ابن عامر[1].

ومن أبرز القرى التي ذكرت المصادر والمراجع أن الأراضي قد تسربت منها إلى اليهود هي: نورس 29 ألف دونم[2]، وزبوبا 20 ألف دونم[3]، ورمانة، وتعنك 2840 دونم[4]، ومقيبلة 2000 دونم[5]، وزرعين 1546 دونم[6]، والسيلة الحارثية 1000 دونم[7].

ففي قرية زرعين الواقعة على بعد 11 كم إلى الشمال من مدينة جنين، نجح الصهاينة بالتغلغل إلى أراضي القرية من خلال اليهودي "يهوشع هانكين" الذي لقب آنذاك "بالخواجة خانقوه"، وقاموا بشراء 1546 دونما من أراضي القرية التي كانت تعود ملكيتها إلى "أمين، وعوني، وتحسين، ونظمي، وراشد عبد الهادي"[8]، كما يشير إلى ذلك دفتر أسماء مالكي الأسهم الأسهم في أراضي القرية، ويظهر في القائمة اسم أحد الملاك اليهود وهو الادون(السيد)يهوشع هانكين[9]، والذي طردته الحكومة العثمانية من فلسطين بسبب أعمال سمسرة الأراضي التي كان كان يقوم بها[10]، أما المهتم بشؤون الأراضي اليهودي آريه آفنيري(Arieh.L.Avneri)صاحب كتاب(Jewish Land-Settlement And Arabs-1878-1948)[11]فيذكر أن الكيرن كايمت

---

(1) **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (10 /4/29/6.1).

(2) الجنيدي: الأرض، **مجلة آفاق عربية**، ع8، ص31–32. الحزماوي: **ملكية**، ص297.

(3) حلاق: **فلسطين**، ص519.

(4) **جريدة الدفاع:** ع264، بتاريخ 4 شباط 1935م، ص6.

(5) Stein: **The Land question**, p231.

(6) مرعي: **زرعين**، ص258–259.

(7) **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (4/29/6.1/10).

(8) Remark by Awni Abad al Hadi to the high Commissioner, 24 February 1933, **CO733/218/97082**.

انظر أيضا: **CO733/234/17272. CO733/231/17249**

(9) مرعي: **زرعين**، ص258.

(10) Zeita Land case, form high commissioner to Lord Passifield, 27 June 1931, **CO 733/204/87165**.

(11) ترجمه إلى العربية الأستاذ بشير شريف البرغوثي. **الباحث**

ابتاع من عضو المجلس الإسلامي الأعلى "أمين عبد الهادي"[1] 6 آلاف دونما تابعة لأراضي قرية زرعين[2].

وقد تركت عمليات بيع الأراضي في القرية غضبا، وعدم رضا من قبل الأهالي الذين كانوا يفلحونها، ويعتمدون عليها في معيشتهم منذ مئات السنين، ولذلك عندما بدأت محاولات جديدة للبيع تصدوا لها، ومن اجل تقليل أخطار عملية البيع الأولى، أخذ شيوخ القرية بمشورة الحاج "يوسف الحاج إبراهيم"، وقاموا بحصر قطع الأرض التي اشتراها "الخواجة خانقوه" في قطعة واحدة تقع إلى الشمال الشرقي من القرية، بدلا أن تتوزع في أكثر من مكان، وهو ما سيجعل من إمكانية وصول سماسرة الأراضي إلى تلك المناطق أسهل[3].

وأخطر ما في قضية بيع الأراضي لليهود أنها كانت تتم من قبل بعض الشخصيات الاعتبارية، والتي احتلت مناصب رفيعة في قيادة العمل الوطني الفلسطيني، وقد أثار هذا الموضوع الهام المؤرخ شتاين في كتابه(The Land question in Palestine)، والذي احتوى قائمة جزئية بأسماء بعض القيادات العربية الفلسطينية، من السياسيين البارزين الذين تورطوا في عمليات بيع الأراضي إلى اليهود، خلال الأعوام من 1918–1945، كان من بينهم على الصعيد المحلي، ممثل جنين في المؤتمر العربي السابع، وعضو اللجنة التنفيذية "فؤاد القاسم عبد الهادي"، الذي باع مساحة غير محددة من أرضه في زرعين، ورهن الجزء الآخر للوكالة اليهودية خلال الأعوام من 1929–1933م، إضافة إلى "عفيف عبد الهادي" الذي باع ورهن أملاكه في زرعين مباشرة إلى الكيرن كايمت خلال الأعوام 1929–1933م[4].

أما الكيفية التي تمت فيها عمليات بيع الأراضي في قرية زرعين، فقد ذكر مدير دائرة الأراضي ج.ن سترابس(G.N.Strabs)في وثيقة سرية له بتاريخ 5 أيلول 1930م، أن تلك

---

(1) لا بد من الإشارة هنا إلى أن عملية مراجعة للأسماء الواردة في دفتر أسماء مالكي الأسهم في قرية زرعين، تظهر عدم وجود أسهم في القرية لأمين عبد الهادي.

(2) آفنيري: **دعوى**، ص209.

(3) مرعي: **زرعين**، ص56.

(4) **Israel State Archives,** Box3511/file1. Stine: **The Land question**, pp72-73.

العملية كانت تتم بالسر، حيث كان البائع يتفق مع المشتري على أن يرهن أرضه لفترة قصيرة لا تتجاوز 30 يوما؛ مقابل الحصول على مبلغ معين من المال، وعندما يحين موعد سداد الرهان يعلن البائع عن عدم قدرته على تسديد المبلغ المطلوب منه، وفي هذه الحالة يتقدم الشاري بدعوى إلى المحكمة التي تعلن عن طرح الأرض المتفق عليها للبيع في المزاد العلني، وغالبا ما يكون المبلغ هو نفسه المتفق عليه في عملية البيع، وتضيف الوثيقة أن البيع بهذه الطريقة كان يريح البائع؛ فهو من جهة لا يظهر أمام السكان المحلين بصفته متعاونا مع اليهود لبيعه أرضه، ومن جهة ثانية يتخلص من التزاماته اتجاه المزارعين المستأجرين لتلك الأرض، متذرعا بما عليه من ديون[1].

وأوضح "سترابس" أن الحكومة كانت على علم بعمليات البيع تلك، وأنها كانت تخشى إذا استمرت تلك العمليات أن يصل الحال بالفلاحين في قرية زرعين إلى وضع شبيه بما وصلت إليه الأوضاع في وادي الحوارث[2]، وتضيف الوثيقة بأنه على الرغم من ذلك، فان الحكومة قررت عدم التدخل في عمليات البيع[3]، ومثال على ذلك ما قام به "وجيه عبد الكريم عبد الهادي" (سكان نابلس آنذاك)الذي رهن حصته من أراضي زرعين والبالغة 85/1 من مساحة أراضي القرية إلى الكيرن كايمت لمدة شهر وبمبلغ 350 جنيها إسترلينيا، بواسطة السمسار مصطفى شاهين، وعندما عجز عبد الكريم عن سداد الدين عرضت الأرض للبيع في المزاد العلني فاشتراها اليهودي يهوشع هانكين بمبلغ 350 جنيه استرليني[4].

---

(1) Stein: **The Land question**, p231.

(2) يقع الوادي على بعد 16.5كم إلى الشمال الغربي من مدينة طولكرم. وكانت مساحة أراضيه تقدر بنحو31 ألف دونم وتسكنه افخاد قبيلة حارثية العربية منذ أواخر القرن ا لثامن عشر. ظهرت مشكلة الوادي بعد أن صدر قانون الأراضي العثماني، حيث عجز أمراء الوادي عن دفع رسوم التسجيل للحكومة. فتم عرض الوادي في المزاد العلني فاشترى جزء منه أنطوان بشارة التيان، الذي فشل بتسجيل كل الوادي باسمه بسبب رسوم التسجيل العالية التي كانت تفرضها الدولة. وفي عام 1882م قامت عائلة التيان برهن الأراضي المسجلة باسمها، وعندما فشلت في تسديد الرهان تم عرض الوادي من جديد في المزاد العلني عام 1929م من خلال محكمة نابلس، فاشتراه الصندوق القومي اليهودي بمبلغ 136ألف جنيه استرليني في حين تم الإعلان أن المبلغ المدفوع هو 41 ألف جنيه. وفي عام 1932م أصدرت المحكمة قرارها بطرد الفلاحين من الوادي على اعتبار انه ملك للصندوق القومي اليهودي. العودة: **ملكية**، ص86-93.

(3) **Israel State Archives**, Box 3511/file1. Stine: **The Land question**, p73.

(4) **Israel State Archives,** Box 3511/file1. Stine: **The Land question**, pp74-75.

أما في قرية مقيبلة فقد اتهم عضو المجلس الإسلامي الأعلى خلال الأعوام 1930-1937م، وممثل فلسطين في مؤتمر بلدوان عام 1937م، السيد أمين عبد الهادي ببيع مساحة غير محددة من أراضيه في القرية إلى اليهود[1]، وذكر "آريه آفنيري" أن تلك الأرض تقع في وادي جزريل(Jezreel Vallay)[2]وأن مساحتها تبلغ نحو 2000 دونم، وأنه تم بيعها للكيرن كايمت[3]، بسعر لا يتجاوز 3.5 جنيها للدونم الواحد[4]، كما اتهم "نعيم عبد الهادي" الذي عمل آنذاك موظفا إداريا كبيرا في قضاء جنين ببيع مساحة من الأراضي في وادي عاره 1926م قدرت بنحو 11.000 دونم[5].

وفي قرية تعنك الواقعة على مسافة 15 كم إلى الشمال من مدينة جنين، تمكن الصهاينة اليهود من خلال أعوانهم السماسرة، من الاستيلاء على 2540 دونم من أراضي القرية، والتي كانت تعرف لدى سكان المنطقة باسم أرض الشيخ حسن، وأرض الجوانية "المندسة"، والتي كانت تعود ملكيتها آنذاك لإحدى عائلات قرية رمانة[6]، كما نشرت جريدة الدفاع في الرابع من شباط 1935م، خبرا مفاده أن الصحفي اللبناني كمال عباس، باع لليهود من أراضي قرية رمانة الواقعة في مرج ابن عامر300 دونما مقابل 15 جنيه للدونم الواحد[7].

وتسرب من أراضي قرية السيلة الحارثية للحركة الصهيونية قطعة أرض تابعة للقرية تقع في مرج ابن عامر، بلغت مساحتها حوالي ألف دونم بسعر 465-475 قرشا مصريا للدونم الواحد من أملاك "نظمي عبد الهادي"، وكانت الضائقة المالية الخانقة، وسوء الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها البلاد آنذاك السبب الرئيسي الذي دفع بالفلاحين لبيع أراضيهم، حيث جرت عمليات بيع جديدة لأراضي قرية السيلة، يتضح ذلك من الرسالة التي بعث بها كل من

---

(1) Stein: **The Land question**, p231.

(2) مرج ابن عامر، وسمي بذلك نسبة إلى قرية زرعين

(3) آفنيري: **دعوى**، ص209.

(4) الحزماوي: **ملكية**، ص291.

(5) Stein: **The Land question**, p231.

(6) الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص189.

(7) **جريدة الدفاع:** ع264، بتاريخ 4 شباط 1935م، ص6.

سامي الحاج يوسف، و يوسف المحمود من السيلة الحارثية إلى سماحة المفتي الحاج محمد أمين الحسيني بواسطة مفتي جنين حلمي الإدريسي في 28 حزيران 1928م، ويعربان له عن رغبتهما في حل اتفاقية بيع الأرض التي وقعاها مع اليهود، وعن استعدادهما لبيع أراضيهما للمجلس الإسلامي الأعلى بسعر 400 قرشا للدونم الواحد، أو بأي سعر يعرضه عليهم المجلس، ويكون كفيلا بحل أزمتهم المالية الخانقة كما جاء في الرسالة[1].

ونشرت جريدة الكرمل في 30 آب 1933م[2]رسالة بعث بها عضو لجنة الإصلاح في قرية السيلة الحارثية زكي حمزة زيد، حذّر من خلالها الرأي العام الفلسطيني من مفاوضات تجري بين بعض أهالي قرية السيلة، وسمسار الأراضي اليهودي سيمون ايزون(Simon Iezone)من حيفا من أجل بيع 10 ألف دونم من أراضي القرية تقع في مرج ابن عامر بالقرب من أراض العفولة، محذرا من النتائج المأساوية التي ستلحق بالأهالي من جراء عملية البيع، وذكّر بالعار الذي أصاب أهالي القرية من جراء عملية بيع لنحو 8 ألف دونم مقابل 30 ألف جنية جرت قبل خمس سنوات[3].

وعلى الرغم من كل ما قيل عن عمليات بيع أراض لليهود تمت في قضاء جنين، إلا أن الأرقام تشير بوضوح إلى صغر حجم تلك الأراضي – دون التقليل من خطرها–، وبخاصة إذا ما قورنت بما تم اغتصابه من أراضي القضاء بعد نكبة 15 أيار 1948م، حيث خسر قضاء جنين نحو 243 كم^2، أي ما يعادل 30 % من إجمالي مساحة أراضي القضاء[4]، والبالغة نحو 835 كم^2[5]، موزعة على11 قرية من بينها 6 قرى تم تدميرها تدميرا كاملا، وطرد أهلها منها. منها.

---

(1) **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (4/29/6.1/10).

(2) انظر الملحق رقم (18).

(3) **جريدة الكرمل:** ع1797، بتاريخ 30 آب 1933م، ص4.

(4) البديري: **أراضي**، ص264. القلقيلي: **الأرض**، ص63.

(5) Hadawe: Village statistics, p37.

الجدول(رقم 19): يبين القرى التي تم تدميرها في قضاء جنين عام 1948م[1].

اسم القرية	عدد سكانها	مساحة اراضيها	تاريخ النزوح	سبب النزوح	نسبة التدمير
عين المنسي	104	1295	1948/4/12	هجوم صهيوني مباشر	بشكل كامل
خربة الجوفة	–	–	1948/5/12	تأثير سقوط القرى المجاورة	جزئي، وسكنها المستوطنون
اللجون	1279	77.242	1948/5/30	هجوم عسكري	كامل
المزار	313	14.501	1948/5/30	هجوم عسكري	جزئي
نورس	661	6.256	1948/5/29	الطرد المباشر من قبل العصابات الصهيونية	جزئي
زرعين	1647	23.920	1948/5/28	هجوم عسكري	جزئي

ونتيجة لحرب 1948م تم ضم خمس قرى إلى داخل الدولة الصهيونية، وبقيت مأهولة بسكانها العرب وهي: صندلة، ومقيبلة، وأم الفحم، ومصمص، ومشيرفة، أضف إلى ذلك أن قرى مثل: فقوعة، وجلبون، والجلمة، وعانين، ورمانة، وتعنك، قد خسرت معظم أراضيها بعد التوقيع على اتفاقية الهدنة في رودس[2].

ثالثا: المؤسسات الصهيونية

اعتمدت الحركة الصهيونية في مختلف أنشطتها على الجهود الجماعية والمؤسسية أكثر من اعتمادها على الجهود الفردية، وبخاصة عند تنظيم عملية استيلائها على الأرض العربية وتملكها، حيث تم تأسيس العديد من الشركات، والمؤسسات، والصناديق، والبنوك، تعاونت جميعها بغية إنجاح المشروع الصهيوني، وكان من أبرز تلك المؤسسات:

1- جمعية البيكا: (" PICA " Palestine Jewish Colonization Association)

من أوائل المؤسسات الصهيونية التي اهتمت بشراء الأراضي العربية، وحيازتها؛ بهدف الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين، وقد أسس هذه الجمعية رجل الأعمال الفرنسي

(1) أبو ستة: **سجل**، ص45.

(2) العلمي: **حرب عام 1948**، ص188.

اليهودي الأصل البارون أدموند دي روتشيلد(Baron De Rothschild)عام 1883م، وقدم لها الكثير من الأموال بلغت 15 مليون جنيه حتى عام 1945م[1].

وخلال فترة وجودها تمكنت البيكا من امتلاك مساحات واسعة من الأراضي العربية، وقد مرت الجمعية بمرحلتين: الأولى: من عام 1890-1930م، والتي امتازت بالزيادة المستمرة في ملكية الأراضي، بلغت 133.081دونم عام 1890م، قفزت إلى 519.904دونم عام 1930م، أما المرحلة الثانية: فامتازت بالهبوط حتى بلغت 140.616دونم عام 1946م.

الجدول(رقم 20): يوضح الأراضي التي كانت في حيازة البيكا من1890-1946م[2].

السنة	1890	1910	1920	1930	1935	1940	1946
المساحة بالدونم	133.081	328.410	400.239	519.904	268.876	198.565	140.616

والجدير بالذكر أن 68.3% من تلك الأراضي قد تم شراؤها من كبار الملاك العرب من خارج فلسطين، و31.7 % تم الاستيلاء عليها من الملاك الفلسطينيين، وخاصة الكبار منهم[3].

2- الصندوق القومي اليهودي الكيرن كايمت(Jewish National Fund).

تأسس الصندوق عام 1901م بهدف استملاك الأراضي في سوريا "فلسطين"، ورغم الفشل الذي واجهه بداية عمله، إلا أن الصندوق تمكن حتى عام 1919م من امتلاك 16.633 [4]دونما غالبيتها من البنك البريطاني الذي عرضها للبيع في المزاد العلني؛ بحجة عجز أصحاب تلك الأراضي عن تسديد ديونهم للبنك[5].

---

(1) البديري: **أراضي**، ص114. الحزماوي: **ملكية**، ص323. الهنيدي: **التأسيس**، ص267.

(2) Granott: **The Land system**, p 280.

(3) **Ibid**, p277.

(4) من بينها أراضي قرية الفولة (العفولة لاحقا) البالغ مساحتها 12415دونم بمبلغ 20 ألف ليرة فرنسية، حيث تم عليها بناء أول مستعمرة يهودية في مرج أبن عامر عام 1910م. حمادة: **تاريخ**، ص38. أبو بكر: ملكية آل سرسق، **مجلة النجاح للأبحاث**، مج2/18، ص428.

(5) سليم: **نشاط**، ص322. عطية: الأرض، **مجلة صامد الاقتصادية**، ع42، ص26. البديري: **أراضي**، ص115. الحزماوي: **ملكية**، ص325.

وتوسعت ملكية الصندوق من الأراضي العربية بشكل كبير أثناء الاحتلال البريطاني، حيث وصلت إلى 928.241 دونما، عام 1946م[1]، أقام عليها الصندوق 231 مستوطنة من أصل 303 مستوطنة يهودية كانت موجودة في فلسطين آنذاك، والجدير بالذكر أن تلك المستوطنات تم إقامة جزء منها على أراضي عربية حصل الصندوق القومي عليها من ملاك عرب غير فلسطينيين، والجزء الأخر من ألأراضي الأميرية التي منحتها حكومة الاحتلال البريطاني للصندوق القومي اليهودي[2]بعد أن تم طرد السكان منها[3].

الجدول(رقم 21): يظهر الأراضي التي امتلكها الكيرن كايمت من 1919- 1946م[4]:

السنة	1919	1922	1927	1930	1936	1938	1946
المساحة بالدونم	16.366	72.360	196.660	270.000	369.860	420.390	928.241

وشكلت سيطرة الكيرن كايمت على الأرض العربية مقدمة لإدخال قيم، ومفاهيم عنصرية جديدة لم يعهدها المجتمع الفلسطيني من قبل، وشكلت تهديدا مباشرا لوجوده، فقد اعتبر الصندوق أن ما يتم الاستيلاء عليه من الأرض هو ملك أبدي للشعب اليهودي، يمنع بيعه، أو تأجيره، أو حتى تشغيل غير اليهود فيه، وهذه القرارات ملزمة، وغير قابلة للنقاش، وكل من يخالفها من اليهود يتم معاقبته بأن تؤخذ الأرض منه، وجاء في المادة(3)من دستور الوكالة اليهودية عام 1929م، على أنه "يجري ابتياع الأراضي كأملاك يهودية ... وتسجل ملكية الأراضي المباعة باسم الكيرن كايمت على أن تصبح فيما بعد ملكا ثابتا، وشرعيا للشعب اليهودي"[5]، وكذلك تم إلزام المستأجر اليهودي بأن يُجري جميع الأعمال المتعلقة بفلاحة الأرض، وزراعتها بواسطة عمال يهود فقط، وإذا ما خالف المستأجر[6]بنود العقد كان يجبر على دفع غرامة تصل إلى

---

(1) Granott: **The Land system**, p 281.

(2) عطية: الأرض، **مجلة صامد الاقتصادية**، ع42، ص31.

(3) البديري: **أراضي**، ص117. الحزماوي: الأوضاع، **المجلة الفلسطينية للدراسات التاريخية**، ع1، ص140.

(4) البستاني: **الانتداب**، ص117. سليم: **نشاط**، ص301. العودة: **ملكية**، ص80-81.
Granott**: The Land system**, p 281.

(5) البستاني: **الانتداب**، ص119. سليم: **نشاط**، ص324.

(6) جاء في عقد الإيجار انه في حالة وفاة المستأجر ولم يكن له وريث يهودي، فيجب على المنتفع الجديد من الأرض نقل نقل ملكيتها خلال ثلاث شهور إلى وارث يهودي وان لم يتم تحقيق ذلك فيحق للصندوق القومي استرداد الأرض. سمبسون: **تقرير عن الهجرة**، ص79.

عشرة جنيهات، وفي حالة تكررت المخالفة ثلاث مرات كان يتم استعادة الأرض منـــه دون أن يكون له أدنى حق بالتعويض[1]، رغم أن الكيرن كايمت كان يقدم الأرض للمزارعين اليهـــود، وكافة التسهيلات الزراعية الأخرى بشكل شبه مجاني، ولفترات تتراوح ما بين 49–99سنة[2].

وذكر آرثر روبين(Arthur Rrobean)مسئول الاستيطان في المنظمـــة الصـــهيونية فـــي رسالة بعث بها إلى مقر المنظمة الصهيونية في هولندا في 12 أيار 1921م، أن الكيرن كايمت قد تمكن من شراء 29.454 دونما من أراضي قرية نورس تعود ملكيتها إلى "ألبرت، ونجيـــب سرسق" بسعر3.5 جنيها للدونم الواحد[3]، وبيّن أن عملية الشراء تمت في 19 نيسان 1921م.

وقد تسببت قضية شراء الأرض في قرية نورس، وما رافقها من عمليات طرد الفلاحين من القرية، والقريتين المجاورتين لها، تل الفر[4]، وجالود[5]، في إثارة حالة من الغضب بين صفوف صفوف الأهالي، اضطر على إثرها الكيرن كايمت إلى تسوية القضية مع الفلاحين من خـــلال تخصيص 4 آلاف دونم من أراضي المنطقة بغية تأجيرها للفلاحين الذين كانوا مستأجرين هناك، وذلك لمدة ست سنوات[6]، ولكن "يهوشع هانكين" اقنع الكيرن كايمت بتقـــديم تعـــويض مـــادي للمزارعين بدلا من الأرض مبرراً ذلك، أن المنظمة الصهيونية قد تكون بحاجة لتلـــك الأرض مستقبلا بهدف استخدامها في عملية الاستيطان.

وادعى "آريه آفنيري" أن الكيرن كايمت عرض في أيار 1930م على 39 مزارعا من قرية نورس 3100 دونماً كتعويض عن الأرض التي تم طردهم منها، إلا أن تلك العائلات فضـــلت

---

(1) هيكل: **القضية**، ص130. عبوشي: **فلسطين**، ص102.

(2) سليم: **نشاط**، ص323. البديري: **أراضي**، ص118.

(3) الحزماوي: **ملكية**، ص296.

(4) تقع إلى الشرق من نورس اشتراها السراسقة عام 1881م، سكنها مع قرية الجالود 180عائلة، وكانـــت تعـــرف فـــي بعض الأحيان باسم تل الفار. أبو بكر: ملكية آل سرسق، **مجلة النجاح للأبحاث**، مج2/18، ص416.

(5) تقع في ظاهر نورس الشرقي، اشتراها السراسقة عام1881م. أبو بكر: ملكية آل سرسق، **مجلة النجـــاح للأبحـــاث**، مج2/18، ص416.

(6) آفنيري: **دعوى**، ص109–110.

الحصول على تعويض مادي قيمته 585 جنيها فلسطينيا، غادرت بعدها إلى مناطق متعددة منها: مدينة جنين حسب زعم الكيرن كايمت[1].

3- الصندوق التأسيسي الفلسطيني الكيرن هايسود(Palestine Foundation fund)

أنشئ هذا الصندوق عام 1920م بهدف شراء الأراضي اللازمة لإنجاح الاستيطان اليهودي في فلسطين من خلال تشجيع الهجرة اليهودية، وبقي الصندوق خاضعا لسيطرة المنظمة الصهيونية العالمية حتى عام 1929م، عندما تحول إلى الوكالة اليهودية ليصبح جهازها المالي.

ويعتبر عمل الصندوق التأسيسي متمما لعمل الكيرن كايمت، فالكيرن كايمت كان يشتري الأراضي العربية، في حين أن الكيرن هايسود كان يعمل على تأمين تمويلها عن طريق القروض طويلة الأمد، التي كان يقدمها للمستوطنين، وهذا يعني أن كلا الصندوقيين مرتبطين معا، ولا يمكن لأحدهما العمل دون الآخر[2].

وبغية تشجيع الاستيطان قام الصندوق التأسيسي بصرف مبالغ مالية ضخمة من أجل تسديد ديون المستوطنين، وتقديم القروض طويلة الأمد لهم بشرط الإقامة الدائمة في الأرض الزراعية "في فلسطين" وأن يقوم بزراعتها بنفسه، أو بمساعدة أسرته، كما يجب عليه أن يتعهد باستخدام عمال يهود فقط كلما احتاج لذلك[3]، كما تعهد لهم الصندوق بالإصلاح الزراعي، وتقديم البذور، والمواشي، والآلات اللازمة في عملية الزراعة، وقد بلغ حجم نفقات الصندوق على التوطين الزراعي 5.892.000 جنيه فلسطيني، و 3.604.000 جنيه على الهجرة[4]، وذلك خلال الأعوام من 1920-1945م.

بالإضافة إلى تلك المؤسسات كانت هناك مجموعة من الجمعيات، والبنوك الصهيونية التي ساهمت في عملية الاستيطان اليهودي في فلسطين، ولكن بدرجة أقل ومحدودة إذا ما قارناها مع

---

(1) Stein: **The Land question**, p47.

(2) سليم: **نشاط**، ص323.

(3) سمبسون: **تقرير عن الهجرة**، ص80.

(4) البديري: **أراضي**، ص119.

المؤسسات السالفة الذكر ومنها: صندوق الائتمان الصهيوني، الذي تأسس عام 1899م كأداة مالية تابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، وقد نجح الصندوق في إقامة بنك أنجلو – فلسطين (Anglo Palestine, Bank ltd)الذي ساهم في تقديم القروض طويلة الأمد للمستوطنين اليهود وبفوائد قليلة في مجالي الزراعة والصناعة، وفي نهاية عام 1944م بلغت مقّدرات البنك 36.242.000 جنيه فلسطيني، وبعد قيام الدولة الصهيونية تحول البنك إلى بنك لئومي إسرائيل "بنك أمة إسرائيل"، والذي مازال يشكل أحد الدعامات الأساسية في الاقتصاد الصهيوني[1].

ومن تلك المؤسسات أيضا: شركة تطوير الأراضي الفلسطينية(Palestine Land development Company)، والتي تأسست عام 1908م بهدف توسيع رقعة الأراضي الزراعية التي تسيطر عليها المنظمات الصهيونية، وكانت الشركة تعمل كوسيط تجاري من خلال امتلاكها الأرض لفترة قصيرة، ثم توزعها بعد ذلك على المزارعين، والمؤسسات، والشركات اليهودية دون أن يكون هدفها الربح المادي، وقد سّهلت سلطات الاحتلال البريطاني عملها من خلال منحها عام 1935م، 41.162 ألف دونم من أراضي سهل الحولة، و25.351 دونم في بئر السبع[2]، ومنها كذلك شركة المغارس الفلسطينية التي تأسست في مستوطنة تل موند(Tell - Mound)وعملت على امتلاك الأراضي وزرعتها بأشجار البرتقال ثم باعتها لليهود، وكان هدفها بالإضافة إلى تشجيع الاستيطان اليهودي تحقيق الكسب المادي[3]، وكذلك جمعية المكابيين التي أسسها الصهيوني "نورمان بنتويتش" مدير دائرة الأراضي في عهد حكومة الانتداب البريطاني؛ بغية تشجيع الاستيطان، وقد نجحت الجمعية في إقامة أول مستوطنة يهودية دعتها حرز(Harez)قرب يافا عام 1923م، وكان تعاطف سلطات الانتداب مع هذه الجمعية ظاهرا بوضوح، عبّرت عنه من خلال مشاركة المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل بافتتاح هذه المستوطنة[4].

---

(1) سليم: **نشاط**، ص321. شبيب: **الأصول**، ص49.

(2) أبو رجيلي: الزراعة، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع11، ص17. البديري: **أراضي**: ص118. الدباغ: **بلادنا**، ج1، ق1، ص23.

(3) سمبسون: **تقرير عن الهجرة**، ص57.

(4) **ن. م**، ص57.

وبحلول عام 1944م كان عدد الشركات، والمؤسسات، والجمعيات الصهيونية التي عملت في مجال شراء الأراضي، وحيازتها قد تضاعف حتى بلغ عدد المسجل منها لدى سلطات الاحتلال البريطاني 65 شركة منها 62 شركة يهودية[1].

رابعا: بناء المستوطنات

على الرغم من كل الجهود التي بذلتها المؤسسات الصهيونية في سبيل تعزيز الاستيطان اليهودي في قضاء جنين، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك حتى عام 1930م، حيث لم يتم إنشاء أية مستوطنة، وكانت أقرب المستوطنات اليهودية إلى القضاء مستوطنة العفولة(Afula)[2].

ففي عام 1930م تمكنت الحركة الصهيونية من إقامة أول مستوطنة يهودية على أراضي قرية نورس، وهي مستوطنة الجالود(Algalood)القريبة جدا من قرية زرعين لدرجة أن طلاب مدرسة زرعين كانوا يلعبون كرة القدم على أراضي المستوطنة كما ذكر الحاج المعمر وأحد سكان قرية زرعين أحمد الداود، الذي أضاف بأن مختار مستوطنة الجالود "غزال" ومرافقه كانا يزوران قرية زرعين باستمرار، ويتوددان إلى الأهالي[3].

وكانت المستوطنة الثانية التي نجح الصهاينة في إقامتها على أراضي قضاء جنين هي مستوطنة أفيتال(Avital)وذلك عام 1933م على أراض كانت تابعة تقليديا لقرية زرعين[4]، وبحلول عام 1948م تم بناء مستوطنة جديدة على أراضي القرية في الجهة الشمالية الغربية وهي مستوطنة يزرعيل(Yizreel)[5].

---

(1) البديري: **أراضي**، ص123.

(2) أقيمت المستوطنة في مرج ابن عامر على مساحة من الأراضي قدرت بنحو 988 دونما وعلى مسافة 25كم من مدينة جنين، مكان القرية العربية التي كانت تحمل نفس الاسم وتسكنها عائلات عربية منها القرم والفايد اللتان تم طردهما من القرية وسكانا قرية زرعين. حمادة: **تاريخ**، ص138. مرعي: **زرعين**، ص54.

(3) مرعي: **زرعين**، ص55.

(4) الخالدي: **كي لا ننسى**، ص55. طه: **فلسطين**، ص26.

(5) الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص173. الخالدي: **كي لا ننسى**، ص55. طه: **فلسطين**، ص26.

وقبيل انسحاب قوات الاحتلال البريطاني من فلسطين عـــام 1948م، احتلـــت العصـــابات الصهيونية قرية اللجون، وقامت بتدمير القرية، وهدم معالمها، وأسست على أنقاضها كيبـــوتس يوسف كابلان في حي الغبارية بالمنطقة المسماة ظهر الدار[1]، ثم تبدل اسم الكيبوتس فيما بعـــد إلى مستوطنة مجدو(Megiddo)[2]، واستغلت إسرائيل أحداث النكبة، وما حل بالشعب العربي بالفلسطيني من التشتت، والتشرد بعد 15 أيار 1948م، وذلك بغية تحقيق مشروعها الاستيطاني على حساب الأرض العربية.

(1) كناعنة و محاميد: **القرى**، ص8.

(2) الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص173. الخالدي: **كي لا ننسى**، ص60. طه: **فلسطين**، ص27.

الفصل الرابع

المقاومة الوطنية الفلسطينية لانتقال الأراضي العربية إلى اليهود.

أولا: المقاومة السياسية

اعتبرت قضية الأرض، والدفاع عنها من أولويات المقاومة، التي خاضتها الحركة الوطنية الفلسطينية خلال مسيرتها الكفاحية طوال فترة هذه الدراسة، والتي امتدت من 1918-1948م، حيث شكلت مع النضال من أجل وقف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وتأسيس حكومة وطنية فيها، المطالب الرئيسية الثلاث لتلك الحركة النضالية، وجاء التعبير عن ذلك من خلال وسائل متعددة، كالمسيرات، والمؤتمرات الوطنية، ومذكرات الاحتجاج، وعندما فشلت تلك الوسائل السلمية في تحقيق الأهداف المنشودة، لجأ الشعب الفلسطيني إلى الكفاح المسلح؛ ليعبر عن مدى ارتباطه بأرضه، ووطنه، وبالذات عندما أدرك أن وجوده على هذه الأرض قد أصبح مهددا من قبل الحركة الصهيونية، وراعيتها بريطانيا التي سهلت لها ملكية الأراضي العربية من جهة، وفتحت أمامها أبواب الهجرة من جهة ثانية[1]، وجاء التعبير المقاوم هذا عبر مستويات مختلفة شعبية، وعبر مؤسسات وطنية فلسطينية يمكن تحديدها كما يلي:

1- الأهالي

كانت بواكير الاحتجاج، والمقاومة، قد برزت بداية بصورة فردية عمادها الفلاحين المتضررين مباشرة من عمليات انتقال الأراضي في المناطق المباعة، رغم أنها لم تكن منظمة.

وجرت أول عملية مقاومة لليهود على خلفية انتقال الأراضي عام 1886م، من قبل الفلاحين العرب الذين تم طردهم من قريتي الخضيرة وملبس "بتاح تيكفا"[2]، حيث قدّم عرب فلسطين عام 1891م، ولأول مرة عريضة احتجاج للسلطات العثمانية وقعها 500 من الأهالي تضمنت المطلبين الأساسيين للحركة الوطنية، وهما: فرض القيود على الهجرة اليهودية، ومنع انتقال الأراضي إليهم، ونبهت العريضة من خطر سلب اليهود للأراضي العربية، وقد أثمرت

---

(1) الدجاني: **تفصيل**، ص35. علوش: **الحركة**، ص41.

(2) الكيالي: **تاريخ**، ص41. جرار: **مشاريع**، ص44. الحزماوي: **ملكية**، ص77. عباسي: **فلسطين**، ص20.

هذه الجهود حيث استجابت السلطات لهم[1]، وفرضت قيودا على هجرة اليهود إلى فلسطين، ومنعتهم من الإقامة فيها لأكثر من ثلاثة شهور بموجب جواز السفر الأحمر[2].

وفي مطلع القرن العشرين، أصبحت المقاومة الوطنية لانتقال الأراضي أكثر تنظيما وفاعلية، فقد استطاع قائمقام طبريا آنذاك أمين أرسلان عام 1901م، أن يبطل تنفيذ صفقة شراء اليهود لأراض في مرج ابن عامر من عائلة سرسق، إلا أن الحكومة العثمانية أصدرت قرارا سمح بموجبه لرئيس جمعية الاستيطان الصهيوني ناريسس ليفين(Narcisse leven)شراء تلك الأراضي بحجة أنه أجنبي، وأن قانون الأراضي العثماني الصادر عام 1869م يسمح بتملك الأجانب في أراضي الدولة[3].

ومن جديد قدم الأهالي، والأعيان، والوجهاء المحليون، ورؤساء الطوائف من مسلمين، ومسيحيين برقية احتجاج إلى الحكومة العثمانية عام 1910م، على عملية المفاوضات الجارية بين الياس سرسق، وممثل الصندوق القومي اليهودي يهوشع هانكين من أجل بيع أراضي قرية الفولة في مرج ابن عامر، والواقعة على بعد 23 كم إلى الشمال من مدينة جنين[4]، وقد تلقى الأهالي الدعم، والتأيد من قائمقام الناصرة آنذاك شكري العسلي، والذي رفض أن يصادق على عملية بيع أراضي الفولة، وقال كلمته الشهيرة: "سأقاتل لمنع بيع الأراضي إلى اليهود حتى آخر قطرة في دمي". إلا أن عملية البيع قد تمت في عهد قائمقام الناصرة الجديد "أمين عبد الهادي"، وبعد أن قدم العسلي استقالته من أجل الترشح للبرلمان التركي[5].

---

(1) للتوسع أكثر في الموضع انظر كتاب نظام العباسي، فلسطين والبرنامج العربي" الحركة الوطنية الفلسطينية حتى عام 1948م.

(2)علوش: **المقاومة**، ص37. الكيالي: **تاريخ**، ص41. الحزماوي: **ملكية**، ص77.

(3) آفنيري: **دعوى**، ص95. الحزماوي: **ملكية**، ص78.

(4) للتوسع أكثر في الموضوع انظر رسالة كتاب الدكتور مروان جرار مشاريع تسوية القضية الفلسطينية من 1920-1948م.

(5) حداد: موقف، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع146-147، ص102. حمادة: **تاريخ**، ص38-39. الحزماوي: **ملكية**، ص80.

ومنذ تموز 1913م، أصبحت المعارضة العربية للصهيونية أكثر وضوحا، حيث رفض ممثلو كل المدن الفلسطينية أثناء اجتماعهم في مدينة نابلس فكرة الهجرة اليهودية، وبيع الأراضي للمهاجرين، ومن ذلك الحين أصبح انتقال الأراضي إلى اليهود أحد الأهداف الرئيسة التي ناضلت الحركة الوطنية الفلسطينية من أجل منعها[1].

وفي ظل الاحتلال البريطاني لفلسطين، دأبت سلطاته إلى وضع البلاد في أوضاع سياسية، واقتصادية تسمح بإقامة وطن قومي لليهود فيها، وذلك التزاما منها بتنفيذ وعد بلفور، الذي تم تضمينه قي صك الانتداب بعد أن أقرته عصبة الأمم عام 1922م[2].

وبعد أن أدرك الشعب الفلسطيني الخطر الذي يتعرض له، قرر البدء في المقاومة، وكانت جنين وقراها من بين المدن الفلسطينية التي طالبت بأن يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية، فقد رفع وجهاء المدينة، ومخاتير القرى فيها، وأئمة مساجدها عريضة إلى مؤتمر الصلح في باريس في 27 شباط 1919م احتجوا فيها على الهجرة اليهودية، وسياسة الوطن القومي[3]، ومما جاء في تلك العريضة "... ورفضنا رفضا باتا بناء على حقوقنا كل مهاجرة، وتوطين، ونفوذ صهيوني في بلادنا، وطلبنا بان لا تفصل مقاطعتنا عن سوريا بوجه من الوجوه...فنحن بصفتنا الشعب العربي المتصرف في البلاد، والذي يشكل الأكثرية العظمى فيها، والذي له وحده فقط حق إبداء رغباته، وأمانيه في مستقبل البلاد، وحقوقها نرفع احتجاجاتنا الشديدة على كل موافقة، أو معاملة، أو معاهدة، أو وعد، أو عقد يخول اليهود المتفرقين في سائر أنحاء الأرض، والذين ليس لهم أدنى شأن، ولا قول، ولا حق في بلادنا، حق الهجرة، وحق السكنى، وحق الوطنية القومية، ونعود فنعلن للملأ أننا لا نقبل بشيء من ذلك بحال من الأحوال، وإننا سنحافظ على بلادنا، وحقوقنا فيها بكل الوسائل..."[4].

---

(1) آفنيري: **دعوى**، ص105.

(2) الجادر: **أثر**، ص43-44. بويصير: **جهاد**، ص616.

(3) زعيتر: **وثائق**، ص18-19. الحوت: **القيادات**، ص101.

(4) زعيتر: **وثائق**، ص19.

كما وعبر أهالي قضاء جنين عن تمسكهم بالمطالب الوطنية من جديد، وذلك أثناء زيارة لجنة كنج–كراين للمدينة في 22 حزيران 1919م، حيث استقبل الشبان اللجنة بالأناشيد الوطنية، والشعارات المنادية بالاستقلال التام، كما وتم التأكيد على هذا الموقف عندما التقت اللجنة الزعامات المحلية، وهيئة البلدية، وهيئة الإدارة، ومندوبي القضاء الذين قدموا لها مجموعة من المطالب الوطنية، والتي تمثلت: برفض الهجرة اليهودية، وضرورة استقلال فلسطين ووحدتها مع سوريا[1].

وتقررت هذه المطالب من خلال البرقيتين اللتين بعث بهما أعيان المدينة، ووجهاء قراها في 13 تموز 1922م، الأولى: إلى مجلس جمعية الأمم جاء فيها:" نحن أهالي مقاطعة جنين نرفض بقوة الانتداب على فلسطين، ونطالب الاستقلال التام، وروح الملايين من ضحايا الحرب تستصرخكم لتحقيق العدالة، والتاريخ يسجل أعمالكم، والمسؤولية تقع عليكم فيما يحدث في فلسطين إذا لم تحققوا أماني الشعب"[2]، أما البرقية الثانية: فتم إرسالها إلى المندوب السامي، وسكرتير اللجنة التنفيذية، والصحف الوطنية جاء فيها: "الأهالي اليوم أضربت عن العمل، وأقفلت المدينة، أبرقت لعصبة الأمم وحكومة بريطانيا برفض الانتداب، وبطلب الاستقلال ضمن الوحدة العربية، باسم مقاطعة جنين نبلغكم استياء الشعب من نكث حكومة بريطانيا لعهدها مع العرب "[3].

2- الجمعية الإسلامية المسيحية

هي أول جمعية أنشئت في فلسطين بعد الاحتلال البريطاني عام 1918م، برئاسة راغب أبو السعود الدجاني، حيث نجحت الجمعية بتأسيس فروع لها في 15 مدينة فلسطينية[4]، كما وتمكنت الجمعية من عقد العديد من المؤتمرات الجماهيرية، منها: مؤتمر نابلس الذي عقد في 17

---

(1) زعيتر: **وثائق**، ص28.

(2) الكيالي: **وثائق**، ص52.

(3) **Israel State Archives, Box 2404/file 2.**

(4) وتلك المدن هي: بيت لحم، الخليل، غزة، بئر السبع، طولكرم، نابلس، جنين، بيسان، حيفا، عكا، الناصرة، طبريا، صفد، بالإضافة إلى مدينتي القدس، ويافا. الحوت: **القيادات**، ص81.

حزيران 1919م، وبمشاركة وفود من مختلف المدن الفلسطينية[1]، وقد صدر في نهايته بيان تضمن العديد من المطالب: أبرزها وقف الهجرة اليهودية، ومنح فلسطين الاستقلال ووحدتها مع سوريا[2].

وقد تكررت هذه المطالب في الاجتماع الذي عقدته الجمعية الإسلامية المسيحية من جديد في القدس مطلع كانون ثاني[3]من نفس العام، وبمشاركة السيدين: نافع العبوشي، وحيدر عبد الهادي[4]، كما كان للجمعية الفضل في انعقاد جلسات المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس من 27 كانون ثاني– 9 شباط 1919م، وبحضور27 مندوبا يمثلون معظم المدن الفلسطينية [5]،حيث جرى في ختام جلساته رفع عريضة إلى مؤتمر الصلح في باريس احتوت مطالب الشعب الفلسطيني والمتمثلة: برفض المطلب الصهيوني في جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود، وطالبت العريضة بالاستقلال والوحدة العربية[6]، وعندما انتشرت الأنباء في شباط عام 1920م عن إقدام إقدام الحكومة البريطانية على تسليم أراض واقعة جنوب يافا إلى المؤسسات الصهيونية، وطرد سكانها منها، احتجت الجمعية على هذا التصرف وطالبت بإعادة الأراضي إلى أصحابها[7].

3– المجلس الإسلامي الأعلى

تأسس المجلس الإسلامي الأعلى عام 1922م في مدينة القدس، وذلك بهدف الحفاظ على المقدسات الإسلامية والإشراف على الشؤون الشرعية الإسلامية وإدارتها[8].

---

(1) مثل قضاء جنين في هذا الاجتماع كل من السادة: عبد السلام البرقاوي، وبشارة عطا الله، وحيدر عبد الهادي، عبد الهادي قاسم عبد الهادي. زعيتر: **يوميات**، ص31.

(2) علوش: **المقاومة**، ص42. الحوت: **القيادات**، ص849.

(3) **جريدة فلسطين**: ع43، 30 كانون ثاني 1919م، ص1.

(4) الحوت: **القيادات**، ص96–97.

(5) المدن التي أرسلت ممثلين عنها هي: القدس، يافا، اللد، الرملة، غزة، نابلس، جنين، طولكرم، جماعين، صفد، طبريا، حيفا، الناصرة، والشعراوية. الحوت: **القيادات**، ص95.

(6) **جريدة فلسطين**: ع43، 30 كانون ثاني 1919م.

(7) الكيالي: **وثائق**، ص14.حوراني: **جذور**، ص97.

(8) الحوت: **القيادات**، ص206.

ومنذ تأسيسه، سعى المجلس إلى الحفاظ على الأراضي العربية، من خلال: عقد المؤتمرات الإسلامية، والعمل على مقاومة أية عملية بيع أراض لليهود، من خلال إيقاف بيع، أو قسمة أي أرض كان للقصر نصيب فيها، كما اشترى من أموال الأوقاف الإسلامية كثيرا من الأراضي التي كانت معروضة للبيع، أو الأراضي المشاع، وهو ما كان يحول دون انتقال تلك الأراضي إلى اليهود، بالإضافة إلى قيامه بإقراض العديد من أصحاب الأراضي المحتاجين من صناديق الأيتام ليمنعهم من البيع[1].

وكذلك فقد اهتم المجلس، بعقد الاجتماعات المستمرة لكبار العلماء، والقضاة في فلسطين؛ بهدف البحث معهم في قضية بيع الأراضي العربية إلى اليهود بشكل خاص، ومناقشة مصير سماسرة الأرض[2]، وتوعية الأهالي من خطورة بيع أراضيهم لليهود، وذلك من خلال زيارات ميدانية كان يقوم بها أعضاء المجلس، والقضاء إلى القرى، حيث التقوا مع الفلاحين، وحذّروهم من مغبة بيع أراضيهم إلى اليهود؛ كون ذلك حرام في الدين الإسلامي[3].

وتحت إشرافه، عُقد المؤتمر الإسلامي الفلسطيني الأول في 2 آذار 1926م، حيث دعا في نهاية جلساته المواطنين إلى التمسك بأراضيهم، وعدم بيعها لليهود، كما وطالبهم بمساندة الشركات الوطنية التي شكّلها الوطنيون لشراء الأراضي[4]، وكذلك فقد أيد المؤتمر الإسلامي العام الذي عُقد في القدس أواخر كانون الأول 1931م، وبمشاركة وفد من مختلف المدن الفلسطينية[5]مطالب الفلاحين، وتبنى المجتمعون في نهاية المؤتمر قرارا بتأسيس شركة إسلامية

---

(1) سليم: **نشاط**، ص256–257.**الموسوعة الفلسطينية:** القسم العام، مج3، ص562. الحزماوي: **ملكية**، ص353.

(2) الحسيني: **حقائق**، ص12. علوش: **المقاومة**، ص104. الكيالي، **تاريخ**، ص249.

(3) CID reports, 19-12-1934,**FO 371/18957**.

(4) حسين: **مجموعة وثائق**، ص80–81.

(5) مثل قضاء جنين في هذا المؤتمر كل من السادة: عوني عبد الهادي، مطيع الدرويش احمد، سعد الدين السعدي، نافع العبوشي، أديب ألخالدي، عبد الوهاب النظر، الحاج ديب الرشيد، محمد سعيد العبوشي، توفيق المنصور، محمد الخير.

كبرى لإنقاذ الأراضي، ودعا إلى مساعدة الفلاحين، والقرويين من خلال إيجاد شركات تعاونية للإقراض الزراعي[1].

وفي 27 كانون الأول 1934م، رفع المجلس الإسلامي بعريضة إلى المندوب السامي البريطاني، ذكّره من خلالها بالنتائج التي توصلت إليها لجان التحقيق المكلّفة من قبل الحكومة، للبحث في الأوضاع الاقتصادية للفلاح الفلسطيني، وقد طالبت الرسالة الحكومة بسن تشريع، يمنع بيع الأراضي من العرب إلى اليهود، على اعتبار أن ما تبقى من أراض بيد العرب لا يكفي لسد احتياجاتهم الضرورية[2].

وبدعوة من رئيس المجلس الإسلامي –الحاج محمد أمين الحسيني– عقد في القدس في25 كانون ثاني 1935م مؤتمر علماء فلسطين، وبحضور نحو 500 شخصية إسلامية ضمّت العلماء والقضاة، والأئمة، والوعاظ، والمفتين؛ وذلك بهدف مناقشة مشكلة بيع الأراضي العربية إلى اليهود، وما يقوم به السماسرة من أعمال، وكيفية التصدي لهم، وكان من ضمن القرارات التي صدرت عن المؤتمر: منع بيع الأراضي إلى اليهود[3]، وإصدار مجموعة من الفتاوى الدينية التي تحرم هذه البيوع[4] منها:"... أن بائع الأرض لليهود في فلسطين سواء كان ذلك مباشرة، أو بالواسطة، وان السمسار، والمتوسط في هذا البيع، والمسهل له والمساعد عليه بأي شكل من الأشكال ... كل أولئك ينبغي ألا يصلى عليهم، ولا يدفنوا في مقابر المسلمين، ويجب نبذهم، ومقاطعتهم... ولو كانوا آباء، أو أبناء، أو إخوانا، أو أزواجا، وأن من يقوم بذلك يعتبر خائنا لله، ورسوله، وللمسلمين"[5]، والجدير بالذكر أنه كان من بين الموقعين على تلك الوثيقة مفتي جنين

---

(1) الحسيني: **حقائق**، ص13. بويصير: **جهاد**، ص193. السفري: **فلسطين**، ص207. قاسمية: **مذكرات**، ص160، العودة: **ملكية**، ص125.

(2) **مركز إحياء التراث الإسلامي**: ملف رقم (0/34/8.1/55)

(3) محافظة: **الفكر**، ص146–147. جبارة: **المسلمون**، ص230–231. الحزماوي: **ملكية**، ص356. بويصير: **جهاد**، ص192.

(4) Wauchope to J. h. Thomas, Secret A, 7-12-1935, **CO 733/278/75156/ part2**.

(5) **مركز إحياء التراث الإسلامي**: ملف رقم (0/8.19/1/60).

"محمد أديب ألخالدي"، وقاضي جنين "مطيع الدرويش أحمد"[1]، وقد تكررت المطالبة بوقف الهجرة الصهيونية، وبمنع بيع الأراضي في مؤتمر علماء فلسطين الثاني الذي عقد في 14 شباط 1936م[2].

أما على صعيد شراء الأراضي فقد تمكن المجلس الإسلامي في 18 كانون الأول 1924م، من شراء وقفية الحاجة "شمسه حاتم" زوجة "حافظ عبد الهادي"، المنتشرة في مدينة جنين، والقرى المحيطة بها، والتي اشتملت على قطع أراضي متفرقة، والعديد من المحلات التجارية[3]، ثم قام بعد ذلك بتأجير بعضها إلى حكومة الانتداب[4]، وكذلك سعى المجلس عام 1930م إلى شراء أراضي الحاج ديب المكحل الواقعة في مدينة جنين، ولا ندري سبب فشل عملية الشراء[5].

ومن جانبهم فإن الأهالي الذين عانوا سوء الأوضاع الاقتصادية آنذاك، كانوا يفضلون بيع أراضيهم للمجلس الإسلامي، حتى وإن كان السعر المدفوع أقل، ومثال على ذلك عندما عرض الشيخ شريف أبو الرب من –سكان قرية جلبون– على المجلس شراء أرضه المكونة من فدانين، وهو ما فعله أيضا كل من: سامي الحاج يوسف، ويوسف المحمود من قرية السيلة الحارثية[6].

4– رجال الدين

كان لرجال الدين من المسلمين، والمسيحيين في العالمين العربي، والإسلامي موقفهم الواضح، بمعارضة انتقال الأراضي العربية لليهود، ففي الهند أصدر رئيس جمعية العلماء المركزية محمد سليمان القادري فتوى بتحريم بيع الأراضي العربية لليهود، كما اشتملت أيضا

(1) **مجموعة الفتاوى التي أصدرها علماء المسلمين في فلسطين**، ص3.
(2) السفري: **فلسطين**، ص210. الحزماوي: **ملكية**، ص362. العودة: **ملكية**، ص128–129.
(3) **مركز إحياء التراث الإسلامي**: ملف رقم (4/21/5.1/10).
(4) **ن. م**، (4/21/9.1/10).
(5) **ن. م**، (4/30/9.3/10).
(6) **ن. م**، (4/29/6.1/10).

على تحريم التعامل مع السماسرة، واعتبارهم من أهل الكفر[1]، أما في مصر فقد أفتى رجال الدين المسلمين بتحريم بيع الأراضي العربية إلى اليهود، ومما جاء في تلك الفتوى إن: "من يبيع شيئا من أرض فلسطين، وما حولها لليهود، أو الانجليز فهو كمن يبيعهم المسجد الأقصى، وكمن يبيع الوطن كله"[2]، وكذلك كان موقف الزعيم الشيعي المسلم العراقي "كاشف الغطاء" الذي أفتى بحرمة التعامل مع باعة الأرض، أو الصلاة عليهم، أو دفنهم في مقابر المسلمين[3].

وهكذا أيضا كان موقف رئيس الكهنة المسيحيين "الياس القنواتي" الذي أصدر فتوى حرّم من خلالها على المسيحيين الفلسطينيين بيع أراضيهم، واعتبر أن من يبيع منهم، أو يسمسر على بيع أي جزء من أرض فلسطين لليهود، يعتبر خارجا على المسيحية[4].

وعلى الصعيد المحلي، فقد كان لرجال الدين مواقف عملية إلى جانب عقد المؤتمرات وإصدار الفتاوى، وكان الاهتمام منصبا على أعمال الوعظ، والإرشاد، وذلك بتوصية من الحاج محمد أمين الحسيني، الذي دعا الأهالي أثناء زياراته الميدانية لبعض القرى، والمدن الفلسطينية، إلى عدم بيع أراضيهم لليهود[5]، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية التي جعلت الكثيرين من أبناء الشعب الفلسطيني الامتناع عن بيع أراضيهم لليهود[6].

وكان واعظ جنين الشيخ "سعيد اليعقوبي" من بين المشايخ الذين اهتموا بهذه القضية، وحرص على تنبيه الأهالي إليها أثناء الزيارات الميدانية التي قام بها لبعض قرى القضاء آنذاك، والتي حث الأهالي من خلالها على التمسك بأراضيهم، وعدم بيعها لليهود؛ لأن ذلك يتعارض مع مبادئ الدين الإسلامي، ويتضح ذلك من خلال التقارير الشهرية التي كان يبعثها الشيخ إلى المجلس الإسلامي، بصفته المشرف على الشؤون الدينية الإسلامية، ففي تقريريه عن شهري

---

(1) علوش: **الحركة**، ص19. قاسمية: المواجهة، **مجلة دراسات تاريخية**، ع35–36، ص95. دمبر: **سياسة**، ص42. الحزماوي: **ملكية**، ص363. العودة: **ملكية**، ص129.

(2) الحسيني: **حقائق**، ص14. علوش: **المقاومة**، ص81. الحوت: **القيادات**، ص295. جبارة: **المسلمون**، ص230.

(3). Antoe on interview with Brodetsky, 4-8-1933, **CO 733/234/17272/part 2**

(4) CID report, 5-8-1935**, FO/371/18957/E 154.**

(5) CID report, **FO/371/18957/E 154**.

(6) جبارة: **وثائق فلسطينية**، ص235.

شباط وآذار 1937م، أوضح الشيخ أنه وعلى مدار 31 يوما قام بزيارات متتالية لقرى: اللجون، وأم الفحم، وعانين، وسيلة الحارثية، وزبوبا، وزرعين، ومقيبلة، والجلمة، واليامون، ورمانة، وميثلون، وقباطية، ومسلية، ومن خلال تلك التقارير، يتضح بأن الشيخ اليعقوبي التقى خلال زيارته مع سمسار الأراضي إسماعيل الفرة، وقدم له النصح، والإرشاد، وطلب إليه الكف عن ممارسة هذه المهنة، كما قام بحض الأهالي على وقف الأراضي المحلولة –غير المسجلة على أحد– بتسجيلها باسم مساجد القرى، كما يدعو لذلك الدين الإسلامي، وعن تقييمه لزياراته بيّن الشيخ أنها قد أثمرت في بعض القرى[1].

5– مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول

مع استمرار انتقال الأراضي العربية إلى اليهود، قرر الشباب العربي الفلسطيني عقد مؤتمرهم الأول في مدينة يافا في 4 كانون الثاني 1932م، وقد شارك في هذا المؤتمر الذي غلب عليه الطابع الاقتصادي، وفود من مختلف المدن الفلسطينية، ناقشت استمرار انتقال الأراضي العربية إلى اليهود، وطرق مقاومتها، وكان من ضمن القرارات، التي اتفق عليها الحضور: تأسيس صندوق الأمة[2]،الذي شكل نواة الشركة العربية لإنقاذ أراضي فلسطين[3]، كما حث المؤتمرون السكان العرب على ضرورة الاحتفاظ بأراضيهم، وعدم التفريط، ولو بجزء منها. وتأكيدا على هذا الموقف جاء في المادة(4)من القانون الأساسي للمؤتمر: "أن أرض فلسطين برمتها أراض عربية مقدسة، وكل من سعى، أو سمح، أو ساعد ببيع كل، أو جزء من هذه الأراضي لليهود يعد مقترفا خيانة عظمى"[4].

---

(1) **مركز إحياء التراث الإسلامي:** ملف رقم (60/1/43.5/37/.).

(2) اقسم الحضور على تأليف صندوق الأمة بالتالي:" نقسم بالله أن نعاضد صندوق الأمة بكل قوانا ونسعى بتنفيذه، وان نقاطع السماسرة والخونة والجواسيس بكل ما لدينا من قوة وان لا نبيع أراضينا لليهود. زعيتر: **وثائق**، ص257.

(3) حددت الشركة أهدافها بشراء الأراضي واستثمارها وتأجيرها وبيعها، والقيام بجميع الأعمال الزراعية والتجارية والصناعية المتعلقة بالأراضي ومنتجاتها. الحوت: **القيادات**، ص730.

(4) خلة: **فلسطين**، ص513. الحوت: **القيادات**، ص258. الكيالي: **وثائق**، ص268. السفري: **فلسطين**، ص195–196.

وفي الكلمة التي ألقاها في المؤتمر، أشار عضو اللجنة التنفيذية، ونائب الرئيس، ممثل جنين السيد فهمي العبوشي، إلى أن قضية فلسطين هي قضية أرض، لذا يجب الإسراع في جمع الأموال اللازمة؛ لأجل شرائها من الفلاحين المحتاجين، والذين يسعون إلى بيع ما يملكونه منها[1].

وبحلول عام 1935م، قرر الشباب الفلسطيني عقد مؤتمرهم الثاني في مدينة حيفا، ومن جديد، شكلت قضية الأرض المحاور الرئيسية للنقاش، وفي نهاية المؤتمر صدر عنه مجموعة من القرارات منها: تأليف لجنة خاصة للأراضي من الشباب العربي، تقوم بالطواف على القرى، والمدن بهدف تأسيس شركة لإنقاذ الأراضي، ومساندة الوطنيين الذين يعملون على إنقاذ الأراضي، ودعوة الحكومة إلى إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتسهيل انتقال الأراضي لهم، وفي حالة عدم استجابتها لهذه المطالب، فإن المؤتمِرين يؤيدون سياسة التظاهر ضدها[2].

6- حزب الاستقلال

تأسس الحزب[3]، في تموز من عام 1932م، واتخذ من مدينة القدس مقرا له، وبرز نشاط الحزب في مقاومة سياسة الانتداب، وتحديدا مجال مقاومة انتقال الأراضي العربية إلى اليهود، خلال الأعوام 1933-1936م، لذا نجده جعل من أهدافه: الاحتفاظ بالأراضي، ومنابع الثروة للعرب، كما طالب بإلغاء وعد بلفور، واستقلال البلاد العربية على اعتبار أنها جزء من سوريا الطبيعية[4].

وكان حزب الاستقلال على بيّنة من سياسة الانتداب، الهادفة إلى تهويد الأرض العربية،

---

(1) حسين: **مجموعة**، ص349.

(2) الكيالي: وثائق، ص369. قاسمية: **المواجهة، مجلة دراسات تاريخية**، ع35-36، ص93. السفري: **فلسطين**، ص197.

(3) شارك في تأسيس الحزب الذي عرف عنه مقاومته الاحتلال البريطاني السيدان؛ عوني عبد الهادي، وفهمي عبوشي. الذين أصبحا عضويين في لجنته المركزية بالإضافة إلى كل من السادة: عزة دروزة، أكرم زعيتر، صبحي خضرا، معين الماضي. العباسي: **السياسة**، ص107-108. قاسمية: **مذكرات**، ص160.

(4) دروزة: **حول**، ص309. خلة: **فلسطين**، ص517. قاسمية: **مذكرات**، ص161.

لذلك فقد حذّر الحزب من سياسة المندوب السامي البريطاني آرثر واكهوب (Arthur.Wauchope)[1]، والتي تتلخص في التقرب من الفلاحين؛ مدعيا حبهم، والإخلاص لهم، حتى أنه لقّب نفسه بصديق الفلاحين، وبيّن الحزب أن آرثر واكهوب في الواقع يطبق سياسة التهويد أكثر ممن سبقه من المندوبين، كما نبّه الحزب من خطر الاستمرار بسياسة نقل الأراضي العربية إلى اليهود[2]، وطالب بوضع تشريع يمنع هذا الانتقال[3]منعا باتا، وحذّر الحزب أنه في حالة عدم وضع هذا التشريع، فإن مشكلة الأرض ستبقى قائمة في تعقيداتها، وخطرها، وسيبقى اليهود مستمرين في الاستيلاء على المزيد منها، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى تلاشي العرب، وانهيار بنيانهم القومي[4].

7- اللجنة التنفيذية العربية

كانت اللجنة التنفيذية في طليعة القوى الوطنية، التي وقفت ضد سياسة حكومة الاحتلال البريطاني المتعلقة بالأراضي، ودعت إلى وقف بيعها من خلال مراقبة سجلاتها، وجمع المعلومات عن عمليات البيع المحتملة، ومحاولات وقفها، وذلك بمناشدة الأهالي، والاتصال المباشر مع الفلاحين في القرى، وتحذيرهم من عمليات بيع أراضيهم لليهود[5].

وفي 25 آب 1928م، أرسلت اللجنة برقية احتجاج إلى المندوب السامي في فلسطين "هربرت شارلس بلومر" على عمليات بيع أراضي مرج ابن عامر، من قبل عائلة آل سرسق،

---

(1) تلخصت سياسة واكهوب بخداع العرب من خلال إلغاء ضريبة العشر، وحل الأزمة المالي التي كان يعاني منها المجلس الإسلامي الأعلى، وتعين بعض أفراد الأسر الكبيرة في المركز " الهامة" في الدولة. ولكن العرب سرعان ما اكتشفوا بان المشاكل الرئيسة التي تعاني منها البلاد وخاصة الهجرة والأراضي قد ازدادت. دروزة: **حول**، ج3، ص87-88.

(2) رفضا للسياسة التي اتبعها واكهوب فيما يتعلق بالهجرة والأراضي، بعث كل من السادة فؤاد فياض، صدقي عطاري، عارف الشوفي، محمد سليم المعاني، عبد الله عزوقة، محمد خير لطفي، مصطفى عبد الله، جميل العبوشي، محمود سخا، توفيق المحمود، احمد العيسى، عبد الخالق الصغير محمد القاسم العدسة، إبراهيم الصباغ، ببرقية تضامن مع شباب نابلس وتأييدا لموقفهم القاضي بالإضراب العام 13 تشرين الثاني 1935م. زعيتر: **يوميات**، ص25.

(3) Stein: **The Land question**, p68.

(4) علوش: **المقاومة**، ص86. الحوت: **القيادات**، ص738. الكيالي: **وثائق**، ص297.

(5) الحسيني: **حقائق**، ص13. قاسمية: المواجهة، **مجلة دراسات تاريخية**، ع35-36، ص93.

وطالبت الحكومة، أن تمارس ضغوطها من أجل إيقاف عمليات البيع، وأن تعمل على إبقاء تلك الأراضي تحت تصرف الفلاحين، الذين عملوا فيها زمنا طويلا[1]، وفي نهاية الاجتماع أقسم الحضور: "نعاهد الله، والوطن على الاحتفاظ بالأراضي لبقائها عربية، وعدم بيعها لليهود رأسا، وبالوساطة، وعدم السمسرة في بيعها ... ونناشد كل عربي اعتناق هذا المبدأ، والعمل على تنفيذه بكل وسيلة، وأن نقاطع كل عربي يشتري من اليهود غير الأرض"[2].

وردا على التوصيات التي جاء فيها تقرير "جون هوب سمبسون" الذي بحث في قضية الأرض، أرسلت اللجنة التنفيذية العربية بمذكرة سريعة إلى وزير المستعمرات البريطانية اللورد باسفيلد(Passfield)بواسطة المندوب السامي، طالبت من خلالها اللجنة أن تمنع الحكومة البريطانية فورا نقل الأراضي العربية إلى غير العرب، ووقف الهجرة بشكل نهائي[3]، ومما جاء في تلك المذكرة أيضا: "أنه من الأهمية التأكيد على ضرورة الارتقاء بمستوى حياة الفلاحين المعوزين، وخاصة أولئك الذين حرموا بفعل اليهود من الأراضي التي كانوا يزرعونها هم وآباؤهم، وأجدادهم من قبل، ويجب أن تمنح هذه الفئة من الفلاحين أراض تقوم بإيوائهم... "[4].

وبحلول 24 شباط 1933م، عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا جديدا لها في القدس خصص لبحث مشكلتي الأراضي، والهجرة،وقد شارك في هذا الاجتماع وفد من قضاء جنين ضم كلا من: عوني عبد الهادي[5]، وفهمي العبوشي، وعبد الغني سنان، الذي طالب الحكومة بوضع تشريع، يمنع استمرار انتقال الأراضي العربية إلى اليهود[6]، كما تقرر إرسال وفد من اللجنة؛ لمقابلة المندوب السامي السير آرثر واكهوب حيث تم إبلاغه رفض اللجنة التعامل مع حكومة

---

(1) الكيالي: **وثائق**، ص84-85. جبارة: **المسلمون**، ص222.

(2) سليم: **نشاط**، ص256.

(3) قاسمية: **مذكرات**، ص145-146.

(4) **ن. م**، ص 152-153.

(5) أشار عبد الهادي في الاجتماع إلى أن الأسباب التي أدت لاندلاع ثورة البراق عام 1929م تكمن، باستمرار الهجرة وبيع الأراضي إلى الصهاينة وهو ما دفع بالحكومة لإصدار الكتاب الأبيض، الذي منع نقل الأراضي العربية إلى اليهود الكيالي: **وثائق**، ص305.

(6) الكيالي: **وثائق**، ص331.

الانتداب؛ بسبب تردي أوضاع العرب الاقتصادية، الناتجة عن فقدانهم أراضيهم بشكل كبير، وطالب أعضاء الوفد –الذي كان في عضويته كل من فهمي العبوشي وعبد الغني سنان من جنين–، المندوب السامي حماية الفلاحين من خلال سن قانون، يمنع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود منعا باتا، وبإغلاق باب الهجرة الصهيونية إلى فلسطين[1]، وفي اليوم التالي من الاجتماع أصدر المندوب السامي بيانا، رفض فيه مطالب العرب المتعلقة بوقف بيع الأراضي إلى اليهود، وأضاف في بيانه، أنه قدم إلى فلسطين بهدف تنفيذ أحكام صك الانتداب[2].

8- اللجنة العربية العليا

تشكلت اللجنة العربية العليا في نيسان 1936م، وذلك بعد أقل من أسبوعين على إعلان الإضراب الكبير، وبمبادرة من اللجان القومية في مختلف القرى، والمدن الفلسطينية، حيث أخذت على عاتقها قيادة الإضراب.

ومنذ تأسيسها، أعلنت اللجنة موقفها الرافض بوضوح لسياسة الانتداب، وطالبت بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومنع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود، وتشكيل حكومة وطنية[3]، بالإضافة إلى دعوتها الامتناع عن دفع الضرائب، ابتداء من 15 أيار، جاء ذلك في الاجتماع الكبير الذي عقد بمدينة القدس في7 أيار 1936م، وبمشاركة وفود تمثل مختلف المدن الفلسطينية[4]. وكان إصرار اللجنة على هذه المطالب، من الأسباب الرئيسية التي دفعت بالحكومة إلى اضطهاد أعضائها، ومنهم: أمين سرها، وممثل جنين فيها "عوني عبد الهادي"[5]، الذي تم اعتقاله في معتقل صرفند بحجة التحريض على الإضراب[6]، واعترافا بالدور السياسي

---

(1) خلة: **فلسطين**، ص525. الحوت: **القيادات**، ص880. الكيالي: **وثائق**، ص305.

(2) خلة: **فلسطين**، ص526.

(3) النحال: **سياسة**، ص79. زعيتر: **يوميات**، ص94.

(4) مثل قضاء جنين في هذا الاجتماع كل من السادة: أديب ألخالدي، وتوفيق المحمود، وحسن السيوفي، وعلي صبري الحاج سعد، وناظم العبوشي. زعيتر: **وثائق**، ص428.

(5) يعود في أصوله إلى مدينة جنين، ومع انه انتقل للسكن و أسرته في نابلس، إلا انه مثل جنين في العديد من المؤتمرات الوطنية. **الباحث**

(6) زعيتر: **وثائق**، ص428. الحوت: **القيادات**، ص337.

المحوري، الذي كان يقوم به السيد عوني عبد الهادي لجأت حكومة الانتداب إلى إجراء الاتصالات معه، حيث التقاه بالسجن المندوب السامي آرثر واكهوب ضمن وفد المعتقلين الذين اجتمع معهم، وطلب منهم العمل على وقف الإضراب، وكذلك التقاه بالسجن السيد سدني مودي (Sydny Moody)، كبير الموظفين البريطانيين في دائرة السكرتير العام لنفس الغرض[1].

وخلال هذا الإضراب برزت المواقف النضالية المميزة لقضاء جنين، تمثل ذلك من خلال: سرعة تشكيل اللجان القومية[2]، التي بادرت إلى قيادة الإضراب، وإلى تقديم عرائض على ممارسات سلطات الاحتلال، مثال على ذلك: ما حدث في25 نيسان 1936م، عندما قدّمت قرى مشاريق الجرار[3]مذكرة احتجاج للمندوب السامي، بواسطة قائمقام نابلس على الحوادث التي جرت في يافا، كما تضمنت المذكرة مجموعة من المطالب تمثلت: بتشكيل حكومة وطنية، وإيقاف الهجرة اليهودية، وسن قانون لمنع بيع الأراضي العربية إلى اليهود، وبين القرويون أنهم سيعملون على تنفيذ مطالبهم جميعها، وبشكل كامل، وأنهم على استعداد تام في البلاد للقيام بواجبهم في حالة عدم تحقيق آمال الأمة، بتنفيذ مطالبها بصورة تكفل لهم بقاءهم[4].

وفي 5 أيار، وبدعوة من اللجان القومية، عقد مؤتمر الفارعة، وبمشاركة وفود من قرى: سيريس، وصانور، وميثلون، والزبابدة، وصير، وقد أقسم الحضور على الدفاع عن أوطانهم حتى أخر نقطة من دمائهم، كما قرر مطالب الأمة المتعلقة بالهجرة والأرض و تشكيل الحكومة الوطنية[5]، وفي اليوم التالي من الاجتماع خرجت مظاهرة ضد سياسة الحكومة من مدينة جنين،

---

(1) زعيتر: **يوميات**، ص76-78. بويصير: **جهاد**، ص200. قاسمية: **مذكرات**، ص171-173.

(2) في 6ايار 1936م صدر بيان في جنين عن اللجنة القومية يدعوا اللجنة العربية العليا إلى مقاطعة الحكومة والامتناع عن الدخول معها في مفاوضات قبل أن تتحقق المطالب العربية، كما أعلن البيان انه لا يحق لأي حزب أو لجنة أن تتفاوض مع الحكومة أو تتخذ أية خطوة حاسمة دون إجراء استشارات مسبقة ضمن مؤتمر وطني. الكيالي: **تاريخ**، ص165-166.

(3) انظر الملحق رقم (21).

(4) زعيتر: **وثائق**، ص416-417.

(5) زعيتر: **يوميات**، ص87.

جنين، تصدى لها البوليس الانجليزي بالقوة، مما أدى إلى وقوع العديد من الإصابات بين المواطنين على أيدي قوات الاحتلال البريطاني[1].

وبعد اجتماع الفارعة بعدة أيام[2]، عقد اجتماع قروي كبير آخر في قرية سيلة الظهر، قدّم المجتمعون في نهايته عريضة احتجاج إلى المندوب السامي جاء فيها: "... إن العرب القرويين بصورة خاصة، أصبحوا في حالة تبيح لهم الجنوح إلى ما يعتقدون أنه السبيل الأوحد لإنصافهم ... وهم يدركون أن ذلك ناشئ عن السياسة الجائرة التي ما فتئ الانجليز يجرون عليها في هذه البلاد العربية ..."[3].

ومن الأحزاب، والجمعيات الأخرى التي كان لها موقفها الرافض من سياسية الانتداب: الحزب العربي الفلسطيني[4]، الذي نشط في مقاومة انتقال الأراضي العربية إلى اليهود، من خلال الرسائل، وبرقيات الاحتجاج، ففي نيسان من عام 1945م، بعث الحزب برسالة إلى اتحاد الأحزاب اللبنانية، يطالب فيها حث العائلات اللبنانية، على عدم بيع أراضيهم في قرية زبوبا لليهود[5]، وفي الرسالة التي بعث بها وكيل الحزب "توفيق الصالح الحسيني" مطلع آب من نفس العام إلى رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية الأستاذ "محمد بيهم"، كرر الحزب المطالب الأساسية للشعب الفلسطيني، والمتمثلة: بمنع الهجرة الصهيونية، ووقف بيع الأراضي إلى اليهود، وتأليف حكومة عربية دستورية[6].

---

(1) زعيتر: **يوميات**، ص91.

(2) اشترك في الاجتماع اللجان القومية في قرى: عرابة، وبرقين، ويعبد، وكفرراعي، وعجة، وفحمة، وعنزة، والرامة، وصانور، وقباطية، وتلفيت، وصير، وسيريس، وجبع، والفندقومية، والزاوية، وجربا، والكفير، ورابا، وعقابا، وعطارة، وبلعا، وجلقموس، وأم التوت، ودير أبو ضعيف، وفقوعة، ودير غزالة. زعيتر: **وثائق**، ص419.

(3) زعيتر: **وثائق**، ص419.

(4) أعلن عن قيام الحزب بمدينة القدس في 27اذار 1935م، وبمشاركة حسني الحافظ جرار، وعبد العفو أمين عن قضاء جنين. الحوت: **القيادات**، 17-48، ص884.

(5) حلاق: **فلسطين**، ص342.

(6) **ن. م**، ص349.

وفي برامجهم السياسية، حث كل من الحزب القومي السوري الاجتماعي[1]، وجمعية المشروع الإنشائي العربي، التي أعلن عن تأسيسها عام 1946م، وبمشاركة محمد العبوشي من جنين[2]، الأهالي إلى ضرورة احتفاظهم بأراضيهم، كما ادعيا للقضاء على الأسباب التي تدفع الفلاح إلى بيع أرضه، فقد جاء في المادة(3)من القانون الأساسي للحزب العربي الفلسطيني، أن الحزب سيعمل على: "مقاومة بيع الأراضي لليهود، وهجرة الصهاينة إليها، واستعمارهم إياها بجميع الوسائط الممكنة"[3].

أما جمعية المشروع الإنشائي، فإنها جسدت دعوتها بالحفاظ على الأرض من خلال قيامها، بشراء بعض الأراضي التي عرضها أصحابها العرب للبيع، كما حدث في قرية زبوبا، عندما نجحت الجمعية بشراء قطعة أرض تابعة للقرية، وتقع في مرج ابن عامر، مع العلم أن الجمعية قد فشلت في تسجيل تلك الأرض باسمها؛ لعدم اكتمال عملية التسوية في القرية، حيث تمكن الصهاينة من الاستيلاء عليها فيما بعد على أثر اتفاقية رودوس[4].

والجدير بالملاحظة على الصعيد الوطني، أنه وابتداء من المؤتمر الفلسطيني الأول الذي عقدت جلساته في مدينة القدس، خلال الفترة من 27 كانون ثاني، ولغاية 9 شباط 1919م، وحتى اندلاع ثورة البراق عام 1929م، بقيت المقاومة الوطنية الفلسطينية محصورة بعقد المؤتمرات، ورفع مذكرات الاحتجاج[5]، والمناشدات[6]، وفي بعض الأحيان الدعوة إلى

---

(1) تأسس الحزب عام 1936م ومثل قضاء جنين به مصطفى الرشيد، وفوزي القبلاوي. الحوت: **القيادات**، ص902.

(2) الحوت: **القيادات**، ص904.

(3) **ن. م**، ص743.

(4) دروزة: **حول**، ج4، ص38. **المشروع الإنشائي العربي تاريخه وتطوره**، ص17. الحزماوي: **ملكية**، ص344.

(5) شكل هذا الأسلوب احد الوسائل الرئيسية في المقاومة التي أبدها الشعب الفلسطيني ضد سياسة الحكومة حيث لم تختصر على فئة دون الأخرى بما في ذلك موظفي الحكومة الكبرى، كان منهم قائمقام جنين، عز الدين الشو. وحاكم صلح جنين، نسيب منيب طوقان. وطبيب إدارة الصحة في جنين، طاهر الخطيب. الحوت: **القيادات**، ص890-891.

(6) في نهاية المؤتمر الفلسطيني الثالث الذي عقد خلال الفترة من13-19كانون الاول1920م، أرسل المجتمعون ببرقية عاجلة إلى الملك حسين في مكة يشتكون فيها على سياسة المندوب السامي البريطاني الذي يعمل على تنفيذ وعد بلفور حتى قبل أن تتم المصادقة عليه من قبل عصبة الأمم، وعلى فتحه باب الهجرة أمام اليهود. فرد الحسين على البرقية إلى مفتي حيفا برسالة مقتضبة: " ليس لي ما أبديه في هذا إلا الأسى والحزن ". الحوت: **القيادات**، ص142.

التظاهر، والإضراب، كما أن المطالب الفلسطينية انحصرت خلال تلك الفترة أيضا: بإلغاء وعد بلفور، ووقف الهجرة اليهودية، ومنع بيع الأراضي إلى اليهود، ومنح فلسطين الاستقلال، ووحدتها مع سوريا، والحفاظ على حقوق الفلاحين العرب في الأحراج[1]، وإلغاء ضريبة الأعشار، وإقامة مصرف زراعي[2]. أما مقاومة الاحتلال البريطاني، فلم يكن شعارا مطروحا، وذلك لأن القيادات الفلسطينية التقليدية، كان لديها أمل حتى ذلك الوقت، بأن تغير بريطانيا سياستها، وتعمل على دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

9- الصحف الوطنية

عبرت الصحف الفلسطينية خلال فترة الانتداب بوجه عام، عن المواقف الفلسطينية باتجاهاتها المختلفة، ولكنها كانت تتفق بوجه عام، على ضرورة مقاومة انتقال الأرض العربية إلى اليهود، وسنعرض نماذج من هذه المقاومة "الإعلامية"، من خلال عرض لأبرز صحف فلسطين، اثنتان مستقلتان وهما: (الكرمل، وفلسطين)، وثالثة: تمثل المعارضة الفلسطينية، التي تجسدت في عائلة النشاشيبي، وحلفائهم، كآل عبد الهادي وهي(الدفاع)، ورابعة تمثل موقف القيادة الفلسطينية التقليدية آنذاك، والتي تجسدت في عائلة آل الحسيني، وحلفائهم وهي(الجامعة العربية).

أ- الكرمل[3]

جاء موقف جريدة الكرمل من قضية انتقال الأراضي إلى اليهود منسجما مع الموقف العام الذي اتخذته الصحف الوطنية من هذه القضية، حيث عبّرت الجريدة عن موقفها، برفض نزع

---

(1) كما جاء في المؤتمر السادس الذي عقد بمدينة يافا في 16 حزيران 1923م وبمشاركة الحاج شافع عبد الهادي. الحوت: **القيادات**، ص171-173.

(2) أضيفت هذه المطالب إلى المؤتمر الفلسطيني السابع الذي عقد بالقدس في 21 حزيران 1928م وبمشاركة وفد كبير من جنين ضم السادة: عوني عبد الهادي، وحسن السعد، ووسامي الحاج يوسف، ومحمد ديب الرشيد، ونافع العبوشي، وفهمي العبوشي، وفؤاد القاسم عبد الهادي، وأديب ألخالدي، ومحمد مسعود جرار، وعبد القادر اليوسف عبد الهادي. الحوت: **القيادات**، ص864.

(3) تأسست في حيفا عام 1908، كان رئيس تحريرها نجيب نصار، عرفت بموقفها الوطنية المعرضة للحركة الصهيونية وقد توقفت عن الصدور عام 1944م. العودة: **ملكية**، ص137.

ملكية الأراضي العربية، وتحويلها إلى اليهود، كما ساهمت في تعبئة الرأي العام في فلسطين ضد السماسرة، وبائعي الأراضي من كبار الملاك[1]، يتضح هذا الموقف من خلال المقالات الجريئة التي نشرتها الجريدة، وامتازت بها عن بقية الصحف، كموقفها من قانون نزع الملكية، فجاء على صفحتها الثانية في آب 1926م: "أول ما يخطر على بال من يقرأ هذا القانون أن إدارة فلسطين تعمل بالشق الأول من وعد بلفور فقط، وبالشق الأول فقط من المادة الثانية من صك الانتداب، أي وضع البلاد في ظروف سياسية، واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي، غير مبالية بالشق الثاني الذي يتطلب صيانة جميع حقوق الأهالي في فلسطين الدينية، والمدنية، وأول ما يخطر ببال من يطّلع على قانون نزع الملكية هذا، أن الحكومة لما فرغت من وضع يدها على الأحراج والسيطرة عليها، أي بعد ما نزعت أيدي الأهالي عن أملاكهم المشاعة التي ملكوها في عهد الدولة العثمانية، واستتب لها الأمر في ذلك، ووجدت أن المنازعة على الحقوق ضعيفة، لجأت إلى فبركة قوانينها؛ لتضع لها قانونا ينزع الملكيات الأخرى، ووضع هذا القانون، لتمهيد استملاك الأراضي، والمياه، والطرق، ولإزالة عقبة الأحكام التي تحول دون إنشاء الوطن القومي"[2].

وعندما وقعت اتفاقية غور المدورة[3]، عارضت الكرمل هذه الاتفاقية واعتبرتها غير متكافئة فقالت: "يبرز هنا بصور واضحة، عدم التكافؤ بين الطرفين المتعاقدين،فالحكومة بسلطاتها، وهيئاتها، ونفوذها في كفة، وبعض أفراد العرب الذين لا يتسمون بأي صفة رسمية لتمثيل قطاعات عريضة من فلاحي هذه الأراضي، بالإضافة إلى عدم تمتعهم بأي حقوق من حقوق المفاوض في الكفة الأخرى، مما يجعل كفة الحكومة، وكأنها وحدها في الميزان، الأمر الذي يضفي على الاتفاقية طابع قانون، وضعته الحكومة تحت اسم اتفاقية"[4].

---

(1) علوش: **الحركة**، ص109. الكيالي: **وثائق**، 18–39، ص75. محافظة: **الفكر**، ص141.

(2) **الكرمل**: ع مجهول، 1 آب 1926م، ص2.

(3) وقعت هذه الاتفاقية عام1921م بين حكومة الانتداب وبعض العرب الذين اعتبرتهم الحكومة ممثلين عن باقي العرب وبموجبها قسمت أراضي الجفتلك التي تشمل جميع أراضي بيسان وسمخ وغور الفارعة والبالغة مساحة اراضيها نحو 381771 دونما

(4) **الكرمل**: ع1953، 23 تشرين الأول 1925م، ص1.

وتابعت الجريدة عملية بيع الأراضي العربية إلى اليهود، وتتساءل بقولها: "ولسنا ندري ماذا تعمل الحكومة التي تتسامح بإجراء فراغ الأراضي، على الرغم أنها أصبحت أنقص كثيرا مما يحتاج إليه العرب". وتضيف: "أن سياسة الإفقار التي مشت عليها الإدارة حتى الآن، هي المسئولة بالدرجة الأولى عن هذه البيوع"[1]، وتقول: "فَشَكُوا كثيرا من الضائقة الاقتصادية التي زادها عدم إقبال الموسم ...وهبوط الأسعار..."[2].

وتعتبر الجريدة هذه البيوع بأنها "مؤسفة ومخيفة ...وعار علينا ألا نستطيع مقاومة نفر من السماسرة، والتغلب على الفقر في أمة كريمة عاملة"، وتدعو إلى عدم بيع السكان أراضيهم، فتكتب: "أيها الناس بيع أراضيكم قضاء مبرم على حياتكم، وحياة أنسالكم الاقتصادية، وخطر على حياتكم القومية، والوطنية، وكل قرية تباع هي كالحصن، يتخلى عنه الوطنيون، فيستولي عليه، وتتحصن فيه الخصوم، كل قرية تباع، معناها هزيمة وطنية أمام الغزوة الصهيونية"[3].

وتكشف الجريدة عن الحقيقة المرة، وهي أن جميع بيوع الأراضي تتم لصالح اليهود، فتقول: "لم نسمع أن عربيا اشترى أرضا ... في هذه الأوقات الحرجة، بل كل شهر نرى وكلاء خانكين المعروف يحضرون لتوقيع عقود بيع جديدة في دائرة الطابو، حيث يبيع العربي أرضه، ويعود لبيته متلبسا بجريمته، حاملا لأهله جواز الرحيل ملطخا بعلامات العار، فأين العرب، وأين الزعماء"[4]، وتطالب الجريدة الوطنيين، بالحفاظ على الأرض، على اعتبار أن ذلك من مقتضيات الوطنية فتكتب: "أراضي الوطن، يجب المحافظة عليها؛ كي لا تنتقل من أيدي أبنائه إلى أيدي الغير، فمن ينزع –بأية وسيلة كانت– الأراضي من أيدي المواطنين، ويبيعها لسواهم، فهو غير وطني"[5].

---

(1) **الكرمل**: ع1703، 10 أيلول 1932م، ص5.
(2) **ن. م**، ع1250، 4 تشرين الأول 1927، ص10.
(3) **ن. م**، ع1126، 29 تموز 1925م، ص2.
(4) **ن. م**، ع1743، 11 شباط 1934م، ص4.
(5) **ن. م**، ع1347، 20 نيسان 1929م، ص1.

وتتساءل الجريدة، عمن هم أعداء الوطن، فتعتبر أن "بائع الأرض الزراعية لغير مواطنيه بائع للوطن، من يحتال، أو يستحل أخذ أرض المزارعين –بأية وسيلة كانت– لبيعها لخصوم البلاد يرتكب في عرفنا الخيانة الأكبر من الكبرى، ويعتدي على الوازع الأساسي لقوى البلاد المختلفة، ومن يشتري أرض الفلاح الوطني؛ ليبيعها إلى الأجنبي، يأخذ القوت من أبناء الوطن ليميتهم جوعا"[1].

وتشير الكرمل إلى استفحال ظاهرة السمسرة في البلاد، بقولها: "لم تخل هذه الأمة لسوء الحظ من فريق من السماسرة الذين باعوا دينهم بدنياهم، ولم يردعهم شرف، ولا ضمير عن اقتراف جريمة الخيانة الوطنية، لقاء دريهمات معدودات، يأكلونها في بطونهم نارا وكبريتا، وهؤلاء الخونة الأدنياء، يقرؤون ويسمعون كل يوم اللعنات التي تنهال عليهم، ولكن ضمائرهم الميتة لا تتحرك، ودماءهم القذرة لا تجول في عروقهم حارة، ولا يبالون"، وتشّبه الجريدة السماسرة بالمرض الخبيث، الذي يفتك بالجسم، إن لم يتم علاجه، وتضيف، "... وداء السمسرة إذا استفحل في جسم الأمة، فهو مفض بها حتما إلى شر المصائب، إذا لم تسرع إلى معالجته بالوسائل الحاسمة، ففي كل جهة من جهات فلسطين، تنهش ذئاب الصهيونية، وكلاب السمسرة، والخيانة، ونحن قد قصرنا عملنا في مقاومة السمسرة العضال، على الأقوال دون الأعمال، وعلى التذكير دون التشهير، وهذا لا يكفي بل يزيد الداء استفحالا ". ومن ثم تدعو الجريدة إلى التشهير بالسماسرة تشهيرا فاضحا، من خلال إعلان أسمائهم على الملأ[2].

وتعتقد الجريدة، أنه بإمكان الفلاح الفلسطيني الحفاظ على أرضه، ووطنه إذا نزع من رأسه فكرة البيع بقولها: "إننا لا نستطيع أن نمنع بيع الأراضي إلا بوسيلة واحدة، ينبغي أن نقدمها على كل الوسائل الأخرى وهي، أن نقر في نفوسنا عقيدة الاحتفاظ بأرضنا، وعدم بيعها مهما كان الثمن عظيما، فالعقيدة، وحدها تستطيع الاحتفاظ بأرضنا، وإنقاذها من خطر البيع، وهذه العقيدة دينية وطنية معا، فإذا ضاعت الأراضي ضاع الوطن، وضاع الشرف، وذهبت الكرامة"[3].

---

(1) **الكرمل:** ع1328، 6 شباط 1929م، ص1.

(2) **ن. م**، ع1234، 27 كانون الأول 1933م، ص1.

(3) **ن. م**، ع1626، 9 تموز1935، ص1.

وتوجّه الكرمل كلامها إلى الفلاح فتقول: "أيها المزارع متى رأيت السمسار أقبل قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، واقرأ الفاتحة، وإن كنت نصرانيا، فارسم صورة الصليب وصل أبانا، وحافظ على زراعة الأشجار، فكلما غرست في أرضك شجرة ابتعد عنك السمسار خطوة"[1].

ولمواجهة هذا المرض، دعت الجريدة إلى عدم اليأس: "يلاحظ أن الوطنيين استولت عليهم الدهشة، وشيء من اليأس؛ بسبب كثرة السمسرة، وتعدد السماسرة، إنه لضعف يجب ألا يخامر نفوس الوطنيين، فالتهافت على السمسرة، وبيع الأراضي، هو نوع من الغربلة للزوان، والحبوب الميتة"[2]، كما دعت الجريدة عقلاء فلسطين، وأصحاب كل ذي رأي" أن يطوفوا مبشرين في القرى، وبين العشائر، ينهون الناس عن بيع الأراضي، ويصورون لهم الخيرات، والنعم، فلا يكفي أن ننهى الناس عن البيع، بل يجب إرشادهم إلى العمران، وإلى تعمير الأرض، والى غرس الأشجار، والنخيل، والموز، والبرتقال في الأراضي السهلية، والزيتون في الأراضي الجبلية"[3].

ب- الدفاع[4]

كان الدفاع عن الأرض، هو الهدف الذي أعلنت جريدة الدفاع انطلاقتها من أجل تحقيقه، فجاء على صدر صفحتها الأولى: "من لا أرض له لا وطن له"[5]. أيها العرب الفلسطينيون " أرضكم تراث أبائكم وجدودكم"[6]. "إنها الكرامة، والشرف، والكرامة والشرف لا ينفصلان، إنها الوطنية، والدين، والوطنية، والدين لا تعادلهما كنوز الأرض كلها، إنها العرض القومي، والعرض يسمو على المغريات قيمة ووزنا، إنها رضا الله الذي لا تساويه جبال الذهب، إنها ملك

(1) **الكرمل:** ع1311، 4 تشرين ثاني 1928م، ص8.

(2) **ن. م**، ع1149، 10 كانون الأول 1925م، ص2.

(3) **ن. م**، ع1305، 23 أيلول 1928م، ص1.

(4) صدرت في يافا عام 1934م، كان صاحبها ورئيس تحريرها إبراهيم الشنطي، وقد عبرت عن موقف المعارضة الذي كان يتزعمه حزب الدفاع، لذا فقد كانت اقل انتقادا لسياسية الاحتلال البريطاني من باقي الصحف الوطنية وقد توقفت عن الصدور مع نهاية الاحتلال. العودة: **ملكية**، ص146.

(5) **الدفاع**، ع15، 7 أيار1934م، ص1.

(6) **ن. م**، ع19، 11 أيار1934م، ص1.

الجيل القادم، لا ملكك أنت الذاهب الفاني ... إنها السائل الحي الذي يسيل مع مادة الحياة، فإذا انقطعت، انقطع الوريد، وانعدم المؤثر، والأثر" . "بع كل شيء إلا الأرض، ولا تشتري أي شيء إلا الأرض"[1].

إن هذه الشعارات التي تفاخرت بها جريدة الدفاع، منذ العدد الأول لصدورها حتى عام 1948م، تعكس بصورة واضحة الاهتمام الذي أولته جريدة الدفاع لقضية الأرض، حيث شكلت تلك الشعارات أحد الأسلحة الفعالة التي رفعتها الجريدة في وجه الحركة الصهيونية، والانتداب البريطاني، وكل الذين تخاذلوا في الدفاع عن أراضيهم، وألئك الذين تنازلوا عنها، لمصلحة أعداء الأمة، لذلك لم يكن من الغريب أن تطالب الوكالة اليهودية مرارا، وتكرارا من المندوب السامي آرثر واكهوب، أن يقوم بإغلاقها بحجة التطرف اللامحدود.

وبعد أن فشلت الوكالة اليهودية في تحقيق هدفها، والمتمثل بإغلاق الجريدة، لجأت إلى عرض المال على أصحابها مقابل التخفيف من حدة هجومهم على كل المتآمرين في موضوع الأرض فجاء ردها "الأرض سيفنا الذي سنحارب به، وترسنا الذي سنتلقى الضربات فيه، هي نقطة ثباتنا، وصمودنا في وقت الشدة، فمن يسلم سيفه، ويرمي رمحه أيها الفلسطينيون العرب، لا وطن له، ولا دين"[2].

وقدمت الدفاع فهمها للأرض، على أنها قضية وجود، أو عدم وجود، قضية حرية، أو استعباد، نقطة حياة، أو موت، ولذلك فإن تبني هذه القضية الرئيسية، والمهمة بالنسبة للشعب العربي الفلسطيني من جانب الجريدة التي نذرت نفسها أن تكون الصوت المرتفع المدافع عن عروبة الأرض، ليس بالأمر الغريب، أو المستهجن. وبيّنت الجريدة أن قضية الأرض في فلسطين، تمثل تجربة، ما عرفت الأمم، والشعوب الأخرى شبيها لها، ففي بلدان العالم، تباع الأرض، وتشترى بين أبناء الوطن الواحد، فلا خطر في النهاية على حاضر، ولا تهديد

(1) **الدفاع:** ع29، 18 تموز1934م، ص1.

(2) **ن. م**، ع59، 19 كانون الأول1934م، ص1.

لمستقبل، أما في فلسطين فمعنى بيع الأرض الواحدة ذهابها أبديا إلى المستعمر، الـذي يسـعى لإقامة دولته على أرضنا السليبة[1].

وساهمت الجريدة في فضح المخططات الصهيونية من خلال نشر أقوال زعمائها: (كدافيـد بن غوريون) الذي قال: "نريد سيادة على الأرض، ونريد قانونا يبيح لنا سلطة نزع ملكية أرض فلسطين"[2]، و(حاييم وايزمن)الذي قال: "خطتنا وضع العالم أمام الأمر الواقع، علينا أن نشتري، ونستولي على الأرض دونما بعد دونم، وشجرة بعد شجرة، وندخل مهاجرا بعد مهاجر، والنتيجة ستكون طبعا دولة يهودية "[3].

وانتقدت الجريدة بشدة موقف الساسة من قضية انتقال الأرض إلى اليهود، مع علمهم أنهـا الوسيلة التي تأتي بعد الهجرة؛ لإقامة الوطن اليهودي في فلسطين[4]، ووجهـت لهـم خطابهـا بالقول: "الأرض أيها السادة تدور بين رحى سلطات الانتداب، والحركة الصهيونية، الأولى تمهد للثانية، فتقيم دوائر الأراضي، وتعين اليهود مسؤوليين عنها، وتطلق العنان لهـم؛ ليعملـوا مـا شاءوا دون رقيب، أو حسيب"[5]. ودعت الجريدة هؤلاء الساسة إلـى اسـتخدام كـل الوسـائل "المعقولة" للضغط على حكومة الانتداب من أجل وقف هذه السياسة، مستعينين برصـيد الأمـة النضالي من أجل درء هذا المرض المستفحل الذي يسري في جسد الأمة[6].

وشنت الجريدة هجوما عنيفا على الملاكين العرب، والفلسطينيين "الكبـار" الـذين بـاعوا، ويبيعون الأرض إلى اليهود، ووصفتهم بأنهم خونة، ومارقون[7]، وخصت بالـذكر عائلـة آل سرسق اللبنانية، التي باعت إلى اليهود أربعمائة ألف دونم في سهل مرج ابن عامر، يسكنها ألف وسبعمائة وست وأربعون أسرة عربية، موزعة على اثنتين وعشرين قرية، ووصفت ما جـرى

(1) **الدفاع:** ع2971، 7 شباط 1945م، ص2.
(2) **ن. م**، ع2722، 13 نيسان1944م، ص4.
(3) **ن. م**، ع2966، 1 شباط 1945م، ص4.
(4) **ن. م**، ع3022، 9 نيسان1945م، ص2.
(5) **ن. م**، ع3021، 4 اب1945م، ص2.
(6) **ن. م**، ع3022، 9 نيسان 1945م، ص2.
(7) **ن. م**، ع206، 12 كانون الأول1934م، ص1.

بالمأساة[1]، التي تلتها مأساة أخرى، هي بيع أراضي وادي الحوارث البالغ مساحتها ثلاثين ألف دونم، والتي كانت تشرف عليه عائلة آل التيان، حيث تمكن الصندوق القومي اليهودي الكيرين كايمت من شرائها عام 1929م، بعد أن تم عرضها بالمزاد العلني، ووصفت الجريدة يوم الخميس 15 حزيران 1933م، يوم أجلت السلطات البريطانية بجنودها، الفلاحين عن أراضيهم في الوادي بأنه يوم أسود في تاريخ الأمة[2]، وتُتابع الجريدة حديثها عن المآسي التي حلّت بعد ذلك في أراضي وادي القباني، وبيسان، وباقي أراضي فلسطين.

وتتخذ الجريدة نفس الموقف من كبار الملاك الفلسطينيين، الذين قاموا ببيع الأراضي التي كانت بحوزتهم إلى اليهود، وقد نشر على ظهر صفحاتها أسماء كثيرة من هؤلاء، بما لا يتسع المجال للخوض فيها، ويلاحظ من خلال مراجعتنا لتلك الأسماء، أنها اشتملت على شخصيات وطنية، وزعماء، ووجهاء معروفين بمواقفهم المعارضة لبريطانيا والصهيونية[3]، واختارت أن توجه لهم موقفها تحت عنوان، أيها السادة الكبار؛ كل من باع أرضا هو خائن في نظرنا، سواء كان من آل الشنطي[4] أو غيره[5].

وحددت الجريدة طرق المحافظة على الأرض، والدفاع عنها، من خلال: محاربة السماسرة، ومقاطعتهم، وعدم التعامل معهم بأي شكل من الأشكال فقالت: "... واقطعوا كل صلة، وقرابة معهم، فليس أخاك من يتاجر باسمك، وباسم بلادك"[6]، كما سعت الجريدة إلى تفعيل دور رجال الدين، وعلمائه، وحثهم على إظهار موقف الأديان من قضية بيع الأرض، فجاء على صفحاتها" يكفينا صمت رجال الدين خلال الأعوام السابقة، وكأنهم يعيشون في جزيرة أخرى على كوكبنا، يكفينا سكوتهم القاتل ..."[7]. وقد نجحت المساعي التي بادرت إليها الجريدة، حيث بادر علماء

---

(1) **الدفاع:** ع2997، 11 اذار1945م، ص2.

(2) **ن. م**، ع47، 19 حزيران1934م، ص6.

(3) انظر **الدفاع** الأعداد: 2، 26،27،46،182، 199، 206، لسنة1934م.

(4) ركزت الصحيفة على آل الشنطي لأنها كانت ملكٌ للعائلة. **الباحث**

(5) **الدفاع:** ع231، 24 كانون ثاني1934م، ص7.

(6) **ن. م**، ع177، 18 تشرين ثاني1934م، ص4.

(7) **ن. م**، ع173، 13 تموز1934م، ص4.

فلسطين إلى عقد مؤتمرهم الأول في القدس يوم28 كانون الثاني 1935م، وأصدر خلاله الفتوى الشهيرة، والتي تنص على تكفير السماسرة، وتحريم التعامل معهم[1].

واقترحت الجريدة، أن تتم عملية التصدي لانتقال الأراضي العربية إلى اليهود من خلال، وضع خطط مدروسة، ومنظمة من أجل تحقيق هذه الغاية فقالت: "نحتاج إلى بنية اقتصادية متينة، إلى بنوك ومؤسسات مالية تأخذ على عاتقها رفعة الوطن وعلوّ شأنه، وبغير ذلك لن نستطيع التقدم خطوة واحدة إلى الأمام "[2]، وبناء على ذلك اقترحت الصحيفة، أن يقوم أصحاب رؤوس الأموال، والأغنياء بإقامة المؤسسات المالية المختلفة، التي تضع نصب عينيها إنقاذ الأراضي المهددة بالضياع من خلال التقدم لشرائها، وإقامة المشاريع الاقتصادية المتعددة عليها[3]، كما دعت الجريدة الأحزاب الفلسطينية المختلفة، والشخصيات الوطنية، لتأسيس الشركات المختصة بإنقاذ الأراضي العربية، ولذلك نجد الجريدة قد وقفت إلى جانب التجربتين العمليتين في مجال إنقاذ، الأراضي: وهما البنك العربي، والبنك الزراعي العربي، عام 1935م[4].

ج- الجامعة العربية[5]

جاء موقف الجريدة استمرارا للهجوم الذي شنته الصحف الفلسطينية على سياسة حكومة الانتداب، حيث انتقد إسرافها في سن القوانين، دون أن يكون لتلك القوانين أي مفعول فقالت: " أسرفت الحكومة في سن القوانين؛ لحماية المزارعين ...، فكانت تسن في كل سنة قانونا، أو أكثر من قانون، أو تعدل قانونا، تزعم فيه أن الغاية منه حفظ حقوق المزارعين، وصيانتها من عبث البائعين، وطمع الشارين، ولكننا على كثرة هذه القوانين، لم نر مفعولها، فقد اشترى اليهود

---

(1) **الدفاع:** ع234، 28 كانون ثاني1934م، ص5.

(2) **ن. م**، ع3028، 16 نيسان1945م، ص2.

(3) **ن. م**، ع181، 22 تشرين ثاني1934م، ص4.

(4) **ن. م**، ع188، 30 تشرين ثاني1934م، ص4.

5) أصدرها في القدس محمد منيف الحسيني عام 1927م، وكانت بمثابة الناطق باسم المجلس الإسلامي الأعلى والمدافع عن سياسيته أمام الانتقادات من الصحف الأخرى، وقد توقفت عن الصدور عام 1936م. العودة: **ملكية**، ص143.

بعد الاحتلال الأرض الواسعة، وأخرجوا سكانها منها دون أن تذكر الحكومة أنها سنت قانونا لحماية أولئك السكان البؤساء ..."[1].

ومن بين القوانين التي أشارت إليها الجريدة، قانون مستأجري الأراضي الزراعية الذي جاء مجحفا بحقوق المزارعين العرب، وقالت فيه إن "كل من يقرأ هذا القانون يشعر أنه جاء في صالح اليهود، فبعد أن كان قانونا 1920م و1921م ينصان على حفظ حقوق مستأجري الأراضي الزراعية، والمزارعين فيها، بالحصول على الأرض عينا في نفس القضاء شبيهة بالأراضي التي كانوا يزرعون فيها سابقا، أصبحوا الآن بفعل القانون الجديد منزوعي الحقوق في ملكية الأرض، ومعوضين عنها، بدراهم قليلة لا تفيد شيئا، ولا تتجاوز متوسط الإيجار السنوي عن سنة واحدة"[2].

وكانت الحكومة قد ساهمت من خلال القوانين التي سنتها في طرد آلاف الفلاحين من قراهم، وسمحت لليهود بالاستيلاء على أراضيهم، وهو ما دفع بجريدة الجامعة العربية إلى الوقوف موقف المعارض، والمهاجم لتلك السياسة، على اعتبار أنها كانت السبب في إفقار الفلاحين، وبالتالي اضطرارهم لبيع أراضيهم. ونشرت جريدة الجامعة مقالة تحت عنوان "لماذا نبيع الأراضي" جاء فيها، "إن الفقر هو الدافع الأساسي لبيع الأراضي حيث استغل "السماسرة" أمثال (خانكين)[3]، ومن يعمل معه حالة البؤس التي وصل إليها الفلاح، وتضيف الجريدة: "فالحقيقة أن خانكين السمسار اليهودي، ومن يعمل معه في شراء الأراضي العربية، هم بناة الوطن القومي اليهودي عمليا، وأنه لمن أكبر العار على عرب فلسطين أن يتقهقروا أمام خانكين، وأمثاله من اليهود المتفانين في خدمة مبدئهم، وقوميتهم، وأن تهوي أفئدة أصحاب

(1) **الجامعة العربية**: ع1148، 11 آب1933، ص1.

(2) **ن. م**، ع1840، 26 تشرين الثاني1934، ص1.

(3) كما اشرنا سابقا هو ليس سمسارا، وإنما كان مكلف من قبل الوكالة اليهودية بشراء الأراضي العربية، وبعد عام 1929م أصبح يعمل لصالح الصندوق القومي اليهودي الكيرن كايمت

الأراضي، والسماسرة نحو هذه الدريهمات التي يلوح لهم بها خانكين، فيسيل لعابهم، وينسون واجبهم الوطني، وما يحيق بهم، وببلادهم بعد ذلك من خراب ودمار"[1].

وحذرت الجريدة العرب من استفحال خطر السمسرة، واستمرار بيع الأراضي في فلسطين فقالت: "المساومات تجري، والعقود تسجل دون ما خجل، ولا حياء، فلقد رفع السماسرة، والبائعون القناع عن وجوههم، وأقدموا على بيع أرض الوطن لأعداء الدين، والوطن غير هيابين، ولا وجلين، ولا مفكرين في عظم الجريرة التي يقترفونها"، وقارنت الجريدة بين مرتكبي المنكرات والفواحش بأنواعها، وبين السماسرة فقالت: "وأي عربي في فلسطين من مرتكبي المنكرات بأنواعها أسوأ خلقا وأدنى نفسا من الذين يعملون على أن تنقل الأراضي من أيدي العرب إلى حيث لا تعود، هؤلاء هم السماسرة"[2].

وترى الجريدة أن الواجب الوطني يتطلب من كل شريف، أن ينبذ هؤلاء السماسرة" على كل وطني، أن يقاطع هؤلاء السماسرة، فإن رآهم بين قدميه، فليرفع عنهم أطراف ثوبه وإن مسوه، فليطهره من رجسه تطهيرا، وليرمهم بحجر الاحتقار، إنهم الخونة المارقون، فلا يخاف منهم هريرا"[3]. وتضيف الجريدة في مكان آخر "لقد آن الأوان للأمة، أن تشن مقاطعة حاسمة على هؤلاء السماسرة فلا، يشتري أحد منهم شيئا، ولا يبيعهم شيئا، ولا يخاطبهم، أو يعاشرهم، أو يصادقهم، لأنهم السوس الذي ينخر في جسم هذه الأمة التي ابتليت بهم"[4].

ومن المواقف المميزة التي تبنتها جريدة الجامعة العربية، أنها كانت أول الصحف الفلسطينية التي وافقت على مبدأ ضرب السماسرة، وأعوانهم فعلقت على ذلك بقولها: "هذه هي الطريقة العملية التي لا ينجح سواها في تلك الشرذمة الضالة الحقيرة من الناس، وذلك هو الدرس البليغ الذي يجب أن يلقيه عليهم الأهلون"[5].

---

(1) **الجامعة العربية**: ع23، 11 نيسان 1927م، ص2.
(2) **ن. م**، ع1018، 3 آذار 1932م، ص1.
(3) **ن. م**، ع مجهول، 7 تموز 1929م، ص4.
(4) **ن. م**، ع1130، 3 آذار 1933م، ص1.
(5) **ن. م**، ع1534، 1 شباط 1935م، ص1.

كما وتميزت جريدة الجامعة العربية عن غيرها من الصحف الفلسطينية، بأنها حَمّلتْ وبشكل صريح الأغنياء، والساسة من أبناء أمتنا المسؤولية عن بيع الأراضي، عندما قالت: "فالذنب واقع على رؤوس أغنيائنا في الدرجة الأولى، وعلى رؤوس هيئاتنا، ولجاننا الوطنية في الدرجة الثانية، فالأولون لا يتحسسون بمصائب الشعب، ولا يشعرون معه بالأهوال التي يعانيها، فإذا دُعوا إلى التضحية بشيء من أموالهم، أبوا ورفضوا، وإذا طُلب منهم أن يشتركوا في شركة لإنقاذ الأراضي، امتعضوا ورفضوا؛ لأنهم يخافون على أموالهم، فيتركونها مخزونة في الصناديق دونما فائدة، أما الهيئات، واللجان الوطنية، فلا تعنى إلا بالصياح، والاحتجاج، أو بوضع قرارات هي في الحقيقة والواقع قصاصات من ورق، لا تقدم ولا تؤخر في دفع الخطر"[1].

وتتساءل الجريدة في موضوع انتقال الأراضي، ومتى يمنع انتقالها من العرب إلى اليهود وتكتب" عندما صدر الكتاب الأبيض، استبشر الناس خيرا، وظنوا أن الحكومة لا بد مسرعة إلى سن قانون تمنع فيه بيع الأراضي، وانتقالها من العرب إلى اليهود؛ لكيلا تزيد الحال حرجا واضطرابا، ولكيلا يكثر عدد الذين لا أراضي لهم من العرب، ولكن هذا لم يحصل ويا للأسف، وها قد مضى على نشر الكتاب الأبيض بضعة أشهر، والعرب ينظرون بفارغ الصبر سن مثل هذا القانون دون أن تبدو لهم بارقة أمل، بل حصل ما هو أكثر ضررا، وابلغ أثرا... فأقبل الفريقان على البيع، والشراء بتهالك غريب ... فإذا كان في نية الحكومة سن قانون لمنع انتقال الأراضي، فلتشرع فيه قبل أن تنتقل البقية الباقية من أراضي العرب"[2].

د- فلسطين[3]

عالجت جريدة فلسطين مشكلة انتقال الأراضي من مختلف جوانبها، وحمّلت سلطات الاحتلال البريطاني المسؤولية الكاملة عن انتقال أي شبر من الأراضي العربية إلى اليهود، على

---

(1) **الجامعة العربية:** عدد مجهول، 13 شباط 1930م، ص1.

(2) **ن. م**، عدد مجهول، 6 شباط 1931م، ص1.

(3) صدرت في يافا عام 1911م، وكان رئيس تحريرها عيسى داود العيسى، عرفت باستقلاليتها ومعارضتها لسياسة الاحتلال البريطاني، وقد توقت الصحيفة عن الصدور مع نهاية الاحتلال عام 1948م. العودة: **ملكية**، ص140.

اعتبار أن سياسة الحكومة تهدف إلى تسهيل هذه المهمة، حيث كان أول عمل قامت به هو إلغاء القوانين العثمانية التي كانت تحرم انتقال الأراضي إلى غير السكان المحليين، وهو ما فتح المجال أمام اليهود للسيطرة على مزيد من الأراضي العربية[1].

وهاجمت الجريدة سياسة الانتداب في هذا المجال فقالت: "إن المنتدبين لم يستندوا في إلغاء القانون العثماني على غير قوة الحراب، والبطش، وإنهم استعاضوا عن القوانين الملغاة بأخرى لم يكن للأهليين رأي فيها ولا تمثيل، ولأن القانون يوضع دون أقل اعتبار لمصلحة المجموع في الحاضر، والمستقبل، إنما هو تحد للقانون ..."[2].

واعتبرت الجريدة قانون نزع الملكية بأنه "مكيدة لاغتصاب أملاك، وأراضي أهل البلاد، بعد أن اغتصبت حقهم السياسي، وهو مقدمة لتملك الشركات اليهودية أراضي أصحاب البلاد، بعد أن عجزت عن شرائها من أربابها"[3]، وتلخص الجريدة أسباب سن الحكومة للقانون الجديد بعدة أمور منها: فشل الحكومة بالسيطرة على حقوق الملكية لكثير من القرى، والقصبات لما أبداه، السكان من مظاهر الرفض، والاحتجاج، وامتناع الصهاينة عن شراء الأراضي، والأملاك بفلسطين بسبب ارتفاع قيمتها، لذا وضعت الحكومة هذا القانون؛ لتسهيل نزع ملكية الأشخاص بأثمان بخسة جدا[4].

وتعطي الجريدة العديد من الأمثلة على إقدام سلطات الانتداب على انتزاع ملكية مساحات شاسعة من أراضي فلسطين تحت اسم المصلحة العامة، دون أن تعوض أصحاب هذه الأراضي شيئا عن أراضيهم المصادرة، مستخدمة القوة لتحقيق هذه الغاية، وتضيف الجريدة بأن سلطات الانتداب كانت تعمد بعد ذلك إلى نقل ملكية تلك الأراضي إلى اليهود[5].

---

(1) **فلسطين:** ع 2361، 22حزيران 1933م، ص1.

(2) **الجامعة العربية:** ع2861، 2 شباط 1935م، ص1.

(3) **ن. م**، ع895، 30 تموز 1926م، ص2.

(4) **فلسطين:** ع891، 3 تموز 1926م، ص1.

(5) **ن. م**، ع925، 12 تشرين ثاني 1926م، ص3.

وتحت عنوان" العالم شاهد والتاريخ يسطر" كتبت جريدة فلسطين مقالاً جاء فيه "كلما تلفتُّ حولي، وشاهدتُ تزايد انتقال الأراضي في جميع أنحاء فلسطين من أيدي الوطنيين إلى أيدي الصهيونيين، أتساءل هل يمكن بقاؤنا طويلا في هذه البلاد، ونحن في تخاذلنا، وتعامينا عن هذه الحالة ؟. وقد ازداد تساؤلي هذا بعد أن سمحت الحكومة ببيع أملاك المدينين في وقت تبلبلت فيه أفكار الناس، وتشتت قلوبهم"[1].

وحمّلت الجريدة حكومة الانتداب البريطاني مسؤولية المأساة التي حلت بالفلاحين نتيجة انتقال أراضيهم إلي اليهود بقولها: "وأعظم سبب مباشر تقع مسؤوليته على الحكومة الحاضرة ما تضمنه صك الانتداب، وهو وضع البلاد في حالات سياسية، واقتصادية تسهل انتشار الوطن القومي اليهودي مع الضرائب الباهظة التي فرضتها لتقوم بذلك التعهد..."[2].

ونبهّت الجريدة الحكومة إلى خطورة انتشار مهنة السمسرة، وتسربها إلى صفوف بعض الموظفين في الحكومة بقولها: "... وكان على الحكومة أن تلزم كل واحد منهم، أن يحصل على رخصة بالسمسرة قبل أن يقدم على احتراف هذه المهنة الإجرامية، ولكن الحكومة أبت أن تصغي إلى تحذير الصحافة؛ لأنها تجد في تقييد السمسرة ما قد يؤثر على سرعة انتقال الأراضي، وهذا ما لا يتفق ومصالح اليهود، وإذا كانت حكومة فلسطين تصر على السكوت على جرائم السماسرة، فإننا ننصح أفراد الشعب، وهيئاتهم الوطنية إقامة دعاوي على كل سمسار لا يحمل رخصة، أو تلاعب في المهنة، أو ما إلى ذلك، مما تسكت عنه حكومة الانتداب، ولكن لا يسكت عنه القانون أمام المحاكم"[3].

واتخذت الجريدة موقفا مهاجما لحكومة الانتداب، لم تصل إليه أي جريدة فلسطينية من قبل بقولها: "وتضطلع حكومة فلسطين اليوم بأوفر حظ من مهنة السمسرة في اشد الصفقات شرورا، إن حكومة فلسطين لا تحمل رخصة رسمية بالسمسرة، وإن القوانين التي تسنها لتلغي بها

---

(1) **فلسطين:** ع454، 8 شباط 1922م، ص2.

(2) **ن. م**، ع2174/617، 12 تشرين ثاني 1932م، ص9.

(3) **ن. م**، ع2837/264، 3 كانون ثاني 1935م، ص1.

التشريع التركي الذي يحظر بيع الأراضي لغير أهل البلاد ... ثم ما يقوم في جانب هذه القوانين الشاذة من مختلف مظاهر الانتداب المعروفة، إنما هي كلها ضرب من شر ضروب السمسرة، والعمل على ترويجها، لإغراء أصحاب الحاجة من اليهود على الشراء، وأصحاب الأراضي من العرب على البيع..."، وتنصح الجريدة الانجليز بأن يغيروا اسم حكومتهم في فلسطين، فيجعلوها "حكومة فلسطين، هيئة انتداب وسمسرة أراضي"[1].

وتتناول جريدة فلسطين قضية اشتغال العديد من العرب، والفلسطينيين بالسمسرة، فتعتبر إن ما عانته فلسطين من هؤلاء السماسرة شبيه بما يعانيه المحكوم عليه من الآلام على كرسي الإعدام، وتضيف "إن هؤلاء السماسرة أشد خطرا على فلسطين من الاستعمار، ولولاهم لكان عرب فلسطين يتمتعون اليوم في بحبوحة الاستقلال"[2]، وتتساءل الجريدة "فهل لا يعرف هؤلاء أنهم يعملون على تنفيذ وعد بلفور بأنفسهم؟ وهل نسوا إخوانهم الذين في السجون، والذين ذهبوا ضحية هذا الوعد ؟ وهل هم لا يعرفون معنى القومية، وما سيحل بنا متى تسربت أراضينا لخصومنا ؟ إننا نسألهم أن يحكّموا وجدانهم فقط "[3]. وتتوجه الجريدة إلى الحكومة بالسؤال: هل من احترام الحكم، أن تبيح بيوع الأراضي في القرى التي لم يبق فيها من الأراضي ما يلبي حاجة كل عائلة[4]؟.

وانتقلت الجريدة إلى مرحلة جديدة في مواجهة السماسرة، وكشف مخططاتهم، وتمثَّلَ ذلك، بالإعلان على ظهر صفحاتها عن أسماء كل المتورطين في عمليات بيع الأراضي إلى اليهود، بغض النظر عن مكانتهم العائلية، أو الحزبية، وحذّرت الأمة بأن تلك العمليات ستؤدي إلى تشويه حقيقة الأوضاع في فلسطين، وإظهار الشعب الفلسطيني كالبائع لأرضه فقالت: "أيتها الأمة إن المندوب السامي قد طلب من دائرة الطابو كشفا بأسماء الذين باعوا أراضيهم، والذين

(1) **فلسطين:** ع2361/96، 22 حزيران 1933م، ص1.
(2) **ن. م**، ع1162، 5 تشرين الأول 1928م، ص7.
(3) **ن. م**، ع 1472، 8 أيار 1930م، ص8.
(4) **ن. م**، ع2917/34، 10 نيسان 1935م، ص1.

قد اشتروا اعتبارا من تاريخ 1922–1932م، وها هو بعد مدة وجيزة يكون جالسا على مائدة عصبة الأمم يشرح في تقريره حالة فلسطين، وما آلت إليه، فهل لنا أن نتعظ ؟"[1].

وكما يبدو فإن الحملة التي شنتها الجريدة على حكومة الانتداب من جهة، وعلى الباعة والسماسرة من جهة ثانية، قد ساهمت في حث اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني السابع على الانعقاد لمناقشة هذه القضية عام 1929م، وقد اتخذ المجتمعون في نهاية ذلك المؤتمر قرارا بالمحافظة على الأرض، وتحريم بيعها إلى اليهود، وأقسموا بالقول "نعاهد الله والوطن على المحافظة على الأراضي، وبقائها عربية، وألا نبيعها لليهود رأسا، أو بالواسطة، وألا نسمسر في بيعها... ونناشد كل عربي على اعتناق هذا المبدأ، والعمل على تنفيذه بكل وسيلة، وأن نقاطع كل عربي يشتري من اليهود غير الأرض"[2].

ثانيا: المقاومة المسلحة

أيقن الشعب العربي الفلسطيني عندما لم تستجب حكومة الانتداب البريطاني لمطالبه الخاصة بشأن وقف الهجرة، ومنع انتقال أراضيه إلى اليهود، بأن ليس أمامه سوى اللجوء إلى السلاح؛ لمنع إقامة الوطن اليهودي على أراضيه، فخاض الثورات المتتالية دفاعا عن هويته، ابتداء من اضطرابات حيفا، ويافا عام 1921م[3]، مرورا بهبة البراق[4]عام 1929م[1]، وانتفاضة يافا عام

(1) **فلسطين:** ع2140/182، 1 تشرين الاول1932م، ص3.

(2) **ن. م**، ع1318، 30 تشرين الأول 1929م، ص2.

(3) استمرت المواجهات في يافا وغيرها من المدن الفلسطينية الأخرى مدة 15 يوما ونتج عنها مقتل 157 عربي وجرح 705 آخرين، وقد اضطر الحكومة على إثرها إلى إرسال لجنة هايكرافت للتحقيق في أسباب الأحداث. علوش: **المقاومة**، ص49.

(4) البراق هو الحائط الغربي للمسجد الأقصى، وهو مقدس لدى اليهود لأنهم يعتبرونه الجزء المتبقي من هيكل سليمان الذي دمره الرومان. وقد ابتدأت احدث الثورة في 17 آب عام 1929م على اثر سقوط كرة قدم من ملعب هشموناي اليهودي في قطعة ارض مزروعة في البندورة يمتلكها عرب من قرية لفتا، وعندما حاول صاحب الأرض منع الشبان اليهود من اخذ الكرة تعرض للضرب من قبل المتفرجين اليهود فهب سكان القرية والقرى المجاورة لنجدة الفلاح، وسرعان ما تطورت الأحداث حتى بلغ عدد المشاركين فيها خلال فترة قصيرة إلى الآلاف اضطرت قوات الاحتلال البريطاني إلى التدخل لوقف الاشتباكات التي انتشرت في العديد من المدن الفلسطينية بعد صلاة الجمعة الموافقة 23 آب 1929م. العباسي: **السياسة**، ص97–98.

1933م، وصولا إلى خروج القسام المسلح عام 1935م، والإضراب الكبير عام 1936م، والذي تخلله التمرد الثوري، والشعبي المسلح ردا على عدم الاستجابة للمطالب الفلسطينية سالفة الذكر، وبخاصة قضيتا الهجرة، واستمرار نقل مزيد من أراضيهم إلى اليهود، وهو ما يعني تهديدا مباشرا لهويتهم القومية[2].

وبالفعل، فقد نجحت المؤسسات الصهيونية في مضاعفة مبيعاتها من الأراضي، فخلال عام 1933م، بلغ عدد صفقات بيع الأراضي من العرب إلى اليهود 673 صفقة، ارتفعت في العام التالي إلى 1178 صفقة بيع، والنتيجة أن هؤلاء البائعين أصبحوا من دون أرض، وقد توافقت هذه المعطيات مع صدور التقرير الذي قدمه المندوب السامي آرثر واكهوب إلى وزير المستعمرات البريطانية آنذاك، والذي أفاد بأن خمس القرويين من العرب قد أصبحوا بالفعل دون أرض يمتلكونها، وهو ما أدى إلى حدوث مشكلة متصاعدة للحكومة، بسبب ازدياد عدد هؤلاء بشكل مضطرد[3].

وفي ظل هذه المعطيات ظهر الشيخ عز الدين القسام[4]، الذي استطاع عبر تجواله في مناطق شمال فلسطين، بصفته موظفا في محكمة حيفا الشرعية، أن يتصل بالفلاحين، وينظم منهم خلايا سرية بهدف العمل ضد المحتلين الانجليز، حماة الغزاة الصهاينة[5].

---

(1) على اثر حوادث البراق واحتجاجا على سياسة حكومة الانتداب، عقدت اللجنة التنفيذية العربية اجتماعا لها في مدينة القدس وبمشاركة؛ عوني عبد القاسم، وفؤاد القاسم، وفهمي العبوشي، وقد عم الإضراب جميع المدن الفلسطينية استجابة لدعوة اللجنة، كما قررت جنين إرسال 300 جنيه لمساعدة المتضررين من الأحداث. الكيالي: **وثائق**، ص151.

(2) علوش: **الحركة**، ص18. عباسي: **فلسطين**، ص51-53.

(3) الكيالي: **تاريخ**، ص249-252.

(4) أورد الشيخ نمر حسن السعدي من قرية المزار والذي كان برفقة الشهيد عز الدين يوما استشهاده وأصيب أيضا في المعركة تفاصيل ما حدث فقال:" ... خرجنا من حيفا منذ شهر تقريبا... وبوصولنا إلى سهل بيسان قتلنا الجاويش اليهودي وقد كان معه جنديان عربيان فلم نتعرض لهما... ثم غادرنا باتجاه أحراش يعبد... وقد أرسلنا احدنا وهو محمد أبو قاسم خلف من قرية كفر قود يراقب لنا الطريق ويتجسس لنا على أفراد البوليس، ويظهر أن البوليس قد شاهده فأطلق النار عليه فاستشهد حالا... ". العباسي: **السياسة**، ص 122-123. زعيتر: **يوميات**، ص29.

(5) الكيالي: **تاريخ**، ص250. علوش: **المقاومة**، ص100.

وبحلول ليلة 26–27 تشرين الأول 1935م، وعلى إثر الإضراب الذي شمل كل المدن الفلسطينية احتجاجا على عملية تهريب السلاح إلى اليهود، غادر القسام مدينة حيفا، وبرفقته عدد قليل من رفاقه[1]، قاصدا منطقة جنين، بهدف دعوة الفلاحين فيها للجهاد ضد الانجليز واليهود[2]. وفي قرية نورس الواقعة إلى الشمال من مدينة جنين، كان مركز القسام، وعشرة من رفاقه، داخل مغارة لمدة عشرين يوما، وعلى أثر حادثة مقتل الشاويش اليهودي في المنطقة، طلب القسام من رفاقه المغادرة، وبعد خمسة أيام من السفر وصلوا إلى خربة الشيخ زيد في منطقة (الطرم) الواقعة إلى الشمال من قرية يعبد، ولكن سرعان ما اكتشف أمره من قبل سلطات الاحتلال، فقامت بمحاصرته، وبعض من رفاقه حيث دارت هناك معركة غير متكافئة بين الطرفين، استشهد على إثرها القسام وأربعة من رفاقه، كما اعتقل خمسة آخرون، في حين تمكن الباقون من الفرار[3].

وبالرغم من أن سلطات الاحتلال، قد تمكنت من القضاء على القسام، إلا أن حركته المقاومة تركت آثارا كبيرة في نفوس الأهالي، الذين أظهروا احترامهم العظيم له، واستعدادهم لمواصلة طريقه، شجعهم على ذلك تردي الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، بالإضافة إلى استمرار بريطانيا برفض مطالبهم الأساسية المتعلقة بالهجرة، والأراضي، والحكومة المستقلة، بل إن تلك الأوضاع، شجعت على نمو الأفكار التي جاء بها القسام، حيث لم يجد الشعب الفلسطيني أمامه طريقا في ظل هذه الظروف سوى إعلان ثورته.

---

(1) عثرت القوات البريطانية أثناء مطاردتها لجماعة القسام على بطاقة لمحمود سالم الزرعيني مكتوب عليها أسماء ثمانية مجاهدين هم: الشيخ عز الدين القسام، الشيخ فرحان السعدي، الشيخ حسن نمر السعدي، الحاج يوسف عبد الله الزيباري، حسن ابراهيم البابر، محمد يوسف المحمود، عربي بدوي بالإضافة إلى محمود السالم. مرعي: **زرعين**، ص40.

(2) أرسل الشيخ عز الدين قبل إعلانه للثورة احد رفاقه المقربين، وهو محمود سالم المخزومي من قرية زرعين إلى الحاج محمد أمين الحسيني يبلغه عن عزمه إعلان الثورة في منطقة شمال فلسطين، ويطلب منه إعلان الثورة في الجنوب، فاعتذر الحسيني قائلا:" إن الوقت لم يحن بعد لمثل هذا العمل، وان الجهود السياسية التي تبذل تكفي لحصول عرب فلسطين على حقوقهم. علوش: **المقاومة**، ص116.

(3) خلة: **فلسطين**، ص592. العباسي: **السياسة**، ص121. الكيالي: **تاريخ**، ص252. علوش: **المقاومة**، ص116–117.

وفي 15 نيسان 1936م انطلقت الشرارة الأولى للثورة، على أثر قيام ثلاثة من المجاهدين[1] بقيادة فرحان السعدي[2]، بالهجوم على قافلة سيارات يهودية كانت تمر على الطريق بين نابلس – طولكرم، حيث قتل يهودي وجرح آخرون، تبادل بعدها العرب واليهود العمليات الثأرية[3].

ومع اشتداد بأس الثورة، عقد قادة الفصائل في مناطق جنين، ونابلس، وطولكرم العديد من اللقاءات؛ بهدف خلق قيادة موحدة للثورة، وكان أهمها اللقاء الذي حضره فوزي القاوقجي في 22 آب 1936م، حيث تم اختيار القاوقجي قائدا عاما للثورة، بالإضافة إلى قادة الست وحدات الرئيسية العاملة في المنطقة، كان منهم ثلاثة من قضاء جنين[4]؛ وهم الشهيد فرحان السعدي، والشهيد محمد صالح الحمد أبو خالد[5]، وفخري عبد الهادي[6]، من قرية عرابة[7]، وكان إلى جانب هؤلاء القادة العديد من القادة الميدانيين، الذين استمروا في جهادهم حتى استشهادهم، ومن أبرزهم: عبد الفتاح العبد، وجميل خليل خنفر، ولطفي يوسف عثمان من سيلة الظهر، ومحمود

---

(1) هم محمود سالم المخزومي من قرية زرعين، وداود الديراني من قرية دير أبو ضعيف. مرعي: زرعين، ص41.

(2) من مواليد قرية المزار عام 1864م كان من بين المصابين في المعركة التي استشهد فيها الشيخ عز الدين القسام، كما شارك في إشعال الثورة الكبرى عام، وقد استطاعت سلطات الاحتلال إلقاء القبض عليه في قريته وتم إعدامه شنقا وهو صائما عام 1937م. زعيتر: **وثائق**، ص404. الحوت: **القيادات**، ص896.

(3) الكيالي: **تاريخ**، ص262. الدباغ: **بلادنا**، ق2، ج3، ص211.

(4) القادة الثلاثة الآخرين هم: عبد الرحيم الحاج محمد، وعارف عبد الرازق، وعطية محمد عواد. الرضعي: **ثورة1936**، ص49.

(5) من مواليد قرية سيلة الظهر عام1913م، انتقل إلى حيفا بالعاشرة من عمره طلبا للرزق، وهناك التقاء بالقسام وانظم إلى جماعته، وتوارى عن الأنظار بعد استشهاد القسام ثم عاود الظهور بعد إعلان الثورة الكبرى حيث أصبح من ابرز قادتها، وبقى كذلك إلى أن استشهد بعد عودته من المؤتمر الذي عقده قادة الثورة في دير غسانة قضاء رام الله. جرار: **اعلام**، ج3، ص95.

(6) من مواليد عرابة، ارتد عن الثورة وشكل بالتعاون مع فخري النشاشيبي وفريد ارشيد فصائل السلام التي دعمتها مصلحة الاستخبارات السرية البريطانية، حيث كانت تحت اشرف السير تشارلز تيجرت، وقد ساهمت هذه الفصائل إلى حد بعيد في مقاومة الثورة الفلسطينية عبر ملاحقة المجاهدين وكشف مواقعهم إلى القوات البريطانية. **CO 733/398 /75156**. انظر أيضا: علوش: **المقاومة**، ص147–148. خلة: **فلسطين**، ص712. الحوت: القيادات، ص896. الرضيعي: **ثورة 1936**، ص100. عباسي: **فلسطين**، ص57. سرحان: **سلسلة دراسات**، ص80.

(7) جرار: **أعلام**، ج3، ص95. الرضعي: **ثورة 1936**، ص49.

خضر من قرية زرعين، ويوسف الحمدان، وعلي الفارس من أم الفحم، ومحمود أحمد كيوان من اللجون[1].

وقد استطاع المجاهدون خلال تلك الثورة توجيه العديد من الضربات الموجعة إلى سلطات الاحتلال البريطاني، ونجحوا بقتل 70 من موظفيها الكبار، ممن عرفوا بمساندتهم للمشروع الصهيوني في فلسطين[2]، كان منهم الحاكم العسكري العام لمنطقة الجليل لويس اندروز (Lewis Andrews) الذي اغتيل من قبل عصابة الكف الأسود في مدينة الناصرة أمام الكنيسة الانجليكانية في 25 أيلول1937م[3]، وكذلك عملية اغتيال حاكم جنين موفت(Movet)، والذي نسبت المصادر البريطانية عملية التخطيط لها، إلى القائد محمد صالح الحمد، والتنفيذ إلى الشيخ القسامي محمد أبو جعب[4]من قرية قباطية[5].

والجدير بالذكر أن أولى محاولات استهداف الموظفين الكبار في السلطة جرت على اثر أحداث هبة البراق عام 1929م، عندما قام المجاهد محمد عبد الغني أبو الطبيخ من سكان قرية قباطية بإطلاق النار على المستشار القضائي للحكومة آنذاك "نورمان بنتويتش"، وقد اعترف بعد إلقاء القبض عليه بأنه أقدم على هذا العمل بدافع شخصي، وذلك بسبب مواقف بنتويتش المعادية للعرب[6].

---

(1) زعيتر: **وثائق**، ص404. الحوت: **القيادات**، ص896. كناعنة ومحاميد: **القرى**، ص33. جرار: **شعب**، ص172. سرحان: **سلسلة دراسات**، ص52.

(2) زعيتر: **وثائق**، ص463.

(3) حمادة: **تاريخ**، ص130. بويصير: **جهاد**، ص232.

(4) تمكنت السلطات البريطانية من إلقاء القبض على أبو جعب وتم وضعه في سجن اللطرون ولكنه تمكن من الهرب بمساعدة أحمد عبد الرحمن الحاج حسين من قرية صانور حيث كان يعمل حارسا في السجن. سرحان: **سلسلة دراسات**، ص230.

(5) سرحان: **سلسلة دراسات**، ص21.

(6) النمر: **تاريخ**، ج3، ص210-211.

وكان من نتائج تلك العلميات أن لجأت سلطات الاحتلال إلى سياسة تنفيذ حكم الإعدام بالمجاهدين، أو كل من تشتبه بمساندتهم[1]، وإعطاء مكافآت مالية قدرها 500 جنيه لكل من يدلي بمعلومات، تؤدي إلى إلقاء القبض على الثوار، الذين لم تنجح في اعتقالهم، بسبب تنفيذهم لعمليات قتل ضد موظفيها، كما أعلنت مكافأة قدرها 10000 جنيه لمن يرشدها إلى قاتل حاكم لواء الجليل أندروز[2].

كما قام المجاهدون في قضاء جنين، بشن العلميات البطولية ضد المستعمرات الصهيونية، والقوافل اليهودية، ودوريات الجيش البريطاني المتواجدة في مرج ابن عامر[3]، وملاحقة العملاء الذين عرف عنهم التعاون مع سلطات الاحتلال[4]، إلى جانب خوضهم العديد من المعارك منها معركة جبع[5]بقيادة محمد صالح الحمد، والتي استخدم فيها الجيش البريطاني الطائرات والمدافع، والمدافع، وقد بلغ من عنف المعركة، أن تمكن المجاهدون من إسقاط طائرة، وجرح قائدها ستيورات[6].

وتعتبر معركة اليامون[7]، في 3 آذار 1938م، بقيادة الشيخ عطية أحمد[8]،أبرز المعارك التي خاضها ثوار جنين آنذاك، وذلك بعد نجاح الثوار بقيادة عطية أحمد في الإغارة على مراكز الجيش، والشرطة في مدينة جنين، والاستيلاء على ما فيهما من ذخائر وأسلحة[9]. على أثر ذلك ذلك أصدر قائد اللواء السادس عشر في الجيش البريطاني ايفتس (Evets) أوامره إلى القوات

---

(1) كان ممن تم تنفيذ حكم الإعدام بحقهم شنقا من المجاهدين؛ الشيخ فرحان السعدي وسيد محمود، المزار. يوسف أبو درة، السيلة الحارثية. محمود عبد الرحيم عبد الرازق وخليل القاسم، جلقموس. عبد المجيد رجا، ميثلون. محمد سليم المحمود الحسن، عرابة. عارف الحمدان وحمدان المحمود ومنجد حمدان محمود، رمانة.حسن موسى يوسف أبو جلبوش ومحمد ديب طه، مركة. سامي طلال محمد، سيريس. محمد حسين أبو الرب، قباطية. عبد الله ابراهيم الشيخ عبد، جنين

(2) زعيتر: **وثائق**، ص475. بويصير: **جهاد**، ص267.

(3) النمر: **تاريخ**، ج3، ص250.

(4) زعيتر: **وثائق**، ص 202و215و224و278.

(5) تقع القرية على بعد 21كم إلى الجنوب من مدينة جنين، وتبلغ مساحة أراضيها نحو 24620دونما.

(6) جرار: **أعلام**، ج3، ص90.

(7) تقع القرية على بعد 8كم إلى الشمال الغربي من مدينة جنين، وتبلغ مساحة أراضيها نحو 20361دونما.

(8) ولد ونشأ في قرية بلد الشيخ قضاء حيفا، ثم انتقل إلى حيفا من اجل العمل وهناك التقى بالشيخ عز الدين القسام، كان الشهيد من بين المجاهدين الذين فجروا الثورة، كما قادهم في العديد من المعارك والعمليات البطولية والتي كانت أخرها معركة اليامون حيث استشهد فيها. جرار: **أعلام**، ج3، ص31.

(9) الكيالي: **وثائق**، ص616.

المتحركة بالتوجه إلى منطقة جنين وتمشيطها [1]، وقد نتج عن هذه المعركة استشـــهاد 39 مـــن المجاهدين، والنجدات التي هبت لمساعدتهم من القرى المجاورة، كان منهم القائد العام لمنطقـــة جنين الشيخ عطية أحمد[2].

وعلى أثر هذه المعارك، وغيرها في قباطية، ورابا، ورمانة، والسيلة الحارثية، وأم الفحم، استدعى حاكم جنين المستر موفت مخاتير قرى جنين، وأبلغهم علم الحكومة بالمساعدات التـــي يقدمها الأهالي للمجاهدين، وطلب منهم التوقف عن تقديم تلك المساعدات[3]، وبعد رفض الأهالي الأهالي لطلب المستر موفت، شنت قوات الجيش حملة واسعة من التنكيل بالســـكان فـــي قـــرى السيلة الحارثية، وسيلة الظهر[4]، وعرابة[5]، ورمانة. وتعتبر العقوبة الجماعية للأهالي شـــاهدا على وحشية الاحتلال البريطاني، ففي صبيحة اليوم التالي لمعركة رمانة التي حدثت في 16 آب 1938م، اقتحمت قوات الجيش القرية وقامت بتفتيش جميع منازلها، ثم ساقت رجالها إلى مقـــر الحاكم في جنين[6]سيرا على الأقدام، وبعد ساعات من الانتظار، أبلغهم الحاكم العسكري قـــراره بفرض غرامة مالية قدرها 200 جنيه عليهم، بالإضافة إلى عمل كل واحد منهم بالسخرة لمـــدة 15 يوما على الطريق ما بين رمانة–السيلة الحارثية[7]، ويبقى السؤال المطروح، هل نجحـــت المقاومة الفلسطينية في الحد من التوسع الاستيطاني في قضاء جنين.

لقد أشرنا سابقا أن المجاهدين ركزوا هجماتهم المسلحة خلال هبة البـــراق عـــام 1929م، والثورة الكبرى عام 1936م على التجمعات اليهودية في مرج ابن عامر، والتي كانت غالبيتهـــا تابعة لأقضيه بيسان، والناصرة، وحيفا، بعد أن نجح اليهود، وبالتعاون مع حكومـــة الانتـــداب البريطاني في الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي العربية هناك، أما المناطق التابعـــة

---

(1) الرضعي: **ثورة 1936م**، ص73–74.

(2) **ن. م**، ص73–74.

(3) زعيتر: **يوميات**، ص375.

(4) **ن. م**، ص161.

(5) **ن. م**، ص189.

(6) تقع رمانة على بعد 17كم إلى الشمال الغربي من مدينة جنين.

(7) زعيتر: **يوميات**، ص429.

إداريا لقضاء جنين فإن عمليات انتقال الأراضي فيها من العرب إلى اليهود بقي محدودا، واقتصر على مناطق معينة دون غيرها، وتحديدا في المناطق الشمالية من أراضي القضاء، وذلك إثر تمكن الحركة الصهيونية من ابتياع أراض لآل سرسق، وعبد الهادي في قريتي نورس وزرعين. ومع ذلك، فقد فشلت حركة الاستيطان في أراضي القضاء، حيث لم يتمكن اليهود من إقامة أي مستوطنة على تلك الأراضي حتى عام 1930م.

وتعتبر مستوطنة الجالود(Algalood)التي تم إنشاؤها على أراضي قرية نورس بالقرب من أراضي زرعين عام 1930م، أول مستوطنة يهودية نجح اليهود في إقامتها على أراضي قضاء جنين[1]، وفي عام 1933م تمكن اليهود من إقامة مستوطنة ثانية، وهي مستوطنة أفيتال (Avital)، على أراضي كانت تابعة لقرية زرعين[2].

ومع اندلاع الثورة الكبرى عام 1936م، توقفت عملية الاستيطان اليهودي في قضاء جنين، وبقيت كذلك حتى عام 1948م، عندما تمكن اليهود من إقامة مستوطنة يزرعيل(Yizreel)، في الجهة الشمالية الغربية من أراضي قرية زرعين، ثم كيبوتس يوسف كابلان في حي الغبارية، بالمنطقة المسماة ظهر الدار[3]، من أراضي قرية اللجون، والتي أصبحت تعرف فيما بعد باسم مجدو(Megidd)[4]، وبذلك نلاحظ بأن عمليات الاستيطان اليهودي في قضاء جنين كانت تختلف بشكلها العام عما كان عليه الوضع في فلسطين، حيث تم بناء عدد محدود من المستوطنات على أراضيها، حيث استغل اليهود فترة الهدوء النسبي التي سادت العلاقة بين الطرفين "العربي واليهودي"، وزادوا من عمليات شراء الأراضي العربية، في حين توقفت عمليات الاستيطان على أراضي القضاء بشكل كامل، أثناء الهبات الجماهيرية المتواصلة، وهو ما يؤكد على الدور الايجابي الذي لعبته المقاومة الفلسطينية في الحد من التوسع الاستيطاني اليهودي على أراضي القضاء.

---

(1) مرعي: **زرعين**، ص55.

(2) ألخالدي: **كي لا ننسى**، ص55. طه: **فلسطين**، ص26.

(3) كناعنة و محاميد: **القرى**، ص8.

(4) الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص173. ألخالدي: **كي لا ننسى**، ص60. طه: **فلسطين**، ص27.

الخاتمة

نتائج الدراسة

الخاتمة

شكلت الأرض في فلسطين محور النشاط الصهيوني، وهدفا لإقامة مشاريعها الاستيطانية، مستخدمة في سبيل تحقيق هذا الهدف كل الإمكانيات، والوسائل المتاحة لها.

ولقد ساهمت قوانين الأراضي العثمانية في تغير معالم الملكية في فلسطين، تجسد ذلك من خلال بروز فئة كبار ملاك الأراضي من الدول العربية المجاورة، والتي تمركز نشاطها بشكل واسع في لواء الشمال، حيث تمكنت تلك الفئة من استغلال الظروف السياسة، والاقتصادية، وجهل الفلاحين، وقامت بتسجيل مساحات واسعة من الأراضي على نفسها في دوائر الطابو.

ومع صدور قانون تملك الأجانب، أخذ هؤلاء الملاكون أمثال: آل سرسق، والمطران ببيع ما حصلوا عليه من أراضي الفلاحين إلى الحركة الصهيونية، ووكلائها من المرتزقة، والسماسرة، دون أن يكون لهم أدنى ارتباط في هذه الأرض، واضعين نصب أعينهم تحقيق أكبر عائد ممكن من الأرباح.

وقد أوضحت الدراسة، أن سوء الأوضاع الاقتصادية التي عانى منها الفلاح في ذلك الوقت، كانت السبب الرئيسي الذي أجبر بعضهم على التنازل عما كان بين أيدهم من أراضي، ليس إلى اليهود وإنما إلى أصحاب النفوذ والأعيان من العرب، حيث تبين لنا من خلال هذه الدراسة، أنه من أصل نحو54 ألف دونم، قد تم تسريبها إلى اليهود في قضاء جنين، كان هناك نحو 53 ألف سربتها العائلات الكبيرة، مع العلم أن كل ما تم بيعه من أراضي القضاء بلغ نحو 1.5 من مجمل مساحة أراضيه البالغة نحو 835 ألف دونم، وذلك حسب إحصاءات الحكومة لعام 1945م.

سعت الحركة الوطنية الفلسطينية جاهدة من أجل التصدي لمحاولة الحركة الصهيونية التغلغل في الأراضي العربية، واستعانت في سبيل تحقيق هذا الهدف، بكل الوسائل، والإمكانيات المتاحة أمامها، فنجحت في ذلك أحيانا ووقفت عاجزة أحياناً أخرى.

نتائج الدراسة:

1- كان الهدف الأساسي الذي من أجله سنّت الدول العثمانية قانون الأراضي، هو تجسيد ملكية الأفراد لتلك الأراضي، وإعطائهم فرصة تسجيلها بأسمائهم في دائرة الطابو، فكان باستطاعة المزارع أن يثبت ملكيته للأراضي التي فلحها لمدة ثلاث سنوات متتالية، وبذلك يصبح صاحب حق التصرف بتلك الأراضي، وما يشتمل بعد ذلك من عمليات البيع، والرهن، والتأجير، أو الوقف.

2- سنت سلطات الاحتلال البريطاني على فلسطين مجموعة من القوانين المتعلقة بالأراضي، بهدف حماية صغار الفلاحين، إلا أن تلك القوانين لم يتم العمل على تنفيذها بشكل جدي؛ مما أدى إلى استمرار عمليات نقل الأراضي العربية لليهود تحت حراب المحتلين، وهو ما يؤكد بان حكومة الانتداب، لم تكن جادة في حماية الفلاح الفلسطيني، عندما سنت تلك القوانين، وإنما كانت تهدف إلى تجميل صورتها، وإسكات المعارضين لاحتلالها لفلسطين.

3- نتج عن سياسة الاحتلال البريطاني اتجاه الأراضي العربية، أن تردت الأوضاع الاقتصادية للفلاح الفلسطيني، الذي وجد نفسه غارقاً في الديون، وبالتالي لم يعد قادرا على دفع الضرائب المتنوعة التي فرضتها عليه سلطات الاحتلال، وهو ما أجبر الكثير منهم على ترك أراضيهم.

4- استغلت الحركة الصهيونية ذات الموارد، والإمكانيات الكبيرة، مدعومة من قبل سلطات الاحتلال، عجز الفلاح الفلسطيني، وجشع فئة الملاك العرب الكبار، وقامت بشراء مساحات واسعة من الأراضي العربية بأثمان زهيدة.

5- أدركت الحركة الوطنية الفلسطينية منذ فترة مبكرة خطورة المساعي الصهيونية ذات الأبعاد السياسية، الهادفة إلى إقامة وطن قومي في فلسطين، بدعم وتأيد كاملين من قبل سلطات الاحتلال البريطاني، فقاومت تلك المشاريع بالوسائل السلمية تارة، والمظاهرات، والثورات المسلحة ضد اليهود، وسلطات الاحتلال البريطاني تارة أخرى.

6- شارك رجال الدين، وأئمة المساجد، والوعاظ في التصدي لعمليات نقل الأراضي العربية لليهود، من خلال الزيارات الميدانية التي كانوا يقومون بها للقرى، بهدف تحذير الأهالي من خطورة بيع أراضيهم لليهود، أو من خلال الفتاوى التي أصدروها في تحريم بيع أراضي العرب لليهود، وأعوانهم من السماسرة العرب، حيث اعتبروهم خارجين عن ملّة المسلمين، ويجب مقاطعتهم وعدم الصلاة عليهم، وعدم دفنهم في مقابر المسلمين، حتى وإن كانوا ذوي قربى.

7- ساهمت الصحف الوطنية في معركة الدفاع عن الأراضي العربية، فقامت بنشر أسماء باعة الأراضي من كبار الملاك، بغض النظر عن صفتهم الاعتبارية، فاعتبرتهم الصحف، هم والسماسرة خارجين عن الصف الوطني، ودعت الأهالي إلى ضرورة نبذهم، ومقاطعتهم، وعدم التعامل معهم.

8- على الرغم من كل الجهود، والتضحيات التي قدمها الشعب العربي الفلسطيني، إلا أنه لم يستطع إفشال المشروع الاستيطاني الصهيوني بشكل كامل، ويعود السبب في ذلك إلى مدى التحالف الذي ربط ما بين الحركة الصهيونية من جهة، وصناع القرار السياسي في لندن من جهة ثانية، أضف إلى ذلك ضعف الأداء السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية، التي تجنب بعض قادتها الاصطدام مع حكومة الاحتلال، وذلك خشيةً منهم على مصالحهم الشخصية، والعائلية التي كانت، ومما أدى إلى إضعاف الموقف الوطني الفلسطيني، ويدل على ذلك ما حدث في ثورة عام 1936م، عندما أقدم فخري النشاشيبي، وبالتعاون مع فخري عبد الهادي، على تشكيل فرق السلام التي لعبت دورا سلبياً ضد نشاط الثورة الفلسطينية آنذاك.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أ- المصادر الأولية:

وثائق مركز إحياء التراث الإسلامي في أبو ديس وتتضمن:

1- كتاب مفتي جنين محمد أديب الخالدي إلى سماحة رئيس المجلس الإسلامي الأعلى بخصوص التعديات الجارية (آنذاك) على أراضي وقف جامع الشيخ حسن العاروري في السيلة الحارثية، ملف رقم **4/25/1.2/10. و4./25/1.18/10**

2- كتاب يوسف المحمود وسامي الحاج يوسف من السيلة الحارثية إلى المجلس الإسلامي يظهران فيه رغبتهما حل اتفاق بيع أراضيهم إلى اليهود، مقابل مساعدة المجلس لهم بحل أزمتهم المالية، ملف رقم **4/29/6.1/10.**

3- كتاب مأمور الأوقاف في نابلس إلى المجلس الإسلامي الأعلى حول التعديات على أراضي وقف الشيخ حريش، ملف رقم **4/29/1.3/10. 4/22/9.2/10.**

4- كتاب مراقب الأوقاف العامة إلى المجلس الإسلامي الأعلى حول تعديات نفر من آل عبد الهادي على وقف الحاجة فاطمة خاتون وبيع بعضها إلى شفيق الخياط وإخوانه، ملف رقم **4/61/9.6/10.**

5- كتاب مأمور أوقاف نابلس إلى مخاتير قرية زبوبا ولجنتها عن التعديات الجارية على أراضي الوقف في القرية والمعروفة بأرض الفقراء والعائدة لوقف الشيخ حمدان، من قبل احمد الشيخ علي ومحمد الشيخ يوسف، ملف رقم **4/47/9.4/10.**

6- كتاب مفتي جنين محمد أديب الخالدي إلى رئيس المجلس الإسلامي الأعلى حول التعديات الجارية على أراضي وقف جامع مقيبلة، ملف رقم **4/25/1.4/10.**

7- كتاب محامي الأوقاف في جنين إبراهيم بكر إلى رئيس مجلس الأوقاف، حول تعديات بطريرك اللاتيين على قطعة ارض تابعة للأوقاف، ملف رقم **4/64/1.12/1.**

8- كتاب أهالي عرابة إلى المجلس الإسلامي الأعلى، يطالبونه وضع المجلس يده على أراضي الأوقاف في القرية، ملف رقم **4/30/3.1/10**. و ملف رقم**4/47/9.4/10**.

9- كتاب إدارة الأوقاف إلى الحكومة، يطالب بتخصيص وتثبيت العشر الوقفي من جميع أراضي قرية يعبد، ملف رقم .**4/45/6.4/3/7**.

10- رسالة كاتب أوقاف جنين إلى مدير الأوقاف العامة يخبره بأن نصف أراضي يعبد هي أراضي وقفية، ملف رقم **4/45/6.4/3/70**.

11- كتاب أهالي قرية المغير حول السماح لهم باستخدام أراضي أحراش القرية التابعة لوقف سيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام، ملف رقم **4/22/1.23/10**.

12- قرار محكمة أراضي نابلس بنزع ملكية الأراضي المحيطة بمدرسة البنات الأميرية في جنين، بموجب قانون نزع الملكية، ملف رقم **4/38/1.1/10**.

13- موافقة المجلس الإسلامي على شراء أراضي وقفية الحاجة شمسه حاتم زوجة حافظ عبد الهادي، ملف رقم4/21/5.1/10. ومن ثم تأجيرها إلى الحكومة، ملف رقم **4/21/9.1/10**.

14- وقف أراضي تعنك، ملف رقم **4/48/1.13/10**.

15- وقف أراضي الرامة، ملف رقم **4/45/6.4/3/70**.

16- وقف أراضي سيلة الظهر، ملف رقم **4/57/6.7/3/70**.

17- وقف أراضي كفيرت، ملف **رقم 4/45/6.4/3/70**.

18- وقف أراضي عنزة، ملف **رقم 4/45/6.4/3/70**.

19- وقف أراضي قفين، ملف رقم **4/30/3.1/10**.

20- أراضي وقف سيدنا الخليل عليه السلام، ملف رقم **4/45/6.4/3/70**.

كتاب مساعد مدير الأراضي في جنين إلى مدير الأوقاف العامة، يبين حجم مساحة الأراضي الوقفية في جنين، ملف رقم **4/45/6.4/3/70**.

21- وقف أراضي الحاج ديب المكحل في جنين، ملف رقم **4/30/9.3/10.**

22- كتاب مفتش المحاكم الشرعية إلى قاضي جنين، حول محاولة ورثة الحاج ديب المكحل تسجيل الأراضي التي أوقفها، على أسمائهم، ملف **رقم 4/38/9.7/10.**

23- وقف أراضي قرية ميثلون، ملف رقم **4/45/6.4/3/70.**

24- الدعوى التي رفعها المجلس الإسلامي الأعلى على محمد يوسف الحاج مصطفى، وعلي الشيخ علي، احمد الشيخ علي، بسبب تعديهم على أراضي وقف الشيخ حمدان المعروفة بأراضي القصرية، ملف رقم **4./47/9.4/10**

25- التقرير الشهري الذي رفعه واعظ جنين سعيد اليعقوبي إلى المجلس الإسلامي الأعلى عن شهري شباط آذار 1937م، ملف رقم **./37/5.43/1/60.**

26- كتاب المجلس الإسلامي الأعلى إلى المندوب السامي حول الأوضاع الاقتصادية المتردية للفلاحين ومطالب المجلس السياسية، ملف رقم **./34/8.1/55.**

27- كتاب الحكومة حول الأراضي المندرسة، ملف رقم **4/23/1.16/10.**

28- القرى التي تدفع الحكومة أعشارها للمجلس الإسلامي الأعلى حسب اتفاقية 1932م، ملف رقم **4./40/6.10/3/70**

29-كتاب مأمور أوقاف نابلس إلى مدير الأوقاف العامة يشتكي له من ممارسات مأمور التسوية المستر ملر وخاصة فيما يتعلق بأراضي قرية المنسي، ملف رقم **4/45/6.4/3/70.**

- ملفات دائرة الأراضي والتسجيل والمساحة في جنين (الطابو):

1- سجل أراضي قرية مقيبلة.

2- سجل أراضي قرية بيت قاد.

3- سجل أراضي قرية برطعة.

4- سجل أراضي قرية سالم **24/1312/81.**

5- سجل أراضي قرية السيلة الحارثية **44/1258/23.**

6- سجل أراضي قرية زرعين **16/1299/106.**

- سجلات الأراضي الوقفية التابعة لمديرية **أوقاف محافظة جنين.**

- ملف الأراضي الحرجية التابع **لوزارة الزراعة، مكتب جنين.**

- وثائق بحوزة الأهالي وتتضمن:

1- أسماء مالكي الأسهم في أراضي قرية فراسين، محفوظة لدى السيد **شوقي فخري عبد الهادي.**

2- سندات تسجيل أراضي قرية فراسين، محفوظة لدى السيد **شوقي فخري عبد الهادي.**

3- سندات تسجيل الأراضي التابعة لعائلة آل جرار في قرية برقين، محفوظة لدى السيد **فؤاد العاهد جرار.**

4 حجج بالأراضي التي اشتراها عوض آغا الجرار في قرية برقين،محفوظة لدى السيد **فؤاد العاهد جرار.**

ب- المصادر الثانوية:

1- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن: (ت 874هـ)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة،** 12ج، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1992م.

2- الحموي، ياقوت: (ت 626هـ)، **معجم البلدان،** 5 أجزاء، دار الفكر، بيروت-لبنان، ب. ط، ب. ت.

2- درايتون، روبرت هاري: **مجموعة المناشير والأوامر والقوانين الفلسطينية**، 4مج، مطبعة دير الروم، القدس-فلسطين، ب. ط، 1936م.

3- الدروزة، عزت: **حول الحركة العربية**، 6 أجزاء، المكتبة العصرية، صيدا-لبنان، ب. ط، 1959م.

4- روحي، حسين: **المختصر في جغرافية فلسطين**، Printing Press Jerusalem، القدس-فلسطين، ط1، 1923م.

5- زعيتر، أكرم: **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية** (1918-1939م)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان، ط2، 1984م.

6- زعيتر، أكرم: **يوميات الحركة الوطنية الفلسطينية** (1935-1939م)، منشورات اليسار، باقة الغربية-فلسطين، ط2، 1988م.

7- السفري، عيسى: **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، جزءان، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، رام الله-فلسطين، ط3، 2001م.

8- سمبسون، جون هوب: **تقرير عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران**، مطبعة دار الأيتام، القدس-فلسطين، ب. ط، 1930م.

9- الصفدي، صلاح الدين بن أيبك: (ت 764هـ)، **الوافي بالوفيات**، 22ج، فرانز شتايز فيسبان-ألمانيا الغربية، ط2، 1974م.

10- الطاهر، علي ناصوح: **شجرة الزيتون**، مطبعة الأردن، عمان-الأردن، ب. ط، 1948م.

11- الغوري، إميل: **المؤامرة الكبرى لاغتيال فلسطين ومحق العرب**، دار النيل للطباعة، القاهرة-مصر، ب. ط، 1955م.

12- الفيروزأبادي، حمد بن يعقوب: (ت 817هـ)، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط1، 1407هـ.

13- القلقشندي، أبو العباس احمد: (ت 821هـ)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، 14ج، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، ب. ط، 1963م.

14- المر، دعيبس: **أحكام الأراضي المتبعة في البلاد المنفصلة عن السلطة العثمانية**، جزءان، مطبعة بيت المقدس، القدس-فلسطين، ب. ط، 1923م.

15- المقريزي، تقي الدين أبو العباس:(ت 845هـ)، **السلوك لمعرفة دول الملوك**،4 أجزاء، تح: محمد مصطفى زياده، ب. ن، القاهرة-مصر، ب. ط، 1939م.

16- ابن منظور، محمد بن مكرم: (ت 711هـ)، **لسان العرب**، 15ج، دار صادر-بيروت، ط1، ب. ت.

17- النمر، إحسان: **تاريخ جبل نابلس والبلقاء**، 4 أجزاء، مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية، نابلس-فلسطين، ب. ط، ب. ت.

18- نيوتن، فرانسيس أميلي: **خمسون عاما في فلسطين**، ت: وديع البستاني، مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية، نابلس-فلسطين، ب. ط، 1947م.

19- الهداوي، سامي: **حقائق وإحصاءات**، مطبعة دير الروم الأرثوذكس، القدس-فلسطين، ب. ط، 1957م.

20- أبو يوسف: **كتاب الخراج**، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة-مصر، ط6، 1397هـ.

- **أرشيف وزارة المستعمرات البريطانية ويتضمن:**

1- Anote on inter view with brodetsky, 4 August 1933,

CO 733/234/17272/ part 2.

2- Brief On Governments Proposals for the Protection of small owners by reservation of Areas**, CO733/290.**

3- HC to Colonial Secretary, personal Cable, 31 December 1935,

CO 733/272/ 75072.

4- Not on talk of Chancellor with Shuckburgh, 7 May 1931, **CO**

733/197/ 87050, part 2 .

5- Remark by Awni Abad al Hadi to the high Commissioner, 24 February 1933, **CO733/218/97082.**

6- Wauchope to Conifers Lister 23 August 1934, **CO 733/252/37272**, **part 1.**

7- Wauchope to J.H Thomas, Secret A, 7 December 1935, **CO**

733/278/75156 , part2.

8- Zeita land s case, from high Commissioner to lord Passifield, 27 June 1931, **CO 733/204/87165.**

9- **CO 733/398/75156**.

10- **CO 733/231/17249.**

- أرشيف وزارة الخارجية البريطانية ويتضمن:

1-CD reports, 19 December 1934, **FO 371/18957.**

2-CD reports, 5 August 1935, **FO 371/18957**.

3- In a letter fro Weizmann to Sir Eyre Growe under Secretary of State for foreign affairs, 16 December 1918**, FO371/3420**.

4-Ormsby-Gore to Sir Gillber Clayton, 20 May 1918, **FO 371/33995/**

99964.

- أرشيف دولة إسرائيل ويتضمن الملفات:

1- **ISA**, Box 3511/file 1.

2- **ISA**, Box 3340/file 1.

3- **ISA**, Box 3372/file 2.

4- ISA, Box 2404/file 2.

ب- المراجع

1- المراجع باللغة العربية وتتضمن:

1- الأحمد، نجيب: **فلسطين تاريخاً ونضالاً**، دار الجليل للنشر، عمان-الأردن، ط1، 1985م.

2- الأسعد، اسعد: **الأرض والممارسة الصهيونية**، منشورات عربسك، القدس، ب. ط، 1979م.

3- إدارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: **الوقف الإسلامي في فلسطين**، نشرة رقم 3، قسم إحياء التراث الإسلامي- القدس، ب. ط، 1404هـ.

4- **إدارة الأوقاف والشؤون الإسلامية**: وقفية الست أمنة الخالدي، نشرة رقم 11، قسم إحياء التراث الإسلامي- القدس، ب. ط، 1409هـ.

5- آفنيري، أريه ل: **دعوى نزع الملكية -الاستيطان اليهودي والعرب- (1878-1948م)**، ت: بشير شريف البرغوثي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان-الأردن، ط1، 1986م.

6- أوين، روجر: **تاريخ فلسطين الاقتصادي في القرن التاسع عشر (1800-1918م)**، ت: يوسف شبل، **الموسوعة الفلسطينية**، الدراسات الخاصة، مج2، بيروت-لبنان، ط1، 1990م.

7- البديري، هند أمين: **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، " دراسة وثائقية"، مطابع جامعة الدول العربية، المعادي-مصر، ب. ط، 1998م.

8- البستاني، وديع: **الانتداب الفلسطيني باطل ومحال**، " حجج وحقائق في سبيل حل للمشكلة الفلسطينية "، المطبعة الاميركانية، بيروت-لبنان، ب. ط، 1936م.

9- أبو بكر، أمين مسعود: **ملكية الأراضي في متصرفية القدس (1858-1918م)**، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان- الأردن، ط1، 1996م.

10 - بويصير، صالح مسعود: **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، رام الله-فلسطين، ط2، 2001م.

10- الجادر، عادل حامد: **اثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين**، منشورات مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان، ب. ط، 1976م.

11- جبار، تيسير: **المسلمون الهنود وقضية فلسطين**، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله- فلسطين، ط1، 1998م.

12- جبارة، تيسير: **موسوعة التاريخ الفلسطيني**، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة الخليل، الخليل-فلسطين، 1986م.

13- جرار، حسني ادهم: **أعلام الجهاد في فلسطين**، " أحداث القضية خلال ستين عاما "، ج3، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 1988م.

14- جرار، حسني ادهم: **شعب فلسطين أمام التأمر البريطاني والكيد الصهيوني (1920-1939م)**، دار الفرقان للطباعة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ب. ط، 1996م.

15- جرار، حسني ادهم: **جبل النار تاريخ وجهاد**، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 1990م.

16- جريس، صبري: **تاريخ الصهيونية (1918-1948م)**، ج2، مركز الأبحاث الفلسطيني، ب. ن، ب. ط، 1986م.

17- الحزماوي، محمد ماجد صلاح الدين: **ملكية الأراضي في فلسطين(1918- 1948م)**، مؤسسة الأسوار، عكا-فلسطين، ط1، 1998م.

18- حسين، حماد: **مجموعة وثائق حول تاريخ فلسطين السياسي والاقتصادي والتعليمي خلال فترة الانتداب البريطاني (1909-1939م)**، منشورات المركز الفلسطيني للثقافة والإعلام، جنين-فلسطين، ط1، 2003م.

19- الحسيني، أمين: **حقائق عن قضية فلسطين**، مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين، القاهرة-مصر، ط2، 1956م.

20- حلاق، حسان: **فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية**" وثائق تنشر للمرة الأولى "، منشورات روائع مجدلاوي، عمان- الأردن، ط1، 1998م.

21- حليلة، سمير: **تأثير سياسة الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني على ملكية الأراضي في فلسطين (1929-1939م)**، جامعة بيرزيت، مركز الوثائق والأبحاث، بيرزيت-فلسطين، ب. ط، 1986م.

22- حمادة، حسين عمر: **تاريخ الناصرة وقضاها** " قضية الأرض والإنسان في فلسطين مع سماسرة السياسة والأرض، منشورات دار الاسوار، عكا-فلسطين، ط2، 1986م.

23- حنيطي، حرب: **مدينة جنين**، دائرة الثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، 1990م.

24- الحوت، بيان نويهض: **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين(1917-1948م)**، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط3، 1986م.

25- حوراني، فيصل: **جذور الرفض الفلسطيني (1918-1948م)**، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، رام الله-فلسطين، ب. ط، 2003م.

26- الخالدي، وليد: **كي لا ننسى** " قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948م أسمائها وشهدائها "، ت: حسني زينة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان، ط1، 1997م.

27- خلة، كامل محمود: **فلسطين والانتداب البريطاني (1922-1939م)**، المنشاة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس-ليبيا، ط2، 1982م.

28- الدباغ، مصطفى مراد: **بلادنا فلسطين**، 11ج، دار الهدى، كفرقرع-فلسطين، ط. ج، 1991م.

29- الدجاني، حسن صدقي: **تفاصيل طلاق فلسطين**، المطبعة التجارية، القدس-فلسطين، ط1، 1936م.

30- دمبر، مايكل: **سياسة إسرائيل اتجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين(1948-1988)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان، ط1، 1992م.

31- الرضيعي، يوسف رجب: **ثورة 1936م في فلسطين** " دراسة عسكرية "، مؤسسة الأبحاث العربية، منشورات شمس، باقة الغربية-فلسطين، ط2، 1993م.

32- أبو سته، سليمان حسين: **سجل النكبة 1948م**" القرى والمدن التي احتُلت وطُرد أهلها أثناء الغزو الإسرائيلي، دائرة المكتبة الوطنية، فلسطين، د. ط، 1997م.

33- سرحان، نمر و مصطفى كبها: **سلسلة دراسات التاريخ الشفوي لفلسطين**(رقم 1)، عبد الرحيم الحاج محمد، رام الله-فلسطين، ط1، 2000م.

34- سليم، محمد عبد الرؤوف: **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها حتى قيام دولة إسرائيل (1922-1948م)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، ط1، 1982م.

35- شبيب، سميح: **الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين (1920-1948م)**، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، رام الله-فلسطين، ط1، 1999م.

36- شراب، محمد محمد حسن: **معجم بلدان فلسطين**، دار المأمون للتراث، بيروت-لبنان، ط1، ص1987م.

37- شراب، محمد حسن: **معجم العشائر الفلسطينية**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2002م.

38- شركس، عثمان: **محاضرات في جغرافية فلسطين**، منشورات جامعة بيرزيت، بيرزيت-فلسطين، ب. ط، 1998م.

39- شولش، الكزاندر: **تحولات جذرية في فلسطين (1856-1882م)**، ت: كامل جميل العسلي، دار الهدى، عمان-الأردن، ط2، 1993م.

40- صبري، بهجت: **فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعد (1914-1920م)**، جمعية الدراسات الفلسطينية، القدس-فلسطين، ب. ط، 1982م.

41- صنبر، الياس: **فلسطين 1948م** " التغيب "، ت: كاظم جهاد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، ط1، 1987م.

42- طربين، احمد: **محاضرات في تاريخ القضية الفلسطينية**، معهد الدراسات العربية العليا، القاهرة-مصر، ب. ط، 1959م.

43- طه، لبيب: **فلسطين قبل الضياع** " المدن والقرى الفلسطينية المدمرة "، مركز يافا للنشر والتوزيع، رام الله-فلسطين، ط8، 2005م.

44- العابدي، محمود: **الآثار الإسلامية في فلسطين والأردن**، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان-الأردن، ب. ط، 1973م.

45- العباسي، نظام: **السياسة الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية (1918-1945م)**، دار هشام للنشر والتوزيع، اربد-عمان، ط1، 1984م

46- العباسي، نظام: **فلسطين والبرنامج العربي** " الحركة الوطنية الفلسطينية حتى عام 1948 "، منشورات جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، ط1، 1999م.

47- عبد الفتاح، كمال: **مدينة جنين** " دراسة إقليمية "، ب. ن، 1964م.

48- عبوشي، واصف: **فلسطين قبل الضياع** " قراءة جديدة في المصادر البريطانية "، ت: علي الجرباوي، رياض الريس للكتب والنشر، ب. ط، ب. ت.

49- عدوان، عاطف: **محاضرات في تاريخ فلسطين الحديث**، ب.ن، غزة-فلسطين، ب. ط، 1987م.

50- عراف، شكري: **مصادر الاقتصاد الفلسطيني من أقدم الفترات إلى عام 1948م**، مطبعة مخول حزبون، ترشيحا-فلسطين، ط1، 1997م.

51- عراف، شكري: **المواقع الجغرافية في فلسطين**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان، ط1، 2004م.

52- عرنكي، رشيد يوسف: **أراضينا رقم (3)**، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، ب. م، 1992م.

53- علوش، ناجي: **الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهاينة(1882-1948م)**، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ورابطة الأدباء في الكويت، ب. م، ب. ط، 1974م.

54- علوش، ناجي: **المقاومة العربية في فلسطيني (1917-1948م)**، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت-لبنان، ب. ط، 1967م.

55- عوض، عبد العزيز محمد: **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (1864-1914م)**، دار المعارف، القاهرة-مصر، ب. ط، 1969م.

56- العويس، عبد الفتاح: **دور بريطانيا في تأسيس الدولة الصهيونية (1840-1948م)**، منشورات فلسطين المسلمة، لندن، ط1، 1999م.

57- غوجانسكي، تمار: **تطور الرأسمالية في فلسطين**، ت: حنا إبراهيم، دار الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، ط2، 1987م.

58- قاسمية، خيرية: **مذكرات عوني عبد الهادي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ط1، 2002م.

59- القلقيلي، عبد الفتاح: **الأرض في ذاكرة الفلسطينيين**، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني "شمل "، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، رام الله-فلسطين، ب. ط، 2004م.

60- كناعنة، شريف: **الشتات الفلسطيني هجرة أم تهجير**، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني " شمل "، مطبعة أبو غوش، البيرة-فلسطين، ط. م، 2000م.

61- كناعنة، شريف وعمر محاميد: **القرى الفلسطينية المدمرة "اللجون"** مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت، عمان-الأردن، ب. ط، 1987م.

62- الكيالي، عبد الوهاب: **تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، ط10، 1990م.

63- الكيالي، عبد الوهاب: **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني (1918-1939م)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت- لبنان، ط2، 1988م.

64- **اللجنة الإقليمية للتأهيل في منطقة الشمال:** " دراسة ل 22 قرية فلسطينية في منطقة جنين "، ب. ن، ب. م، 1994م.

65- محافظة، علي: **الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني (1918-1948م)**، مكتب المركز الأردني، عمان-الأردن، ب. ط، 1989م.

66- محافظة، محمد عبد الكريم وسعيد الخواجة: **تقرير إدارة الحكومة البريطانية عن إدارة فلسطين في الفترة من 1920-1921م**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، اربد- عمان، ط1، 2000م.

67- المحبي، محمد: **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، مكتبية خياط، بيروت- لبنان، ب. ت.

68- محجوب، مخلص: **كتاب وقفية المرحومة فاطمة خاتون**، مكتبة بلدية جنين، جنين- فلسطين، ب. ط، 1998م.

69- مرعي، إبراهيم جميل: **سلسلة القرى المدمرة " قرية زرعين "**، منشورات جامعة بيرزيت، عمان-الأردن، ب. ط، 1994م.

70- **المشروع الإنشائي العربي:** تاريخه وتطوره (1944-1966م)، ب. ن، أريحا- فلسطين، ب. ط، 1966م.

71- مناع، عادل: **أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (1800-1918م)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان، ط3، 1997م.

72- مناع، عادل: **تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني (1700-1918م)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت- لبنان، ط1، 1999.

73- النحال، محمد سلامة: **جغرافية فلسطين**، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط1، 1966م.

74- النحال، محمد سلامة: **سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية**، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت-لبنان، ط2، 1981م.

75- النحال، محمد سلامة: **فلسطين ارض وتاريخ**، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت-لبنان، ط1، 1981م.

76- نديم، شكري محمود: **حرب فلسطين (1914-1918م)**، منشورات مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، ب. ط، 1965م.

77- نشوان، جميل عمر: التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني حتى السلطة الوطنية الفلسطينية، مطبعة دار المنارة، ب. م، ب. ط، 2003م.

78- الهنيدي، سحر: **التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي (1920-1925م)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان، ط1، 2003م.

79- هيكل، يوسف: **القضية الفلسطينية**، مطبعة الفجر، يافا-فلسطين، ط1، 1937م.

80- وشاحي، صايل: **المستقبل المائي في محافظة جنين**، مجموعة الهيدروجيين الفلسطينيين، نابلس-فلسطين، ب. ط، 1999م.

2- المراجع باللغة الانجليزية وتتضمن:

1- Bethell, Nicholas: **The Palestine Triangle-The Struggle between the British, the Jews and Arabs (1935-1948)**, Andre Deutsch Limited, First Published, London, 1979.

2- Brown S.G: **Palestinians and their Society (1880-1946)**, New York, 1980.

3-Granottn, A**: The Land System in Palestine**, History and Structure, Eyre and Spottiswoode, Landon, 1952.

4-Hadawi, Sámi: **Village statistics 1945 Aclassification of Land and Area ownership in Palestine**, Beirut, 1970.

5- Mustafa, Nassem**: Assessment of water Resources The Jenin Ared and Development of Anoptimal Design of the water Distribution Network of Jenin city (**unpublished Master Thesis), An-Najah National University, Nablus-Palestine, 1998.

6- **Palestine Hydrogy Group Sprin in the West-Bank**, Nablus-Palestine, 1990

7- Stien, Kenneth. W: **The Land Question in Palestine ,(1917-1939)**

University of North Carolina press, 1984.

3- الرسائل الجامعية غير المنشورة وتتضمن:

1- جرار، مروان فريد محمد: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية من(192-1948م)**، رسالة دكتورة، الجامعة الأردنية غير منشورة، عمان-الأردن، 1997م.

2- جمعة، سمير فريد: **اثر المناخ على نمط استعمال الأراضي الزراعية في محافظة جنين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، 1999م.

3- أبو حجير، كوثر شحادة احمد: **تطور استعمالات الأراضي في مدينة جنين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، 2003م.

4- الخطيب، غالب فتحي محمد، **أنماط الاستخدام الزراعي في محافظة جنين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، 2003م.

5- ربايعة، احمد عبد الرحمن: **مظاهر التغير في الأسرة الفلسطينية** " دراسة ميدانية في محافظة جنين "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد- العراق،1997م.

6- سمودي، نوره ناصوح احمد: **الحركة العمرانية في مدينة نابلس إبان الانتداب البريطاني (1922-1948م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، 2006م.

7- صالح، ياسر حسين سليمان: **التعليم في مدينة الخليل في ظل الانتداب البريطاني (1920-1948م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، 1999م.

8- صوالحة، رواء علي محمد: **جنين سكان وعمران**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، 1998م.

9- عبده، مجد: **التعليم في نابلس أيام الانتداب البريطاني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، 1988م.

10- علي، سعادة علي سعادة: **بلدية نابلس إبان الانتداب البريطاني (1918-1948م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2004م.

11- عمار، احمد: **التعليم في قضاء طولكرم في ظل الانتداب البريطاني (1922-1948م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، 2000م.

12- العودة، عبد الجبار رجا محمود: **ملكية الأراضي في قضاء طولكرم في ظل الحكم البريطاني (1918-1948م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2007م.

13- غانم، مصطفى عثمان: **الصناعة في محافظة جنين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، 1997م.

4- الموسوعات وتتضمن:

1- أبو حجر، أمنة إبراهيم: **موسوعة القرى والمدن الفلسطينية**، جزءان، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ب. ت.

2- خمار، قسطنطين: **موسوعة فلسطين الجغرافية**، سلسلة الكتب الفلسطينية الصادرة عن مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت-لبنان، ب. ط، 1969م.

3- **موسوعة المدن الفلسطينية**، دائرة الثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، 1990م.

4- **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، 4 أجزاء، دمشق-سوريا، ط1، 1984م.

5- **الموسوعة الفلسطينية**، الدراسات الخاصة، 6 أجزاء، بيروت-لبنان، ط1، 1990م.

ج- الصحف والمجلات:

أ- الصحف العربية

1- جريدة **حكومة فلسطين الرسمية** 1921-1955م.

2- جريدة **الوقائع الفلسطينية** 1922-1944م.

3- جريدة **الكرمل**، حيفا.

4- جريدة **الدفاع**، يافا.

5- جريدة **الجامعة العربية**، القدس.

6- جريدة **فلسطين**، يافا.

ب- المجلات وتتضمن:

1- مجلة شؤون فلسطينية.

- حداد، يوسف: **مواقف جريدة الكرمل**، ع146-147، أيار-حزيران 1985م.

- أبو رجيلي، خليل: الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل، ع11، تموز 1972م.

- سليمان، محمد: **القوانين البريطانية واستملاك الصهيونيين في فلسطين (1920-1930م)**، ع148-149، تموز-آب 1985م.

- كنفاني، غسان: **ثورة 1936-1939م في فلسطين**، ع6، حزيران 1972م.

- موسى، صابر: **نظام ملكية الأراضي في فلسطين (1917-1937م)**، ع101، نيسان 1980م.

2- مجلة صامد الاقتصادية

- سليمان، محمد: **ملكية الأرض الفلسطينية في العهد التركي**، ع31، آب 1981م.

- عطية، إحسان: **الأراضي الفلسطينية والكيرن كايمت**، ع42، نيسان 1983م.

3- مجلة الآثار الفلسطينية

- جلال، نائل: **أسرجه فخارية من تل تعنك**، ع1، كانون ثاني 2000م.

4- مجلة آفاق عربية

- الجنيدي، إبراهيم رضوان: **الأرض والفلاح الفلسطيني في ظل الانتداب البريطاني**، ع8، نيسان 1979م.

5- مجلة مركز الدراسات الفلسطينية

-الجواهري، عماد: **الإقطاع في فلسطين منذ عهد التنظيمات العثمانية**، ع36، كانون ثاني آذار 1980م.

6- المجلة الفلسطينية للدراسات التاريخية

- الحزماوي، محمد: **الأوضاع الاقتصادية للفلاحين الفلسطينيين في عهد الانتداب البريطاني (1922-1936م)**، ع1، حزيران 1998م.

7- مجلة كنعان

- الشوملي، قسطندي: **نجيب نصار شيخ الصحافة العربية في فلسطين**، ع62، آذار 1995م.

8- مجلة معهد البحوث

- غلاب، محمد السيد: **تطور سكان فلسطين (1918-1965م)**، ع4، حزيران 1973م.

9- مجلة دراسات تاريخية

- قاسمية، خيرية: **المواجهة الاقتصادية مع الصهيونية** "التمسك بملكية الأرض" (1882-1948م)، ع35-36، آذار-حزيران 1990م.

10- مجلة جامعة النجاح للأبحاث

-أبو بكر، أمين: **ملكية آل سرسق في فلسطين (1869-1948م)**، مج2/18، 2004م.

د- المقابلات الشخصية:

1- الحاج **فضل حسن أبو الزين**، 100سنة، رمانة، 9 كانون الأول 2007م.

2- الحاج **ذيب الحاج مرشود**، 87سنة، جنين، 14 كانون الأول 2007م.

3- الحاج **صادق يوسف خليل الزيود**، 88سنة، تعنك، 26 كانون ثاني 2008م.

4- السيد **شوقي فخري عبد الهادي**، 53سنة، جنين، 19 شباط 2008م.

5- السيد **محمود علي صالح ملالحة**، 73سنة، بيت قاد، 15 آذار 2008م.

6- **حماد سالم سليمان أبو زهو**، 84سنة، زرعين، 7 نيسان 2008م.

7- المعمر **سليم عبد الرحمن أبو فرحة**، 91سنة، الجلمة، 9 نيسان 2008م.

8- الحاج **أحمد حسن محمد حسين أبو اللبان**، 83سنة، زرعين، 12 نيسان 2008م.

9- الحاج **سليمان إسماعيل عبد الله محاميد**، 75سنة، رمانة، 17 نيسان 2008م.

10- السيد **سعادة مصطفى الحاج ديب ارشيد**، 52سنة، صير، 19 نيسان 2008م.

11- الدكتور **وليد جرار**، 58سنة، جنين،20 نيسان 2008م.

12- الحاج **محمد سعيد الأحمد**، 80سنة، رمانة، 17 أيار 2008م.

13- السيد **محمد عبد القادر ياسين**، 79سنة، عانين، 21 أيار 2008م.

الملاحق

الملحق رقم (1)

قرى بلاد حارثة

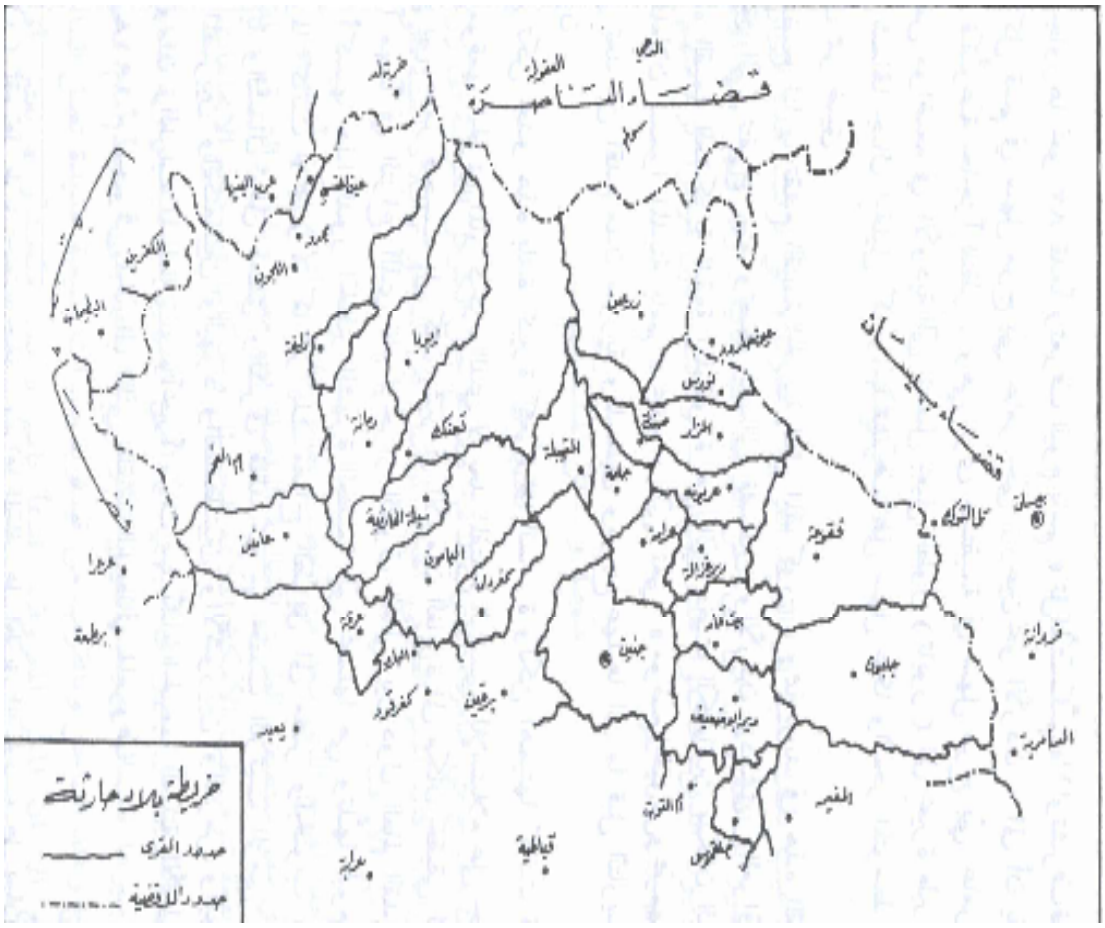

الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص160.

الملحق رقم (2)

موقع جنين على خارطة فلسطين

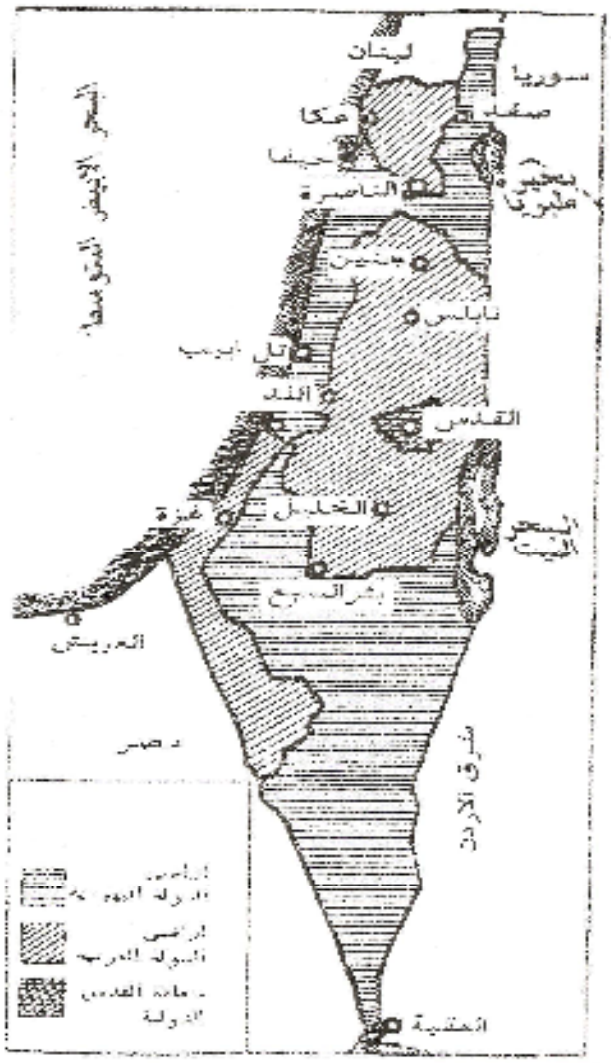

جبارة: **تاريخ**، ص437.

ملحق رقم (3)

قضاء جنين في عهد الانتداب البريطاني.

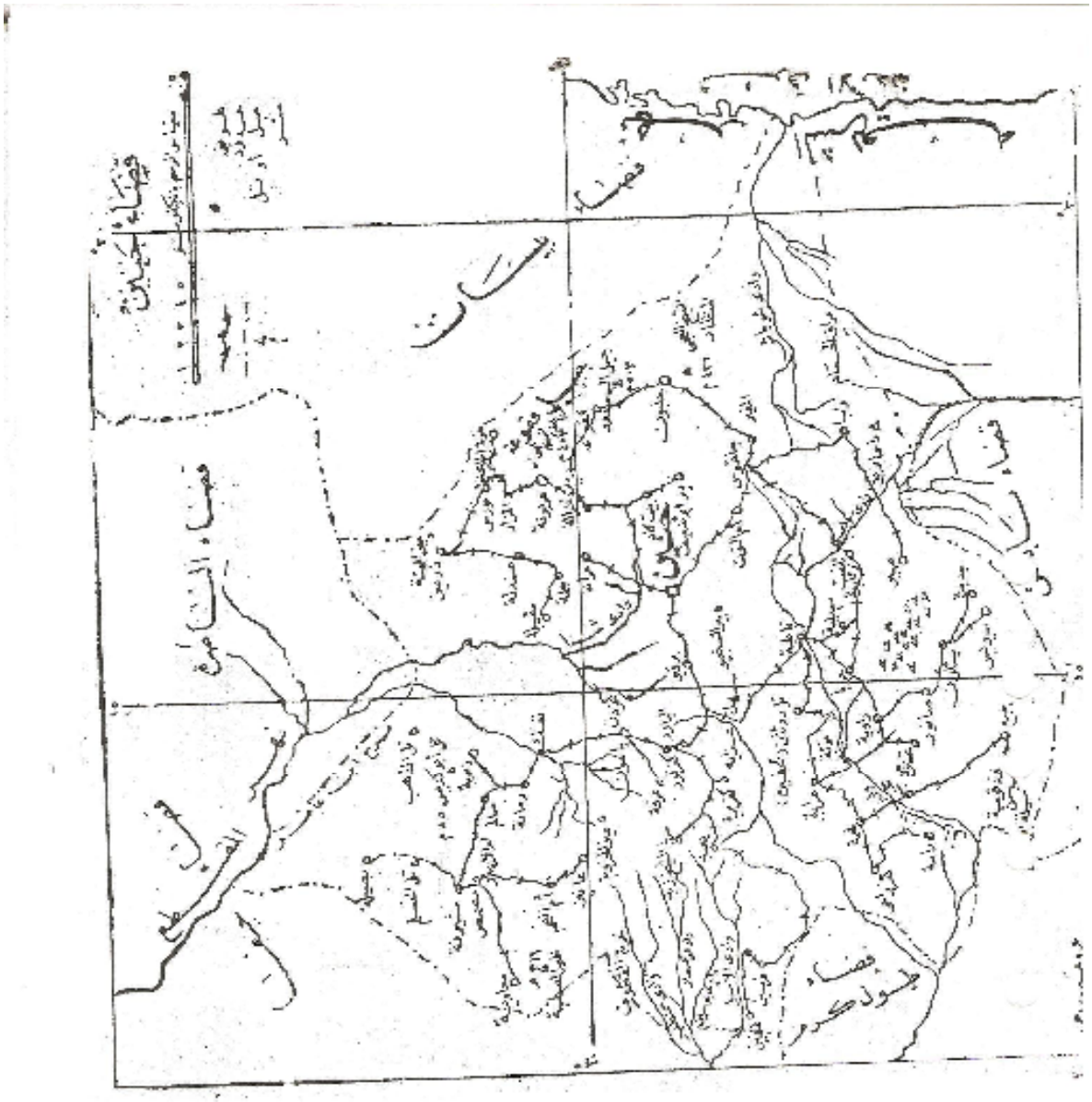

روحي: **المختصر**، ص23.

الملحق رقم (4)

قرى الشعراوية الشرقية.

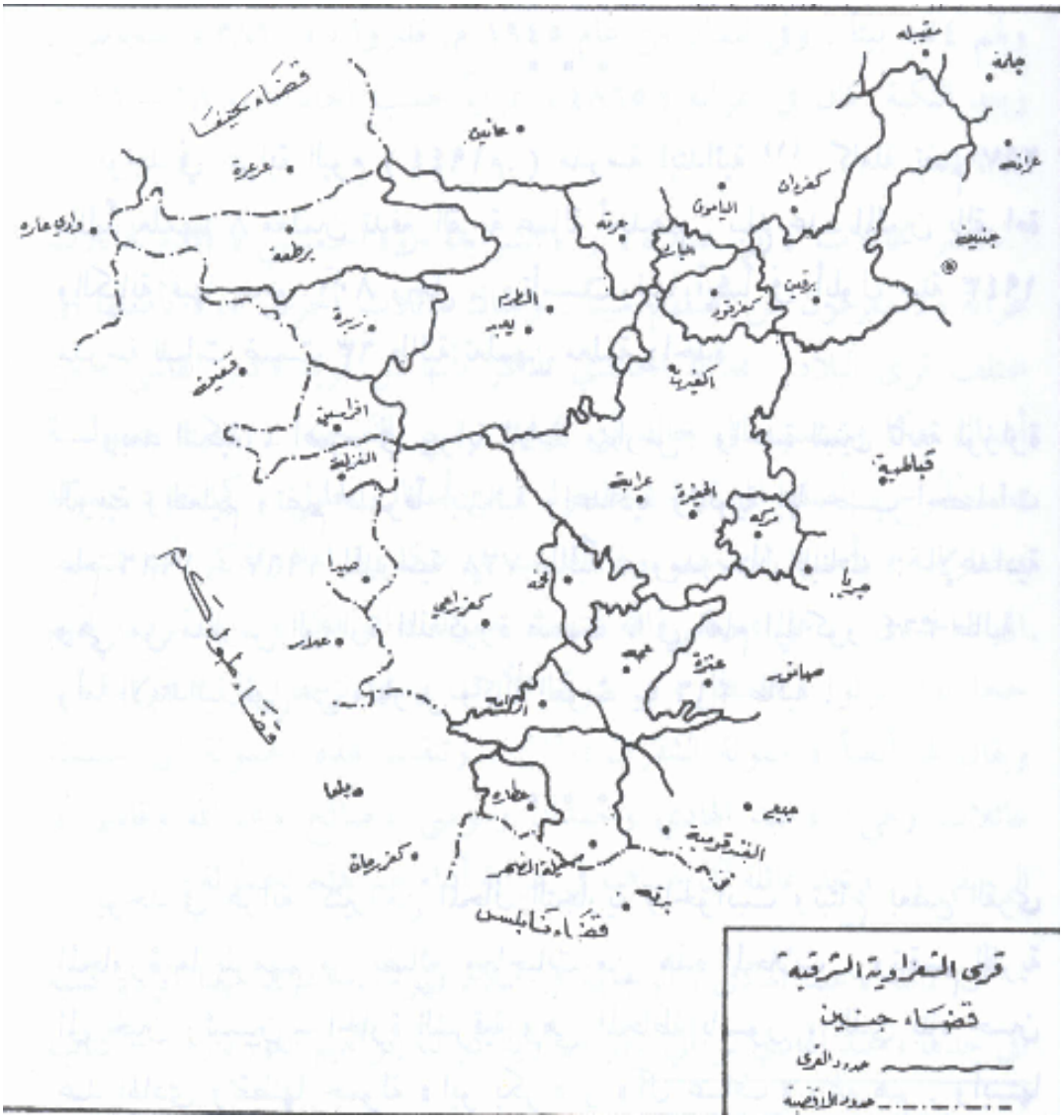

الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص73.

الملحق رقم (5)

قرى مشاريق الجرار.

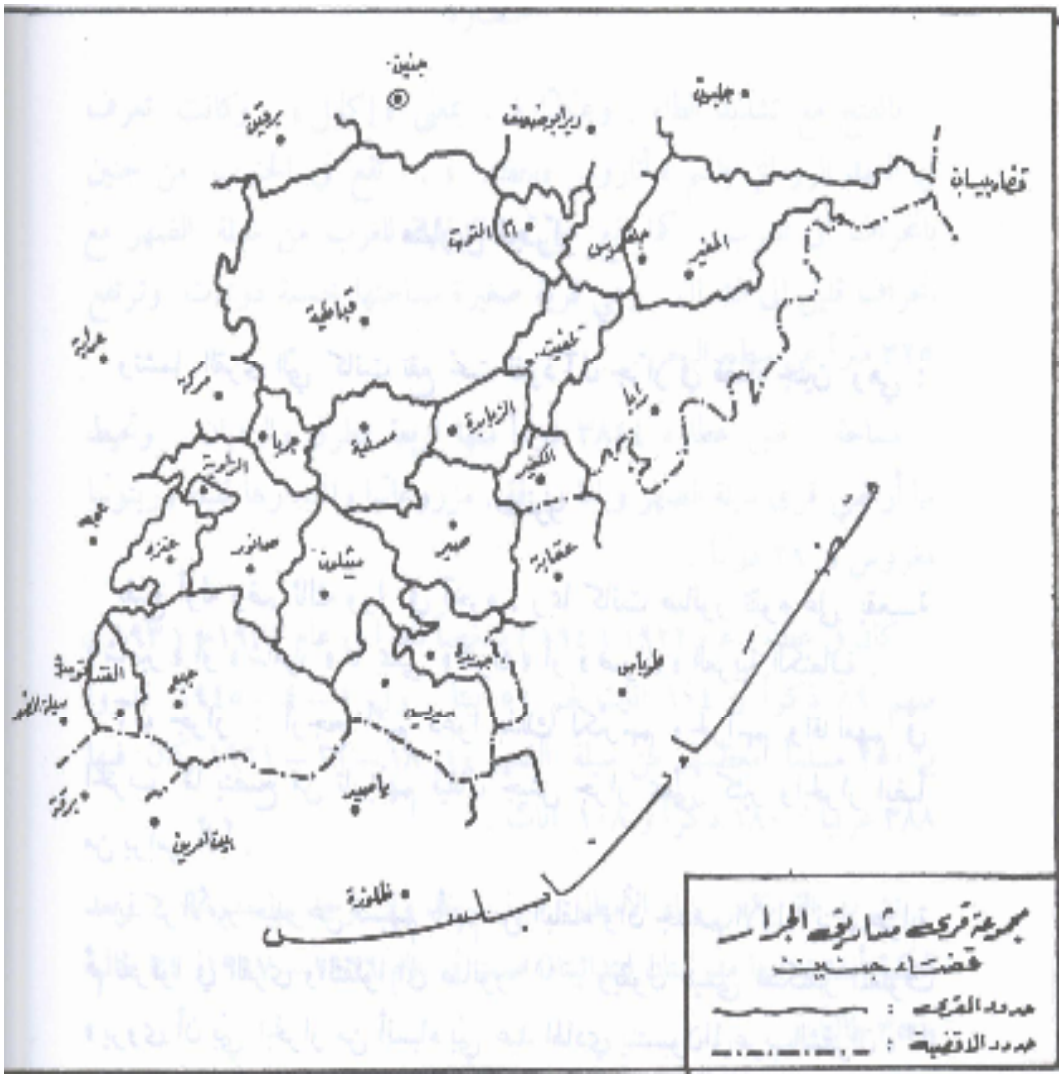

الدباغ: **بلادنا**، ج3، ق2، ص118.

الملحق رقم (6)

تجمعات مياه الأمطار المنتهية في نهر المفجر

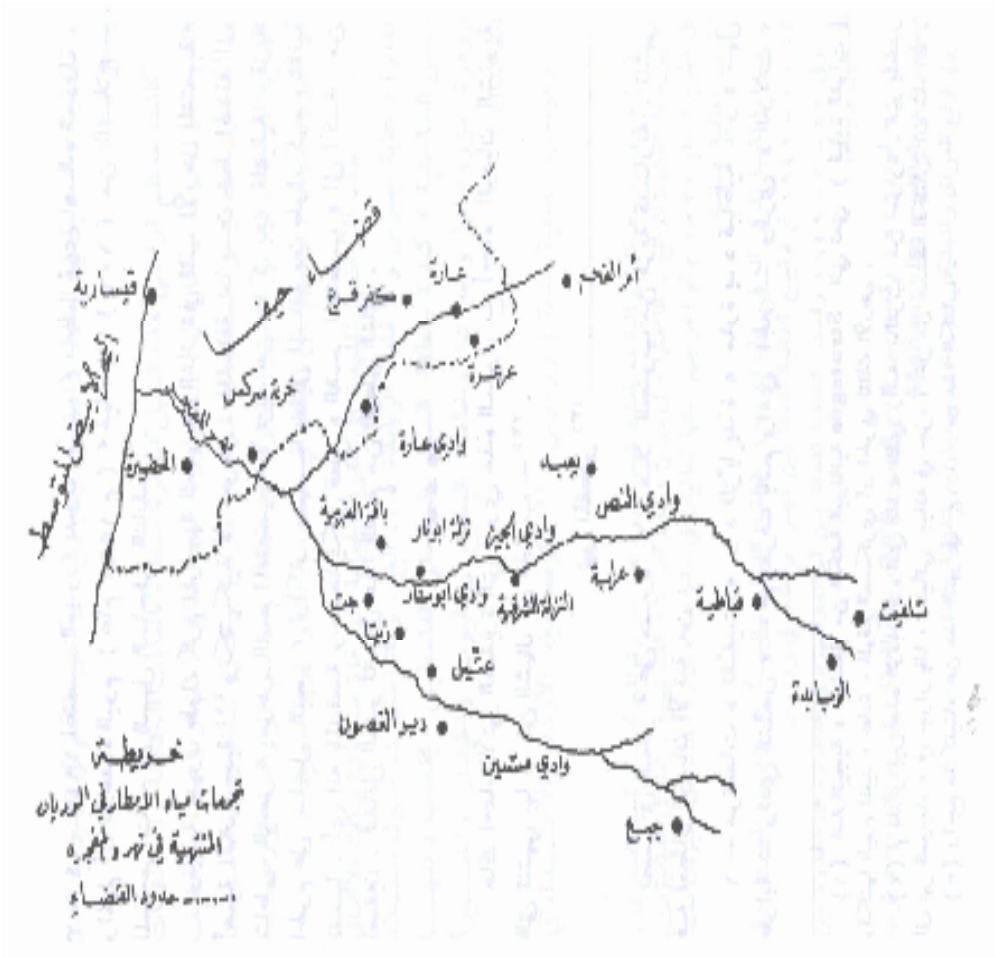

الدباغ: **بلادنا**، ق2، ج3، ص118.

الملحق رقم (7)

تجمعات المياه المنتهية في نهر المقطع

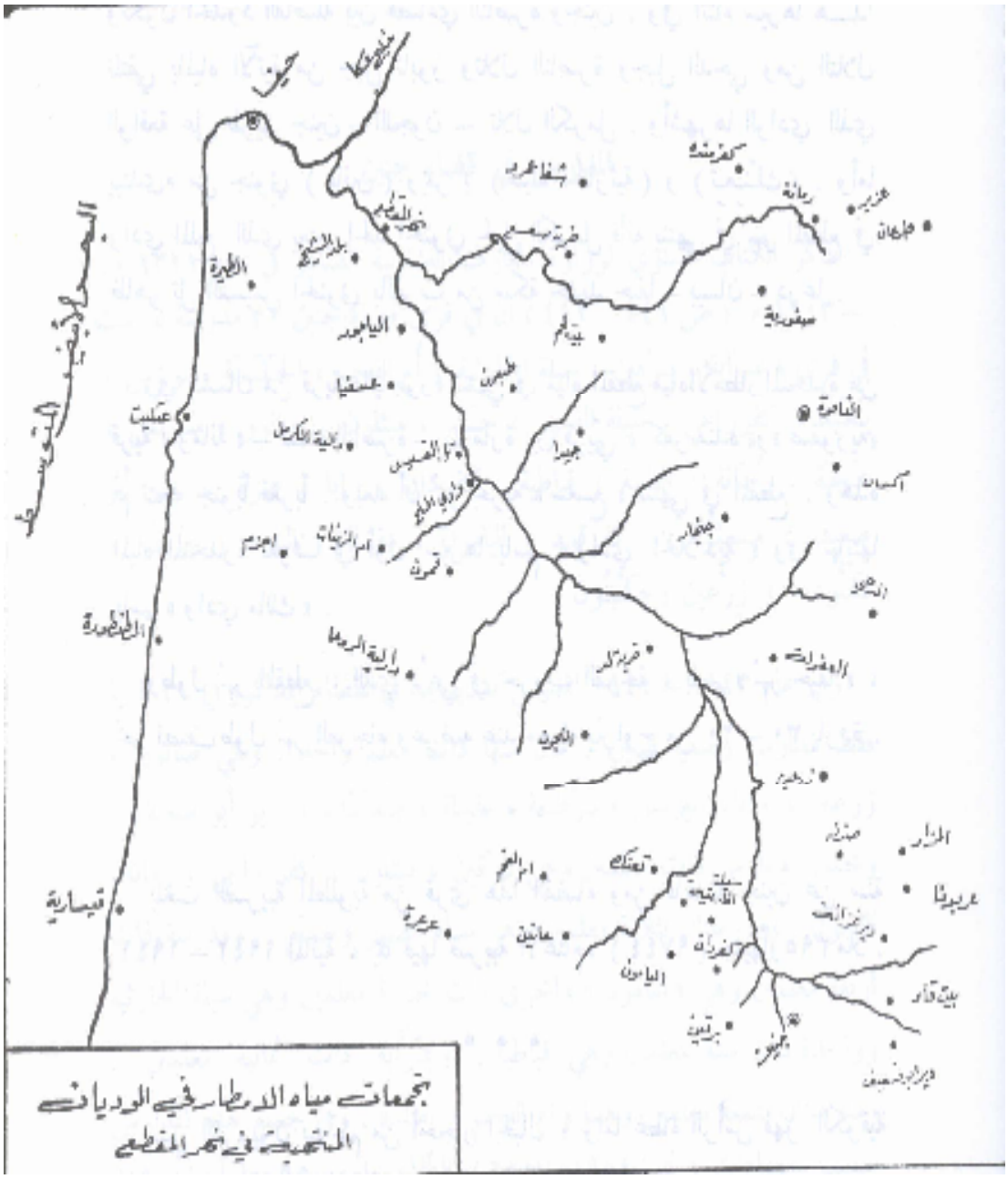

الدباغ: **بلادنا**، ق2، ج3، ص29.

الملحق رقم (8)

القرى التي اعترفت حكومة الانتداب بوقفيتها

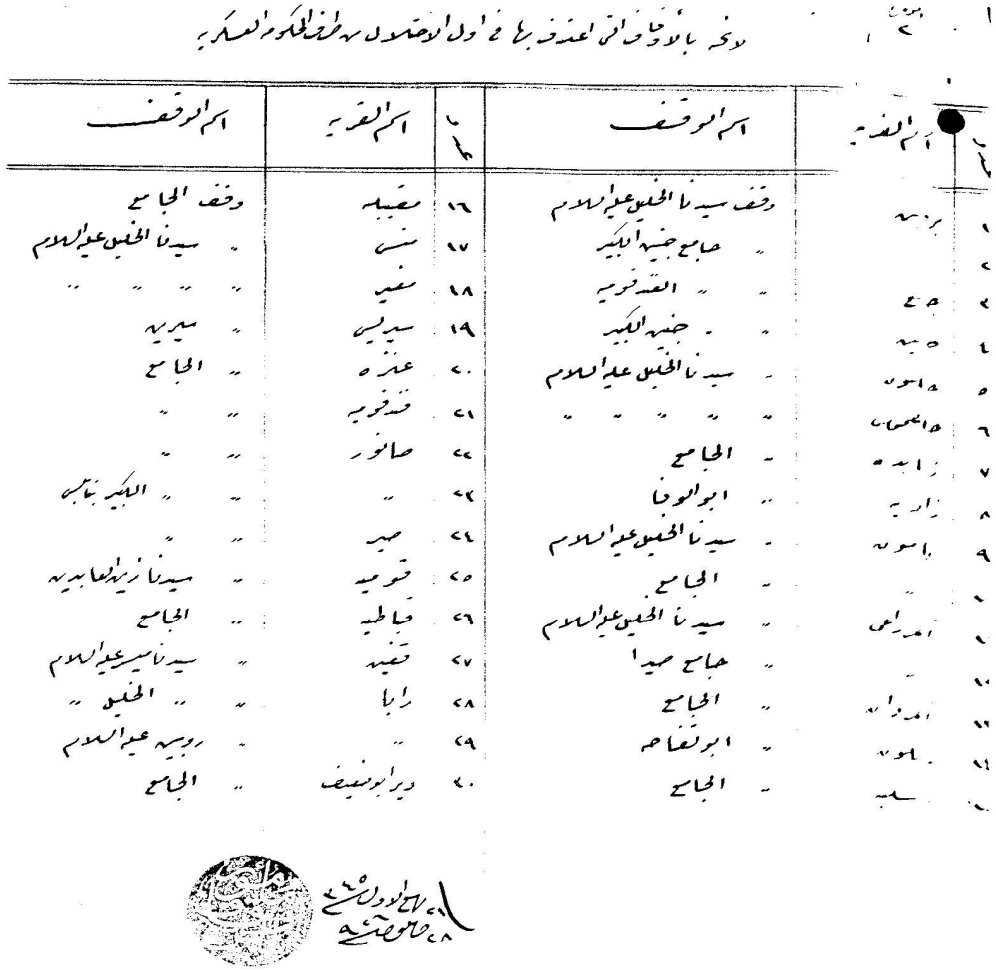

مركز إحياء التراث الإسلامي: ملف رقم (4/26/6.4/3/70).

الملحق رقم (9)

وقف فاطمة خاتون في قضاء جنين

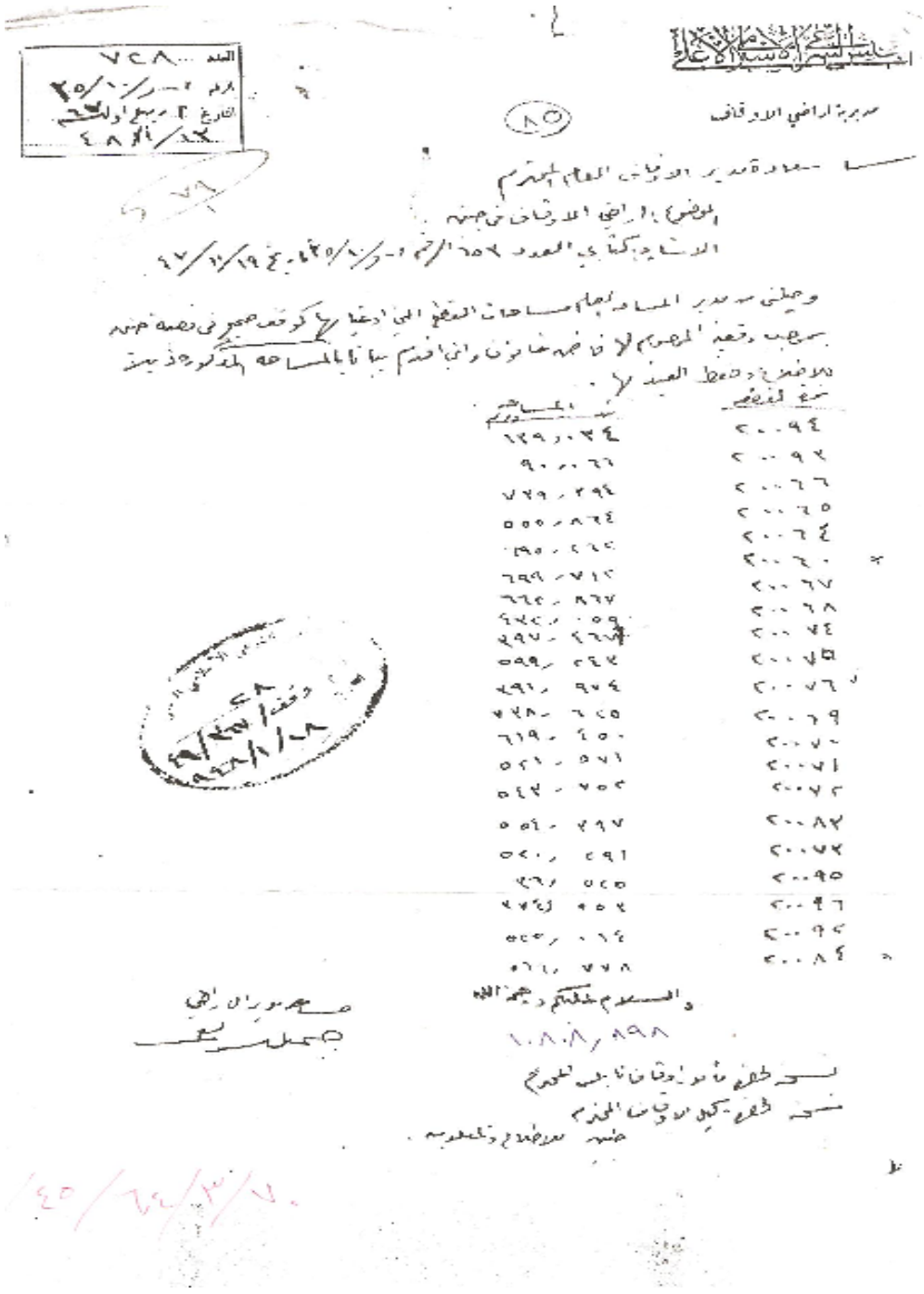

مركز إحياء التراث الإسلامي: ملف رقم (45/6,4/3/70)

الملحق رقم (10)

كتاب مفتى جنين إلى رئيس المجلس الإسلامي الأعلى حول الاعتداءات الجارية على أراضي أوقاف سيلة الحارثية

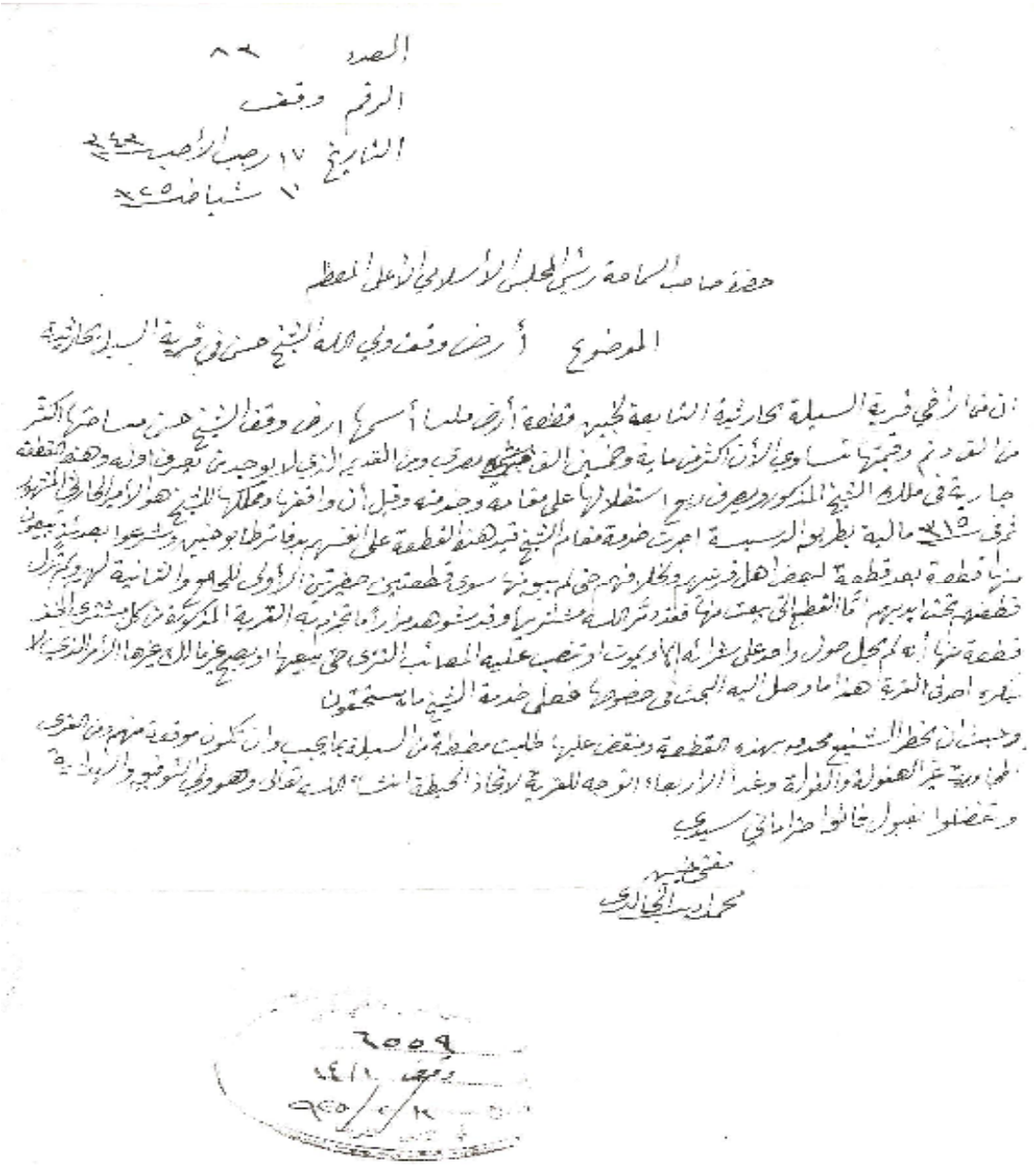

مركز إحياء التراث الإسلامي: ملف رقم (4/25/1.18/10).

الملحق رقم (11)

احتجاج مأمور الأوقاف في نابلس على معاملة مأمور تسوية الأراضي السيد ملر

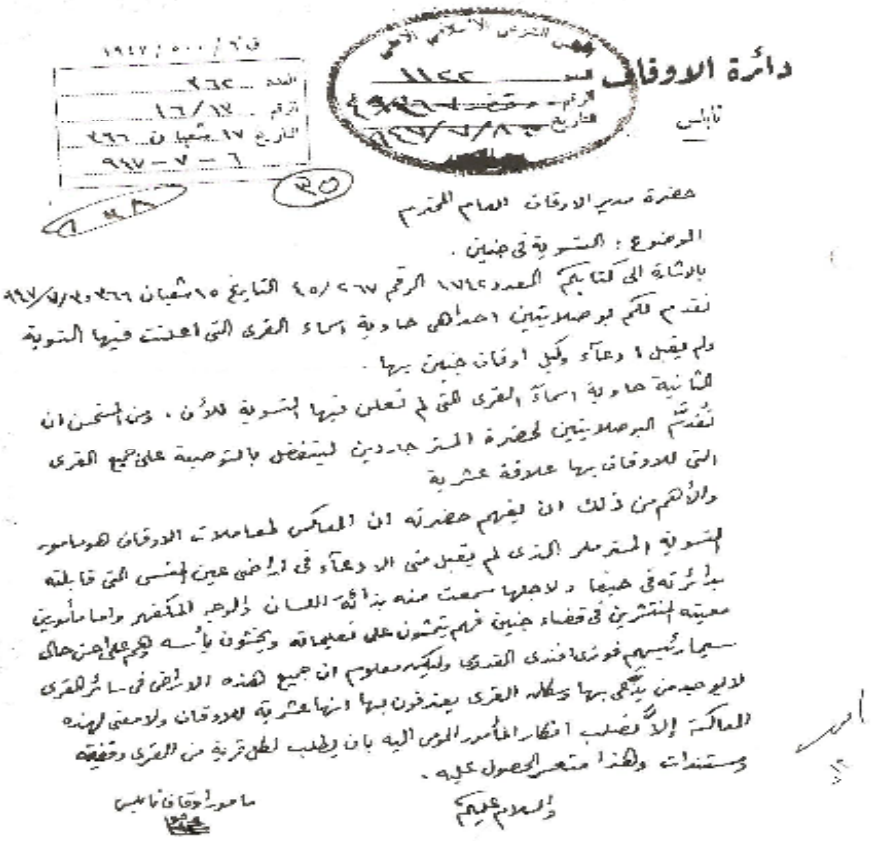

دائرة الاوقاف
نابلس

حضرة مدير الاوقان العام المحترم

الموضوع : التسوية في جنين .

بالاشارة الى كتابكم المحمود الرقم ٧٦٧ / ٤٥ التاريخ ١٥ شعبان ١٣٦٦ هـ / ٣/٧/١٩٤٧

نتقدم لكم ببرصلتين احداهما خاوية اسماء القرى التي اعلنت فيها التسوية ولم يقبل ادعاء وكيل اوقان جنين بها .

الثانية خاوية اسماء القرى التي لم تعلن فيها التسوية للآن ، ومن المستحسن ان نقدم البرصلتين لحضرة المستر جاردين ليتفضل بالتوصية على جميع القرى التي للاوقان بها علاوة عشرية

والأنكم من ذلك ان لفهم حضرته ان المعاكس لمعاملات الاوقان للمأمور المستر ملر الذي لم يقبل مني الادعاء في اراضي عين الحنسى التي قابلته بدائرته في حينها ، ولاجلها سمعت منه بذاته اللفان والرجم المكفهر واما مأمورين معيته المنتشرين في قضاء جنين فهم يتشدقون على تصرفاته ويحنون رأسه لكم على احن حال سيما رئيسهم فوزي افندي القدري وليكن معلوم ان جميع اهنده الاراضي في سائر القرى لدليو حيث من يدعي بها يطالبه القرى بعشرون بها اعشارية الاوقان ولا معنى لهذه المعاكسة إلا تصليب افكار المأمور المومى اليه بان يطلب لطن تربة من القرى وحقيقة وستندات ولهذا متعذر الحصول عليه .

والسلام عليكم

مأمور اوقان نابلس

مركز إحياء التراث الإسلامي: ملف رقم (4/45/6.4/3/70).

الملحق رقم (12)

أسهم ملاكي الأراضي في زرعين

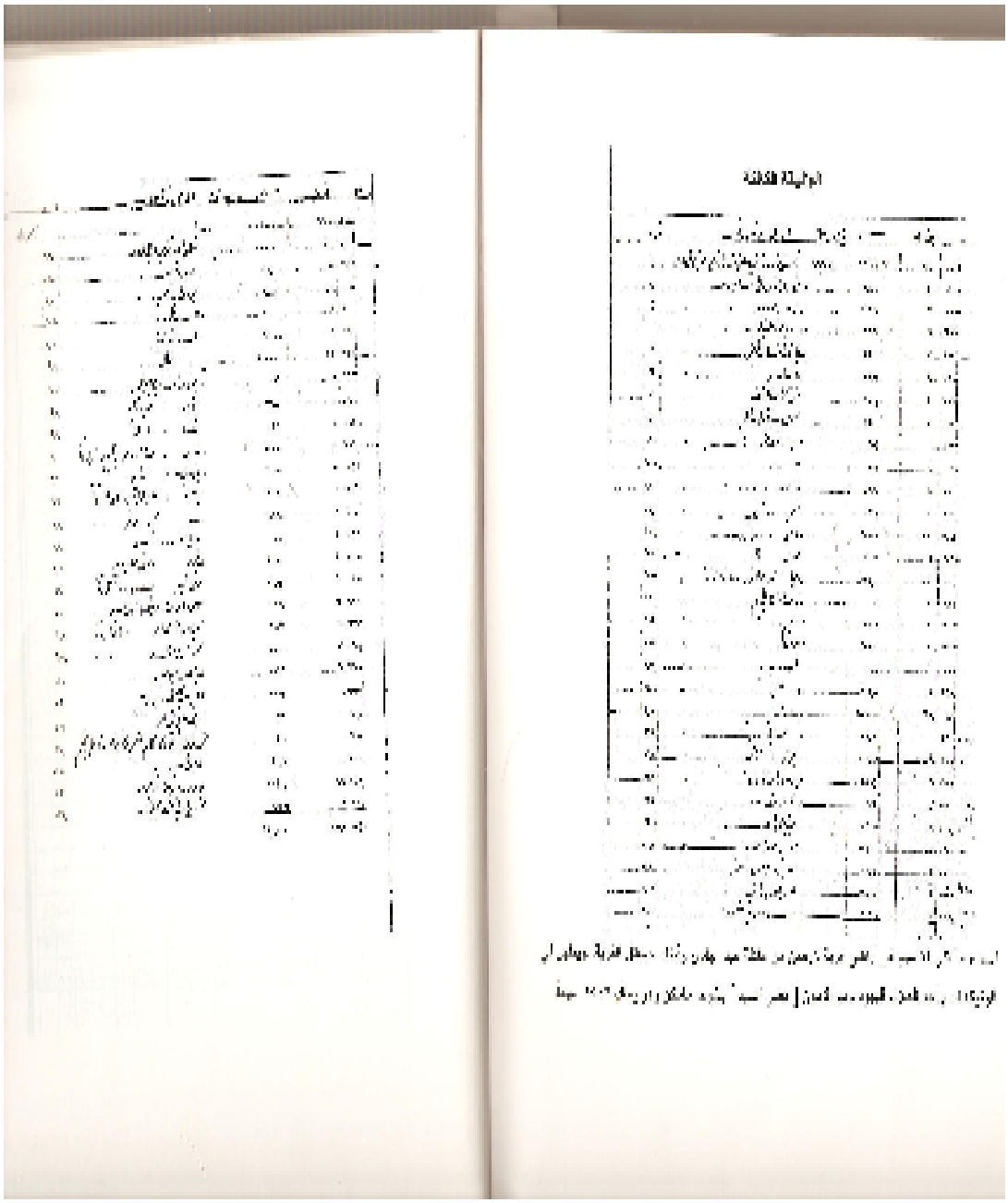

مرعي: **زرعين**، ص258–259.

الملحق رقم (13)

عقد عمل بالمحاصصة

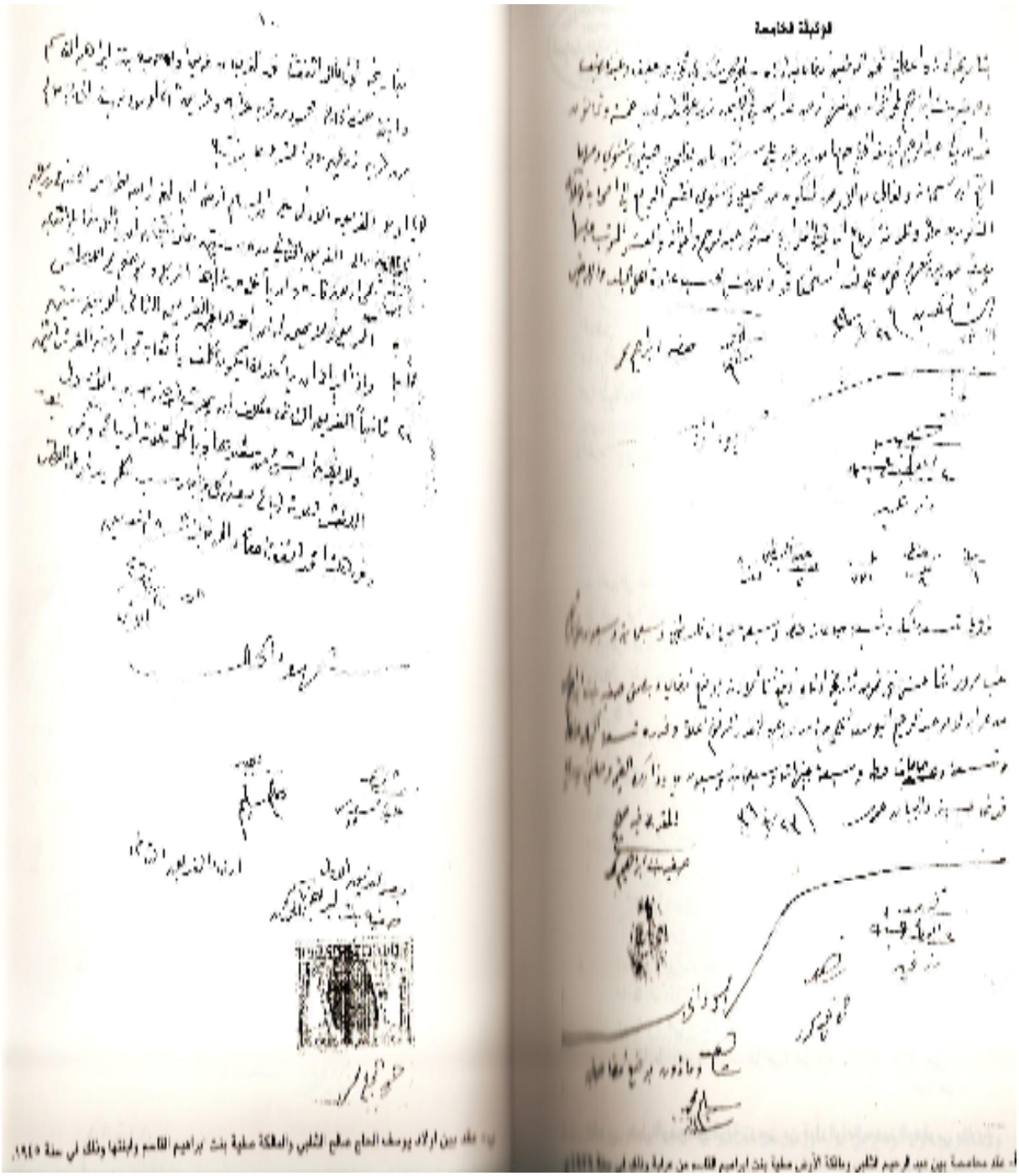

مرعي: **زرعين**، ص272–273.

الملحق رقم (14)

رسالة احمد باشا الجزار إلى يوسف الجرار ورد الجرار عليها

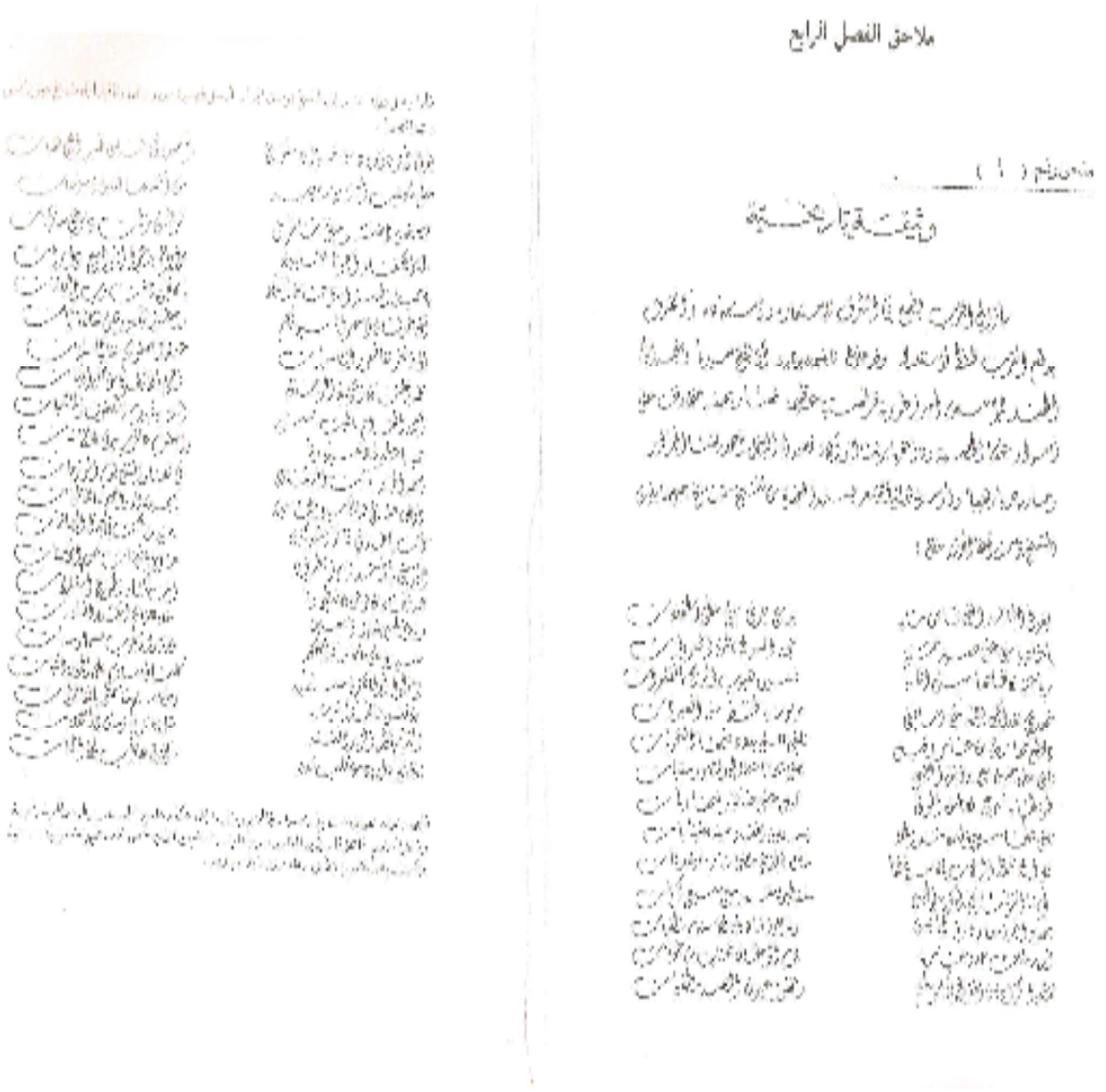

جرار: **جبل النار**، ص177–178.

الملحق رقم (15)

حجج شراء أراضي في قرية برقين تعود إلى الشيخ عوض آغا الجرار

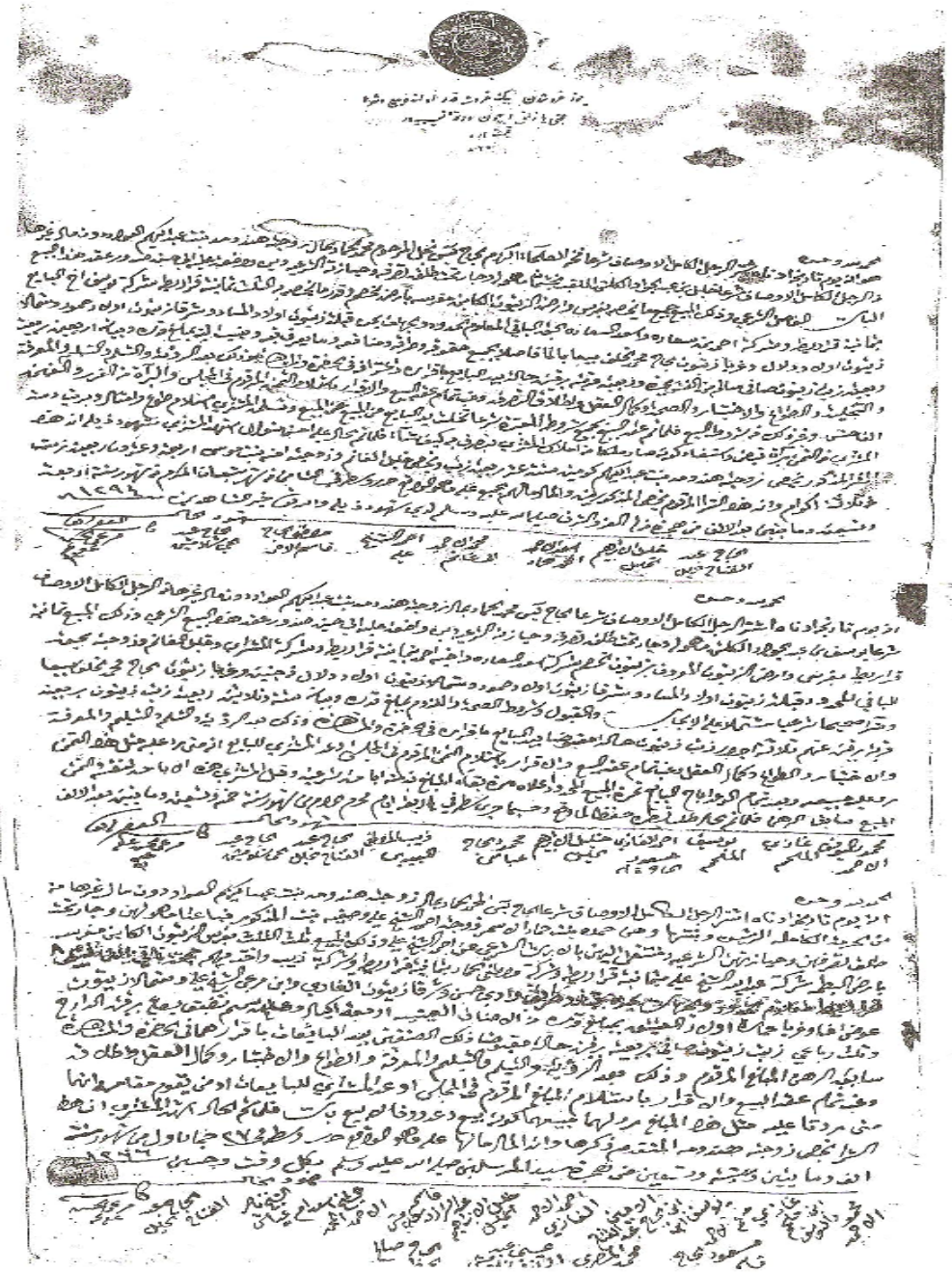

وثيقة بحوزة السيد **فؤاد عاهد جرار**

الملحق رقم (16)

مصادرة أراضي تعود حسناء سليم المقصقص من زرعين لصالح الجيش البريطاني

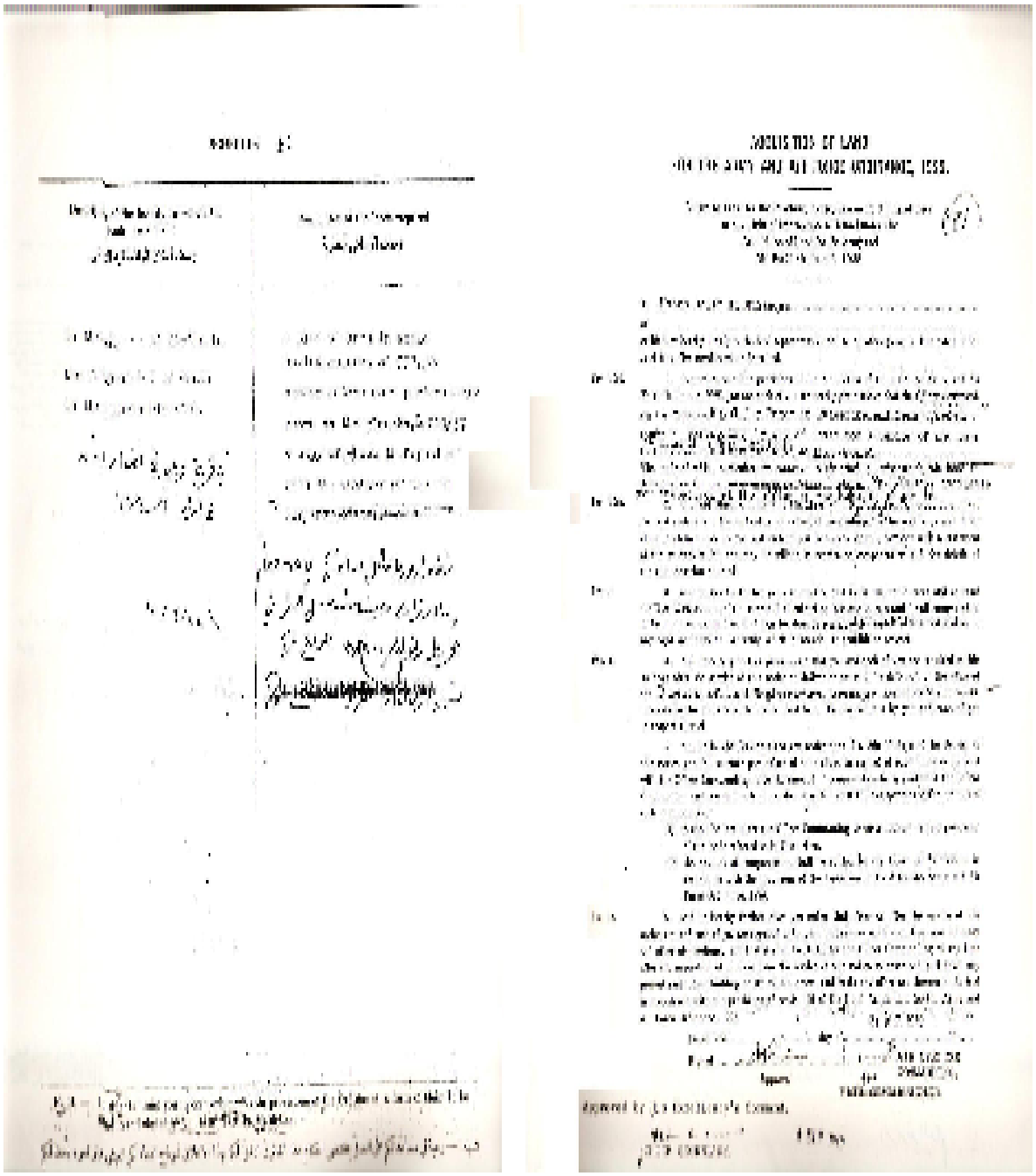

مرعي: **زرعين**، ص276–277.

الملحق رقم (17)

رسالة الحزب العربي الفلسطيني إلى رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية في بيروت بخصوص أراضي قرية زبوبا

الحزب العربي الفلسطيني

صندوق بريد:1357 المركز العام الرقم.....

رقم التلفون: القدس–الباب الجديد التاريخ17 نيسان 1945م

حضرة صاحب السعادة الأستاذ محمد جميل بك بيهم الأكرم

رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية: بيروت

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؛ وبعد فإننا نتابع بكل إعجاب وتقدير جهودكم القيمة ومساعيكم المبرورة في خدمة قضية بلادكم فلسطين ومكافحة الخطر الصهيوني الجاثم على صدرها، ونرجو أن تقبلوا منا شكرا إخوانكم الفلسطينيين وتحيتهم.

بلغنا مؤخراً أن بعض الأسر اللبنانية التي تمتلك أراضي في قرية زبوبا الواقعة في مرج بن عامر على طريق اللجون –حيفا، ومن تلك الآسر أسرة المطران وابيض، وفهمنا أن سعادة الأستاذ موسى بك نمور أيضا يمتلك حصصاً في تلك الأراضي أو على الأقل يعرف أسماء المالكين . ونظراً لأن الذين يساومون على شراء تلك الأراضي من العرب يعملون لحساب الصهيونيين، نرجوكم الاتصال بتلك العائلات المالكة وحثها على عدم البيع وإظهار الأخطار الناجمة عن بيعهم لأراضيهم، وهي أخطار تلحق أكبر الأذى بكيان العرب في فلسطين .

وتبذل المساعي الآن لتأليف شركة عربية برأسمال كبير لإنقاذ الأراضي والشركة في دور التأسيس وقد ينتهي العمل من تأسيسها قريباً جداً . فإن كانت تلك العائلات المالكة لأراضي زبوبا في اضطرار للبيع، فيمكنها الانتظار إلى حين قيام الشركة .

قرأنا في الصحف عن مساعيكم لعقد مؤتمر عام لبحث قضية فلسطين . وقد ابتهجنا لهذه الخطوة كل الابتهاج وإننا نرجو لكم التوفيق والنجاح فيها . وإذا تقرر عقد المؤتمر فإن الحزب مستعد على إيفاد من يمثل فلسطين فيه.

ونرجوكم التفضل بقبول التحية والاحترام، والله يحفظكم ويوفقكم سيدي .

توفيق صالح الحسيني

وكيل رئيس الحزب العربي الفلسطيني.

حلاق: **فلسطين**، ص519.

الملحق رقم (18)

برقية الزراع في قضاء جنين إلى المندوب السامي

فخامة المندوب السامي الأفخم

بواسطة سعادة قائم مقام جنين المحترم:

نحن هيئة نقابة المؤتمر الزراعي في قضاء جنين قد اجتمعنا للنظر في تنزيل الحكومة 30 % من ضريبة العشر المتبدلة. وبما أننا نعتقد أن المزارع لا تزال حقوقه مهضـــومة وأن هــذا التنزيل لا يخفف من ويلاته ومصائبه، فإننا نرفع إلى فخامتكم تقريرنا هذا مؤملين أجراء العدل والإنصاف تحقيقاً للضائقة الاقتصادية التي تهدد البلاد بالخراب.

الفلاح يعاني سكرات الموت:

قد تقدمنا سابقا لفخامتكم والى اللجان الاقتصادية من قضائنا التقارير المفصلة وفيها بيـــان حالة المزارعين وشدة فقرهم وخطورة الأزمة التي يعانون بواسطتها سكرات الموت . وصرحنا بالحقيقة التي لا ريب فيها على أن المزارع تضمحل وسيأتي على أصحابها اليوم الذي سيفلسون فيه إن لم نقل أنهم اليوم بحالة الإفلاس الشديد وذلك للأسباب التالية :

أولاً: من كثرة ضرائب الحكومة من ويركو وعشر.

ثانياً: قلة الإنتاج الزراعي الناشئ عن ضعف المزارعين المالي.

ثالثاً: تنزيل الأسعار لعدم حماية المحصولات الزراعية.

الفلاح وحده يدفع الضرائب:

فهذه الأسباب تجعل الزراعة في هذه البلاد عديمة الفائدة وقليلة الربح وقدمنا لفخامتكم أيضاً في تقاريرنا السابقة الأرقام والأدلة التي تدل على أن المزارعين وهم أقل طبقات الشعب ربحــاً وإنتاجا يدفعون وحدهم ضريبة العشر التي لا يشاركهم فيها أحد من الشعب وذلك مخالف للعدل لأن الضرائب يقتضي حين توزيعها إتباع المساواة وطلبنا سرعة تنفيذ ما يأتي:

أولاً: إلغاء ضريبة العشر بأجمعها.

ثانياً: إلغاء 50% من الويركو وهي الزيادة التي وضعت خصيصاً للحرب.

رابعاً: سرعة فتح بنك زراعي برأسمال واسع.

وكنا نأمل تلبية مطالبنا العادلة ولكنا فوجئنا بتنزيل 30%مع أن هذا التنزيل لا يفيد المزارع الإفادة المطلوبة ولا يوصله إلى حقه المهضوم لان الفئة التي اتخذت أساسا للتخميس إذا عملت الحكومة قياسا حقيقياً لها مع الفئة الحاضرة بقضائنا فيقتضي تنزيل ما يزيد عن 50% من جميع أصناف العشر.

وإننا نلفت أنظار فخامتكم أن الفئة تختلف بكل قضاء وليس من العدل اعتبار فئة المدن الكبيرة التي تصرف فيها الحبوب لأن المزارعين يتكبدون المصاريف الباهظة لنقلها ويدفعون شيئاً معلوماً للتجار مقابل تصريف الحبوب أو حفظها بمحلاتهم ولهذا فالفئة في فلسطين يلزم أن تختلف بحسب البلاد وقربها من الأسواق التجارية.

صرخة في واد:

يا صاحب الفخامة: نحن نعتقد أن العشر هو ضريبة غير حقه ونطلب بصورة دائمة أن ترفعه عن المزارعين لأن الزراعة قليلة الأرباح كما قلنا، لكن الحكومة كأنها لا تصدق هذه النظرية وتعتقد أن المزارعين يقولون خلاف الحقيقة . لذلك نطلب من الحكومة أن تأخذ في كل قضاء (200)دونما من الأرض والأهالي يقدمون المواشي والبذار وجميع المصارف السنوية ويفلحون الأرض بطرقهم الزراعية الحاضرة وعلى الحكومة أن تراقب الإيراد والمصرف وفي نهاية السنة نطلب منها أن تحاسبنا بأخذ ضريبة العشر على الربح الذي تبين لها ونطلب منها أن تكرر هذه العملية لمدة سنتين أو ثلاثة إذا أرادت حتى تعتقد بصحة أقوال المزارعين وتنظر عيانا وبالأدلة المحسوسة بظلمتهم على آن توقف تنفيذ تحصيل العشر حتى ظهور النتيجة، ولهذا فاسمحوا لنا أن نصرخ بأن الأهالي في قضاء جنين الذين انتدبونا كنقابة اقتصادية زراعية لا يقبلون بأي تنزيل من العشر بل يطلبون سرعة إلغائه لتحصل المساواة بينهم وبين جميع طبقات الشعب من موظف وطبيب ومهندس وتاجر وأصحاب الأموال الواسعة وخلافهم.

البلاد سائرة إلى الإفلاس:

ونؤكد لفخامتكم ونشهد العالم بأجمعه أن البلاد إذا لم تعمل الحكومة لتحسين الحالة الاقتصادية التي تتوقف على تحسين حالة المزارعين الذين هم الأكثرية في البلاد فإنها سائرة إلى الإفلاس لا محالة وتكون الحكومة وحدها هي المسؤولة عن هذا الخراب المنتظر والتي لا تريد أن تعمل لإزالته.

وسيأتي اليوم الذي يفقر فيه المزارعون ولا تجد الحكومة شيئاً لديهم لتحصيل ضرائبها المتراكمة على أنها إذا نظرت لكيفية تحصيل أموالها وأنها لا تحصل اليوم إلا بالحجر والقوة لاعتقدت بقرب ذلك المشؤوم.

وختاما تفضلوا بقبول احترامنا،،،

فهمي العبوشي، فضل الطاهر، محمد المسعود جرار، حسن السعد، محمد ذيب الرشيد.

حسين: **مجموعة وثائق**، ص438.

الملحق رقم (19)

وجهاء قضاء جنين الذين وقعوا على العريضة المقدمة إلى مؤتمر الصلح في باريس عام 1919م

حيدر عبد الهادي، فهمي العبوشي، بطرس كليس، عفيف الحاج إبراهيم، توفيق المنصور، نافع العبوشي، إمام عرابة: يوسف احمد محمد، مختار جنين: عبد الرحيم سوقي، مختار قصبة جنين: حسن محمد عبوشي، حسني سبع العيش، مختار قباطية: احمد الحسن، محمد المصطفى، مختار كفرراعي: خضر عبد الهادية، مختار الجلمة، مصطفى أبو فرحة، مختار سيريس: عبد الرحمن شحادة، مختار صير: فهد ألمحمد، مختار الكفير: محمد ذيب، يونس ساد، امام فقوعة: عبد مراد، عبد السلام البرقاوي، عبد قادر يوسف عبد الهادي، مختار سيلة الظهر: منيب العبد الله، امام سيلة الظهر: حامد، مختار سيلة الحارثية: صالح القاسم، مختار مركه: عبد القادر سعيد خنفر، من وجوه المزار: نمر احمد ابراهيم، مختار اليامون: يونس الحاج ابراهيم، مختار زرعين: عبد الله الحاج صالح، مختار مقيبلة: رجا محمد، مختار نورس: عبد الله حمادة، مختار دير غزالة: صالح الاحمد، مختار عربونه: الحاج اسعد، مختار المزار: ابراهيم صالح، مختار قرية بيسان، مختار كفردان: محمد الصلاح، مختار عجة، مختار المغير، مختار جلقموس: حمد، مختار رابه، مختار جبع، مختار الزبابدة: سليمان عواد، مختار البارد(الهاشمية): توفيق اسعد محمود، مختار قفين: احمد ياسين، مختار تعنك: عبد الغني حسن، محمد زكي عنبتاوي، محمد فهمي، ابراهيم عبد القادر، علي السعد عبد العزيز، من وجوه صير: محمود السعيد ابراهيم، مختار سولم: نجيب محمود، امام سولم: محي الدين زين العابدين، امام قفين: داود بن اسعد، مختار دير أبو ضعيف: ديب العبد الخالق، تجار جنين: عبد الله عزوقه، وحسن أديب عبد النور، ومحمد خير. كما صادق على العريضة في 15 آذار رئيس مجلس بلدية جنين: محمد عارف عبد الرحمن، وأعضاء لجنة البلدية : حسن، وعلي عبده، ومحمود، ولطفي.

زعيتر: **وثائق**، ص19-20.

الملحق رقم (20)

الموقعين على وثيقة الاحتجاج المرفوعة للمندوب السامي على أحداث يافا من أعضاء اللجان القومية في قرى مشاريق الجرار

قرية صانور: مختار القرية، نصر العبد الله. فهد فياض. سلامة القاسم. حمد خليل عماوي. الحاج محمود الحاج حسين. احمد الحاج حسين. مثقال محمد. قرية صير: مختار القرية، ناجي احمد. الشيخ رفيق المحمود العنبتاوي. إبراهيم الحاج يوسف. مصطفى فهد. صادق الحسن أرشيد. حسني احمد ارشيد. حافظ محمد ارشيد. قرية الكفير: الحاج محمد الرشيد. ممثل الرشيدات. قرية عقابة: مختار القرية، رشيد احمد. عوض الخلف. إسماعيل احمد. محمود الحمدان. قرية الجديدة: مختار القرية، حسين المحمود. علي السمارة. عقاب احمد. نمر احمد. احمد محمد الزقزوق. قرية سيريس: مختار القرية، يوسف العبد الرحمن. الحاج سليمان اليوسف. شريف الحاج. طلال المصلح. الحاج يوسف العبد محمد. قرية جبع: مختارا القرية،حسني محمد، ومصطفى الحاج خليل. شريف الحاج حافظ. قاسم العبد المسعود. حسني حافظ جرار. حسني الذيب المنصور. كامل الشريف جرار. قرية الفندقومية: مختار القرية،أمين السلامة عزام. حسن العبد الله الناصر. احمد العبد الله الحمدان. سليم إبراهيم القاسم. قرية سيلة الظهر: مختار القرية،حمدان اليوسف أبو القياس. أمين نمر الزبيدي. عباس النجيب. حماد السعيد. فارس العبد الله. نمر العلي الحسين. محمود سليمان. إبراهيم القاسم. عبد الرازق الحاج محمد. ذيب العلي الحسين. عبد الله الحاج اسعد.سليمان الحمد. عبد المنعم عبد الغني. مصطفى السعيد. قرية الزبابدة: الشيخ محمد السيلاوي.

زعيتر: **وثائق**، ص416.

الملحق رقم (21)

رسالة زكي حمزة زيد إلى جريدة الكرمل بخصوص بيع مزيد من أراضي قرية السيلة الحارثية إلى اليهود

عنوان الرسالة: عشرة آلاف دونم " صفقة ثانية يساوم عليها في سيلة الحارثية.

صاحب جريدة الكرمل، أرسل هذه الكلمة راجيا نشرها وإعارتها ما تستحق من الاهتمام.

يوجد في قريتنا سيلة الحارثية أشخاص أغراهم الطمع وحب المال وجعلهم يسعون لبيع جانب من أراضي القرية إلى اليهود تقدر بعشرة ألاف دونم مجاورة لأراضي العفولة، وحيث أن المال مع سوء حال الفلاح له أكبر تأثير على الفلاح أخشى أن ينقاد عموم أهالي القرية وتتم هذه الصفقة كما تم من خمس سنوات بيع ثمانية آلاف دونم بمبلغ 30 آلاف جنيهن وصرف هذا المبلغ بزمن قصير دون أن يستفاد منه غير تشتيت ثلاثين عائلة في شوارع حيفا.

ولكن أصحاب الضمائر الخبيثة لا يهمهم أن يرون إخوانهم يقاسون الأهوال، وان أخشى أن يكون لأحد أعضاء لجنتنا الإصلاحية التي طالما نوهنا بمواقفها الحسنة وسعيها لقطع دابر الفساد وإصلاح ذات البين في القرية يد في مساومة سماسرة الصهيونيين في حيفا مثل سيمون وايزمن وخلافة. لذلك ارجوا أن تلفتوا نظر هيئتنا الوطنية الفاترة العزيمة، لنصيحة هؤلاء، وتفهيم أهالي القرية أضرار البيع وما أجره عليهم من تشتت وخراب. وكما إنني اطلب من لجنتنا الموقرة أن تعلن سخطها على كل من تراوده نفسه على ارتكاب عار البيع مرة ثانية للصهيونيين، والى ألان لم ينسى الناس ما لحقنا من بيع الصفقة الأولى.

زكي حمزة زيد

الكرمل:

نتقدم بالرجاء إلى أهالي السيلة أن يحتفظوا بأراضيهم لهم فهي وطنهم، فإذا باعوها يخسرون حقوق الوطنية وحقوق الإقامة في فلسطين، ولا يعود اليهود يعطونهم عملا في حيفا أو غيرها متى صار اليهود أكثرية فيها.

جريدة الكرمل: ع 1797، بتاريخ 30 آب 1933م، ص4.

الملحق رقم (22)

عريضة احتجاج أهالي جنين إلى عصبة الأمم حول رفض الانتداب

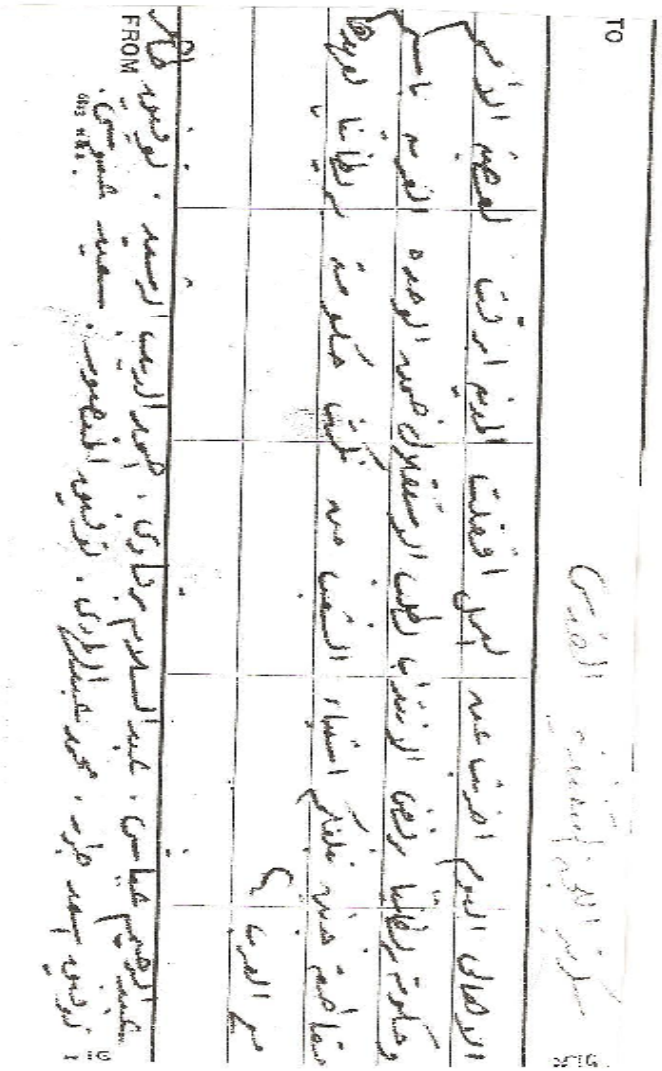

ISA, Box 2404/file 2.

AN Najah National University

Faculty of Graduate Studies

The Land Ownership in Jenin District During The British Government (1918-1948)

Prepared by

Mu`een Mohammad Isma`el Abdullah

Supervised by

D.: Nezam Ezat AL-Abbasi

Submitted in partial Fulfillment of the Requirements for the degree Master of Arts in History, Faculty of Graduate Studies at An- Najah National University, Nablus, Palestine.

2009

The Land Ownership in Jenin District During The British Government ((1918-1948)

Prepared by
Mu`een Mohammad Isma`el Abdullah

Supervised by
D.: Nezam Ezat AL-Abbasi

ABSTRACT

Jenin is a Palestinian city, which was built on the ruin (rubble-stones) of the Arab Canaanite city Ein-Janeem which means Garden's well. The Assyrians and Babylonians documents remarked it in the name of Ein-Janeem, Then it was destroyed during the Romans rule, and was replaced by a new village called Jinyai. The Byzantines named it Jinya. In the seventh century, it was called Jinyeen, and it was changed to Jenin.

Jenin city is situated near the end of the northern Heights of Nablus, which meet Ibn Amir Plain. As for Jenin district, it was developed in 1882, it contains 81 villages, then it reached to 120 ones in 1917, and decreased to 70 ones after Beisan district was isolated. So, the borders of Jenin are the following; Haifa, Nazareth and Beisan districts are located to the north of Jenin. Haifa and Tulkarm are from the west. Nablus and Beisan are from the east. After that the district land was divided into three fundamental

areas: Haritha land with 30 villages, AL-Jarar Mashareeq with 20 ones, and the Eastern Sha`rawiyah with 20 ones.

According to the British Mandate Government statistics, in 1945, the total area of Jenin district was (835,214 Km2) but (2,746 Km2) are roads, valleys, and railways, and (4,251 Km2) were expropriated from

Nouras, Zubouba, Zirrr`in, Moqaibleh, Tinnik, Selat- alharithyeh and Rummaneh land to the Jews.

The population of the district in 1922 was about (36,161)but 2627 who lived in Jenin city. Then it increased to (61,210) in 1946, but (4310) lived in the city. As a result of the Ottoman's law of lands ownership in 1858, The state divided the land into five parts, as follows:

1-AL-mamlok land: all the lands owned by persons or groups who have the right over it to be inherited or donated, such as buying and selling, pledge and inheritance.

2-AL-Ameira land (Public land): those lands that include forests and pastures and can be owned by the state, supervised by the rulers. But persons or groups reclaim or buy it, so its products refer to the government.

3-AL-Mawqoofa land: these land are supervised by the religious institutions, such, AL-waqf, AL-Thari and the Public Waqf. And their owners donated them in order to spend on the poor. and no one has the right to own it.

4-AL-Matroka land (Abonded lands): Those lands are classified as natural reserves, those lands were left by the Government to the people for public benefit and cannot be owned, such as roads, free land which are granted to the people of a village, and the low explained how they can be used. They are divided into the lawful and the public one.

5-AL-Mawat lands: those lands are empty from inhabitants and not cultivated. No one has the right to own them. They are far away and it takes

half an hour to cross it, They are dead lands which can be granted by the government.

The kinds of land ownership are known as:

A-The small land ownerships, which consist of small farmers who own between (205-457) dunums, then it shrank to the minimum of 50 dunums, which became well – known style in Jenin, exclusively after 1930.

B-The middle land ownerships: the total area of this category is between (500-914) dunums then their owning became smaller and smaller as it happens with small landownership category.

C-The large land ownerships, which comes from the political and economical developments in the ninetieth century in Palestine, and the beginning of the twentieth century. This type of the land ownerships was known in Jenin; as the historical document s indicate to six families in Jenin district who have 114 thousand dunums of land, fifty thousands donums belonged to Abdalhady family.

The Ottomans action of reformation accompanied the issue of group of laws concerning the land. The most dangerous law was the one belongs to the foreigners` possession in 1868, which allowed the foreigners to posses land all over the country. The Zionist associations were the most benefitful form this law, which enabled them to posses about 300,000 dunums during thirty years after its issue in Palestine.

Since, Palestine was occupied by Britain, the British Government hasted to issue a group of laws which harmed the public benefits for the Palestinians, such as:

1-The expropriation low for the sake of army and aviation forces, which allowed them to expropriate and dominate the land for military purposes.

2-Settling down (confiscating) the land: The registering department lands exploited it and confiscated large quantities of framers lands who has no proof of owning or not cultivating the land for three years successively.

3-The forest law, which permitted the British high commissioner to declare interdicting any area under pretence of keeping and saving the trees which confiscated 34 forests in Jenin district, the total area of it is 175,371 dunums are considered as forbidden lands.

4-The adjustment act property right: The aim of issuing this law was to destroy the system of the Masha` (common) land which was prevalent in Palestine, to allow the government posses it.

These lows as well as the taxations of AL-Weirko, AL-O`shor and the animals, which were imposed on people by the Ottomans, and the English governments, participated in making the Palestinian farmers poor and consequently he was obliged to leave his land for misters-category who possessed large areas of land without any connection from their side towards the land for the benefit of the rich people_ Alafandeya rank who becomes big owners of large arias without any connection to it. So, they gave these lands up easily in front of the high payments by the Zionist institutions such as Peka, Keiren Kayaimet ,Keiren Hayasood.

By these cunning methods, the Zionist associations succeeded in owning one million and tow hundred thousands donums of the most fertile land in Palestine, invested them to establish the new Jewish immigrants,

who arrived in Palestine and became 445,000 people in1939 distributing on 252 settlements.

In front of this coming great danger, the Palestinian National Movement gathered its strength to defend its national identity which was threatened by the Zionist activity, so it used all the resistant means, such as holding meets, demonstrations, stroked and sending protest telegrams.

When these means did not get benefit, the Palestinian people were compelled (pushed) to struggle and fight in advance of their leadership, who followed them for its interests.

Worth mentions that all the Palestinian people organizations participated in the resistance process. Some of them are:

A-The religious institutions used the mosques, churches which alarmed (warned) people about the potential dangers beyond the continuous conveying of the Arab lands to Jews. In addition to that, the religious men, the preachers, and breasts roamed about the villages to warn people against selling their land to Jews or dealing with group of middlemen.

B-The National newspapers, such as AL-Karmel, AL-Defa`, AL-Jamea`h AL-Arabia, and Palestine, which published essays on their papers, criticized the prejudicial (unfair) policy for the sake of Jews, asked the citizens to seize their lands and not to waste or neglect them, and not to deal with the middle men, which defamed them and to oblige them to stop their bad errands.

The small abilities for the national movement in resisting gave fruitful in the fierce attack of Zionist, comparing with the greats abilities which the Zionist organization activities. The Arab Palestinian efforts got benefit when they limited or decreased the Zionist immigration and building settlements especially during the great revolution in 1937-1939.